في نقاش رفيع المستوى لمجلس الأمن للأمم المتحدة حول مكافحة الإرهاب السيد عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية يؤكد:

«إن الجزائر تواصل جهودها لمساندة دول الجوار في حربها ضد الإرهاب»

وفي لقائه الدوري مع وسائل الإعلام الوطنية:

«الجزائر كبيرة جدا... وعلينا أن نصبح كباراً بما يكفي لنكون في مستوى الجزائر»

مجلس الأمة

96

تصدر عن مجلس الأمة -الجزائر

العدد السادس والتسعون - جانفي - أوت 2023

السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة
خلال احتفالية الذكرى الخامسة والعشرين
لتنصيب مجلس الأمة (1998 - 2023) :

«نبلغ رسالة الجزائر، ومبادئ الجزائر، والخطوط الحمراء التي لا نسمح لأي أحد بتجاوزها، لأن الكثير من الأطراف لم تتقبل وقوف الجزائر»

رئيس مجلس الأمة، في اختتام الدورة:

«الالتزامات التي تعهد بها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون هي التزاماتنا جميعا في جميع المجالات» ...

جلسات

أعضاء مجلس الأمة يصادقون على إثني عشرة نصا قانونيا واللجان يستمعـــــون لـ أربعة عشرة وزيرا

إلى السيد رئيس الجمهورية

«إنه ليشرفني، السيد الرئيس، غاية التشريف أن أتوجه إليكم بالتهنئة الخالصة والتبريكات الصادقة ومن خلالكم إلى الشعب الجزائري.. وجزائرنا تتوج بجدارة واستحقاق بالعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن بهيئة الأمم المتحدة بتزكية تاريخية تعبر عن ثقة العالم في الجزائر بقيادتكم.. وإنني، السيد الرئيس، أصالة عن نفسي وباسم السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، لأرفع إليكم أسمى آيات الفخر والاعتزاز وأوفى سوانح العرفان، لما أحطتم به هذا المشروع وإيلائكم إياه ما يستحق من رعاية وإيلاف، فتحقق للجزائريات والجزائريين المراد في الريادة والسيادة في أعتى المنظمات الدولية... فكان ذلك تتويجا للموفقية العالية للديبلوماسية الجزائرية التي استعادت وهجها من خلال تجددها بفضل توجهات الجزائر الجديدة المؤسسة على الثوابت ومثل الحق والعدل والانصاف والقانون والجهد والمثابرة والمكاسب والإنجازات.. المستمدة من الارث النوفمبري الخالد..

وإذ أجدد لكم، تهاني الحارة، سائلا الله تعالى لكم مديد الصحة والتوفيق والسداد.. تفضلوا، السيد الرئيس، بقبول أسمى آيات التقدير والاحترام.

عاشت الجزائر شامخة، مزدهرة،
المجد والخلود لشهدائنا الأبرار »

صالح ڤوجيل
رئيس مجلس الأمة

كلمة رئيس الجمهورية في النقاش رفيع المستوى لمجلس الأمن للأمم المتحدة حول مكافحة الإرهاب: «الجزائر تواصل جهودها لمساندة دول الجوار في حربها ضد الإرهاب» 04

رئيس الجمهورية في لقاءاته الدورية مع وسائل الإعلام الوطنية «الجزائر كبيرة جداً... وعلينا أن نصبح كباراً بما يكفي لنكون في مستوى الجزائر» 08

كلمة السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة بمناسبة احتفالية الذكرى الخامسة والعشرين لتنصيب مجلس الأمة (1998 – 2023) «نبلغ رسالة الجزائر، ومبادئ الجزائر، والخطوط الحمراء التي لا نسمح لأي أحد بتجاوزها، لأن الكثير من الأطراف لم تتقبل وقوف الجزائر» 10

رسالة السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المرفوعة الى السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، بمناسبة احتفالية الذكرى الخامسة والعشرين لتنصيب مجلس الأمة «ربع قرن في مسار صرح دستوري.. من التقويم الوطني إلى الجزائر الجديدة» 14

اختتام الدورة البرلمانية العادية 2022-2023 لمجلس الأمة السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، في اختتام الدورة: «الالتزامات التي تعهد بها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون هي التزاماتنا جميعا» ... 16

جلسات استماع 20

جلسات أعضاء مجلس الأمة يصادقون على :

- نص القانون الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وكذا العلاقة الوظيفية بينهما وبين الحكومة 38
- نص القانون المتعلق بممارسة الحق النقابي 41
- نص القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2020 43
- نص القانون المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما 52
- نص القانون العضوي المتعلق بالإعلام 57
- نص قانون يتعلق بالوقاية من الاتجار بالبشر ومكافحته 60
- نص القانون المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والإتجار غير المشروعين بها 62
- على ثلاثة نصوص قانونية.. ورئيس المجلس يرافع من أجل الحفاظ على استقلال الجزائر السياسي والاقتصادي ويستهجن اللائحة الصادرة عند البرلمان الأوروبي 66
- نص القانون الذي يحدد قائمة الأعياد الرسمية ونص القانون والمتعلق بالتقاعد 68

اجتماعات المكتب 70

استقبالات الرئيس 76

نشاطات رئيس مجلس الأمة 90

نشاطات رؤساء اللجان 92

النشاط الخارجي 98

حوار السيد المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، مع قناة الذاكرة بمناسبة الذكرى المزدوجة لـ 20 أوت، هجومات الشمال القسنطيني ومؤتمر الصومام «سنكون إن شاء الله كلنا في خدمة الجزائر فقط» 114

وفد البعثة الاستعلامية الى ولاية خنشلة قطب الأشجار المثمرة «التفاح» الشعبة الفلاحية الهامة، التي باتت ولاية خنشلة رائدة في إنتاجها وبكميات معتبرة 126

الأبواب المفتوحة 128

دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي:
السيد صالح ڤوجيل
رئيس مجلس الأمة

مسؤول النشر
عيسى بورڤبة

رئيس التحرير
سليم رباحي

مستشارو التحرير
احمد فيصل طالب،
د. بنت طاعة الله (سعاد) بكار
كريمة بنود

هيئة التحرير
رضوان لعمش،
سمير براحيم،
محمد الأمين طالب

الصور :
مصلحة السمعي البصري
المصوران :
سفيان قاسي
رياض كالي

الإخراج :
عبد الرحمان بوشايب
الطباعة: **المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار** (anep) **رويبة**

ر.ت.م.د: **2641 - 1112**
الإيداع القانوني: **98 - 1223**
العنوان: **07** شارع زيروت يوسف
الهاتف: **59 60 74 021**
الفاكس: **83 60 74 021**
البريد الالكتروني:
revue@majliselouma.dz

كلمة رئيس الجمهورية في النقاش رفيع المستوى لمجلس الأمن للأمم المتحدة حول مكافحة الإرهاب

«الجزائر تواصل جهودها لمساندة دول الجوار في حربها ضد الإرهاب»

وجه رئيس الجمهورية، بصفته منسق الاتحاد الإفريقي حول مكافحة الارهاب والتطرف العنيف و الوقاية منهما، كلمة خلال النقاش رفيع المستوى لمجلس الأمن للأمم المتحدة حول مكافحة الارهاب ومنع التطرف العنيف المؤدي الى الارهاب من خلال تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة و المنظمات و الآليات الاقليمية، تم نشرها كوثيقة رسمية في مجلس الأمن، للاسترشاد بها خلال النقاشات. وفيما يلي الكلمة التي ألقاها بالمناسبة:

28 مارس 2023

بسم الله الرحمان الرحيم

فخامة الرئيس وأخي العزيز فيليب جاسينتو نيوسي، رئيس جمهورية موزمبيق الشقيقة، ورئيس مجلس الأمن خلال هذا الشهر،

أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات المشاركة،

السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة،

السيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي،

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة.

يسعدني في مستهل كلمتي أن أهنئكم فخامة الرئيس، وبلدكم الشقيق جمهورية موزمبيق على رئاستكم المتميزة لأشغال مجلس الأمن طيلة هذا الشهر، منوها بجهودكم الحثيثة بصفتكم أحد الأعضاء الأفارقة الذين دأبوا منذ بداية عهدتهم في مجلس الأمن على إعلاء صوت قارتنا والدفاع عن تطلعاتها.

ولا شك أن مبادرتكم بتنظيم هذا النقاش رفيع المستوى حول موضوع بالغ الأهمية بالنسبة لإفريقيا، تمثل خير دليل على تفانيكم في طرح انشغالات وهموم دول قارتنا، لاسيما بالنظر للتهديدات المتزايدة التي تشكلها آفة الإرهاب والتطرف العنيف على الدول والشعوب الإفريقية.

بالفعل، السيد الرئيس، لقد أضحت قارتنا في العشرية الأخيرة أكثر تأثرا من أي منطقة أخرى في العالم بهذه الآفة في ظل امتداد واتساع رقعتها الجغرافية إلى وجهات كنا نعتبرها في مأمن من شر الإرهاب، ومنها بلدكم الشقيق الذي نجدد بهذه المناسبة تضامننا التام معه ودعمنا الكامل للجهود المبذولة تحت قيادتكم الحكيمة لمواجهة هذا التهديد. كما لا يخفى على أحد في هذا المجلس الموقر أن تنامي حدة هذه الآفة في العديد من المناطق الإفريقية، وبالخصوص في منطقة الساحل والصحراء، أضحت تشكل الخطر الأبرز على أمن واستقرار القارة، فضلا عن تقويض جهود التنمية الاقتصادية وتجسيد أهداف أجندة 2063.

من هذا المنطلق، وبالنظر لما لمسناه من تراجع اهتمام المجموعة الدولية بهذا الموضوع في سياق عالمي يتسم بالاضطراب والاستقطاب، وجب التأكيد مرة أخرى أن ما تواجهه إفريقيا هو تهديد عالمي لا يعترف بالحدود ولا يرتبط بأي دين أو عرق أو جنسية. مثلما لا ينبغي بأي حال من الأحوال مساواته بالنضال المشروع للشعوب الرازحة تحت الاحتلال من أجل استرجاع حقوقها المسلوبة، وعلى رأسها حقها غير القابل للتصرف أو التقادم في تقرير المصير والاستقلال على النحو المنصوص عليه في قرارات الشرعية الدولية.

السيد الرئيس،

إن الجزائر التي تمكنت في تسعينيات القرن الماضي من مواجهة ودحر شرور الإرهاب وسط غياب شبه كلي للدعم المادي والمعنوي المنتظر من المجتمع الدولي، تواصل اليوم بنفس الروح جهودها الرامية لمساندة أشقائها في جوارها المباشر على الصعيد القاري في حربهم ضد الارهاب والتطرف العنيف، مسترشدة في ذلك بتجربتها المريرة والناجحة في ذات الوقت.

وفي هذا السياق، أود أن أطلع مجلسكم الموقر على المبادرة التي تقدمت بها الجزائر بهدف اضفاء ديناميكية جديدة على جهود مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء، والتي تمت المصادقة عليها شهر أكتوبر 2022 من قبل الدول الأعضاء في لجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC) والتي تضم كلا من الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر، وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه المبادرة في إعادة تنشيط دور لجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC) من خلال تكييف مهامها وتنظيمها بالشكل الذي يسمح لها بمواكبة التحديات الراهنة، وتقديم مساهمة فعلية في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

وعلى الصعيد القاري، وبحكم توليها مهام منسق الاتحاد الافريقي للوقاية من هذه الآفة والتصدي لها، تواصل الجزائر مساعيها الرامية للمساهمة في تعزيز العمل الافريقي المشترك في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، لاسيما عبر المساهمة في:

- أولا: وضع خطة عمل جديدة للاتحاد الإفريقي في مجال مكافحة الإرهاب،
- ثانيا: تفعيل الصندوق الإفريقي الخاص بمكافحة الإرهاب،
- ثالثا: وضع قائمة إفريقية للأشخاص والمجموعات والكيانات المتورطة في أعمال إرهابية بما في ذلك المقاتلين الإرهابيين الأجانب،

- رابعا: تجسيد مشروع الأمر بالقبض الإفريقي.

علاوة على ذلك، تواصل بلادي دعمها للآليات والوكالات الافريقية المتخصصة في هذا المجال، خاصة المركز الافريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب (ACSRT) وآلية الاتحاد الأفريقي للتعاون الشرطي (AFRIPOL) وهما الآليتان اللتان تتشرف الجزائر باحتضان مقريهما، فضلا عن لجنة أجهزة الأمن والاستخبارات الأفريقية (CISSA) الكائن مقرها بأديس أبابا.

السيد الرئيس،

إن الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول الافريقية بصفة جماعية في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، على قدر أهميتها، تظل بحاجة إلى دعم ومساندة المجموعة الدولية. فقناعتنا تبقى راسخة أنه في مواجهة تهديد عابر للحدود والأوطان، مثلما هو الحال بالنسبة لآفة الإرهاب، لابد من إعمال التضامن والتعاون الدوليين ضمن مقاربة شاملة تتجاوز علاج الأعراض لتنصب على الأسباب الجذرية لهذه الآفة والعوامل المغذية لها.

ولذا ندعو شركاءنا الدوليين إلى العمل بصفة ثنائية وجماعية في إطار الأمم المتحدة على دعم الجهود الافريقية في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، لاسيما عبر السعي لتحقيق الأهداف التالية:

- أولا: تعزيز قدرات الدول الافريقية،

- ثانيا: منع استخدام أراضي الشركاء الدوليين كمنصات للتحريض أو دعم أنشطة إرهابية في دول أخرى، مع مضاعفة الجهود لتفادي المساهمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تمويل الإرهاب،

- ثالثا: دعم الآليات والعمليات المشتركة المفوضة من قبل الاتحاد الافريقي لمكافحة الإرهاب، خاصة عبر الفصل في مسألة تمويلها باللجوء إلى ميزانية الأمم المتحدة،

- رابعا: العمل على بلورة جيل جديد لعمليات حفظ السلام بحكم أن النموذج التقليدي لهذه العمليات لم يعد يتماشى مع الواقع والتهديدات الجديدة، لاسيما مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة،

- خامسا وأخيرًا: الاستثمار أكثر في التنمية الاقتصادية بالقارة الافريقية، انطلاقا من التجارب الواقعية التي تثبت يوما بعد يوم أنه لا يمكن تحقيق استقرار مستدام دون تنمية مستدامة. وفي هذا الإطار، قررت مؤخرا ضخ مبلغ واحد (01) مليار دولار أمريكي في ميزانية الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية بغية المساهمة الفعلية في دفع عجلة التنمية بالقارة الافريقية.

السيد الرئيس،

تلكم بعض الأفكار التي وددت أن أتقاسمها معكم اليوم في إطار هذه الجلسة الهامة، مجددا التزام الجزائر الدائم بمواصلة جهودها لتجسيد العهدة القارية الموكلة إليها في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. كما أود أن أعرب لكم عن تطلعنا لتعزيز مساهمتنا في هذا المجال وفي مجالات أخرى عبر ترشيح الجزائر لشغل مقعد غير دائم في هذا المجلس الموقر خلال الفترة 2025-2024 وغايتنا الأسمى في ذلك تبقى تكثيف التعاون مع الأشقاء الأفارقة والشركاء الدوليين للحفاظ على السلم والأمن في العالم.

«تحيا الجزائر»
المجد والخلود لشهدائنا الأبرار
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة رئيس الجمهورية بمناسبة الاحتفال بالذكرى الحادية والستين لعيد الاستقلال والشباب

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
أيتها المواطنات.. أيها المواطنون،
يحتفي الشعب الجزائري غَدًا بالذكرى الحادية والستين (61) لاسترجاع السيادة الوطنية، هذا اليوم المجيد المتوج لِمْلْحَمة خالدة في تاريخ كفاح الشعوب من أجل الحرية والاستقلال.

وَفِي هَذَا اليوم الأغر، أترَحَمُ بِخُشوع وإجلال عَلَى أَرْوَاحِ شُهَدَائِنَا الأَبْرارِ الّذِينَ تَصَدَّوا بِتضحياتهم الجسيمة للاستعمار البغيض إلى أن رفعوا راية الاستقلال والحُرِّيّة، وأتوجه بالتّحية والتقدير إلى أخواتي وإخواني المُجاهدات والمجاهدين.

أيتها المواطنات.. أيها المواطنون،

إنّ احتفاءَنَا بِالذِّكْرى الحَادِيَةِ وَالسّتِّينَ (61) لعيد الاستقلال والشباب يُشْكِلُ محَطّةً مُتَجَدِّدَةً نَسْتَشْعِرُ فِيهَا حَجْمَ ونَبْلَ الجُهُودِ المُنْتَظَرَةِ منّا جَمِيعًا فِي كُلّ المُسْتَوَيَاتِ وَالمَوَاقِع، وَتَدْعُونَا فِي هَذَا الظرف بِالذّاتِ إلى المَزِيدِ مِنَ الْيَقَظَةِ وَالعَمَلِ، لِكَسْبِ رِهَانِ التّحَوُّلِ نَحْوَ أَنْمَاطٍ جَدِيدَةٍ مُسَايِرَةٍ لِلْعَصْرِ فِي التّفْكِيرِ وَالتّدْبِيرِ وَالتّسْيِيرِ، تَقْضِي بِصُورَةٍ نِهَائِيّةٍ عَلَى مَفَاهِيمِ الاتّكَالِيةِ والريع وَ عَقْلِيّةِ البَايْلِكَ المُهْدِرَةِ لِلثّرَوَاتِ الوَطَنِيّةِ، وَالْحَمْدُ لِلّهِ فَإِنّ إِرْهَاصَاتِ العَهْدِ الجَدِيدِ الّذِي اندمَجَ شَبَابُنَا بِوَعْيٍ تَامّ فِي غَايَاتِهِ، أَصْبَحَتْ واضِحَة، تُتَرجِمُهَا حَرَكِيّةُ الاسْتِثمار الوَطَنِي وَالْأَجْنَبِي المُتَصَاعِدَةِ، وَالتَوَجّهُ المُتزايِدُ إلى تثمين قِيمَةِ العَمَلِ وَالجُهْدِ، وَالانْخِرَاطُ فِي عالم المقاولاتية واقتصادِ المَعْرِفَة، بِإنشاء المُؤَسّساتِ الصّغيرة والمتوسطة، بفضل التحفيزاتِ الّتِي أَطْلَقْنَاهَا لتشجيع روح الابتكار والإبداع الشبابي، ومُرَافَقَةِ أَصْحَابِ الْأَفْكَارِ حَامِلِي المشاريع الاستثماريّةِ مِنَ الشّبابِ الجَزَائري الّذِي لَطَالَمَا أَبَانَ عَن حِسّ وَطَنِي عَالٍ ووفاء لرسالة الشهداء الأبرار.

وَإِنّنِي وَأَنا أتوجه إلى الشعب الجزائري بالتهنئة في ذكرى عيد الاستقلال والشباب، أُحَيّي في هذه المُناسَبَةِ الْجَيْشَ الوَطَنِيّ الشّعْبِيّ، سليل جيش التحرير الوطني، حَامِلَ لِوَاءِ أَبْطَالُ الْأَمْجَادِ مِنَ الشّهَدَاءِ وَالمُجَاهِدِينَ، المرابط بِعِزّةٍ وَشُمُوخٍ عَلى الثّغُورِ وَالجَبَهَاتِ دِفاعًا عَنِ الوَطَنِ وَالْأُمّة، مُجَدّدًا إِرَادَتَنَا الصّادِقَة، فِي الوفاءِ لِثِقَتِهِ الغَالِيَةِ للارتقاء بِبلادِنَا العزيزة، بتضافر جهود الوطنيّينَ المُخْلِصِينَ، وَوَعْيِ والتِزَامِ شَبَابِنَا الغَيُورِ عَلَى الجزائر إلى مَصَافِ الدُّوَلِ الصّاعِدَة، وإلى المكانة الجديرة بها .. وبتضحيات الشهداء الأبرار والمُجَاهِدِينَ الميامين. هنيئا لشعبنا الأبي بهذا اليوم الخالِد وأدام الله عَلَى وَطَنِنَا الغَالِي نِعْمَة الأمن والأمان ودوام التقدم والازدهار.

«تحيا الجزائر»
المجد والخلود لشهدائنا الأبرار
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أجرى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، مقابلته الدورية مع ممثلي وسائل الإعلام الوطنية، وذلك على هامش الحفل الذي ترأسه يوم الأربعاء 03 ماي 2023 بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة في المركز الدولي للمؤتمرات عبد اللطيف رحال (الجزائر).

خلال هذا اللقاء أكد الرئيس تبون استعداده لـ«توفير كل الإمكانيات لوسائل الإعلام الوطنية دون استثناء»، مشدداً على ضرورة تنظيم الصحفيين في إطار نقابات.

كما أشار إلى أهمية «التحلي بروح عالية من الوطنية في صياغة المقالات والانتقادات»، والتي يجب، كما قال، «أن تخدم المصلحة الوطنية».

وفي السياق نفسه، ندد رئيس الجمهورية بالتحامل الذي تمارسه بعض المنظمات غير الحكومية التي لا تتوقف عن انتقاد الجزائر وتصنيفها ضمن الدول التي لا تحترم الحريات.

مؤكداً أن هذه «ادعاءات لا أساس لها من الصحة»، شدد رئيس الدولة على أن الجزائر «تؤمن بأبنائها»، وأشار إلى أن بعض المنظمات غير الحكومية، مثل «مراسلون بلا حدود (RSF)»، تنشر «تصنيفات حسب أهواء مسؤوليها»، مؤكداً أن «التصنيف الوحيد الذي يجب أخذه بعين الاعتبار هو تصنيف الأمم المتحدة ومؤسساتها».

ولفت إلى أن تنوع العناوين الصحفية المتوفرة في الجزائر يمكن مقارنته بتلك الموجودة في الدول المتقدمة.

رئيس الجمهورية: «الجزائر لن تتخلى أبداً عن ملف الذاكرة»

وأكد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أن الجزائر لن تتخلى أبداً عن ملف الذاكرة ولن تساوم على هذه القضية مع أي بلد.

قائلا في السياق ذاته «نحن نتقدم اليوم خطوة بخطوة في هذا الملف، وهم يدركون تماماً أنه مسألة لن نتخلى عنها أبداً»، وبخصوص معالجة هذا الملف من قبل الجزائر وفرنسا، أشار رئيس الدولة إلى أنه «كان هناك اصطدام في الماضي، لكن اليوم أصبحنا أكثر تقبلاً لفكرة دراسة الأحداث الهامة التي تركت بصمة في ذاكرتنا خلال الحقبة الاستعمارية».

وأشار في هذا الصدد إلى إنشاء لجنة مشتركة تضم مؤرخين من البلدين، والتي بدأت أعمالها مؤخراً، معرباً عن أمله في تحقيق «تفاهم كاف» بين الطرفين للوصول إلى «نتائج ملموسة» حول هذا الموضوع.

وفي السياق ذاته، أكد رئيس الجمهورية على أهمية تضمين تاريخ المقاومة الشعبية ضد المحتل الفرنسي والمراحل التي تلتها في المناهج الدراسية لكلا البلدين.

كما أشار إلى ضرورة تعميق كتابة تاريخ نضال الشعب الجزائري، الذي استمر لأكثر من 132 عاماً، معتبراً أن «من لا يعرف تاريخ بلاده ولا يمجد شهداءه، لن يذهب بعيداً».

أهمية مرافقة الإنجازات المحققة

وخلال النقاش أكد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، على أهمية المساهمة المسؤولة والمهنية للصحافة في مرافقة الإنجازات المحققة في الجزائر.

وقد قال الرئيس «بدون صحافة، لن نذهب بعيداً... صحافة مسؤولة... صحافة مهنية»، كما أضاف رئيس الدولة «الجزائر كبيرة جداً... وعلينا أن نصبح كباراً بما يكفي لنكون في مستوى الجزائر».

مشيراً إلى أن «المسؤولية لا تقتصر على كرسي أو برنوس أحمر»، وأن «المسؤولية تعني حماية شعبك وعدم التسامح مع أخطاء المسؤولين أو حمايتهم»، ف«من يرتكب خطأ يجب أن يتحمل العواقب».

«لا يمكن حرمان سوريا من حقوقها»

وفي الشأن الدولي شدد الرئيس على عدم تغير موقف الجزائر تجاه سوريا، وأكد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أن ما تقوم به الجزائر تجاه سوريا ينطلق من مبدأ أن سوريا هي عضو مؤسس في جامعة الدول العربية، وأن «هذا البلد الشقيق لا يمكن حرمانه من حقوقه»، مشدداً على أن موقف الجزائر تجاه سوريا «لم يتغير أبداً».

أشار رئيس الجمهورية إلى مكانة سوريا كعضو في جامعة الدول العربية، موضحاً أن «ما نقوم به ينطلق من مبدأ أن سوريا هي عضو مؤسس في الجامعة العربية»، وأن «عزلها أو عدم عزلها لا يعني حرمانها من حقوقها».

ومع ذلك، أضاف «يوجد نظام عالمي يفرض نفسه على الضعيف قبل القوي»، معرباً عن أمله في رؤية «تغيير في الرؤية العربية» وتضامن الصف العربي ليصبح قوة، وقال: «يجب أن نكون أول من يؤمن بقوتنا».

بعد أن أكد أن موقف الجزائر تجاه سوريا «لم يتغير أبداً»، ذكر الرئيس تبون المساعدة التي قدمتها الجزائر لهذا البلد الشقيق بعد الزلزال المدمر الذي ضربه في فبراير الماضي، مشدداً على أن تلك المساعدة كانت «عطاء من القلب خالٍ من أي حسابات سياسية».

وأشار، في هذا السياق، إلى أن مواقف الجزائر وكل مبادراتها تستند بشكل حصري إلى مبدأ التضامن والتعاون العربي بعيداً عن الحسابات السياسية والمصالح الضيقة.

كلمة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بمناسبة احتفالية الذكرى الخامسة والعشرين لتنصيب مجلس الأمة (1998 – 2023) (الخميس 19 جانفي 2023)

«نبلغ رسالة الجزائر، ومبادئ الجزائر، والخطوط الحمراء التي لا نسمح لأي أحد بتجاوزها، لأن الكثير من الأطراف لم تتقبل وقوف الجزائر»

بسم الله الرحمن الرّحيم والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين.

أولا أرحب بالسيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، كما أرحب بالسيد الوزير الأول، وأرحب أيضا بالسيد رئيس المحكمة الدستورية، كما أرحب بالسيد ممثل رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، الفريق أول، السيد السعيد شنقريحة، وأرحب بالسيد الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني، وأرحب بالأخوات والإخوة أعضاء الحكومة، كما أرحب بالسيد رئيس المحكمة العليا، وأرحب أيضا بالسيد رئيس مجلس الدولة، كما أرحب بالمستشارين لرئيس الجمهورية، وأرحب بكل المدعوين، وأرحب بالزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة المحترمين وأسرة الإعلام، وأشكر الجميع على حضورهم ومشاركتنا هذه المناسبة التاريخية.

في هذا اليوم المصادف للذكرى الخامسة والعشرين، أي ربع قرن على إنشاء مجلس الأمة، الذي تشكل قبل 25 سنة في ظروف خاصة، حيث كان وقتذاك السيد اليامين زروال، رئيسًا للجمهورية، والذي نحييه بهذه المناسبة ..

حقيقة، عند إحياء هذه الذكرى في المجلس وفي هذا اليوم بالذات، 19 جانفي 2023، وربطها مباشرة بالذاكرة، نتذكر كلنا بالأمس استشهاد المناضل مراد ديدوش في 18 جانفي 1955 بعد ثلاثة أشهر من اندلاع الثورة، الذي بدوره ترك وصية معروفة لدى الجميع قال فيها «ماتنساوش الذاكرة»، حقيقة وصية الشهيد هي نفسها كوصايا الشهداء «اتهلاو في الجزائر» ..

نحي هذه الذكرى تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، ..(تصفيق).. هذه الذكرى مرتبطة بالتاريخ والذاكرة، لأنها تدخل أيضا في إطار التعهدات والالتزامات التي أخذها السيد رئيس الجمهورية على عاتقه عند إعلانه الترشح لرئاسة الجمهورية، فقد احتوى برنامجه الانتخابي على 54 تعهد، وتم ربطها بتاريخ نوفمبر 1954، وأخذ المسؤولية تطبيقا لرغبات الشهداء.. إذن، لا ينبغي أن ننسى

الذاكرة، فكل شيء اليوم مرتبط بها، والذاكرة تفتح لنا الطريق الصحيح، وذلك بالرجوع إليها لبناء الحاضر والتفكير في بناء المستقبل أيضا، كون الذاكرة حاضرة في كل الميادين.

عند قراءة بيان أول نوفمبر نجده أنّه نص على بناء دولة ديمقراطية اجتماعية، كيف يمكن تفسير واقع اليوم بالرجوع إلى هذا التاريخ وهذا البيان؟ حقيقة الشيء الذي نعيشه اليوم مرتبط بالذاكرة، فقد حافظنا أولا على استقلالنا وقرارنا السياسي رغم الصعوبات وكل المحطات الصعبة التي عشناها وعاشها شعبنا، شهورا وشهورا، وخرجنا من هذه الأزمة والحمد لله منتصرين ...

نعم، حقيقة، فقد حافظنا والحمد لله بعد ثلاث سنوات عن انتخاب رئيس الجمهورية ومن خلال الالتزامات التي وعد بها الشعب الجزائري، على الاستقلال السياسي للجزائر، حافظنا على كلمتنا في المحافل الدولية، حافظنا أيضا على تاريخنا، ومن خلال هذا أيضا عملنا على تعزيز هذا الاستقلال السياسي بالاستقلال الاقتصادي.. لأن الاستقلال السياسي ضمانه يكمن في الاستقلال الاقتصادي، وهذه أيضا ورشة كبيرة افتتحها السيد رئيس الجمهورية.

في هذا الصباح تم افتتاح لقاء الحكومة والولاة، وتطرق السيد رئيس الجمهورية إلى الجانب الاقتصادي والاجتماعي وخدمة المواطن، لأن الجزائر من خلال دستور الفاتح نوفمبر 2020، الذي يُركز تفكيره وعمقه حول الماضي والحاضر والمستقبل؛ كما أنّه من خلال هذا الدستور نعطي المفهوم الحقيقي للممارسة الديمقراطية، نعطي المفهوم الحقيقي لحقوق الإنسان، نعطي المفهوم الحقيقي لمؤسسات الدولة، والدولة للجميع من خلال المؤسسات، الحكم ليس هو الدولة، الحكم يتغير من مرحلة إلى مرحلة بحكم الدستور ويخضع لاختيار ورغبات الشعب، أما الدولة فللجميع وهذا ما هو محدد في برنامج السيد الرئيس.

عندما نتذكر هذه الجوانب كلها التي لها أهمية ونحن نحتفلون بهذا، لأن هذه المناسبة وهذه الذكرى وما شهدناه مع بعضنا البعض، عندما نتذكر ونسجل في هذا المقر نداء أول نوفمبر بحروف ذهبية ونتذكر الإخوة الستة الذين اجتمعوا في 26 أكتوبر 1954 وأصدروا هذا البيان، وأيضا نتذكر بهذه المناسبة القيادة التي كانت في الخارج، دائما نقول الداخل والخارج أي مجموعة الستة ومجموعة الثلاثة، والذين تم ذكر أسمائهم بهذه المناسبة التي لها رمزية وتبقى مرجعية لنا في كل أعمالنا.

العمل البرلماني له دور كبير وهو الصلة ما بين الحكومة وبين الشعب، دورنا يكمن في مراقبة عمل الحكومة، ولكن المراقبة ليست تعطيلاً وإنما تكاملاً، عند فهم مسؤولية كل فرد من أين تبدأ وأين تنتهي، هنا نجد الطريق الصحيح لدور البرلمان ومسؤولية الحكومة.

لدينا أيضا مسؤوليات كبيرة في هذه المرحلة، نحن نمثل الشعب ونتكلم بكل صراحة وبصفة خاصة مع الخارج في إطار الدبلوماسية البرلمانية سواء في المجلس الشعبي الوطني أو في مجلس الأمة، نبلغ رسالة الجزائر، ومبادئ الجزائر، والخطوط الحمراء التي لا نسمح لأي أحد بتجاوزها، لأن الكثير من الأطراف لم تتقبل وقوف الجزائر بكلمتها الصحيحة وبمواقفها في المحافل الدولية.. ولا مرة تدخلنا في الشؤون الداخلية لغيرنا ولا نقبل من أي دولة أو أي طرف التدخل في شؤوننا الداخلية، وتم المحافظة على هذا المبدأ منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

تفكيرنا اليوم ليس في الحاضر فقط بل يذهب أيضًا للمستقبل ولمستقبل الأجيال القادمة، اليوم تعداد شعبنا حوالي 45 مليون أو ربما أكثر، وعند الاستقلال كنا 8 ملايين، ماذا بقي من 8 ملايين من الجزائريات والجزائريين بعد الاستقلال؟ تقريبا 44 مليونا ولدوا بعد الاستقلال وعاشوا المراحل كلها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، اليوم تفكيرنا في المستقبل ينصبّ على الأجيال القادمة وعليه فمسؤولية الأجيال الحالية مسؤولية كبيرة خاصّة تجاه الشباب..

السيد رئيس الجمهورية ذكر هذا الصباح في لقاء الحكومة والولاة المجلس الأعلى الشباب ودوره، وتكلم عن المجتمع المدني على المستوى المحلي والوطني، والذي يعتبر دوره همزة وصل بين المواطن وبين الحكومة، رسالتهم هي كيف يتم توصيل إو إيصال رسالة المواطن إلى المسؤول أو إلى المؤسسة، وهذا العمل يتطلب أيضا متابعة ويتطلب أيضا مجهودات، كما يتطلب أيضا المفاهيم الحقيقية لهذا الطريق الذي اخترناه.

على كل حال بهذه المناسبة، أردت التذكير ببعض الجوانب من مسيرة الجزائر، ولفت الانتباه إلى دورنا كمجلس الأمة، لدينا اليوم مهام هامة جدا، كغرفة ثانية أو عليا من البرلمان بالمفهوم الذي من أجله تمّ تأسيس أو استحداث هذا المجلس والمبادرة بإنشائه كما قلت منذ البداية من طرف رئيس الجمهورية آنذاك السيد اليامين

زروال، بحكم التجربة التي عشناها في العشرية السوداء، ويمكن أن تكون غدا هناك أغلبية في المجلس الشعبي الوطني التي تستطيع حسب الدستور الحالي تولي الحكم وقيادة حكومة والتعايش مع برنامج رئيس الجمهورية.. نحن اليوم نراقب خطوات الجزائر، ونقول هذا مقبول وهذا غير مقبول، وعندما نقول هذا غير مقبول فعلى أساس الدستور، وعلى أساس المبادئ التي ذكرتها كلها وذلك للمحافظة على وحدة البلاد !!ففي الدستور الجديد ولأول مرة يمكن للأغلبية في المجلس الشعبي الوطني تشكيل الحكومة حيث يتم تعيين رئيس حكومة من هذه الأغلبية البرلمانية بدلا من الوزير الأول ويطبق برنامجه ويتعايش مع رئيس الجمهورية، الذي له برنامج آخر، هذا موجود في دستورنا حاليا.

تحيا الجزائر

والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار

رسالة السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المرفوعة إلى السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، بمناسبة احتفالية الذكرى الخامسة والعشرين لتنصيب مجلس الأمة (1998 – 2023) والتي تلاها السيد ساعد عروس رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي

«ربع قرن في مسار صرح دستوري.. من التقويم الوطني إلى الجزائر الجديدة»

السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية؛

يشرفنا نحن السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، وإذ نحتفي تحت رعايتكم السامية بالذكرى الخامسة والعشرين لتنصيب مجلس الأمة 4 جانفي 1998 - 4 جانفي 2023) تحت شعار «ربع قرن في مسار صرح دستوري.. من التقويم الوطني إلى الجزائر الجديدة..»، في ظل هذا الخضم والزخم من لحظات فارقة، مُفعمة بالوطنية والفخر في تاريخ الجزائر الجديدة التي أرسيتم دعائمها، أن نرفع إلى مقامكم العلي أسمى آيات الشكر والتقدير والامتنان على هذه الرعاية السامية التي أسبغتموها على احتفالية هيئتنا الدستورية؛ فمنحتموها بذلك شحنة إيجابية كبرى، وبعداً ليس بعاد، وزخماً غير معهود .. وهي في ذات الوقت الرعاية التي أضفت رفعا مؤسساتيا ومعنويا للهيئة التشريعية بغرفتيها، باعتبارها صرحًا دستوريًا يعمل بإيقاع ديمقراطية تعددية مسؤولة، ويحرص على التماسك والتوازن بين جميع السلطات.. هذه الهيئة التي خوّلها دستور الفاتح من نوفمبر 2020، المنبثق من تعهداتكم الأربع والخمسين ما يجعلها تعكس بالغ حرصكم على إنزال المؤسسات الدستورية مكانتها ، تعبيرا عن إعلائكم للإرادة الشعبية الحرة والديمقراطية التي تجسدها قيادتكم للبلاد، لترافق هذه المؤسسات سعيكم الجهيد من أجل تكريس العدالة الاجتماعية وإنفاذ مسؤولية الدولة على تحقيق الرفاه والحياة الكريمة لمواطنيها وذلك تجسيدًا للمرجعية النوفمبرية الخالدة، القائمة على الطابع الاجتماعي والديمقراطي للدولة الجزائرية، مثلما جاء في بيان أول نوفمبر 1954.

السيد رئيس الجمهورية ؛

إن هذا الدستور الذي بادرتم بمراجعته، يُعدُّ عنوانًا يؤسس لجزائر جديدة تُبنى لجميع الأجيال مثلما جاء في ديباجته: «إنّ الشعب الجزائري ناضل ويناضل دوما في سبيل الحرية والديمقراطية، وهو متمسك بسيادته واستقلاله الوطنيين ويعتزم أن يبني بهذا الدستور مؤسسات، أساسها مشاركة كل المواطنين والمجتمع المدني، بما فيه الجالية الجزائرية في الخارج، في تسيير الشؤون العمومية، والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وضمان الحرية لكل فرد في إطار دولة قانون جمهورية وديمقراطية ويتطلع أن يجعل من الدستور الإطار الأمثل لتعزيز الروابط الوطنية وضمان الحريات الديمقراطية للمواطن».

وقد رأى السيد صالح ،فوجيل، رئيس مجلس الأمة، في هذه الاحتفالية سانحة لتخليد هذه الفقرة المميّزة من ديباجة هذا الدستور، في تاريخ المجلس عبر خطها في جدارية، تم تثبيتها - بتوجيه منه - على الجدار الأيمن للقاعة الكبرى بالبهو الرئيسي لمجلس الأمة وكذا جداريتين منقوش عليهما بيان أول نوفمبر 1954 (باللغتين العربية والفرنسية على مدخل القاعة الشرفية، والقادة وصور الستة التاريخيين مفجري ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 (مصطفى بن بولعيد العربي بن مهيدي كريم بلقاسم محمد بوضياف ديدوش مراد ورابح بيطاط) وأعضاء الوفد الخارجي (أحمد) بن بلة محمد خيضر وحسين آيت أحمد)؛ بالإضافة إلى تدشين النصب التذكاري المخلّد للشهيد البطل «يوسف زيغوت» الذي يحمل مقر مجلس الأمة اسمه، بغية تحميل هذا الصرح المؤسساتي في ذكراه الخامسة والعشرين حمولةً تاريخية تكرِّسُ الوفاء للإرث النوفمبري الملقن لجيل الحاضر والمستقبل.

السيد رئيس الجمهورية ؛

إن احتفالية الذكرى الخامسة والعشرين هي بـ بالتأكيد حدث سار مضاعف، يأتي والجزائريات والجزائريون قد استعادوا خلالها ثقتهم كاملةً في مؤسسات الدولة، وباتوا يلمسون بالفعل إنجازات كبيرة بعد انقضاء السنة الثالثة لتوليكم سدة القاضي الأول في البلاد .. وهي الفترة التي استرجعت فيها بلادنا هيبتها ومكانتها وديتها بين الأمم، وواصلت العمل على إعلاء مبادئها والمحافظة على ثوابتها الخالدة خلود ثورة نوفمبر 1954، من خلال بعث قيم الماضي والاستلهام منها لصناعة الحاضر واستشراف المستقبل..

إن الجزائر أصبحت اليوم وجهة عالمية ومكانا محبذا لتنظيم مؤتمرات دولية وتظاهرات رياضية رفيعة المستوى قاريا وجهويا ودوليا، لفتت أنظار العالم من جديد إلى بلادنا، وأتاحت للشعب الجزائري فرصة التفتح على الآخر ومتابعة المنحى التصاعدي لتعاظم دور بلاده لقد أوليتم السيد الرئيس ملف الذاكرة الجماعية ما تستحق من رعاية واهتمام مباشر وشخصي من لدنكم، فأخذ بذلك زخماً ليس بمسبوق؛ وقد لمس هذا التوجه متابعة وتعاطفا كبيرين لدى شعبنا، وأبان عن مدى استشعاره لأمجاده واستحضار بطولات صانعيه وبسالة مجاهديه من جيش التحرير الوطني الذي تنعم الجزائر اليوم بالأمن والسكينة والاستقرار بفضل سليله الجيش الوطني الشعبي بكل جدارة واستحقاق، حافظ أمانة الشهداء وحامي الوطن والمدافع عن وحدته وسلامة ترابه بشجاعة وتضحيات قيادته وأفراده، وباحترافيته وجاهزيته وارتباطه الوجداني بالشعب والوطن وتمسكه الأصيل برسالة نوفمبر. وبمتابعة فعلية منكم - السيد الرئيس - استعادت الجزائر وهجها الدبلوماسي فاسترجعت مجدها وفاعليتها وحضورها ونجاعة وساطاتها تدافع عن مواقفها ومصالح شعبها، وترافع لمبادئها الثابتة المناهضة للاستعمار الداعمة لحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، والداعية إلى الحلول السلمية في فض النزاعات. فباتت السياسة الخارجية الجزائرية رمزا للتوازن والصدق، ومنبرا للحرية والسيادة والعدل والإنصاف.

السيد رئيس الجمهورية ؛

وإذ نجدد لكم خالص تشكراتنا وبالغ عرفاننا من أجل إرساء حوكمة سديدة لجزائر جديدة، ندعوكم إلى قبول أسمى آيات التقدير وخالص الاعتبار. تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار...

مجلس الأمة، يوم الخميس 26 جمادى الآخرة عام 1444
الموافق 19 جانفي سنة 2023

اختتام الدورة البرلمانية العادية 2022-2023 لمجلس الأمة

السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، في اختتام الدورة:

«الالتزامات التي تعهد بها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون هي التزاماتنا جميعا» ...

طبقاً لأحكام المادة 138 (الفقرتان 1 و2) من الدستور، والمادة 5 من القانون العضوي رقم 12-16 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، المعدّل والمتمّم، اختتم مجلس الأمة، يوم الخميس 20 جويلية 2023، دورته البرلمانية العادية 2022 - 2023.

جرت مراسم الاختتام في جلسة علنية انعقدت برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، وحضور: السيد ابراهيم بوغالي، رئيس المجلس الشعبي الوطني؛ السيد أيمن بن عبد الرحمان، الوزير الأوّل؛ أعضاء الحكومة ممثلين في السيدات والسادة: إبراهيم مرّاد، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛ عبد الرشيد طبي، وزير العدل حافظ الأختام؛ العيد ربيقة، وزير المجاهدين وذوي الحقوق؛ السيد يوسف بلمهدي، وزير الشؤون الدينية والأوقاف؛ عبد الحكيم بلعابد، وزير التربية الوطنية؛ كمال بداري، وزير التعليم العالي والبحث العلمي؛ ياسين مرابي، وزير التكوين والتعليم المهنيين؛ صورية مولوجي، وزيرة الثقافة والفنون؛ عبد الرحمان حمّاد، وزير الشباب والرياضة؛ مريم بن مولود، وزيرة الرقمنة والاحصائيات؛ كوثر كريكو، وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة؛ محمد عبد الحفيظ هني، وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛ يوسف شرفة، وزير النقل؛ مختار ديدوش، وزير السياحة والصناعة التقليدية؛ عبد الحق سايحي، وزير الصحة؛ فيصل بن طالب، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛ بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان؛ فازية دحلب، وزيرة البيئة والطاقات المتجددة؛ وكذا السيد الرئيس الأوّل للمحكمة العليا والسيد رئيس مجلس الدولة وأعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني وأسرة الصحافة والإعلام.

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أرحب بالسيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، كما أرحب بالسيد الوزير الأول، وأرحب بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة، وبالسادة أعضاء المكتب للمجلس الشعبي الوطني، كما أرحب برئيس المحكمة العليا وبالسيد رئيس مجلس الدولة، وبالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، وأرحب بأسرة الإعلام.

قبل المباشرة في أعمالنا، نقف دقيقة صمت ترحما على ضحايا الحادث المروري بولاية تمنراست ...

بمناسبة اختتام الدورة البرلمانية (2022-2023)، جرت العادة أن يتم إلقاء كلمة قبل الاستماع إلى مراسم الاختتام؛ وبطبيعة الحال، ستكون الكلمة مختصرة.

إن العمل الذي قمنا به هذا العام له أهمية كبيرة وهو مهم للغاية، وأحسسنا جميعًا بالشعار الذي حملناه «نوفمبر يعود»، عندما أقول «نوفمبر يعود»، حقيقة في هذه المرحلة، نحن نعيش مبادئ نوفمبر، نوفمبر يعود في هذه المرحلة وتوضحت الأمور أكثر فأكثر خلال هذه السنة.

وبالعودة إلى انتخاب رئيس الجمهورية والالتزامات التي وعد بها، مبدئيا كانت (54) التزاما وهي مرتبطة بنوفمبر 1954، أما اليوم فإن الالتزامات التي تعهد بها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون هي التزاماتنا جميعا في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية ... بمعنى أن كل أعمالنا وكل مشاريع القوانين التي ناقشناها وصادقنا عليها مع أعضاء الحكومة، كلها مرتبطة بمفهوم «الجزائر الجديدة».

عندما نقول «جزائر جديدة» وعندما نقول «رجعنا إلى نوفمبر» أو «نوفمبر يعود»، في الجزائر الجديدة «الحق يعلى ولا يعلى عليه»، كل هذه المفاهيم يتم تفسيرها يوميًا من خلال أعمالنا. وحتى الزيارة الحالية للسيد رئيس الجمهورية إلى الصين تذكرنا بتاريخنا وما كانت عليه علاقات الجزائر مع الصين إبان الثورة التحريرية. كانت الصين أول دولة تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة واستقلال الجزائر بعد الدول العربية.. الصين لم تكن عضوًا في جمعية الأمم بل كانت (Formose). لعبت الجزائر دورها في حركة عدم الانحياز، وأثر موقفها على الساحة الدولية على الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، لم ينس الصينيون ذلك وتذكروه في هذه الزيارة.

نقطة أخرى لاحظتها بالأمس، بعد سماعنا لنشيد «قسما» أثناء زيارة السيد الرئيس، استمعنا أيضا لنشيد «من جبالنا طلع صوت الأحرار» في بكين. كل هذا يدل على مكانة الجزائر ومكانة الجزائر في استقلالها الداخلي واستقلاليتها في المجال الاقتصادي وموقعها في المحافل الدولية وموقعها الإقليمي أو العالمي، وعلى الرغم من الصعوبات التي عشناها في الماضي، إلا أننا حافظنا على استقلالية قرارنا، وهذا أمر إيجابي. على الرغم من الضغوطات والصعوبات التي مررنا بها، حافظنا على كلمتنا، وبمحافظتنا على كلمتنا حافظنا على استقلالنا؛ عندما نقول «نوفمبر يعود»، في نوفمبر 1954 حررنا البلاد وفي «نوفمبر يعود» هو كيف نحافظ على استقلالنا، ليس فقط الاستقلال السياسي بل الاستقلال الاقتصادي أيضا.

بالطبع، اليوم، والحمد لله، قام السيد الرئيس بزيارة إيطاليا وتركيا والبرتغال ودولة قطر الشقيقة، كل هذا في إطار استعادة الجزائر لمكانتها الحقيقية وأن يكون لها رأي في جميع القضايا الإقليمية والعالمية...

عندما نتحدث عن هذه الأمور فإنها تصبح بمثابة سلاح لنا، أولا كمسؤولين، وأفراد وجماعات وأحزاب سياسية.. يجب أن تعي الجبهة الداخلية هذه المفاهيم، من خلال المحافظة على كل هذه المكاسب، والحمد لله، أعطى دستور 2020 مكانًا لكل شيء..

وكما قلتها في عدة مناسبات، في دستور 2020، فإن مفهوم الدولة هو للجميع والحكم ليس هو الدولة، الحكم يتغير من مرحلة إلى مرحلة حسب رغبات الشعب، وهو أمر تشهده الجزائر لأول مرة. للأسف، ما ينقصنا حاليًا، وهو ما نراه ونشعر به جميعًا هي ثقافة الدولة، سنصل إلى هذا المستوى عندما تكون لدينا ثقافة الدولة ونستطيع التمييز بين ما هي الدولة وما هي المسؤولية؟ ونحن نعمل على تحقيق ذلك -إن شاء الله- لتتضح الأمور وندعم الجبهة الداخلية.

> **«عزف نشيد من جبالنا وقسما في بكين أمس ترمز لمكانة الجزائر في استقلالها الداخلي والاقتصادي فرغم الصعوبات التي عشناها حافظنا على استقلالية قرارنا رغم الضغوطات والمشاكل»**

صحيح أن هناك أحزاب وجمعيات، ونحن نحترم كل مبادئ الأحزاب، ولكن الشعب هو الذي يقرر تنفيذ هذه البرامج والمشاريع من مرحلة إلى مرحلة، والدولة دولة للجميع.

هناك جانب هام أردت التذكير به في هذه المناسبة، إنه التعليم وهو أمر مهم في حاضر وفي مستقبل الأجيال القادمة، التزامات السيد الرئيس 37 و38 و39 و40، كل هذه الالتزامات هي من بين (54) التزاما خصصها الرئيس للتعليم من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الجامعية. اليوم، الحمد لله، بالمقارنة مع البلدان الأخرى، يوجد في بلدنا أكثر من 10 ملايين متمدرس من المرحلة الابتدائية إلى الجامعة، كم عدد الجامعات في الجزائر؟ توجد جامعة في كل ولاية، يبقى فقط جانب مهم في التعليم هو تاريخنا، لا بد من تدريس التاريخ الحقيقي للثورة لأبنائنا، التاريخ الحقيقي لمسار الجزائر منذ الكفاح المسلح إلى اليوم، هناك فجوة يمكن رؤيتها من خلال أبنائنا، لا بد من مراجعة، مراجعة جذرية لقطاع التعليم في هذا المجال الخاص بالذاكرة، من خلال الحديث عنها في لقاءاتنا وفي السياسة، وإذا لم يتم تدريسها للأجيال الصاعدة وأولادنا، فسوف

يتوقف ذلك يوما ما، لأن ثورتنا ليست مجرد مرحلة.

عند اندلاع الثورة في عام 1954، كانت هناك أحزاب وجمعيات، ولكن بوصولنا إلى الثورة.. من قاموا بالثورة كانوا أقلية، ولكن كانت لديهم مبادئ، والأهم من ذلك أنهم تخلوا عن هويتهم السياسية، كانوا جزءًا من الحركة الوطنية، لكنهم تخلوا عن هويتهم السياسية وقالوا إنّ «الثورة للجميع»، لم ينظموا إلى أحزاب أو جمعيات وعملوا كأفراد، كانت الثورة بلا زعامة، بلا حزب، وبلا انتماء إلى أي اتجاه سياسي، كان هدفنا هو استقلال الجزائر وكان شعارنا «من الشعب إلى الشعب»، هكذا انطلقت الثورة، بهذه المبادئ.

«قمنا بعمل جبار وهام جدا هذه السنة بشعار نوفمبر يعود وفي هذه المرحلة نعيش مبادئ نوفمبر خاصة هذه السنة»

عند مقارنتها بانتخاب رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، ونتذكر جميعا قوله «أمد يدي للجميع»، ذلك لأن الرئيس لم يترشح لصالح حزب سياسي، وقال: «أمد يدي للجميع» كما قيل في نوفمبر «نمد أيدينا للجميع» وهدفنا هو خدمة الجزائر، حتى مرشحي المعارضة الذين ترشحوا، أقولها وأذكرها دائما، لأنه لأول مرة، اعترف كل واحد من المرشحين الأربعة بنتائج الانتخابات، بل أكثر من ذلك، حضروا حفل تنصيب الرئيس لأول مرة في الجزائر.

إن هذه المكاسب وهذه المبادئ، كلها، نحن كمسؤولين، علينا تفسيرها على أرض الواقع، سواء في المجال السياسي أو الاجتماعي أو الديبلوماسي... في البرلمان، لدينا العديد من العلاقات مع البرلمانات العربية والإفريقية والإسلامية والدولية، لدينا علاقات ثنائية لتبليغ هذه الرسائل ومواءمتها مع الدبلوماسية الرسمية الجزائرية.

عندما نتحدث نحن كبرلمانيين مع الرفقاء البرلمانيين في جميع أنحاء العالم، سواء العربي أو الإفريقي، نتحدث معهم بصراحة ونضع النقاط على الحروف أيضا، لأننا نتحدث من خلال مفاهيمنا.. منذ البداية، ساندت الجزائر الجميع، حتى أثناء الثورة، وبالطبع، نتعامل مع الجميع ونحترم الجميع، لكن في الوقت نفسه، نطالب باحترام الجزائر في قراراتها السياسية وسياستها الداخلية ومواقفها، وحتى تحترم يجب أن يكون لديها قوة داخلية وهذا هو عملنا الذي يحظى باحترام الناس.

اليوم الجزائر لديها العديد من الأعداء، وذلك دون الحديث عن الوضع الإقليمي أو المجال الإفريقي. إن الذين يزاحمون الجزائر ويؤولون كل قراراتها ويشككون في مسارها، جوابنا هو في وحدتنا، جوابنا يكون بالعمل الجاد، العمل الثوري، وأنا أقول: «العمل الثوري»، وذلك ليكون في مقدورنا مواجهة هؤلاء الأعداء.

في الحقيقة، فيما يتعلق بهذه المناورات حول تقرير مصير فلسطين، استقلال فلسطين، فإن استقلال فلسطين ليس مقتصرا على اليوم، نحن الدولة الوحيدة، منذ الاستقلال، وأنا أقولها بكل صراحة، لم نتخل عن فلسطين منذ بداية هذه القضية وحتى اليوم، ولم يتغير موقفنا أبدًا.. بهذه الصراحة، حتى يعرف كل واحد منا حدوده، إما أن تكون مع فلسطين وإما ألا تكون مع فلسطين!! عندما نتحدث مع الإخوان، فإننا نؤكد دائما أننا لا نتدخل في الشؤون الداخلية للدول الشقيقية، غير أننا نطرح سؤالاً واحدًا فقط، عندما نطبِّع مع إسرائيل، كيف سيكون انعكاس ذلك على القضية الفلسطينية؟

على مدى 45 عاما، ظل الشعب الصحراوي يناضل من أجل استقلاله، نحن نساند الشعوب التي تطالب بالاستقلال، ليس فقط القضية الصحراوية، كل البلدان الإفريقية التي كانت مستعمرة، الجزائر كانت مساندة لها، إلى غاية استقلالها ونجاحها، فلماذا لا نساند الشعب الصحراوي؟! فهو شعب عربي مسلم وجار للجزائر، ويطالب بتقرير مصيره، سنترك هذا الشعب يقرر مصيره تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة، وإذا اختار هذا الشعب البقاء تحت سيادة هذه الدولة فهو حر، ولكن إذا طالبوا بالاستقلال فيجب علينا أن نحترم إرادة هذا الشعب، لأن هذه المناورات ليست وليدة اليوم بل كانت موجودة قبل القضية الصحراوية، حتى موريتانيا، وأنا أقولها بكل صراحة، عندما استقلت كان المغرب ضد استقلالها، وهذه حقيقة، فقد ادعوا أن موريتانيا هي أرض مغربية واستمر الصراع حولها سنوات. ثم، عندما احتل المغرب الصحراء الغربية، قسمها مع موريتانيا، كيف ذلك؟ تقول بأن الصحراء الغربية هي ملك للمغرب، ثم تقسمها مع موريتانيا؟! في ذلك الوقت، كان هناك محاولات –وهذا للتاريخ– بأن تكون للجزائر نافذة على المحيط الأطلسي، لكن الجزائر في ذلك الوقت ردت بأنها ليست دولة استعمارية، نحن مع تقرير مصير الشعوب. عندما نتذكر هذه الأحداث، يجب علينا أن نتحدث بكل صراحة، حتى يعرف كل منا مكانته وحتى يتعرف شعبنا على الحقائق، ومن واجبنا أن نحدثه عن كل هذه الحقائق، لأنها معركة كبيرة.

«دستور 2020 حدد مفهوم الدولة للجميع والحكم ليس الدولة بل يتغير من مرحلة لمرحلة حسب رغبات الشعب»

على أية حال، في هذه المناسبة، هناك عديد الأشياء التي أرت التحدث عنها، صحيح أن هناك جوانب أخرى، لكن يجب أن نشكر كل المصالح الأمنية من الدرك الوطني والحماية المدنية والأمن الوطني على حرصهم على القيام بواجباتهم للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي ومنه على استقرار البلاد؛ بالمناسبة أيضا، وأنا أكرر ذلك مرة أخرى، دور الجيش الوطني الشعبي الذي أبان حقيقة، في السنوات الأخيرة أنه سليل جيش التحرير.. (تصفيق).. سليل جيش التحرير بحق وجدارة، معنى رسالة المجاهدين من خلال جيش التحرير، اليوم نجدها في الجيش الوطني الشعبي، والجيش الوطني الشعبي، كما أقولها دائما، هي تسمية لها معانٍ كثيرة، لأن هذا الجيش مرتبط بالوطن، ودورهُ هو الحفاظ على وحدة البلاد والحفاظ على الحدود الجزائرية التي تمتد لمسافة 7000 كلم مع الدول المجاورة، هذا هو دور الجيش. إن المرحلة التي وصلت إليها هذه المؤسسة اليوم تجعلنا نشعر بالفخر، والحمد لله ما رأيناه أخيرا في الذكرى الـ 61 للاستقلال الوطني وفي الذكرى السابقة، بعد 60 عاما، رأينا تنظيم جيشنا ولمسنا مستوى قوة هذا الجيش، كما شاهدنا أيضا كيف كان حال بناتنا وشبابنا وكذا الإطارات في الجيش الوطني الشعبي، خلال اختتام الدورة التكوينية في «أكاديمية شرشال» مفخرة..مفخرة..

طبعا، بهذه المناسبة، نحيي كل هذه المؤسسات؛ شكرا للجميع وأدعوكم للاستماع إلى مراسم الاختتام.

لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، تعقد جلسة استماع إلى وزير الرقمنة والإحصائيات، السيد حسين شرحبيل حول موضوع:»التحول الرقمي في الجزائر ودوره ومساهمته في الإنعاش الإقتصادي»

... «تعميم استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال خاصة إدارة المرفق العمومي وتحسين حوكمة القطاع الاقتصادي»

عملاً بأحكام المادة 157 من الدستور والمادة 26 من القانون العضوي رقم -16 12، المؤرخ في 25 أوت 2016، الذي يحدّد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملَهُمَا، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ وكذا أحكام النظام الداخلي لمجلس الأمة لاسيما المادتان 48 و49 منه والتعليمة العامة لمكتب المجلس رقم 01/18 المؤرخة في 3 جانفي 2018 التي تتعلق بتنظيم جلسات استماع اللجان الدائمة إلى أعضاء الحكومة، عقدت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، يوم الإثنين 13 فيفري 2023، بمقر المجلس، بالقاعة الشرفية الكبرى «الشهيد مصطفى بن بولعيد»، برئاسة السيد نور الدين تاج، رئيس اللجنة بحضور نائب رئيس مجلس الأمة، مكلف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني، السيد عبد الناصر حمود، جلسة استماع موسعة إلى أعضاء المجلس إلى وزير الرقمنة والإحصائيات، السيد حسين شرحبيل، بحضور وزيرة العلاقات مع البرلمان، السيدة بسمة عزوار، حول موضوع «التحوّل الرقمي في الجزائر ودوره ومساهمته في الإنعاش الاقتصادي».

في المستهل ألقى رئيس اللجنة، السيد نور الدين تاج كلمة رحب فيها بوزير الرقمنة والإحصائيات، ووزيرة العلاقات مع البرلمان وبأعضاء المجلس، وأشار إلى أن انعقاد هذه الجلسة جاء بتوجيه من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، كما تندرج أيضا ضمن برنامج عمل لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، بعنوان السنة البرلمانية 2022-2023.

وأشار رئيس اللجنة في كلمته التقديمية أنّ هذا الموضوع يُعدُّ من أولويات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون في إطار مسعاه الرامي إلى إرساء جزائر جديدة، قوامُها اقتصاد عصري وقوي وسيِّدٌ في قراراته، تعزيزًا لاستقلالية القرار السياسي الوطني؛ لهذا أدرجه منذ البداية ضمن تعهداته الـ 54 التي التزام بها تجاه الشعب في برنامجه الرئاسي الطموح والواعد، وتحديدًا ضمن الالتزام أو التعهد الـ 25 الموسوم بـ «تحقيق تحوّل رقمي لتحسين الاتصال وتعميم استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال خاصّة في إدارات المرفق العمومي وتحسين حوكمة القطاع الاقتصادي».

من جهته، قدّم وزير الرقمنة والاحصائيات، السيد حسين شرحبيل عرضاً مستفيضا، حول وضعية الرقمنة في الجزائر بشكل عام، وكذا السُبل المثلى لاستغلالها وصولا إلى تحقيق التنمية الرقمية المرجوة، حيث بادرت الجزائر إلى القيام بالعديد من الإصلاحات الملموسة في مجال رقمنة المرافق العمومية والذي من شأنه تحقيق تنمية مستدامة، وذلك من خلال تبني عدة مشاريع هامة من شأنها عصرنة الإدارة وتحسين الخدمات العمومية وتقريب الإدارة من المواطن، والتي يولي لها السيد رئيس الجمهورية أولوية استراتيجية لتجسيد معالم الحوكمة الإلكترونية في إطار مقاربة وطنية شاملة مدمجة للرقمنة والعصرنة، تستجيب لمعايير المجتمع الحديثة.

وأردف الوزير، من خلال عرضه أمام أعضاء المجلس في شرح خارطة الطريق المنتهجة من قبل وزارة الرقمنة والإحصائيات، والنابعة من برنامج السيد رئيس الجمهورية، وبالخصوص الالتزام رقم 25 والمتعلق بـ «تحقيق تحول رقمي لتحسين الاتصال وتعميم استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال خاصة إدارة المرفق العمومي وتحسين حوكمة القطاع الاقتصادي» وكذا مخطط عمل الحكومة، والتي ترمي في أهدافها الأساسية لإنجاح عملية التحول الرقمي في الجزائر.

وتمحورت مداخلة السيد الوزير أساسًا حول محورين رئيسيين هما نشأة وتطور الرقمنة (قبل وبعد سنة 2020)؛ وعناصر الإستراتيجية الوطنية للتحوّل الرقمي الناجح؛ كما تمّ عرض شريط فيديو قصير حول ذات الموضوع.

خلال المناقشة، تطرق أعضاء مجلس الأمة إلى العديد من المواضيع المتعلقة بالرقمنة والتحوّل الرقمي ودوره في الانعاش الاقتصادي، وأكدوا على أهمية بلوغ الأهداف الكبرى لهذا التحول الرقمي من أجل تحقيق تنمية وحوكمة رقمية لتشمل شتى المجالات وتعميمها على كل القطاعات وترقية الاقتصاد الوطني؛ وأكّدوا على ضرورة تعزيز الدفع الإلكتروني، ووضع إطار تنظيمي للرقمنة وترسيخ الثقافة الرقمية لدى المواطنين.

ورفعوا جملة من التوصيات التي من شأنها تسريع وتيرة الرقمنة في بلادنا بالتأكيد على أهمية التنسيق والتعاون والشراكة مع البلدان ذات الخبرة في هذا المجال، مع لفت الانتباه إلى وجوب تأمين وحماية شبكاتنا الوطنية للمعطيات والبيانات من الجريمة السبرانية وكذا من تلفها عند حدوث الكوارث الطبيعية مع التفكير في خطط استعادتها عند حدوث ذلك.

وفي معرض ردّه على مداخلات أعضاء مجلس الأمة، ثمّن وزير الرقمنة والإحصائيات، السيد حسين شرحبيل الانشغالات وأهمية المواضيع التي تمت إثارتها والتطرق إليها بخصوص موضوع الرقمنة والتحول الرقمي في الجزائر مؤكدا أخذها جميعها بعين الاعتبار، كما قدّم التوضيحات والشروحات اللازمة بشأن النقاط والمواضيع التي طرحت تساؤلات بشأنها.

وذكّر بأهمية الموضوع الذي اختير لهذه الجلسة، والذي يستذكر الأهداف والغاية المرجوة من التحوّل الرقمي المنشود والتي ينبغي أن توجّه بكل حزم نحو الإنعاش الاقتصادي عن طريق خلق فرص الاستثمار ومناصب العمل من جهة، ومن جهة أخرى نحو تحسين ظروف معيشة المواطن ورفاهيته.

وفي كلمته الختامية، أشاد السيد نور الدين تاج، رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بمداخلات السيدة والسادة الأعضاء، والتي كانت تصب وتسهم في إثراء موضوع جلسة الاستماع هذه.

كما نوّه بالجهود التي تبذلها السلطات العمومية والحكومة مُمثلةً في وزارة الرقمنة والإحصائيات وثمّن الإجراءات والتدابير المتخذة لحدّ الآن للدفع بعملية الرقمنة إلى الأمام لتشمل كافّة القطاعات لاسيما الحيوية والإستراتيجية منها وكذا تلك التي لها صلة مباشرة بحياة المواطن، تنفيذًا لتعهدات برنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لاسيما التعهد الـ 25 وكذا مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية.

وأشار أنّه يتعيّن على الحكومة خاصّة وزارة الرقمنة والإحصائيات مواصلة العمل والجهد من أجل ترجمة الإرادة السياسية للسلطات العليا في البلاد، برئاسة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية في الميدان بتجسيد هذا الخيار الإستراتيجي، الذي تبنته الدولة: التحوّل الرقمي، مثلما سبق للجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمّة أن أكّدت عليه ورافعت من أجله حيث سجّلته ضمن التوصيات التي خَلصَتْ إليها في تقريرها التكميلي حول نص قانون المالية لسنة 2023، الذي صادق عليه أعضاء مجلس الأمة يوم الخميس 8 ديسمبر 2022، حيث أوصت اللجنة بضرورة تسريع وتيرة رقمنة القطاعات الحسّاسة ذات الصلة بالحوكمة المالية والتي لها تداعيات مباشرة على الحياة الاعتيادية للمواطنين على غرار الضرائب وأملاك الدولة والجمارك.

لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي تستمع إلى السيد عبد الرشيد طبي، وزير العدل، حافظ الأختام، بخصوص نص القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 01-05 المؤرخ في 06 فبراير 2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما

ضرورة اتخاذ الجمعيات والمنظمات غير الربحية قواعد التصرف الحذِر... لاسيما الامتناع عن قبول التبرعات والمساعدات المالية مجهولة المصدر أو تلك المتأتية من أعمال غير مشروعة أو من أشخاص أو تنظيمات...»

عقدت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، لمجلس الأمة، يوم الخميس 05 جانفي 2023، اجتماعا بمقر المجلس، برئاسة السيد عبد القادر سهلي، رئيس اللجنة؛ استمعت فيه إلى عرض حول نص القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 01-05، المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الارهاب ومكافحتهما، قدمه ممثل الحكومة، السيد عبد الرشيد طبي، وزير العدل حافظ الأختام، بحضور السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان..

في مستهل الجلسة، ثمّن رئيس لجنة الشؤون القانونية والادارية وحقوق الانسان والتنظيم المحلي وتهيئة الاقليم والتقسيم الاقليمي، ما تضمنه هذا النص من إجراءات تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني ومكافحة ظاهرة تهريب الأموال التي تهدد اقتصاديات الأمم وتضعف قدراتها.. مذكراً بالعلاقة العضوية بين هذه الظاهرة والارهاب بمختلف أشكاله، إذ تعد الأموال المهربة والمترتبة عن التجارة غير المشروعة منبعاً لتمويل الارهاب وتهديد سلامة الدول والأشخاص.

من جهته، أوضح السيد وزير العدل، حافظ الأختام، في بداية عرضه أن هذا النص يندرج في إطار مواكبة التشريع الوطني للمستجدات الدولية وتكييف المنظومة القانونية بما يتوافق مع المعاهدات والاتفاقيات التي انضمت إليها الجزائر.. مضيفا بأنه يأتي بهدف تعزيز آليات حماية الاقتصاد الوطني والمنظومة المالية والبنكية من هذا الشكل الخطير للإجرام..

مؤكدا أن هذا المشروع يأتي مكملا للأحكام المنصوص عليها في مشروع القانون المعدل والمتمم لقانون العقوبات المعروض للدراسة على مستوى الأمانة العامة للحكومة والذي ينص على اعتبار تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل فعلا إرهابيا ويحدد العقوبات المطبقة عليه.

السيد الوزير ذكر بالمناسبة أن نص القانون ينص على إلزام الخاضعين ويتعلق الأمر بالمؤسسات المالية وكذا المؤسسات والمهن غير المالية التي تمارس نشاطات غير تلك التي تمارسها المؤسسات المالية، بما في ذلك المهن الحرة المنظمة مثل المحامين عند قيامهم بمعاملات ذات خصائص مالية لحساب موكليهم والموثقين والمحضرين القضائيين ومحافظي البيع بالمزايدة وخبراء المحاسبة باتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة لتحديد وتقييم مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، والتي يتعين أن تتناسب مع طبيعة وحجم أنشطتهم وطبيعة الخطر. كما يلزمهم أضاف السيد عبد الرشيد طبي بوضع برامج وتدابير تطبيقية تعتمد على النهج القائم على المخاطر لمكافحة هذه الجرائم ويكلف هيئات الرقابة والإشراف بمتابعة تنفيذها....

السيد وزير العدل، حافظ الأختام، ممثل الحكومة، أبرز في ذات السياق ضرورة اتخاذ الجمعيات والمنظمات غير الربحية قواعد التصرف الحذِر، لاسيما الامتناع عن قبول التبرعات والمساعدات المالية مجهولة المصدر أو تلك المتأتية من أعمال غير مشروعة أو من أشخاص أو تنظيمات أو هياكل ثبت تورطهم داخل تراب الوطن أو خارجه في أنشطة لها علاقة بالجرائم الإرهابية وكذا الامتناع عن قبول أي مبالغ مالية نقدية دون رخصة من الوزارة المختصة.. لافتاً إلى أهمية «الإبلاغ عن العمليات المشبوهة»، مشيرا الى أن نص القانون موضوع العرض يلزم الخاضعين بإبلاغ الهيئة المتخصصة ممثلة في خلية معالجة الاستعلام المالي بكل

وزير المالية يعرض نص قانون تسوية الميزانية لسنة 2020، أمام أعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة

«دراسة بعض المؤشرات المتعلقة بتأثير الإنفاق على الخدمة العمومية أظهر صمود الاقتصاد الجزائري في مواجهة آثار وباء كوفيد - 19 وصموده أيضا أمام الانخفاض الحاد في أسعار المحروقات»

عقدت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة، زوال يوم الاثنين 13 مارس 2023، اجتماعا بمقر المجلس، برئاسة السيد نورالدين تاج، رئيس اللجنة، حضره السيد حمود ناصر، نائب رئيس مجلس الأمة، المكلف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني، استمعت فيه إلى عرض قدمه السيد إبراهيم جمال كسالي، وزير المالية، ممثل الحكومة، حول نص قانون تسوية الميزانية لسنة 2020، بحضور السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

في بداية الاجتماع نوّه السيد نور الدين تاج، رئيس اللجنة، بأهمية النص محل الدراسة لجهة أنه يندرج في إطار أحكام الدستور والقانون العضوي المتضمن قوانين المالية، اللذان يكرسان مبدأ رقابة السلطة التشريعية على عمل السلطة التنفيذية، كما أنه يروم تحسين تدبير المالية العمومية ووتكريس الشفافية والأداء من حيث تحصيل الإيرادات وترشيد النفقات العامة.

من جهته، أوضح السيد ممثل الحكومة خلال عرضه أحكام النص أن إعداده جاء في الإطار الاقتصادي الكلي والمالي لقانون المالية لسنة 2020 ، والذي أخذ بعين الاعتبار السياق الذي تميز بانخفاض الطلب العالمي على البترول والغاز الطبيعي، إضافة إلى الوضع الاستثنائي الذي ساد في سنة 2020، مع آثار الأزمة الصحية كوفيد – 19 .

كما أكد ممثل الحكومة، أن دراسة بعض المؤشرات المتعلقة بتأثير الإنفاق على الخدمة العمومية أظهر صمود الاقتصاد الجزائري في مواجهة آثار وباء كوفيد – 19 وصموده أيضا أمام الانخفاض الحاد في أسعار المحروقات بفضل التدابير العاجلة التي اتخذتها السلطات العمومية، لا سيما فيما يتعلق بالحفاظ على النشاط الاقتصادي، حماية الفئات الهشة، وترشيد الإنفاق العام وتأطير التجارة الخارجية.

وأثناء مناقشتهم لأحكام نص قانون تسوية الميزانية لسنة 2020، أكد المتدخلون على صوابية الإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية لمواجهة وباء كوفيد 19، والتي بفضلها تجنب الاقتصاد الوطني صدمات الأزمة.

كما أثار أعضاء اللجنة مواضيع ذات بعد مالي واقتصادي، كانت محل رد وتوضيح من السيد ممثل الحكومة.

علما أن اللجنة تعكف على إعداد تقريرها حول النص، الذي سيعرض لاحقا في جلسة عامة.

عملية يشتبه بأنها تتعلق بأموال متحصل عليها من جريمة أصلية أو مرتبطة بتبييض الأموال أو لها علاقة بتمويل الإرهاب أو تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل..

كما ينص المشروع من جانب آخر على توسيع مجال التعاون الدولي في كل ما يتعلق بطلبات التحقيق والإنابات القضائية الدولية وتسليم الأشخاص المطلوبين وكذا بين الهيئة المتخصصة الجزائرية وهيئات الدول الأخرى التي تمارس مهام مماثلة مع مراعاة المعاملة بالمثل..

وعن مضمون الأحكام الجزائية، قال السيد عبد الرشيد طبي أن المشروع يقترح «مراجعة الأحكام الجزائية الواردة في القانون السابق، كما يجرم أفعال جديدة، إذ ينص على أنه في حالة عدم إثبات ارتكاب الجريمة الأصلية تتم المتابعة بجريمة تبييض الأموال كجريمة أصلية. كما يحتوي عدة تعديلات أخرى تتعلق لاسيما «بمصادرة الأموال حتى في حالة غياب حكم بالإدانة إذا كانت تشكل عائدات ناتجة عن ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وبتنفيذ الطلبات الصادرة عن دولة أجنبية والرامية لمصادرة الأموال الناتجة عن الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.. اضافة الى العقوبات الإدارية المسلطة على المؤسسات المالية والمؤسسات والمهن غير المالية كالمحامين والموثقين ومحافظي البيع بالمزايدة أو مسيريهم أو أعوانهم في حالة إخلالهم بالواجبات المفروضة عليهم ويلزمهم بإبلاغ الهيئة المتخصصة بكل عملية مشبوهة.

عقب ذلك، فُسح المجال أمام أعضاء لجنة الشؤون القانونية والادارية وحقوق الانسان والتنظيم المحلي وتهيئة الاقليم والتقسيم الاقليمي لطرح تساؤلاتهم وانشغالاتهم حول نص القانون موضوع الدراسة والذين نوهوا بأهمية هذا القانون في حماية الاقتصاد اوطني وتعزيز المنظومة القانونية في مجال مكافحة الارهاب بمختلف اشكاله ومحاربة جرائم التلاعب بالاقتصاد الوطني وبالمال العام. السيد وزير العدل حافظ الاختام رد على تساؤلات وانشغالات أعضاء اللجنة بمزيد من الإيضاح والشرح.

جدير بالذكر أنّ لجنة الشؤون القانونية والادارية وحقوق الانسان والتنظيم المحلي وتهيئة الاقليم والتقسيم الاقليمي لمجلس الأمة، تعكف على إعداد تقريرها التمهيدي الخاص بنص هذا القانون لتقديمه في الجلسة العامة التي سيعقدها المجلس في وقت لاحق لعرض ومناقشة النص..

وزيرة العلاقات مع البرلمان تعرض مشروع القانون الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة

«أهمية هذا النص الذي يهدف إلى مواءمة عمل غرفتي البرلمان مع مقتضيات دستور الفاتح من نوفمبر 2020... و إلى إعطاء السلطة التشريعية صلاحيات أوسع تمكنها من أداء مهامها الدستورية بفعالية»

عقدت لجنة الشؤون القانونية و الإدارية وحقوق الانسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي لمجلس الأمة، يوم الاثنين 13 مارس 2023 اجتماعا بمقر المجلس، برئاسة السيد صالح لعوير، نائب رئيس اللجنة، حضره السيد ناصر، نائب رئيس مجلس الأمة، المكلف بشؤون التشريع و العلاقات مع الحكومة و المجلس الشعبي الوطني، استمعت فيه إلى عرض قدمته السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان، ممثلة الحكومة، حول نص القانون العضوي المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم 12-16 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

في كلمة له في مستهل الاجتماع، ذكر السيد صالح لعوير، نائب رئيس اللجنة، بأهمية هذا النص الذي يهدف إلى مواءمة عمل غرفتي البرلمان مع مقتضيات دستور الفاتح من نوفمبر 2020، و إلى إعطاء السلطة التشريعية صلاحيات أوسع تمكنها من أداء مهامها الدستورية بفعالية. كما يوضح أكثر شكل العلاقة مع السلطة التنفيذية ويعطي صلاحيات أوسع في مجال الرقابة على عمل الحكومة.

من جهتها أوضحت السيدة ممثلة الحكومة، خلال عرضها أن التعديلات الواردة على نص القانون العضوي ، تندرج في إطار تكييف أحكامه مع المقتضيات التي أقرها التعديل الدستوري والتي تدخل ضمن الإصلاحات التي وعد بها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون... مبرزة أن هذه التعديلات، خاصة ماتعلق بالرقابة البرلمانية، تصبو إلى تمكين اللجان الدائمة لغرفتي البرلمان، وبالتنسيق التام مع الحكومة، من سماع أعضاء الحكومة بخصوص كل مسألة تتعلقبالمصلحة العامة، و إلزام الحكومة بتقديم الوثائق والمعلومات الضرورية التي يطلبها أعضاء البرلمان بمناسبة ممارسة مهامهم الرقابية، باستثناء تلك التي تكتسي طابعا سريا أو استراتيجيا.

كما أكدت ممثلة الحكومة أن هذا نص القانون العضوي يمنح أعضاء البرلمان إمكانية استجواب الحكومة في أية مسألة وطنية و وإمكانية استواجلها عن حال تطبيق القوانين، كسابقة في تاريخ الدساتير الجزائرية.

فيما يخص الجانب التشريعي، فقد ذكرت السيدة عزوار إضفاء الطابع القانوني على إجراء الاستعجال من خلال استحداث فرع جديد يضبط كيفيات دراسة مشاريع القوانين والمصادقة عليها وفق هذا الإجراء... موضحة أن نص هذا القانون العضوي، حدد، مبدئيا، أجل عشرة أيام (10) على الأكثر للمصادقة النهائية على مشاريع القوانين التي تكتسي خصوصية أو أولوية، مع إخضاعها للدراسة والمناقشة والتصويت حسب الاجراءات العادية.

وبخصوص البند المتعلق بإجراء التصويت مع المناقشة المحدودة، أوضحت السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان ان النص يتضمن إجراءا يهدف إلى ضبط وتوضيح الإجراء، حيث يمكن اللجنة المختصة من توسيع تشكيلتها حتى يتسنى لأكبر عدد من أعضاء البرلمان إبداء آرائهم وملاحظاتهم حول مشاريع واقتراحات القوانين التي تكون محل هذا الإجراء، مع احتفاظ مكتب الغرفة المعنية بحقه في قبول أو رفض طلب الحكومة إجراء التصويت مع المناقشة المحدودة.

وجاء ضمن مقترحات هذا النص أيضا إلغاء شرط العدد للمبادرة باقتراح القوانين، وكذا إدراج صيغة للتصويت على مشاريع القوانين بالطريقة الإلكترونية، إلى جانب استكمال إجراءات استدعاء اللجنة المتساوية الأعضاء، بالتنصيص على تبليغ الوزير الأول أو رئيس الحكومة، حسب الحالة، فوريا، بعد حدوث الخلاف بين غرفتي البرلمان حول أحكام نص القانون محل الخلاف، من قبل رئيس الغرفة التي حصل على مستواها الخلاف، كإجراء أولي لطلب استدعاء اجتماع اللجنة.

كما كرّس هذا المشروع مدة الدورة البرلمانية العادية المحددة بعشرة (10) أشهر كأقصى حد تجسيدا لما جاء به المؤسس الدستوري.

أعضاء اللجنة أثناء مناقشتهم لنص القانون، ثمنوا ما تضمنه هذا النص من أحكام تعزز من المهام الرقابية لغرفتي البرلمان.

للتذكير، فإن لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي تعكف على إعداد تقريرها التمهيدي حول نص القانون لتقديمه في الجلسة العامة التي سيعقدها المجلس في وقت لاحق.

لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني لمجلس الأمة برئاسة السيد حبيب دواقي تستمع إلى السيد يوسف شرفة، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بخصوص نص القانون المتعلق بممارسة الحق النقابي.

إعادة تنظيم المشهد النقابي من خلال مرافقة تأسيس منظمات نقابية قوية... ووقف التجوال النقابي وإرساء مبدأ المساواة بين جميع النقابات دون تمييز

عقدت لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني، لمجلس الأمة، يوم الخميس 9 مارس 2023، اجتماعا بمقر المجلس، برئاسة البروفيسور حبيب دواقي، رئيس اللجنة، حضره السيد عبد الناصر حمود، نائب رئيس مجلس الأمة، المكلف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني؛ استمعت فيه الى عرض حول نص قانون يتعلق بممارسة الحق النقابي، قدّمه ممثل الحكومة، السيد يوسف شرفة، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، بحضور السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

في مستهل عرضه أشار ممثل الحكومة، السيد يوسف شرفة، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي أن نص القانون جاء لتحديد مفهوم ممارسة الحق النقابي بإرساء مبادى تتمثل أساس في ضمان استقلالية النقابات وحيادها بعيدا عن كل التجاذبات السياسوية والحزبية، وعدم المزج بين الممارسة النقابية والممارسة السياسية، لإعادة تنظيم المشهد النقابي من خلال مرافقة تأسيس منظمات نقابية قوية، ووقف التجوال النقابي وإرساء مبدأ المساواة بين جميع النقابات دون تمييز.

وأضاف أن النص يهدف كذلك إلى تجسيد بعض أحكام الدستور التي تنص على ضمان الحق النقابي وتكريس حرية ممارسته في ظل احترام القانون، مؤكدا أن النص اعتمد على المعايير الدولية المتعلقة بالحرية النقابية وحماية الحق النقابي.

عقب ذلك، فُسح المجال أمام أعضاء لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني لطرح تساؤلاتهم والتعبير عن انشغالاتهم حول نص القانون موضوع الدراسة، منوهين بأهميته مؤكدين أنه جاء إتباعا للخطوط العريضة التي وضعها رئيس الجمهورية لمباشرة إصلاحات اجتماعية عميقة، لاسيما في مجال علاقات العمل.

هذا، وقد تكفّل ممل الحكومة بالرد على تساؤلات وانشغالات أعضاء اللجنة بمزيد من الإيضاح والشرح.

جدير بالذكر أنّ لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني، تعكف على إعداد تقريرها التمهيدي حول نص هذا القانون لتقديمه في الجلسة العامة التي سيعقدها المجلس في وقت لاحق لعرض ومناقشة النص.

لجنة الثقافة والاعلام والشبيبة والسياحة لمجلس الأمة برئاسة السيد يوسف لعراب، رئيس اللجنة تستمع إلى عرض السيد محمد بوسليماني، وزير الاتصال حول نص القانون العضوي المتعلق بقانون الإعلام

«ضرورة تجسيد المبادئ الأساسية المنصوص عليها في دستور 2020 في ميدان الإعلام ووضع إطار تشريعي يعزز ضمانات حرية التعبير ويستجيب لتطلعات المواطن في مجال الإعلام..»

عقدت لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة لمجلس الأمة، برئاسة السيد يوسف لعراب، رئيس اللجنة، يوم الاثنين 03 أبريل 2023، اجتماعا بمقر المجلس، حضره السيد عبد الناصر حمود، نائب رئيس مجلس الأمة، مكلف بمتابعة شؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني، استمعت فيه إلى عرض قدمه السيد محمد بوسليماني، وزير الاتصال، ممثلا للحكومة، حول نص القانون العضوي المتعلق بقانون الإعلام، وذلك بحضور السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

في بداية الاجتماع، نوّه السيد يوسف لعراب، رئيس اللجنة، بمبادرة الحكومة بنص هذا القانون العضوي، الذي يشكل تجسيدا للالتزام السادس (06) من الالتزامات الـ 54 لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، والذي ينص على «تحقيق حرية الصحافة وتعدديتها واستقلالها وضمان احترام قواعد الاحترافية وأخلاقيات المهنة، وجعلها عمادا للممارسة الديمقراطية وحمايتها من جميع أشكال الانحراف».. مبرزا أنّ هذا النص يعد لبنة إضافية في مسعى بناء الجزائر الجديدة.

من جهته، استهل السيد وزير الاتصال، ممثل الحكومة، عرضه مذكراً بأنّ هذا النص تمليه ضرورة تجسيد المبادئ الأساسية المنصوص عليها في دستور 2020 في ميدان الإعلام ووضع إطار تشريعي يعزز ضمانات حرية التعبير ويستجيب لتطلعات المواطن في مجال الإعلام.. مضيفاً بأن القانون العضوي الجديد الذي ورد في 55 مادة يلبي حاجة القطاع في تنظيم المهنة مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات مهام الخدمة العمومية والصالح العام وهو في ذات الوقت ترجمة لرغبة السلطات العمومية في إضفاء على هذا التعديل طابع مواكبة التغيرات الناجمة عن التطور التكنولوجي مما يجعله متماشيا والمقاييس الدولية.. مبرزا أن نص القانون العضوي هذا يلبي أيضا تطلعات المواطن في الولوج إلى المعلومة الموثوقة وذات مصداقية والاستجابة إلى حاجة مهنيي الإعلام في تنظيم نشاطهم.

السيد محمد بوسليماني تناول بعد ذلك ما تضمنه النص من اجراءات فيما يخص قطاع الإعلام بمختلف وسائطه. في مجال الصحافة المكتوبة والإلكترونية، يتضمن النص إرساء النظام التصريحي الذي يقوم على التطبيق المبسط لإنشاء وسائل الإعلام بدل نظام الاعتماد المعمول به حاليا، بالإضافة إلى إنشاء سلطة ضبط الصحافة المكتوبة والإلكترونية التي تعد هيئة عمومية تتمتع بالاستقلال المالي وتضطلع بمهام ضبط نشاط الصحافة المكتوبة والإلكترونية.

فيما يخص الإعلام السمعي البصري، أوضح السيد الوزير أن الوزارة قامت بتعديل القانون الأساسي لسلطة ضبط السمعي البصري من خلال منحها الطابع الخاص مع إيكالها، إضافة للمهام المنوطة بها، مسؤولية ضبط ومراقبة خدمات الاتصال السمعي البصري عبر الأنترنت، إلى جانب خدمات الاتصال السمعي البصري التقليدية.

أما فيما يتعلق بحقوق وواجبات الصحفي، فقد أكد السيد ممثل الحكومة على أن النص الجديد يهدف إلى ضمان حق الصحفي في حرية التعبير في إطار احترام الدستور وأحكام هذا القانون العضوي والقوانين السارية المفعول، بالإضافة إلى حمايته من كل شكل من أشكال العنف أو الإهانة أثناء وبمناسبة أداء مهامه، وذلك قصد تمكينه من ممارستها بعيدا عن أي ضغط قد يتعرض له، مع ضمان حماية مصادره من خلال إقرار حقه في السر المهني وإلزام الهيئات بتسهيل ولوجه للمعلومة، بالإضافة إلى السعي إلى ترقية العمل الصحفي عبر ضبط مفاهيم النشاط الصحفي وتعريف الصحفي المحترف مع ضمان التكوين.. مضيفاً أن هذا الجانب سيتدعم عبر وضع قانون أساسي خاص يحدد شروط ممارسة المهنة والحقوق والواجبات المرتبطة بها، مع الإحالة إلى التنظيم لتحديد مختلف أصناف الصحفيين ومعاوني الصحافة والمهن المرتبطة بالنشاط الصحافي.

بخصوص التصدي للممارسات غير المسؤولة التي قد تنجم عن بعض ممارسي مهنة الإعلام، أوضح السيد بوسليماني أن نص القانون يقترح استحداث مجلس أعلى للآداب وأخلاقيات المهنة تؤول إليه مسؤولية الضبط والتدخل وإعداد ميثاق يقتدى به للارتقاء إلى ممارسة إعلامية مسؤولة ويساهم في ترقية الضبط الذاتي، يتشكل المجلس من 12 عضوا، ستة (6) منهم يعينهم رئيس الجمهورية من بين الكفاءات والشخصيات والباحثين ذوي خبرة فعلية في المجال الصحفي والستة (6) الآخرين ينتخبون من بين الصحفيين والناشرين المنخرطين في المنظمات المهنية الوطنية المعتمدة. حيث يلتزم الصحفي، خلال ممارسة نشاطه الصحفي، بالاحترام الصارم لقواعد آداب وأخلاقيات المهنة المنصوص عليها في ميثاق آداب وأخلاقيات المهنة الذي يعده ويصادق عليه المجلس الأعلى لآداب وأخلاقيات مهنة الصحفي. كما يجب عليه الامتناع على وجه الخصوص عن نشر أو بث أخبار كاذبة أو مغرضة، تعريض الأشخاص للخطر، تمجيد الاستعمار أو الإساءة للذاكرة الوطنية وإلى رموز الثورة التحريرية، الإشادة، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بالعنصرية والإرهاب والتعصب والعنف، بالإضافة إلى نشر أو بث بصفة مباشرة أو غير مباشرة خطاب الكراهية والتمييز.

السيد محمد بوسليماني أوضح في ختام عرضه أن هذا النص تناول أربع (4) إحالات للتنظيم، ويتعلق الأمر بالقانون الأساسي للصحفي، شروط وكيفيات منح بطاقة الصحفي المحترف، كيفيات اعتماد الصحفي الذي يعمل لحساب وسيلة إعلام خاضعة لقانون أجنبي، بالإضافة إلى تشكيلة وتنظيم وسير المجلس الأعلى لآداب وأخلاقيات المهنة.

ليُفسح بعد ذلك المجال إلى تدخلات السيدات والسادة أعضاء اللجنة الذين نوّهوا بأهمية هذا النص من أجل تنظيم القطاع وجعله يلعب دوره في المجتمع خاصة في الظرف الحالي وفي إطار سياسة التجديد والتقويم الوطني الهادفة إلى بناء الجزائر الجديدة التي يرسي دعائمها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.. كما أكدوا على ضرورة حماية الصحفي من كل التأثيرات والمغريات وكذا إيجاد ضوابط تنأى بالمهنة عن الوقوع في القذف والشتم ونقل الأخبار الكاذبة وعيا منهم بالدور المحوري الذي تلعبه وسائل الإعلام في صناعة الرأي العام والتأثير فيه.

السيد وزير الاتصال رد على تساؤلات وانشغالات السيدات والسادة أعضاء المجلس بمزيد من شرح والايضاح.

هذا، وجدير بالذكر أنّ لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة لمجلس الأمة، تعكف على إعداد تقريرها التمهيدي حول نص القانون العضوي المتعلق بقانون الإعلام، الذي سيعرض على السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة خلال الجلسة العامة المقرر عقدها لاحقا لتقديم النص ومناقشته ومن ثم تحديد الموقف منه.

لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي تستمع إلى عرض ممثل الحكومة، السيد عبد الرشيد طبي، وزير العدل، حافظ الأختام حول نصي القانونين المتعلقين بالوقاية من الإتجار بالبشر ومكافحته والوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والإتجار غير المشروعين بها

«نصي القانونين يهدفان إلى وقاية بلادنا من هذه الجريمة الغريبة عن مجتمعنا وعن قيمه وعاداته وتقاليده ووقايتها من تبعاته»

عقدت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي لمجلس الأمة، يوم الثلاثاء 4 أفريل 2023، اجتماعا بمقر المجلس، برئاسة السيد عبد القادر سهلي، رئيس اللجنة، حضره السيد ناصر حمود، نائب رئيس مجلس الأمة، المكلف بمتابعة شؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني، استمعت فيه إلى عرض قدمه ممثل الحكومة، السيد عبد الرشيد طبي، وزير العدل، حافظ الأختام، بحضور السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان، حول نصي القانون المتعلق بالوقاية من الإتجار بالبشر ومكافحته، والقانون المعدل والمتمم للقانون المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والإتجار غير المشروعين بها.

في بداية الاجتماع ذكّر السيد عبد القادر سهلي، رئيس اللجنة، في كلمته الترحيبية والتقديمية أن نصي القانونين قيد الدراسة، يهدفان فيما يخص القانون المتعلق بالوقاية من الإتجار بالبشر ومكافحته إلى وقاية بلادنا من هذه الجريمة الغريبة عن مجتمعنا وعن قيمه وعاداته وتقاليده ووقايتها من تبعاته وهي الظاهرة التي تنامت بفعل استفحال الهجرة غير الشرعية؛ منوها بحرص الدولة الجزائرية بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون على الحفاظ على سلامة المجتمع من الآفات المجتمعية الحديثة وكذا النأي به عن كل ما يعيق تطوره و تحقيق ما يصبو اليه؛ مذكرا أن هذا النص يدخل في تجسيد التزام بلادنا بتعهداتها و التزاماتها الدولية.

أما النص الثاني المعدل والمتمم للقانون المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والإتجار غير المشروعين بها، فإنه يكتسي أهمية بالغة بالنظر للإجراءات المشددة التي تضمنها والتي تهدف إلى ردع المتاجرين بهذه المواد التي تهدد صحة المجتمع عامة وفئة الشباب خاصة.

من جهته، أوضح ممثل الحكومة أن إعداد هذا النص المتعلق بالوقاية من الإتجار بالبشر ومكافحته، يهدف إلى التصدي لهذه الظاهرة الدخيلة على مجتمعنا. وهذا بالنظر إلى آثارها السلبية، سيما على النساء والأطفال؛ مؤكدا

أن هذا القانون ينص على دور الدولة في حماية ضحايا جرائم الإتجار بالبشر ويعزز التعاون المؤسساتي والدولي في مجال الوقاية منها؛ كما ينص على تدخل الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية في الوقاية من هذه الجريمة من خلال وضع استراتيجية وطنية لتنفيذها بإشراك المجتمع المدني.

السيد الوزير أضاف أن النص يؤكد على المهام المنوطة باللجنة الوطنية للوقاية من الإتجار بالبشر، المستحدثة في 2016، لاسيما دورها في إعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية واعتماد آليات اليقظة والكشف المبكر عن مختلف صور جريمة الإتجار بالأشخاص.

وأوضح أيضا أنه تم بموجبه استحداث إجراء التسرب الإلكتروني كإجراء خاص للتحري والتحقيق يمكن من خلاله لضابط الشرطة القضائية، بموجب إذن قضائي أن يلجأ إلى كل منظومة معلوماتية أو أي نظام اتصال إلكتروني آخر يسمح بمراقبة المشتبه فيهم.

فيما يتعلق بالعقوبات المقررة ضد الأشخاص الذين يمارسون هذه التجارة فإنها قد تصل إلى السجن المؤبد في حال تعرض الضحية لتعذيب أو عنف جنسي، أو عاهة مستديمة. ويتم تشديد العقوبة في حال ارتكاب الجريمة في إطار جماعة منظمة أو عندما تكون ذات طابع عابر للحدود.

في الأخير ذكر ممثل الحكومة أن النص يتضمن أحكاما تعنى بالتعاون الدولي، سيما في إطار الإجراءات القضائية، تسليم المجرمين واسترداد العائدات الإجرامية مع النص على مراعاة مبدأ «المعاملة بالمثل» وعلى استثناء طلبات التعاون القضائي التي من شأنها المساس بالسيادة الوطنية أو النظام العام.

وخلال عرضه نص القانون المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والإتجار غير المشروعين بها، أوضح ممثل الحكومة أن المبادرة بتعديل نص هذا القانون والذي يجري تطبيقه منذ سنة 2004، جاءت نتيجة عديد النقائص التي يسعى النص الجديد إلى التكفل بها، لاسيما تلك المتصلة بتصنيف المخدرات والمؤثرات العقلية، يضاف إلى ذلك غياب أحكام تتعلق بالتعاون الدولي، بالرغم من أن هذه الجرائم كثيرا ما تكون عابرة للحدود الوطنية؛ مضيفا أن النص المعدل يتضمن أحكاما تتناول مسألة إعداد استراتيجية وطنية للوقاية من هذه الجرائم ترتكز على تعزيز دور المساجد والمراكز الثقافية والرياضية ودور الشباب ووسائل الإعلام في عملية التوعية بآثار المخدرات والمؤثرات العقلية.

أضاف ممثل الحكومة أن إعداد هذه الاستراتيجية الوطنية والسهر على تنفيذها من مهام الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها وذلك بالتنسيق مع جميع المتدخلين في هذا المجال من مختلف القطاعات الوزارية والمجتمع المدني، وهذا بعد مصادقة الحكومة عليها.

وأردف أن النص الجديد يتضمن مراجعة الأحكام المتعلقة بالتدابير العلاجية من خلال إقرار تتبع خاص للمتهمين الأحداث الذين يتابعون العلاج المزيل للتسمم، بإعفائهم من المتابعة في حال تابعوا هذا العلاج قبل تحريك الدعوى العمومية أو إعفائهم من العقوبة إذا ما تابعوا هذا العلاج بعد تحريك الدعوى العمومية. كما يقترح أيضا مراجعة الأحكام الجزائية عن طريق إقرار حماية خاصة للصيادلة، وذلك عن طريق إدراج عقوبات على كل من يحاول الحصول على مؤثرات عقلية عن طريق تهديدهم أو الاعتداء عليهم.

وأشار ممثل الحكومة إلى أنه من بين الأحكام الجزائية المشددة التي احتواها نص القانون فرض عقوبة مشددة قد تصل إلى 30 سنة سجنا إذا كان الفاعل موظفا عموميا سهلت له وظيفته ارتكاب الجريمة، وترتفع العقوبة إلى السجن المؤبد في حال ارتكبت هذه الأفعال من قبل جماعة إجرامية منظمة.

وأكد ممثل الحكومة أنه ولتعزيز آليات التحري، يعطي نص القانون لوكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق صلاحية الترخيص للشرطة القضائية بتحديد الموقع الجغرافي للمشتبه فيهم أو المتهمين أو وسيلة الجريمة أو أي بضاعة أو أي شيء آخر له صلة بالجريمة من خلال استعمال وسائل تكنولوجيات الإعلام والاتصال عن طريق منظومة المعلوماتية أو بوضع ترتيبات تقنية معدة خصيصا لهذا الغرض.

تدخلات أعضاء اللجنة القانونية التي تلت عرض ممثل الحكومة تمحورت حول أهمية هذين النصين القانونيين، مؤكدين على ضرورة تفعيلهما وتشديد العقوبات والاهتمام بكل الظواهر الاجتماعية التي قد تكون رافدا ومشجعا لهذه الظواهر والآفات مثل التسول وعمالة الأطفال القصر بالنسبة لظاهرة الاتجار بالبشر و تشديد العقوبات على تجار السموم الذين يعملون على تحطيم مقدرات البلاد عبر المساس بسلامة الصحة العقلية والبدنية لفئة الشباب خاصة.

ممثل الحكومة رد على انشغالات وتساؤلات أعضاء اللجنة بمزيد من الشرح والإيضاح.

للتذكير، فإن لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي لمجلس الأمة، تعكف على إعداد تقريريها التمهيديين حول نصي القانون المتعلق بالوقاية من الإتجار بالبشر ومكافحته والقانون المعدل والمتمم للقانون المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والإتجار غير المشروعين بها، اللذين سيعرضان على السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة خلال الجلسة العامة المقرر عقدها لاحقا لتقديم ومناقشة النصين ومن ثمَّ تحديد موقفهم منهما.

لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني لمجلس الأمة برئاسة البروفيسور حبيب دواقي تستمع إلى السيد فيصل بن طالب، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بخصوص نص القانون المتعلق بالوقاية من النزاعات الجماعية للعمل وتسويتها وممارسة حق الإضراب

«تعزيز آليات الوقاية من النزاعات الجماعية للعم عن طريق تشجيع الحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين، مما سيساهم بشكل كبير في إرساء السلم الاجتماعي والرّفع من المردودية الاقتصادية والتطور الاجتماعي»

عقدت لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني، لمجلس الأمة، بعد يوم الإثنين 24 أبريل 2023، اجتماعا بمقر المجلس، برئاسة البروفيسور حبيب دواقي، رئيس اللجنة، حضره السيد عبد الناصر حمود، نائب رئيس مجلس الأمة، المكلف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني؛ استمعت فيه إلى عرض حول نص قانون يتعلق بالوقاية من النزاعات الجماعية للعمل وتسويتها وممارسة حق الاضراب، قدّمه ممثل الحكومة، السيد فيصل بن طالب، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، بحضور السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

في مستهل عرضه، أشار ممثل الحكومة، السيد فيصل بن طالب، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي أن أحكام نص هذا القانون جاءت تكريسا لأحكام الدستور، وتهدف أساسا إلى تعزيز آليات الوقاية من النزاعات الجماعية للعمل، لاسيما عن طريق تشجيع الحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين، مما سيساهم بشكل كبير في إرساء السلم الاجتماعي والرّفع من المردودية الاقتصادية والتطور الاجتماعي.

كما أوضح ممثل الحكومة أن تسوية النزاعات الجماعية بالطرق السلمية من خلال المصالحة والوساطة والتحكيم، تعتبر أنسب السّبل لتلبية تطلعات عالم الشغل في توفير شروط وظروف عمل لائقة في ظل دولة القانون والحكامة الرّشيدة، مشددا على أن التحديات التي تواجه بلادنا تقتضي منّا إرساء آليات وممارسات تتسم بالكفاءة والفعالية في الوقاية من النزاعات الجماعية وتسويتها في عالم الشغل.. مردفا أنّ نص القانون هذا يحضر تلك التوقفات عن العمل غير القانونية كتلك التي تشل العمل لأسباب سياسية، أو بغرض تضامني، أو لسبب ليس له صلة بالمصلحة المهنية للعمال.

وذكّر ممثل الحكومة، بالإضرابات المسجلة في الفترة ما بين 2013 و2022، حيث بلغت حوالي 2137 إضرابًا، منها 165 إضرابا على مستوى الوطن، والتي جاءت جلها مخالفة لأحكام التشريع المعمول به، لا سيما عقد الاجتماعات الدورية.

عقب ذلك، فُسح المجال أمام أعضاء لجنة الصحة والشؤونَ الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني لطرح تساؤلاتهم والتعبير عن انشغالاتهم حول نص القانون موضوع الدراسة، منوهين بأهميته ومؤكدين أنه جاء في سياق السياسة التي حدّد معالمها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، التي تهدف إلى إجراء إصلاحات اجتماعية عميقة، خاصة تلك المرتبطة بعلاقات العمل والحوار الاجتماعي.

هذا، وقد تكفّل ممثل الحكومة بالرد على تساؤلات وانشغالات أعضاء اللجنة بمزيد من الإيضاح والشرح.

جدير بالذكر أنّ لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني، تعكف على إعداد تقريرها التمهيدي حول نص هذا القانون لتقديمه في الجلسة العامة التي سيعقدها المجلس في وقت لاحق لعرض ومناقشة النص.

لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية برئاسة السيد نور الدين تاج، تستمع إلى السيد لعزيز فايد، وزير المالية بخصوص نصي القانون المتضمن القانون النقدي والمصرفي، والقانون المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي

«عملية إصلاح وإعادة هيكلة القطاع المصرفي والمالي هي تجسيدا للالتزامات الأربعة والخمسين لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لا سيما الالتزام الـ 23 المتعلق بالحكامة المالية »

عقدت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، يوم الثلاثاء 25 أفريل 2023، اجتماعا بالقاعة الشرفية «الشهيد مصطفى بن بولعيد» بمقر المجلس، برئاسة السيد نور الدين تاج، رئيس اللجنة، استمعت فيه الى عرض حول:

- نص القانون المتضمن القانون النقدي والمصرفي؛

- نص القانون المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي؛

قدّمه ممثل الحكومة، السيد لعزيز فايد، وزير المالية، بحضور السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

وفي كلمة تقديمية، أكد السيد نورالدين تاج، رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، أن هذين القانونين يندرجان في إطار مسعى التجديد الذي بادر به رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، من أجل تحقيق الحكامة المالية والاقتصادية وتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي مع القضاء على كل المظاهر والممارسات السلبية التي أثرت على أداء الاقتصاد الوطني وحالت دون تحقيق الإقلاع الاقتصادي المنشود.

في مستهل عرضه لنص القانون المتضمن القانون النقدي والمصرفي، أكد ممثل الحكومة أنه يأتي تجسيدا للالتزامات الأربعة والخمسين لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لا سيما الالتزام الـ 23 المتعلق بالحكامة المالية، وذلك في إطار عملية إصلاح وإعادة هيكلة القطاع المصرفي والمالي من خلال تكييف النظام القانوني والتنظيمي استجابة للتحولات الاقتصادية والمالية العميقة والتحديات التقنية والتكنولوجية والسماح بالانفتاح على فاعلين جدد.. مضيفا أن نص القانون هذا، يتضمن أحكاماً تتعلق بإعادة اعتماد نظام العهدة بالنسبة للمحافظ وإعادة تنظيم تركيبة كل من مجلس إدارة بنك الجزائر ونواب المحافظ مع منح مجلس النقد والقرض صلاحيات جديدة تمكنه من مرافقة التحولات التي تشهدها البيئة المصرفية إلى جانب توسيع صلاحياته في مجال اعتماد البنوك الاستثمارية، والرقمية والترخيص بفتح مكاتب الصرف، وكذا تعزيز دور كل من بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، اللجنة المصرفية والبنوك والمؤسسات المالية... مبرزاً في ذات السياق أنّ التعديلات التي تضمنها النص، ستمكن بنك الجزائر من إرساء مهمته المتمثلة في الاستقرار المالي، والمحافظة على تحرير النظام المالي باستحداث لجنة الاستقرار المالي وتكليفها بالمراقبة الاحترازية الكلية وإدارة الأزمات، واللجان الوطنية للدفع لإعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية لتطوير وسائل الدفع الكتابية، بهدف تعزيز التعاملات المصرفية وتقوية الشمول المالي.

كما أوضح أن النص يأخذ بعين الاعتبار انعكاسات التطور التكنولوجي على القطاع المصرفي، حيث يتعلق الأمر بإدخال العملة الرقمية للبنك المركزي التي يطورها بنك الجزائر، ويصدرها ويسيرها ويراقبها، يطلق عليها الدينار الرقمي الجزائري، كما سيتم إنشاء بنوك رقمية وهيئات تدعى مقدمي خدمات الدفع.

فيما يخص الصيرفة الاسلامية وتكريس التمويل الإسلامي والتمويل الأخضر أوضح ممثل الحكومة أنّ هذا النوع من الصيرفة تكفلت به الأحكام المنصوص عليها في المواد 67 إلى 72، والتي تضع الأساس القانوني للمنتجات والخدمات المصرفية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، والمصادق عليها من الهيئة الشرعية الوطنية، والتي تكمل تلك الموجودة بالفعل وتساهم في تعبئة الادخار وتعزيز الشمول المالي...مضيفا أن النص يحدد شروط تسويق المنتجات المصرفية المتعلقة بالتمويل الإسلامي، وكذلك الشبابيك والبنوك التي تمارس عمليات التمويل الإسلامي حصريًا، من خلال تكييف أدوات التدخل على مستوى السوق النقدية مع خصوصيات العمليات المصرفية، لاسيما تلك المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والتمويل الأخضر وفق المادتين 42 و 43 من نفس القانون.

أما فيما يتعلق بآليات المراقبة والمتابعة، فقد أوضح ممثل الحكومة أن نص القانون تكفل بهذه المسألة من خلال إنشاء لجان جديدة لاسيما لجنة الاستقرار المالي، المكلفة بالمراقبة الاحترازية الكلية وإدارة الأزمات، والتي تقوم بإعداد تقرير سنوي حول أنشطتها وترسله لرئيس الجمهورية وفق ما نصت عليه أحكام المادة 156 من المشروع.. ليختتم عرضه بالتذكير بأن نص القانون المتضمّن القانون النقدي والمصرفي يعتبر لبنة جديدة تضاف لسلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر، خاصة وأن هذا النص الجديد يحمل إجراءات فعّالة في تسهيل وتسريع العمليات المالية، وهو أمر أساسي ومهم بالنسبة للعديد من المستثمرين أو أصحاب المؤسسات، خاصة بعد صدور قانون الاستثمار الجديد.

وخلال عرضه لنص القانون المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، أكد ممثل الحكومة أن نص هذا القانون يندرج في إطار المخطط الشامل لإصلاح المالية العمومية ويتمحور حول الانتقال من محاسبة الصندوق إلى محاسبة على أساس الاستحقاق، وفق نظام محاسبي يهدف إلى تنظيم المعلومة المالية وتقديمها بالشكل الذي يتماشى ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام... مؤكدا أنه أصبح من الضروري تزويد المسيرين بمعلومات قصد استغلالها كأداة لدعم وتحسين جودة عملية إعداد التقديرات وكذلك التقييم المستمر للسياسات العامة، الناتج عن القراءة الواضحة لحسابات الدولة، التي تعكس صورة صادقة عن الذمة المالية، مما سيسمح بتحسين الرقابة على الإنفاق العام وتعزيز الشفافية، لاسيما عبر استخدام مؤشرات ومعايير النجاعة.. موضحا أنّ نص هذ القانون يتضمن أحكاما تناولت مجموعة من المستجدات، أبرزها ما جاء في المادة 80 التي حددت هيكلا محاسبيا جديدا ثلاثي الأبعاد، إذ تضمنت المحاسبة العمومية ثلاثة أنواع من المحاسبة، يتميز كل منها بشكل أساسي من حيث النطاق والأدوات و الأهداف..مبينا أن النوع الأول يتمثل في المحاسبة الميزانياتية والتي تنقسم بدورها إلى محاسبة الالتزامات، حيث يتم تسجيل النفقات الميزانياتية بعنوان السنة التي تم الالتزام بها ومحاسبة الصندوق، أين يتم تسجيل الإيرادات والنفقات بعنوان نفس السنة المالية لتحصيلها أو دفعها من قبل المحاسبين العموميين.

وأضاف ممثل الحكومة أن النوع الثاني يتمثل في المحاسبة العامة، والتي تعد الإصلاح الجوهري للمحاسبة العمومية، وتسجل مجمل الحركات التي تؤثر على الممتلكات والوضعية المالية والنتيجة. وأوضح أن المحاسبة العامة قائمة على أساس الاستحقاق، وتمسك من قبل المحاسبين العموميين على أساس مخطط محاسبي، مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العمومي، وهو ما يسمح لهذه المحاسبة بإعطاء نظرة شاملة عن الذمة المالية للدولة، وكذا حول ديونها ومستحقاتها. أما النوع الثالث من المحاسبة، فيتمثل في محاسبة تحليل التكاليف، التي تعتمد على مخرجات المحاسبة العامة، وتهدف إلى تحليل وقياس تكلفة الأنشطة الملتزم بها ضمن البرامج، بغية تقييم نجاعتها.. مشيراً أن هذه المحاسبة، التي تمسك من طرف الآمرين بالصرف، تمكن المسيرين من مراقبة وتسيير البرامج كما تساعد نواب البرلمان على معرفة تطور تكاليف الأنشطة والبرامج.

ومن الإصلاحات التي جاء بها نص القانون هذا، ذكر ممثل الحكومة بالمادة 96 التي تنص على أن يقدم الحساب العام للدولة مجمل المعلومات التي تعكس صورة صادقة عن الممتلكات والوضعية المالية للدولة، ويتضمن الميزان العام للحسابات والقوائم المالية... مبرزا في ذات الشأن أن المادة 95 حددت هذه القوائم المالية والتي تتمثل في الوضعية الصافية المالية، حساب النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، بالإضافة إلى جدول تباين الوضعية الصافية المالية، و كذلك الملحق الذي يتضمن مذكرات تحدد القواعد الرئيسية والطرق المحاسبية إضافة إلى مذكرات توضيحية أخرى.

وأضاف بأن أحكام المادة 97 من نص هذا القانون تنص على ضمان نوعية الحسابات من خلال احترام مبادئ وقواعد المحاسبة والتقييم، كما هي مبينة في المخطط المحاسبي، حيث يجب على الحسابات أن تكون مطابقة للقواعد والإجراءات المعمول بها، منتظمة وصادقة، وأن تكون معدة وفق طرق دائمة، كما يجب أن تكون متناسقة وموثوقة، وأن تتميز بالوضوح... مفيداً بأن نص القانون هذا فصل في تحديد مسؤوليات كل الفاعلين في دائرة الإنفاق العمومي والإيرادات، من بدايتها حتى تنفيذها النهائي، قصد إضفاء المزيد من الشفافية عن طريق تقفي الأثر في تعبئة واستخدام الأموال العمومية. كما عمد النص إلى تصحيح درجة المسؤولية المالية للمحاسب العمومي، إذ يعد المحاسبون العموميون ومفوضوهم والأعوان سلطتهم مسؤولون شخصياً وماليا عن العجز الحاصل في الصندوق.. موضحاً أن نص القانون موضوع العرض فصل أيضا في إجراءات الرقابة القبلية للنفقات، حيث تناولت الكثير من التوضيحات تكيفا مع منهجية ميزانية البرنامج التي كرستها أحكام القانون العضوي رقم 15-18 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية... مشيراً أن هذا القانون أدخل مبدأ المصادقة على حسابات الدولة من طرف مجلس المحاسبة، حيث تهيئ مخرجات المحاسبة العمومية، لاسيما المحاسبة العامة والتي تعد القوائم المالية الخمسة أهم مخرجاتها، الظروف الملائمة للرقابة البعدية التي يقوم بها مجلس المحاسبة.

ليختتم ممثل الحكومة عرضه بالتذكير بأن إصلاح المحاسبة العمومية يعد من العوامل الأساسية لتحسين نوعية المعلومة الموجهة للبرلمانيين والمواطنين، والكفيلة بتقييم الوضع المالي الحقيقي للدولة وتقدير السياسات العامة، تمهيدا للمساءلة والعمل على التوجيه الأمثل لاتخاذ القرار.

عقب ذلك، فُسح المجال أمام أعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لطرح تساؤلاتهم والتعبير عن انشغالاتهم حول نصي القانونين موضوع الدراسة، والتي تمحورت أساسا حول أهمية النصين في التحكم في تسيير المالية العمومية والقضاء على النشاطات الدخيلة والممارسات العشوائية التي نخرت مقومات البلاد، منوهين بتشجيع الصيرفة الاسلامية بالإضافة إلى الإجراء المتضمن فتح مكاتب الصرف مما سيحقق نجاعة مالية وتطهير القطاع المصرفي خاصة عشية إمكانية التحاق الجزائر بمجموعة بريكس.

هذا، وقد تكفّل ممثل الحكومة بالرد على تساؤلات وانشغالات أعضاء اللجنة بمزيد من الإيضاح والشرح.

جدير بالذكر أنّ لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة، تعكف على إعداد تقريريها التمهيديين حول نصي القانونين لتقديمهما في الجلسة العامة التي سيعقدها المجلس في وقت لاحق لعرض ومناقشة النصين.

لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني، برئاسة البروفيسور حبيب دواقي
تستمع إلى وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، السيد فيصل بن طالب

«النصين موضوع العرض والدراسة يندرجان ضمن الاصلاحات التي التزم بها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون في إطار دعم الطبقة العاملة والحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة وتدعيمه بامتيازات جديدة تصب في مصلحة المجتمع»

في إطار دراستها لنصي قانون يعدل القانون رقم 278-63 المؤرخ في 26 جويلية 1963 الذي يحدد قائمة الأعياد الرسمية، وقانون يعدل ويتمّم القانون رقم 12-83 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتقاعد، المعدّل والمتمّم

عقدت لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني لمجلس الأمة، يوم الأحد 18 جوان 2023، اجتماعًا برئاسة السيد حبيب دواقي، رئيس اللجنة، وحضور السيد عبد الناصر حمود، نائب رئيس مجلس الأمة، المكلف بشؤون التشريع والعلاقات مع المجلس الشعبي الوطني والحكومة والسيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان، بالقاعة الشرفية الكبرى «الشهيد مصطفى بن بولعيد» خصّصته للاستماع إلى السيد فيصل بن طالب، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وذلك في إطار دراستها لنصين قانونين وإعداد تقريرين تمهيدين حولهما، ويتعلق الأمر بـ :

1) **نص قانون يعدل القانون رقم 278-63 المؤرخ في 26 جويلية 1963 الذي يحدد قائمة الأعياد الرسمية، المعدّل والمتمّم؛**

2) **نص قانون يعدل ويتمّم القانون رقم 12-83 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتقاعد، المعدّل والمتمّم.**

في مستهل الاجتماع، أوضح السيد حبيب دواقي، رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني لمجلس الأمة أن النصين موضوع العرض والدراسة يندرجان ضمن الاصلاحات التي التزم بها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون في إطار دعم الطبقة العاملة والحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة وتدعيمه بامتيازات جديدة تصب في مصلحة المجتمع.

من جهته، وخلال عرضه لنص القانون المعدل للقانون رقم 278-63 المؤرخ في 26 جويلية 1963 الذي يحدد قائمة الأعياد الرسمية، المعدّل والمتمّم، أوضح السيد فيصل بن طالب، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، أن هذا النص يأتي في إطار «تنفيذ تعليمات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، القاضية بتمديد عطلتي عيدي الفطر والأضحى استجابة لانشغالات المواطنين والتي أعلن عنها خلال اجتماع مجلس الوزراء الذي ترأسه يوم 30 أفريل 2023»؛ حيث تم تمديد مدة العطلة مدفوعة الأجر الخاصة بهذين العيدين من يومين إلى ثلاثة أيام، بغرض تمكين المواطنين عامة والعمال خاصة، من الاحتفال بهاتين المناسبتين الدينتين من خلال التواصل بين أفراد العائلات فيما بينهم، خاصة وأن الكثير من المواطنات المواطنين، مضطرين إلى التنقل في الكثير من الأحيان ما بين الولايات لأداء الواجبات الدينية والاجتماعية مما يجعلهم في حاجة إلى الوقت الكافي للقيام برحلتي الذهاب و الإياب.

وأوضح ممثل الحكومة أن نص القانون يأخذ بعين الاعتبار التقاليد السائدة خلال هاتين المناسبتين اللتين تخصصان للزيارات العائلية وعيادة المرضى وغيرها من مظاهر الترابط والتراحم الاجتماعيين، مؤكدا في نفس السياق، أن هذا التعديل من شأنه أن «يساهم في تعزيز ربط الأواصر المجتمعية».

وذكّر ممثل الحكومة في ختام عرضه لهذا النص بالصدى الإيجابي الذي لاقته التفاتة رئيس الجمهورية لدى المواطنين الذين استحسنوا الاهتمام بهذا الشأن.

أما بخصوص نص قانون يعدل ويتمّم القانون رقم 12-83 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتقاعد، المعدّل والمتمّم، أكد ممثل الحكومة أنه جاء تطبيقا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية التي أمر بها خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم 25 ديسمبر 2022، الرامية إلى تحسين القدرة الشرائية للمتقاعدين، وتكريس رفع الحد الأدنى للمبلغ السنوي لمعاش التقاعد من 7 5% إلى 100 % من المبلغ السنوي للأجر الوطني الأدنى المضمون؛ مضيفًا أنه يمكن للجزائري الذي استوفى سن 60 عاما واشتغل فقط لمدة 5 سنوات، أن يستفيد من التقاعد عكس ما كان معمولا به سابقا، حيث كان يشترط على العامل أو الموظف، أن يعمل لمدة 15 سنة على الأقل كي يستفيد من التقاعد.

عقب ذلك، فُسِحَ المجال لأعضاء اللجنة لطرح انشغالاتهم وتَساؤلاتهم بخصوص النصين محل الدراسة، حيث تطرق أعضاء اللجنة إلى العديد من المواضيع المتعلقة بهما، وأكدوا على الصبغة الاجتماعية التي تطبع الدولة، وأهمية بلوغ الأهداف الكبرى من خلال تحسين وإثراء وتعزيز المنظومة القانونية التي تخدم الطبقة العاملة، والتي من شأنها خلق جو من الطمأنينة والسكينة داخل المجتمع وهو يحتفي بأعياده الدينية، ويرفع القدرة الشرائية لفئة من المتقاعدين والمتقاضين لمعاشات أضحت لا تفي بالغرض من وجودها، وهو ما من شأنه تعزيز التكامل والتماسك والاستقرار داخل المجتمع؛ وثمّنوا في مجمل مداخلاتهم مبادرة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون واستجابته لانشغالات الساكنة والطبقة العاملة وفئة المتقاعدين.

وقد تكفّل ممثل الحكومة بتقديم مزيد من الشروحات والتوضيحات في معرض ردّه على أسئلة وانشغالات أعضاء اللجنة.

جدير بالتذكير أن اللجنة تعكف حاليا على إعداد التقريرين التمهيديين بخصوص نصي هذين القانونين لتقديمهما أمام أعضاء مجلس الأمة في الجلسة العلنية المقرر عقدها يوم الثلاثاء 20 جوان 2023 والتي ستُخصّص لتقديم ومناقشة النصين.

لجنة الفلاحة والتنمية الريفية لمجلس الأمة برئاسة السيد عبد المجيد مختار تستمع إلى وزير الفلاحة والتنمية الريفية السيد عبد الحفيظ هني في إطار دراستها نص قانون يتعلق بالغابات والثروات الغابية

«تثمين أفضل للموارد الغابية على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأحكام الجزائية المترتبة عن التعديات على الملك العمومي الغابي»

عقدت لجنة الفلاحة والتنمية الريفية لمجلس الأمة، يوم الاثنين 03 جويلية 2023، اجتماعا ترأسه السيد عبد المجيد مختار، رئيس اللجنة وخصص لدراسة نص القانون المتعلق بالغابات والثروات الغابية، بحضور وزير القطاع، السيد عبدالحفيظ هني ووزيرة العلاقات مع البرلمان السيدة بسمة عزوار.

بعد الكلمة الترحيبية والتقديمية للسيد رئيس اللجنة؛ قدّم ممثل الحكومة، السيد عبدالحفيظ هني عرضًا عن نص القانون، محل الدراسة، مبرزًا أنّه يندرج ضمن منظور حماية الثروة الغابية ومواردها النباتية والحيوانية من أجل توفير الظروف المواتية لتوسيع الغطاء النباتي، ويحدد في فصل المبادئ العامة، محاوره الأساسية ومجال تطبيقه، كما يتضمن التكفل بالانشغالات الكبرى التي تدور حول الثروة الغابية الوطنية كالتغيرات المناخية والتنوع البيولوجي.

يتعلق الباب الثاني من النص بإدارة الملك العمومي الغابي والتسيير المستدام للثروة الوطنية الغابية مثل المخطط الوطني لتنمية الغابات والجرد الوطني للغابات وينص هذا الباب على إجراءات مطابقة التسيير المستدام للغابات مع تتبع مسار المنتجات الغابية وإعادة تأهيل واصلاح الثروة الوطنية الغابية وتسيير وتنمية منابت الحلفاء والأراضي ذات الطابع الحلفائي وكذا تسيير المناطق الرطبة والمجالات المحمية.

أما الباب الثالث فيتعلق بحماية الثروة الوطنية في مواجهة حرائق الغابات ومكافحة التصحر وكذا الاستغلال التعسفي للمواد الغابية، ويعالج هذا الباب أيضا التعديات وحالات الشغل غير الشرعي مثل البناءات والمنشآت داخل الملك العمومي الغابي أو بالقرب منه وكذلك إخراج المعادن ووضع المواد داخل الملك العمومي الغابي.

أما الباب الرابع فقد خصص لتثمين الغابات والثروات الغابية لاسيما من خلال استغلال الموارد الخشبية وغير الخشبية والغابات التابعة للأنظمة الأخرى من الملكية وللاستعمال المرخص في الملك العمومي الغابي.

وختاما تضمن نص القانون الأحكام الجزائية التي تطبق على مرتكبي الجرائم المخالفة للأحكام المقررة في هذا النص، كما تم وضع قائمة بمختلف الجرائم التي يمكنها أن تلحق ضررا بالملك العمومي الغابي ومبلغ الغرامات والعقوبات السالبة للحرية بشكل أكثر مسايرة من تلك التي تضمنها قانون سنة 1984.

عقب ذلك، فسح المجال أمام تدخلات أعضاء اللجنة، والتي تمحورت حول أهمية القطاع وتثمين أفضل للموارد الغابية على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأحكام الجزائية المترتبة عن التعديات على الملك العمومي الغابي؛ كما أكدوا أيضا على أهمية تنظيم القطاع وتحيين المنظومة التشريعية لتسيير الأملاك الغابية للبلاد.

وتكفل ممثل الحكومة بالرد على هذه الانشغالات والتساؤلات بتقديم مزيد من الشروحات والتوضيح.

للتذكير، فإن لجنة الفلاحة والتنمية الريفية لمجلس الأمة، تعكف حاليا على إعداد تقريرها التمهيدي حول نص هذا القانون، لعرضه في الجلسة العامة التي ستعقد لاحقا وتخصص لتقديم ومناقشة هذا النص.

لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الانسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي لمجلس الأمة، برئاسة السيد عبد القادر سهلي تستمع إلى وزير العدل، حافظ الأختام، السيد عبد الرشيد طبي في إطار دراستها نصي القانون المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي والقانون المتعلق بحماية أراضي الدولة والمحافظة عليها

«تحسين أداء مهنة المحضر القضائي وعصرنتها وتعزيز آليات تنفيذ الأحكام القضائية ومساهمة المحضر القضائي في مكافحة تبييض الأموال والمساس بالمال العام»

عقدت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الانسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي لمجلس الأمة، يوم الاثنين 03 جويلية 2023، بالقاعة الشرفية الكبرى «الشهيد مصطفى بن بولعيد»، اجتماعا ترأسه السيد عبد القادر سهلي، رئيس اللجنة وخصص لدراسة نصي قانون يعدل ويتمم القانون رقم 03-06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006، المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي؛ وقانون يتعلق بحماية أراضي الدولة والمحافظة عليها؛ وذلك بحضور ممثل الحكومة، وزير العدل، حافظ الأختام، السيد عبدالرشيد طبي ووزيرة العلاقات مع البرلمان، السيدة بسمة عزوار.

بعد الكلمة الترحيبية والتقديمية للسيد رئيس اللجنة؛ قدّم ممثل الحكومة، السيد عبد الرشيد طبي عرضًا عن نص القانون الذي يعدل ويتمم القانون رقم 03-06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006، المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي، حيث أكد أنه يندرج في إطار تكريس الإصلاحات الجارية في قطاع العدالة، تجسيدا للأحكام الدستورية والتزاما ببرنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون في شقه المتعلق بعصرنة المرفق القضائي وتحسين الخدمات القضائية، مضيفا أنه يأتي في إطار إعادة النظر في بعض النصوص المنظمة لبعض مهن مساعدي العدالة وعصرنتها، قصد مواكبة الإصلاحات والارتقاء بدور هذه المهن ومساهمتها في تحقيق عدالة نوعية وفعالة، وكذا تحسين أداء مهنة المحضر القضائي والرفع من وتيرة تنفيذ الأحكام القضائية تماشيا مع أحكام الدستور وتعزيز آليات مكافحة تبييض الأموال وحماية المال العام، كما ينسجم هذا التعديل مع التعديلات المقترحة على قانون الإجراءات المدنية والإدارية المعروض على الحكومة، الذي يهدف من خلال الآليات الجديدة المستحدثة إلى تبسيط الإجراءات القضائية وتسهيل ولوج المواطن إلى القضاء وتخفيف العبء على القضاة والمتقاضين على حدّ سواء.

كما يقترح النص دمج مهنة محافظ البيع بالمزايدة مع مهنة المحضر القضائي بهدف تدعيم هذه المهنة، ورفع التداخل بين صلاحيات المهنتين وتعزيز شفافية المعاملات الرضائية والقضائية للأموال المنقولة والعقارية التي كان يمارسها محافظ البيع بالمزايدة.

وفي الختام، تطرق ممثل الحكومة إلى أحكام نص القانون حيث ينقسم مضمونه إلى ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: يتعلق بتحسين أداء مهنة المحضر القضائي وعصرنتها،

المحور الثاني: يتعلق بتعزيز آليات تنفيذ الأحكام القضائية،

المحور الثالث: يتعلق بمساهمة المحضر القضائي في مكافحة تبييض الأموال والمساس بالمال العام.

إضافة إلى إلغاء القانون رقم 07-16 المؤرخ في 3 أوت 2016 والمتضمن تنظيم مهنة محافظ البيع بالمزاد.

أما بخصوص نص القانون الذي يتعلق بحماية أراضي الدولة والمحافظة عليها، أوضح ممثل الحكومة، أنه يقترح «إطارا قانونيا جديدا يضبط آليات حماية أراضي الدولة والمحافظة عليها ويعزز المنظومة القانونية سارية المفعول في هذا المجال»، وذلك بهدف «تحديد آليات حماية أراضي الدولة من الاستيلاء عليها والقواعد المطبقة على البنايات والمنشآت المقامة عليها بطريقة غير شرعية والعقوبات المطبقة في حالة التعدي عليها».

وأشار أن هذا النص القانوني يمكن تقسيمه إلى «ثلاثة محاور أساسية تتعلق بتعزيز التدابير الاحترازية لحماية أراضي الدولة، محاربة البنايات الفوضوية وتعزيز الحماية الجزائية»، وذلك «تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، المتضمنة إعداد نص قانوني لحماية أراضي الدولة، بعدما عرفت ظاهرة الاعتداء على هذه الأراضي تناميا كبيرا في السنوات الأخيرة».

وقصد حماية الأراضي التابعة للأملاك الوطنية، أكد ممثل الحكومة أن نص القانون «منح لمسيري أراضي الدولة حق اللجوء إلى القاضي المختص لاتخاذ كل إجراء أو تدبير لازم لحمايتها، كما تتابع مصالح الدولة المختصة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية المعنية تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مجال حماية أراضي الدولة وتسهر على إرجاعها إلى حالتها الاصلية».

وأضاف ممثل الحكومة «أنه لا يمكن تشييد بنايات أو منشآت على أراضي الدولة إلا بعد الحصول على الرخص التي تصدرها السلطات الادارية المختصة وهدم البنايات أو المنشآت التي يتم تشييدها بطريقة غير شرعية على أراضي الدولة بقرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي أو الوالي، حسب الحالة، وحسب الكيفيات المحددة فيه وتكون المصاريف المترتبة على الهدم على عاتق المخالف، كما يمكن أن تكون قرارات الهدم محل طعن أمام الجهات القضائية المختصة».

من جهة أخرى، كشف ممثل الحكومة أن النص «يحدد القواعد الإجرائية التي تتلاءم مع المكافحة الفعالة للجرائم الواقعة على أراضي الدولة من خلال تحديد الأعوان المؤهلين للبحث عن الجرائم المنصوص عليها في هذا المشروع ومعاينتها، علاوة على التحقيقات التي يرونها لازمة وطلب إبلاغهم بالمستندات التقنية المتعلقة بها».

كما ينص أيضا على «حماية المبلغين الذين يقومون عن حسن نية بالتبليغ عن أفعال التعدي على أراضي الدولة وإعفائهم من أي مسؤولية إدارية أو مدنية أو جزائية حتى وإن لم تؤد التحقيقات إلى أي نتيجة، وعلى تحريك الدعوى العمومية من طرف النيابة العامة تلقائيا».

ويجرم نص القانون «جميع أشكال التعدي الواقعة على أراضي الدولة ذات الصلة بمجال تطبيقه ويقر لها عقوبات سالبة للحرية قد تصل إلى السجن لمدة 15 سنة وغرامة قد تصل إلى 1.500.000 دينار جزائري حسب خطورة الفعل المرتكب وصفة الفاعل، ويشدد العقوبة إذا أدى التعدي الى التصرف في أراضي الدولة أو إذا كان ناتجا عن تقاعس أو تساهل أو المعنوي والشريك والمحرض».

بعد ذلك، ألقى أعضاء اللجنة تدخلاتهم بخصوص نصي القانونين الواردين وتكفل ممثل الحكومة بالرد عليها بمزيد من الشروحات والتوضيح.

للتذكير، فإن لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الانسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي لمجلس الأمة، تعكف حاليا على إعداد تقريريها التمهيديين حول نصي القانونين، محل الدراسة، لعرضهما في الجلسة العامة التي سيعقدها المجلس لاحقا والتي ستخصص لتقديم ومناقشة هذين النصين.

لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية برئاسة السيد نور الدين تاج تستمع إلى وزير المالية، السيد لعزيز فايد في إطار دراستها لنصي قانون يحدد شروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع للأملاك الخاصة للدولة والموجه لإنجاز مشاريع استثمارية وقانون يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية

«مقاربة جديدة «اقتصادية محضة» في كيفية تسيير العقار الاقتصادي الموجه للاستثمار «مثلما أكد عليه رئيس الجمهورية في عدة مناسبات للقضاء على البيروقراطية وإضفاء شفافية أثناء معالجة ملفات الاستثمار وتبسيط إجراءات منح العقار الاقتصادي وتحقيق مرافقة حقيقية للمستثمرين»

في إطار دراستها لنصي قانون يحدد شروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع للأملاك الخاصة للدولة والموجه لإنجاز مشاريع استثمارية وقانون يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية؛ عقدت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة، اجتماعًا يوم الخميس 13 جويلية 2023، بمقر المجلس، بالقاعة الشرفية الكبرى «الشهيد مصطفى بن بولعيد»، برئاسة السيد نور الدين تاج، رئيس اللجنة بحضور السيد حمود عبد الناصر، نائب رئيس مجلس الأمة، مكلّف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني، قدّم فيه ممثل الحكومة، وزير المالية، السيد لعزيز فايد، بحضور وزيرة العلاقات مع البرلمان، السيدة بسمة عزوار، عرضًا مفصّلا حول النصين.

في المستهل ألقى رئيس اللجنة، السيد نور الدين تاج كلمة رحب فيها بممثل الحكومة، وزير المالية، وكذا بوزيرة العلاقات مع البرلمان، مبرزا أهمية النصين في استكمال المنظومة القانونية في مجالي الاقتصاد والاستثمار الرامية إلى تجسيد الانطلاقة الاقتصادية التي دعا إليها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في إطار مسعى بناء الجزائر الجديدة.

بعده تناول ممثل الحكومة، وزير المالية الكلمة، عارضًا نصي القانونين محل الدراسة، حيث أوضح أنّ نص القانون يندرج في إطار مراجعة الإطار القانوني للاستثمار لجعله «أكثر جاذبية» من خلال قانون الاستثمار الصادر السنة الفارطة الذي جاء بجملة من التسهيلات تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار بصفة عامة.

كما أبرز ممثل الحكومة أنّ النص يجسّد مقاربة جديدة «اقتصادية محضة» في كيفية تسيير العقار الاقتصادي الموجه للاستثمار «مثلما أكد عليه رئيس الجمهورية في عدّة مناسبات للقضاء على البيروقراطية وإضفاء شفافية أثناء معالجة ملفات الاستثمار وتبسيط إجراءات منح العقار الاقتصادي وتحقيق مرافقة حقيقية للمستثمرين».

وأردف ممثل الحكومة أنّه سيتم منح العقار الاقتصادي والتابع للأملاك الخاصة للدولة لإنجاز مشاريع استثمارية «من الآن فصاعداً وبتفويض من الدولة من طرف الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار عبر شباكها الوحيد بصيغة الامتياز بالتراضي لمدة 33 سنة قابلة للتجديد وقابلة للتحويل إلى تنازل بعد الإنجاز الفعلي للمشروع ودخوله حيز الخدمة.

وأوضح ممثل الحكومة أنّ نص القانون أتى «لإلغاء أحكام الأمر رقم 04-08 المؤرخ في الفاتح سبتمبر 2008 المحدّد لشروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية السارية المفعول حاليا».

وبخصوص نص القانون الثاني الذي يحدّد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، أشار ممثل الحكومة أنه يأتي تطبيقا للأحكام 139 الفقرة (10) من الدستور التي تهدف إلى تحديد قانون الصفقات العمومية؛ والتي تمّ رفعها إلى مستوى المجالات التي يحكمها القانون، بعد أن كانت تدخل ضمن مجال التنظيم، وهو ما يعتبر تقدما نحو مستويات أعلى من حيث المعايير القانونية والتسلسل الهرمي للنصوص يشكل بالفعل أداة قانونية أخرى للبرلمان بغرفتيه من شأنها السماح بوضع السُبل ووسائل مراقبة تسيير النفقات العمومية.

كما أنّ هذا التقدم في المعايير القانونية مدعم ومعزز برؤية واضحة ويهدف إلى إلقاء الضوء على نقاط الظل والغموض لبعض الأحكام التي تجعل هاته المادة معقدة ومصدرا دائما للنزاعات والإجراءات البيروقراطية اللامتناهية.

وتابع ممثل الحكومة عرضه موضحًا أن الهدف المنشود من نص هذا القانون هو جعل مجال الصفقات العمومية موضوعا بسيطا ومفهوما من خلال إطار قانوني واضح وشفاف ومفهوم من طرف الجميع، يمكن احترامه ليصبح فعالا ويضمن بذلك ما هو منتظرا منه ألا وهو العدالة، المصلحة العامة، ونظام توازن وأمان والعقلانية، وربما حتى الطمأنينة وراحة البال.

وأكد ممثل الحكومة أن نص القانون جاء متماشيا مع القوانين الأخرى المحيطة به والمكملة لموضوع الصفقات العمومية، والمتعلقة لا سيما بالأداء والمنافسة والمحاسبة العمومية والاستثمار، كما أن هذا التعديل لترسانة القوانين يستهدف الاقتصاد الوطني الذي تشكل فيه النفقات العمومية المنفذة من خلال الصفقات العمومية عاملا من عوامل التنمية والنمو الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، فإنه يهدف ضمن تنفيذ الطلبات العمومية إلى تشجيع استخدام الطاقات المتجددة لحماية البيئة والتنمية المستدامة.

كما تتضمن أحكام نص القانون، البند الاجتماعي الذي يعتبر اليوم، إحدى الأدوات المميزة لجعل الصفقات العمومية كرافعة لدعم السياسات العمومية للإدماج المهني والشغل، خاصة بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من صعوبات في الحصول على عمل.

عقب عرض ممثل الحكومة؛ تطرق أعضاء اللجنة إلى العديد من المواضيع المتعلقة بالنصين، متسائلين بشأن النص الأوّل حول الغاية من حذف المطة الثامنة من المادة الثانية من ذات النص، والتي تنص على «الأراضي الأخرى المهيأة التابعة للأملاك الخاصة للدولة» كما وردت في مشروع الحكومة، مطالبين بتوضيحات حول ذلك؛ وهو ما قدّمه المدير العام لأملاك الدولة الذي شرح بالتفصيل أهمية التنصيص على هذا الصنف من الأراضي ضمن نص هذا القانون؛ وفي ذات السياق طالب أعضاء اللجنة بإعادتها لأهميتها وربما يقتضي الأمر تفعيل آلية اللجنة المتساوية الأعضاء لاقتراح صيغة جديدة توافقية بين غرفتي البرلمان حول هذه المادة.

وأما بخصوص نص القانون المتعلّق بالصفقات العمومية، ثمّن أعضاء اللجنة هذا النص وأبرزوا دور الصفقات العمومية في الانعاش الاقتصادي، باعتبارها أداة فعالة لإنجاز المشاريع في التنمية المحلية، وأكدوا على أهمية التشريعات القانونية في الصفقات العمومية من خلال ضمان الشفافية والقضاء على المحاباة والتجاوزات المضرة بالاقتصاد والمستنزفة للمقدرات المالية للبلاد.

وفي معرض ردّه على مداخلات أعضاء اللجنة، قدّم السيد ممثل الحكومة مزيد التوضيحات والشروحات اللازمة بشأن النقاط والمواضيع التي طرحت تساؤلات بشأنها.

تجدر الإشارة أنّ لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، تعكف حاليا على إعداد تقريريها التمهيديين من أجل عرضهما أمام أعضاء المجلس، في الجلسة العلنية المقررة يوم الاثنين 17 جويلية 2023.

لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية برئاسة البروفيسور محمد بوبكرتستمع إلى البروفيسور كمال بداري، وزير التعليم العالي والبحث العلمي حول موضوع «إصلاح منظومة التعليم العالي والتوجه نحو التخصصات العلمية»

«الرهان الرئيسي لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي يتمثل في عصرنة الجامعة بمراجعة نمط سيرها وحوكمتها وأهدافها ورقمنة كافة أطوارها تدريسًا وتسييرًا»

بتوجيه من رئيس مجلس الأمة، السيد صالح قوجيل، وفي إطار أحكام المادة 157 من الدستور وكذا برنامج عمل اللجان الدائمة للمجلس بعنوان السنة البرلمانية -2022 2023، عقدت لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية، لمجلس الأمة، يوم الإثنين 22 ماي 2023، بالقاعة الشرفية الكبرى «الشهيد مصطفى بن بولعيد» جلسة استماع لوزير التعليم العالي والبحث العلمي، البروفيسور كمال بداري حول موضوع «إصلاح منظومة التعليم العالي والتوجّه نحو التخصصات العلمية»؛ وذلك برئاسة البروفيسور محمد بوبكر، رئيس اللجنة، بحضور السيد عبد الناصر حمود، نائب رئيس مجلس الأمة، مكلّف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني، وحضور السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

في المستهل، ألقى البروفيسور محمد بوبكر، رئيس اللجنة، كلمة ترحيبية وتقديمية نوّه فيها بجهود الدولة في تطوير القطاع، مؤكدا أنّ هذا الأخير يعدُّ أحد أهم التحديات والرهانات التي باتت تعمل على رفعها الجزائر الجديدة بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وهو واحدٌ من التزاماته الـ 54 ، وتحديدا الالتزام رقم (41)، الذي يسعى إلى جعل الجامعة قاطرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد بالعلم والابداع والابتكار والتفوّق والتميّز ليحيل بعدها الكلمة إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، البروفيسور كمال بداري، الذي أبرز بدوره المجهودات المبذولة من طرف الدولة منذ الاستقلال إلى غاية اليوم في تطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي واستراتيجية القطاع في التوجّه نحو التخصصات العلمية بما يتماشى والمعايير الدولية.

وأكد السيد الوزير في مداخلته، أنّ الرهان الرئيسي للقطاع يتمثل في عصرنة الجامعة بمراجعة نمط سيرها وحوكمتها وأهدافها ورقمنة كافة أطوارها تدريسًا وتسييرًا لجعلها «نظاما جديدا مرجعيا» يسمح بإيجاد الإجابات الملائمة للتساؤلات الكبرى المطروحة، وهو ما سيتم عرضه في الورشات المحلية تحضيرا للجلسات الوطنية المزمع عقدها خلال شهر نوفمبر أو ديسمبر من السنة الجارية، والعمل جار على ضمان مشاركة أكبر لكل الفواعل الجَّامعية المعنية التابعة لقطاع التعليم العالي، حرصا على تحقيق توافق وفق مقاربة تشاركية تشاورية، على أن ينشط هذه الورشات مديرو المؤسسات الجامعية.

كما حدّد ممثل الحكومة، الأهداف التي من شأنها الرفع من مستوى الجامعة الجزائرية، من خلال تدعيم جودة التكوين الجامعي وتشغيلية الخريجين، وترقية البحث والابتكار، وأيضا ترقية الحوكمة الجيدة واستمثال تسيير الموارد، وتحسين مرئية وجاذبية الجامعة، ومراجعة الخارطة الجامعية، زيادة على تحديد المسؤولية الاجتماعية والمجتمعية للجامعة.

بعد ذلك، قدم أعضاء اللجنة مداخلاتهم بخصوص موضوع الجلسة والتي تكفل السيد الوزير بتقديم شروحات وافية حوله.

جلسات

المصادقة على القانون الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وكذا العلاقة الوظيفية بينهما وبين الحكومة

في جلسة عامة ترأسها السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة ، ظهيرة يوم الأربعاء 29 مارس 2023، بحضور كل من السيدة والسيدين لعزيز فايد، وزير المالية، فيصل بن طالب، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والسيدة بسمة عزوار وزيرة العلاقات مع البرلمان. بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان، ممثلي للحكومة. تم التصويت على نصّ القانون العضوي المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم 12-16 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

طبقا للدستور والقانون العضوي رقم 16-12 والنظام الداخلي لمجلس الأمة، أفتتح الجلسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة . ومباشرة أحال السيد رئيس المجلس الكلمة إلى السيد محمد رباح، مقرر لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي لمجلس الأمة، لتلاوة نص التقرير التكميلي الذي أعدته اللجنة بخصوص نص القانون.

التقرير التكميلي الذي أعدّته لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي

بعد دراسة لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، نص القانون العضوي الذي يُعدِّل ويُتمِّم القانون العضوي رقم 16-12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، وإعدادها تقريرًا تمهيديًا حوله؛ عقد مجلس الأمة جلسة علنية برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، صبيحة يوم الإثنين 27 مارس 2023، استمع فيها الأعضاء إلى عرض قدّمته ممثلة الحكومة، السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان، حول نص القانون العضوي محل الدراسة، وإلى تلاوة السيد محمد رباح، مقرر اللجنة، التقرير التمهيدي الذي أعدّته اللجنة، ثم إلى أسئلة وانشغالات وملاحظات الأعضاء وكذا تدخلات السادة رؤساء المجموعات البرلمانية، وإلى ردود ممثلة الحكومة عليها.

عقب هذه الجلسة، عقدت اللجنة جلسة عمل برئاسة السيد عبد القادر سهلي، رئيس اللجنة، استعرضت فيها مداخلات أعضاء المجلس، ورؤساء المجموعات البرلمانية وردود ممثلة الحكومة عليها، وأدرجت مضامنيها في هذا التقرير التكميلي.

– إعتبارا للأسباب الموجبة لمبادرة الحكومة بنص القانون العضوي الذي يُعدِّل ويُتمِّم القانون العضوي رقم 16-12، المذكور أعلاه؛

واعتبارا للأهداف التي يرمي إلى تحقيقها، والتي في مقدّمتها تكييف القانون العضوي رقم 12-16، مع المقتضيات والأحكام الجديدة التي أقرّها دستور الفاتح نوفمبر من سنة 2020؛

واعتبارا للتعديلات والتتميمات التي تضمّنها، والتي تتعلّق أساسا بمجالَيْ التشريع والرقابة البرلمانية؛

واعتبارا لأهمية مداخلات الأعضاء وكذا رؤساء المجموعات البرلمانية، وما تخللها من ملاحظات شكلية وموضوعية، واقتراحات وتوصيات وتثمين لأهدافه النص التي يرون فيها ترجمة للإصلاحات السياسية والقانونية التي باشرها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، والعهود التي قطعها على نفسه من أجل بناء جزائر جديدة وكذا تنظيم المؤسسة التشريعية والارتقاء بالممارسة السياسية وخدمة الصالح العام في كنف الديمقراطية والشفافية واحترام الفصل بين السلطات؛

واعتبارا للردود والتوضيحات التي قدّمتها ممثلة الحكومة حول مجمل ما ورد في مداخلات الأعضاء، والتي أبانت بوضوح أسباب تعديل وتتميم القانون العضوي رقم 16-12 وأهدافه؛

فإن اللجنة ترى:

أنّ مراجعة القانون العضوي رقم 12-16، المذكور أعلاه، لابد منها في الوقت الحالي، ولاسيما أن بعض أحكامه أضْحَتْ لا تتماشى مع دستور سنة 2020؛ وأن مجمل التعديلات والتتميمات التي تضمّنها نص هذا القانون العضوي، تتسم بالوضوح وتهدف بالدرجة الأولى إلى تنظيم أكبر لعلاقات العمل بين غرفتي البرلمان وبينهما وبين الحكومة، وضبط وبدقة المهام الرقابية للبرلمان، في إطار التنسيق والتعاون والتكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بما يخدم الصالح العام ويؤسس للارتقاء بثقافة الدولة، في ظل احترام مبدإ الفصل بين السلطات؛ وإرساء دعائم بناء جزائر جديدة، تُتيح لجميع أبنائها، إمكانية المساهمة في التجديد الوطني الذي يقودهِ رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، كل ذلك في كنف المرجعية النوفمبرية الخالدة.

كما ترى اللجنة أن التعديلات والتتميمات التي أدخلت على القانون رقم 16-12 ستساهم، لا محالة، في الدفع بعمل البرلمان إلى الأمام وتجعل منه مؤسسة فاعلة تؤدي الدور المنوط بها دستوريا وتشارك في ترقية الممارسة الديمقراطية بفضل تكاملها مع الجهاز التنفيذي وانسجامها مع باقي المؤسسات الدستورية الأخرى.

توصيات اللجنة المختصة

ضرورة إجراء مراجعة شاملة للقانون العضوي رقم 12-16 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016، الذي يُحدِّد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ وإشراك البرلمان بغرفتيه بصفته الأول بهذه العملية؛

تحديد بوضوح الصلاحيات التشريعية الجديدة لمجلس الأمة في المجالات التي حددها الدستور والمتعلقة بالتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي خلال المراجعة الشاملة لهذا القانون العضوي؛

تحديد وبدقة طبيعة اللوائح التي تصدر عن غرفتي البرلمان وكيفية التصويت عليها خلال المراجعة الشاملة لهذا القانون العضوي؛

ضرورة تعميم الرقمنة لتسهيل عملية دراسة ومناقشة مشاريع القوانين على مستوى غرفتي البرلمان.

ذلكم، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، زميلاتي، زملائي الأفاضل، هو مضمون التقرير التكميلي الذي أعدّته لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، لمجلس الأمة، حول نص قانون عضوي يُعدِّل ويُتمِّم القانون العضوي رقم 16 12- المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

كلمة السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان بعد المصادقة

«مصادقةاليوم على نص القانون العضوي يعد بمثابة استكمال لإحدى آخر حلقات تكييف منظومتنا التشريعية مع الدستور الذي زكاه الشعب في أول نوفمبر 2020»

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الفاضل رئيس مجلس الأمة،

السيد رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي وأعضاءها الأكارم،

السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمين،

زميلي السيد وزير المالية،

زميلي السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن مصادقتكم اليوم على نص هذا القانون العضوي يعد بمثابة استكمال لإحدى آخر حلقات في تكييف منظومتنا التشريعية مع الدستور الذي زكاه الشعب في أول نوفمبر 2020، هذا القانون الذي سيكون لا محالة لبنة جديدة في إرساء قواعد واضحة المعالم لعمل المؤسسة التشريعية بغرفتيها في مجال التشريع والرقابة وفي تنظيم عملها.

هنيئا لنا اليوم جميعا بهذا النص الذي يندرج ضمن المسعى الرامي إلى تعزيز منظومتنا التشريعية لاسيما تلك التي تنظم العلاقة الوظيفية بين الحكومة والبرلمان لما تضمنه من أحكام تهدف أساسا إلى تحقيق التكامل والانسجام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بغية ضمان نجاعة أكبر وتوازن أفضل بينهما في إطار مبدإ الفصل بين السلطات.

وبهذه المناسبة، اسمحوا لي أن أتقدم بجزيل الشكر إليكم السيد الفاضل رئيس مجلس الأمة على انخراطكم في المقاربة التشاركية التي انتهجتها الحكومة عند إعدادها للنسخة الأولية من خلال تنصيب لجنة موسعة على مستوى مجلسكم الموقر والتي لم تتوان في إثرائها من خلال إبداء اقتراحات وملاحظات بناءة ساهمت في بلورة المشروع التمهيدي لهذا النص، كما أنوه بحرصكم واهتمامكم ومتابعتكم لأشغال مجلس الأمة.

دون أن أنسى توجيه شكري الخالص إلى السيد رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي وأعضائها على ما أبدوه من عناية عند دراستهم لنص هذا القانون العضوي، والشكر أيضا موصول كذلك للسادة رؤساء المجموعات البرلمانية والسيدات والسادة أعضاء المجلس الذين ساهموا في إثراء هذا القانون العضوي وعبروا عن مدى اهتمامهم بهذا النص الذي يكتسي أهمية بالغة لدى الحكومة والبرلمان بغرفتيه.

صح فطوركم جميعا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة السيد رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي بعد المصادقة

المصادقة على القانون العضوي فسح المجال أمام مجلس الأمة لتعديل نظامه الداخلي وتكييفه مع الدستور، والقانون العضوي أيضا

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

بداية، اسمحوا لي زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل أن أهنئكم جميعا بشهر رمضان المعظم متمنيا لكم صياما مباركا مقبولا إن شاء الله.

كما لا يفوتني أن أهنئ أيضا بهذه المناسبة الكريمة الشعب الجزائري وجميع أفراد جيشنا الوطني الشعبي وكذا كافة الأسلاك الأمنية الساهرين على حماية سيادة وأمن واستقرار هذا الوطن العزيز، متمنيا لهم جميعا صياما مباركا مقبولا إن شاء الله.

أهنئ أيضا السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان على تجديد الثقة فيها للبقاء على رأس الوزارة، كما أهنئ أيضا كل من السيد لعزيز فايد، وزير المالية والسيد فيصل بن طالب، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بمناسبة نيلهما ثقة السيد رئيس الجمهورية بتعيينهما على رأس قطاعين هامين متمنيا لهما التوفيق والنجاح في مهامهما الوزارية الجديدة.

السيد الرئيس، بمصادقتنا اليوم على نص القانون العضوي الذي يعدل ويتمم القانون العضوي رقم 16 – 12 نكون قد عبّدنا الطريق أمام عمل هام آخر ينتظر مجلسنا، ذلك أننا انتظرنا تعديل هذا القانون العضوي لم يكن من أجل تكييفه مع دستور 2020 فحسب، وإنما من أجل فسح المجال أمام مجلس الأمة لتعديل نظامه الداخلي وتكييفه مع الدستور، ومع نص هذا القانون العضوي أيضا.

لقد ساهم مجلس الأمة إسهاما معتبرا في إثراء المشروع التمهيدي لهذا القانون العضوي من خلال الاقتراحات التي قدمتها لجنة الشؤون القانونية الموسعة لمجلس الأمة ولوزارة العلاقات مع البرلمان والتي تضمنها نص القانون، في انتظار مساهمة أخرى أوسع عند إجراء مراجعة شاملة لهذا القانون العضوي مستقبلا.

في الأخير، أتوجه بالشكر الجزيل للسيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان على ما قدمته من توضيحات وافية حول ما طرح عليها من أسئلة وانشغالات وعلى إسهامها الفعال في تنشيط العلاقات الوظيفية بين البرلمان والحكومة متمنيا لها التوفيق في مهامها إن شاء الله.

كما أشكركم أنتم زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل على تدخلاتكم القيّمة والمسؤولة خلال المناقشة، والشكر موصول أيضا إلى جميع أعضاء اللجنة القانونية على مشاركتهم الإيجابية في دراسة النص وعن الإضافات النوعية التي قدموها.

في الأخير أو مسك الختام نشكر لكم سيدي الرئيس المجاهد الفاضل، السيد صالح ڤوجيل رئيس مجلس الأمة، على رعايتكم وتوجيهكم ووقوفكم الشخصي على إثراء هذا النص.

المصادقة على نص القانون المتعلق بممارسة الحق النقابي

في جلسة عامة ترأسها السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة ، ظهيرة يوم الأربعاء 29 مارس 2023، بحضور كل من السيدة والسيدين لعزيز فايد، وزير المالية، فيصل بن طالب، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والسيدة بسمة عزوار وزيرة العلاقات مع البرلمان. بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان، ممثلي للحكومة. تم التصويت على نص القانون المتعلق بممارسة الحق النقابي.

وطبقا للدستور والقانون العضوي رقم 16-12 والنظام الداخلي لمجلس الأمة، أفتتح الجلسة السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، ومباشرة أحال السيد رئيس المجلس الكلمة إلى السيد مقرر لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي لمجلس الأمة، لتلاوة نص التقرير التكميلي الذي أعدته اللجنة بخصوص نص القانون.

التقرير التكميلي الذي أعدّته لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني

بعد دراسة لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني، نص قانون يتعلّق بممارسة الحق النقابي، وإعدادها تقريرًا تمهيديًا حوله؛ عقد مجلس الأمة جلسة علنية برئاسة السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، صبيحة يوم الثلاثاء 28 مارس 2023، ناقش فيها نص القانون المذكور، بحضور ممثل الحكومة، السيد فيصل بن طالب، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، والسيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان، وذلك بعد استماعهم، على التوالي، إلى عرض ممثل الحكومة نص هذا القانون، وإلى تلاوة مقرر اللجنة السيد محمد عمرون، مضمون التقرير التمهيدي الذي أعدّته اللجنة حول النص، ثم إلى أسئلة وانشغالات وملاحظات الأعضاء، وإلى ردّ ممثل الحكومة عليها.

بعد هذه الجلسة، عقدت اللجنة جلسة عمل برئاسة السيد حبيب دواڤي، رئيس اللجنة، استعرضت فيها أسئلة وانشغالات وملاحظات أعضاء المجلس وردود ممثل الحكومة عليها وأعدّت في ضوئها هذا التقرير التكميلي.

– إعتبارا للأسباب الموجبة لمبادرة الحكومة بنص هذا القانون المتعلق بممارسة الحق النقابي؛

– واعتبارا للأهداف التي يرمي إلى تحقيقها نص هذا القانون، المتمثلة أساسا في تنفيذ أحكام دستور سنة 2020، ولاسيما المادة 69 منه، والتي تنص في فقرتها الأولى على أن الحق النقابي مضمون ويمارس بكلّ حرية في إطار القانون؛

– واعتبارا لضرورة تكييف المنظومة القانونية الناظمة لمجال الحريات والحقوق لاسيما ممارسة الحق النقابي مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي صادقت عليها الجزائر، لاسيما الاتفاقية رقم 87 حول الحرية النقابية وحماية الحق النقابي لسنة 1948، والاتفاقية رقم 98 بشأن تطبيق مبادئ حق التنظيم والمفاوضات لسنة 1959؛

– واعتبارا أن النص يتضمن أحكامًا ومبادئ قانونية جديدة غير مسبوقة تضمن حرية ممارسة النشاط النقابي في ظل احترام رموز الوحدة والقيم والثوابت الوطنية؛

– واعتبارا للنقاش الذي دار حول النص على مستوى الجلسة العلنية، والأسئلة والانشغالات والملاحظات النوعية والهادفة التي ميّزت تدخلات الأعضاء؛

– واعتبارا للتثمين الذي حظي به نص هذا القانون والتعاطي الإيجابي مع أحكامه لدى غالبية الأعضاء المتدخلين؛

– واعتبارا للردود الوافية التي قدّمها ممثل الحكومة حول مجمل مداخلات الأعضاء، والتي اتضح منها أن نص هذا القانون يرمي إلى تعزيز الحرية النقابية وحماية الحق النقابي وإحداث نقلة نوعية في العلاقات الجماعية للعمال بما في ذلك حرية التعددية النقابية التي تجسد العلاقات السليمة والمسؤولة بين الشركاء الاجتماعيين؛

فإن اللجنة ترى:

أن في نص هذا القانون ما يدعو فعلا إلى التثمين، فهوخطوة إضافية لتدعيم دولة الحق والقانون، تهدف إلى وضع إطار قانوني جديد ينظم العمل النقابي وكيفية ممارسته، وفقا لأحكام دستور سنة 2020، الذي بادر به رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، والذي كرس مبادئ حرية التعبير، حرية الاجتماع والحرية النقابية.

وأن هذا النص سيعزز المنظومة القانونية المتعلقة بالحقوق والحريات، من خلال التدابير التشريعية الجديدة التي تضمنها لاسيما فيما يخص:

– شروط تأسيس المنظمات النقابية والانتساب إليها،

– مسؤوليتها صلاحيتها،

–شروط التمثيل،

والالتزام بترقية الجانب الاجتماعي للعمال وتبيان الحقوق والواجبات بعيدا عن تداخل المصالح، وكذا الفصل بين العمل السياسي والعمل النقابي.

في ضوء ما سبق، ارتأت اللجنة أن تَرْفَع بعض التوصيات التي وردت في مداخلات أعضاء المجلس حول نص هذا القانون؛ نوردها على النحو التالي:

أولا: الإسراع في إصدار النصوص التنظيمية ذات الصلة بنص القانون.

ثانيا: تمكين النقابات العمالية من المشاركة في صياغة الاتفاقيات الثنائية والإقليمية المتعلقة بالعمال.

ثالثا: ضرورة ضمان تكوين مسمر ومتخصص ومعمق للشركاء الاجتماعيين.

رابعا: ضرورة فصل العلاقة بين التمثيل النقابي وتسيير الخدمات الاجتماعية، وجعل هذه الأخيرة تخضع لمنظومة تسيير مستقلة وبمراقبة السلطات.

خامسا: التأكيد على ترشيد أخلقة العمل النقابي.

سادسا: ضرورة تسليط الضوء على أهمية دور النقابة كوسيط في حل النزاعات.

سابعا: العمل على توسيع الاستشارات.

ثامنا وأخيرا، وجوب عقد اللقاءات بصفة دورية ورفع محاضرها إلى الجهات المعنية واعتمادها كمرجعية وحجية في تسوية النزاعات الفردية أو الجماعية للعمل.

ذلكم، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل، هو مضمون التقرير التكميلي الذي أعدّته لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني، لمجلس الأمة، حول نص قانون يتعلّق بممارسة الحق النقابي.

كلمة السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بعد المصادقة

«الإرادة المشتركة لتأطير العمل النقابي والارتقاء بممارسته إلى المستوى المنشود»

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم

المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد وزير المالية،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة ممثلو أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أقف أمام مجلسكم الموقر بعد التصويت على القانون المتعلق بممارسة الحق النقابي، وأود في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد رئيس مجلس الأمة المحترم وكذا السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة بعدما استمعت باهتمام كبير إلى مناقشاتهم وملاحظاتهم واقتراحاتهم، التي عبرت بوضوح عن العزم في المضي نحو الإصلاح وتطوير العمل النقابي وتعزيز المنظومة التشريعية للعمل، كما أثمن الجهد المبذول من قبل أعضاء لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني.

إن تصويتكم اليوم على هذا القانون يعبر عن الإرادة المشتركة لتأطير العمل النقابي والارتقاء بممارسته إلى المستوى المنشود مع ضمان مكانة المنظمات النقابية كإحدى أهم المؤسسات كونها شريكا اجتماعيا فعليا.

فالقانون المصوت عليه اليوم سيعزز حرية العمل النقابي ويفعّل دور المنظمات النقابية في الدفاع عن الحقوق الأساسية للعمال من خلال، خاصة لاسيما مبدأ التنافس الذي أرسته أحكام هذا الأخير لبلوغ المستوى الذي يتطلع إليه المجتمع، إذ أن العمل النقابي في مواجهته للرهانات الكبرى بالنظر إلى التغيرات السريعة والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والتحولات العميقة لعالم الشغل على الصعيدين الوطني والدولي.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

مما لا شك فيه أن هذا القانون سيشكل لبنة إضافية في الصرح التشريعي المؤسس لبناء الجزائر الجديدة في إطار تجسيد برنامج السيد رئيس الجمهورية.

وفي الختام، أجدد شكري وامتناني لكم السيد الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر، وفقنا الله جميعا لخدمة وطننا العزيز.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة السيد رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني بعد المصادقة

«مثلما كان السيد رئيس الجمهورية صارما في الفصل بين المال والسياسة، فهو بنفس الحزم ونفس الرؤيا حرصا على الفصل بين العمل النقابي والسياسة»

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

السيد المجاهد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل أعضاء مجلس الأمة الموقر.

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم.

بداية، أهنئ الجميع بشهر رمضان المبارك وتقبل الله صيام الجميع، كما أهنئ السيد الوزير فيصل بن طالب على الثقة الموضوعة فيه لتولي هذا المنصب فنتمنى له كل النجاح، كما أتقدم باسمي الخاص ونيابة عن أعضاء اللجنة بالشكر والتقدير لكافة الزميلات والزملاء على روح المسؤولية العالية التي ناقشوا وصادقوا بها على نص القانون المتعلق بممارسة الحق النقابي الذي نعتبره ضروريا وهاما، وجاء في سياق جهود الحكومة التي بدأتها بعد اعتماد دستور سنة 2020 الهادف لتكييف منظومتنا القانونية مع المساعي التي أطلقها السيد رئيس الجمهورية لبناء الجزائر الجديدة.

فمراجعة قانون ممارسة الحق النقابي في الجزائر تشكل خطوة أخرى في مصير تعزيز وتكييف العمل النقابي في الجزائر الجديدة، كما يمثل هذا القانون بتعديلاته الجديدة تجسيد للالتزامين 7 و8 من التعهدات 54 لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، والمتعلقين بتعزيز الديمقراطية التشاركية وبناء مجتمع مدني حر ونشط وقادر وحماية حقوق العمال دفعا لعجلة التنمية الوطنية.

إن مصادقة مجلس الأمة اليوم على نص هذا القانون يؤكد مرة أخرى الإرادة القوية للسلطات العمومية لدعم المنظومة القانونية الهامة التي تزخر بها بلادنا في مجال الحقوق والحريات، والتي كرسها التعديل الدستوري الأخير سنة 2020.

وقد حرص رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون شخصيا على توجيه الحكومة لإثراء محتوى مشروع هذا القانون من خلال التشاور والنقاش مع المهنيين، وأكد مرارا على ضرورة مراعاة مشروع القانون لإبعاد العمل النقابي عن النزاعات السياسوية التي أفرغته في مرحلة سابقة من روحه الحقيقية.

كما شدد على ضرورة القضاء على ظاهرة التجوال النقابي وعدم الخلط بين المؤسسة النقابية والسياسة، والفصل بين العمل النقابي والمسؤوليات في التسيير، هذا الخلط الذي شوه العمل النقابي وأصبح يمثل واحدة من الممارسات بشكل ذاتي التي أثرت بشكل سلبي على العمل النقابي العريق في بلادنا.

ومثلما كان السيد رئيس الجمهورية صارما في الفصل بين المال والسياسة، فهو بنفس الحزم ونفس الرؤيا حارصا على الفصل بين العمل النقابي والسياسة، وهي خطوة أخرى في طريق أخلاقيات الحياة السياسية وإعداد رسم خريطتها على قواعد نظيفة وشفافة تضمن للمؤسسات والمنظمات إبعادها عن تأثيرات أصحاب المصالح والنفوذ.

وختاما، هنيئا للقطاع وهنيئا للعائلات النقابية وكل التوفيق للسيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بهذا الإنجاز القانوني الذي نفتخر به جميعا.

شكرا لكم على حسن الإصغاء والمتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المصادقة على نص القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2020

في جلسة عامة ترأسها السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة ، ظهيرة يوم الأربعاء 29 مارس 2023، بحضور كل من السيدة والسيدين لعزيز فايد، وزير المالية، فيصل بن طالب، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والسيدة بسمة عزوار وزيرة العلاقات مع البرلمان. بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان، ممثلي للحكومة. تم التصويت على نص القانون المتضمن تسوية الميزانية للسنة المالية 2020، والذي تم إعداده وفقا لأحكام الدستور وكذا القانون رقم 17-84 المؤرخ في 7 يوليو 1984 والمتعلق بقوانين المالية.

وطبقا للدستور والقانون العضوي رقم 12-16 والنظام الداخلي لمجلس الأمة، أفتتح الجلسة السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، ومباشرة أحال السيد رئيس المجلس الكلمة إلى السيد وزير المالية لعرض القانون القانون المتضمن تسوية الميزانية للسنة المالية 2020.

عرض السيد وزير المالية

يشرفني أن أعرض على مسامع حضراتكم نص القانون المتضمن تسوية الميزانية للسنة المالية 2020، والذي تم إعداده وفقا لأحكام الدستور وكذا القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 يوليو 1984 والمتعلق بقوانين المالية.

كما أن إعداد وتقديم نص هذا القانون يندرج ضمن إطار أحكام القانون الأساسي الذي يكرس مبدأ رقابة السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية.

ويتمثل الهدف الرئيسي من هذه الوسيلة في تحسين تسيير المالية العمومية والشفافية والأداء في مجال تحصيل الإيرادات وتنفيذ النفقات.

فضلا عن النتائج المالية المحددة بموجب التشريع المعمول به فإن المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية مرفق بتقرير عرض يذكر بصفة موجزة الإطار الاقتصادي الكلي والميزانياتي الذي تم على أساسه إعداد وتنفيذ قانون المالية للسنة المعتبرة، ويمكن عرض أهم ما جاء في نص القانون المتضمن تسوية الميزانية للسنة المالية 2020 في العناصر الأساسية الآتية:

أولا: فيما يخص تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية الرئيسية لسنة 2020.

تجدر الإشارة إلى أن إعداد الإطار الاقتصادي الكلي والمالي لقانون المالية لسنة 2020 قد تم مع مراعاة التطورات التي طرأت على المستويين الوطني والدولي خلال السداسي الأول من سنة 2019.

غير أن إعداد الإطار الاقتصادي الكلي والمالي لقانون المالية التكميلي لسنة 2020 قد تم في سياق يتميز بانخفاض الطلب العالمي لاسيما على البترول الخام والغاز الطبيعي وكذلك ظهور جائحة كوفيد 19 التي أثّرت على الوضعية الاقتصادية العالمية، حيث اتخذت الحكومة تدابير مستعجلة تم تطبيقها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي من أجل الحفاظ على صحة وحياة المواطنين، دعم المؤسسات والأسر وحماية الفئات المعوزة.

في هذا الإطار، تتمثل المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية الرئيسية للاقتصاد الوطني المحققة في سنة 2020 بالمقارنة مع المؤشرات المتوقعة بعنوان نفس السنة وأيضا تلك المحققة في سنة 2019 فيما يلي:

1 – معدل النمو الاقتصادي: بلغ في سنة 2020 المعدل – 5,1 %، مقابل تحقيق معدل 1 % في سنة 2019. في حين كان من المتوقع تحقيق معدل – 2,6 % في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2020.

ويرجع هذا الفارق أساسا إلى تراجع نشاط قطاع المحروقات وقطاع الخدمات التجارية.

2 – السعر الجبائي لبرميل النفط الخام حدد بـ 30 دولارا أمريكيا بعنوان قانون المالية التكميلي لسنة 2020، أي بانخفاض يقدر بـ 20 دولارا أمريكيا من السعر المتوقع بعنوان قانون المالية لسنة 2020 أي 50 دولارا أمريكيا؛

3 – متوسط سعر سوق برميل النفط الخام بلغ 41,8 دولار أمريكي في سنة 2020 مقابل 64,4 دولارا أمريكيا في سنة 2019.

4 – متوسط سعر الصرف سجل انخفاضا بقيمة 7,4 دج للدولار الأمريكي، منتقلا من 119,4 دج للدولار الأمريكي في سنة 2019 إلى 126,8 دج للدولار الأمريكي في سنة 2020.

بينما توقع قانون المالية التكميلي مبلغ 137 دج للدولار الأمريكي الواحد، أي فارق، 10,2 دج للدولار الأمريكي.

5 – معدل التضخم بلغ في سنة 2020 معدل 2,4 % مقابل 3,1 % متوقع بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2020 و2 % المسجل في سنة 2019.

6 – المبلغ الإجمالي للصادرات: سجل انخفاضا بـ 12 مليار دولار أمريكي منتقلا من 35,8 مليار دولار أمريكي مسجل في سنة 2019 إلى 23,8

مليار دولار أمريكي محقق في سنة 2020، غير أن قانون المالية التكميلي لسنة 2020 توقع مبلغ 19,9 مليار دولار أمريكي أي بزيادة تقدر بـ 3,9 ملايير دولار أمريكي.

7 – الواردات المحققة: سجلت انخفاضا في سنة 2020 بقيمة 7,5 ملايير دولار أمريكي لتصل إلى مبلغ 24,3 مليار دولار أمريكي مقابل مبلغ 41,9 مليار دولار أمريكي محقق في سنة 2019، يرجع هذا الانخفاض إلى تأثير جائحة كوفيد، طبعا، على التبادلات التجارية العالمية، وكذلك إلى زيادة النشاط الاقتصادي للسوق الداخلي.

8 – رصيد الميزان التجاري: عرف في سنة 2020 عجزا بمبلغ 10,6 ملايير دولار أمريكي، مقابل 6.1 مليار دولار أمريكي في سنة 2019، أي ارتفاع العجز بـ 4,5 مليار دولار أمريكي.

9 – احتياطات الصرف: بلغت في سنة 2020 قيمة 38,2 مليار دولار أمريكي مقابل 62,8 مليار دولار أمريكي محقق في سنة 2019.

في حين توقع قانون المالية التكميلي لسنة 2020 مبلغ 43,9 مليار دولار أمريكي، أي بنمو قدره 4,2 مليار أمريكي؛

10 – مستحقات الدين العمومي: بلغت في نهاية سنة 2020 مبلغ 9.604 مليار دج، منها 9.424 مليار دج للدين الداخلي و180 مليار دج للدين الخارجي.

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيدات والسادة أعضاء المجلس،

ثانيا: أما بالنسبة لتمثيل القانون لسنة 2020 فقد بلغت الإيرادات الميزانياتية في نهاية ديسمبر 2020 قيمة 5.183 مليار دج، منها مبلغ 3.788 مليار دج للموارد العادية و1.394 مليار دج للجباية البترولية، أي بنسبة تنفيذ بلغت 96 %، مقارنة بتوقعات قانون المالية التكميلي الذي حدد مبلغ 5.395 مليار دج.

وقد عرف المبلغ الإجمالي لإيرادات الميزانية العامة في سنة 2020 انخفاضا بمبلغ 1.411 مليار دج مقارنة بالنسبة لسنة 2019 أي بمعدل – 21 %.

تجدر الإشارة إلى أن السياسة المعتمدة من قبل السلطات العمومية تهدف إلى تحقيق تغطية نفقات التسيير من خلال موارد خارج الجباية البترولية.

أما بالنسبة للنفقات الميزانياتية: فقد نص قانون المالية التكميلي لسنة 2020 على مبلغ إجمالي للنفقات الميزانياتية العامة قدره 7.372 مليار دج موزع على نفقات التسيير بمبلغ 4.752 مليار دج ونفقات التجهيز بمبلغ 2.620 مليار دج.

وقد بلغت النفقات الميزانية العامة المعبأة بعنوان نفس السنة 7.340 مليار دج منها 4.727 مليار دج بعنوان نفقات التسيير و2.613 مليار دج بعنوان نفقات التجهيز، أي بمعدل استهلاك قدره 99.5 %، مقارنة بتلك المتوقعة بعنوان قانون المالية التكميلي.

في حين بلغت نفقات الميزانية العامة المنجزة فعلا بعنوان نفس السنة مبلغ 6.602 مليار دج منها 5.000 مليار دج بعنوان نفقات التسيير و1.893 مليار دج بعنوان نفقات التجهيز أي بمعدل إنجاز قدره 93,6 %، مقارنة بتلك المتوقعة بعنوان قانون المالية التكميلي.

في حين أن الحسابات الخاصة للخزينة قد سجلت في نهاية السنة المالية لسنة 2020 رصيدا سلبيا مقدر بـ 515 مليار دج مقابل 1330 مليار دج مسجل في سنة 2019.

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيدات والسادة الأعضاء،

فيما يتعلق بحساب النتائج: فقد سجلت نتائج الميزانيات التي لم تتم تسويتها في نهاية السنة المالية 2020 رصيدا سلبيا يعادل 10865 مليار دج والذي يمثل مكشوفا مفصلا كالآتي:

– عجز نهائي في العمليات الميزانياتية بمبلغ 20156 مليار دج؛

– أرباح الحسابات الخاصة للخزينة، المصفاة والمقفلة بمبلغ 832,3 مليار دج؛

– تغير صافي مدين لأرصدة الحسابات الخاصة للخزينة بمبلغ 651,8 مليار دج.

– تغير صافي دائن لأرصدة حسابات الاقتراض بمبلغ 114,5 مليار دج.

وبالنسبة إلى متاح ومكشوف الخزينة، بعد المصادقة على قانون تسوية الميزانية للسنة المالية 2020، تنقل النتائج المبينة فيه إلى حساب متاح ومكشوف للخزينة الإجمالي حيث يسجل في كتابات الوكيل المحاسب المركزي للخزينة بتاريخ 31 ديسمبر 2020 مكشوفا إجماليا قدره 2703 مليار دج.

من خلال هذا العرض المقدم يتبين أن هذا القانون قد تضمّن أهم عناصر المعلومات والتقييم حول تنفيذ الميزانية وعملية الخزينة للسنة المالية المعنية.

السيد الرئيس،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة الحضور،

شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية

بناء على إحالة من السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، على لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، مؤرخة في 9 مارس 2023، تحت رقم 23/115 –الديوان، تضمّنت نص القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2020 قصد دراسته وإعداد تقرير حوله؛ عقدت اللجنة اجتماعا بمقر المجلس، برئاسة السيد نور الدين تاج، رئيس اللجنة، ظهيرة يوم الإثنين 13 مارس 2023، حضره السيد عبد الناصر حمود، نائب رئيس مجلس الأمة، مُكلّف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني، استمعت فيه إلى عرض حول النص قدّمه ممثل الحكومة، السيد إبراهيم جمال كسالي، وزير المالية السابق، بحضور السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

ويندرجُ قانون تسوية الميزانية في إطار آليات الرقابة البَعْدِيَّة على تنفيذ قوانين المالية والتي يُقرُّها الدستور لأعضاء البرلمان، وفق أحكام القانون رقم 84–17 المؤرخ في 7 يوليو 1984، المُعدَّل والمتمِّم، والمتعلّق بقوانين المالية.

وطبقا للترتيبات القانونية سالفة الذكر، يتم إرفاق نص قانون تسوية الميزانية بوثائق وملاحق تفسيرية، غايتها تمكين أعضاء البرلمان من مناقشة ظروف تنفيذ قانون المالية للسنة المعنية، يأتي في مقدمتها «التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة».

وعقب عرض ممثل الحكومة، فُسح المجال أمام أعضاء اللجنة لطرح انشغالاتهم وأسئلتهم وملاحظاتهم بشأن ظروف تنفيذ ميزانية الدولة بعنوان السنة المالية 2020، وجوانب أخرى تتعلق بالاقتصاد الوطني، نوردها على النحو الآتي:

1 – لماذا لم ترد في النص نسب استهلاك الاعتمادات المالية حسب كل قطاع وزاري؟

2 – ما هو حجم عجز الميزانية في سنة 2020 مقارنة بالسنوات المالية السابقة؟

3 – هل تم توفير البيئة الملائمة، ولاسيما القواعد الاحترازية والوقائية لعمليات الصيرفة الإسلامية؟ وإلى أي مدى تم تجسيد فتح الوكالات البنكية في ولايات الجنوب؟

4 – متى سيتم التجسيد الفعلي والنهائي لرقمنة المصالح الجبائية؟

5 – متى سيتم رفع التجميد عن المشاريع ذات الأولوية؟ وكيف ستعالج مشكلة إعادة التقييم؟

6 – ما هي الإجراءات المتخذة لرفع مستوى التحصيل الجبائي، وبالأخص الضرائب المباشرة؟

أما ردُّ ممثل الحكومة على أسئلة أعضاء اللجنة وانشغالاتهم وملاحظاتهم، فنورده مختصرا على النحو الآتي:

بالنسبة لغياب عرض نسب استهلاك الاعتمادات المالية حسب كل قطاع وزراي، أوضح ممثل الحكومة أن النسبة العامة لاستهلاك ميزانية التسيير، خلال السنة المالية المعنية، تراوحت بين 95 و97 % .

أما بالنسبة لميزانية التجهيز فقد تراوحت بين 75 و80 %؛ مشيرا في ذات السياق أن مدونة الميزانية، المكرسة بموجب القانون رقم 84 – 17، لا تسمح بتقديم نسب استهلاك كل وزارة على حدة، وهو ما تم تداركه بموجب القانون العضوي الجديد رقم 18 – 15 المتعلق بقوانين المالية، حيث يُتيحُ معرفة استهلاك الاعتمادات المالية لكل قطاع وزاري، بفضل عملية الاندماج الذي ستشهده اعتمادات التسيير والتجهيز.

كما أوضح أنّ قانون تسوية الميزانية يودع مرفقًا بعدة ملاحق تتضمن بعض التفاصيل بشأن استهلاك اعتمادات ميزانية التسيير والتجهيز، فضلا عن أرصدة الحسابات الخاصة للخزينة.

وعن حجم عجز الميزانية في سنة 2020، أكّد ممثل الحكومة أنه ارتفع مقارنة بالسنوات المنصرمة، وهذا راجع لانخفاض الإيرادات بسبب تداعيات جائحة كوفيد– 19 بالموازاة مع انخفاض مستوى النفقات، ولاسيما فيما يخص تنفيذ ميزانية التجهيز.

فيما يخص الصيرفة الإسلامية، ذكّر ممثل الحكومة بما تمّ إنجازه من أجل ترقية الصيرفة الإسلامية ولاسيما إرساء نظاميها القانوني والتنظيمي، وكذا ضمان الحياد الضريبي إزاء هاته المعاملات أسوةً بما هو معمول به بالنسبة للمعاملات الكلاسيكية، من أجل تعزيز الشمول المالي في بلادنا وتوجيه الادخار لخدمة الاقتصاد الوطني.

وعن فتح الوكالات البنكية بولايات الجنوب، أوضح ممثل الحكومة أن ثمة ديناميكية حاليا في الجنوب من أجل توسيع دائرة المعاملات البنكية بها، وخاصة بالنسبة للولايات الجديدة. ومن جملة التدابير التي ستتخذ في هذا الاتجاه التركيز على فتح فروع لبنك الجزائر كشرط أساسي لتحقيق هاته التغطية.

وأفاد ممثل الحكومة أن العديد من الانشغالات التي تؤرق اليوم الأفراد والمؤسسات، بخصوص أداء القطاع البنكي ولاسيما العمومي منه، ستجد جوابا لها بعد دخول القانون النقدي والمصرفي حيز التنفيذ، والذي هو قيد الدراسة على مستوى المجلس الشعبي الوطني.

وبخصوص رقمنة المصالح الجبائية، أوضح ممثل الحكومة أنه بفضل البرنامج الذي أطلقته مؤسسة «بريد الجزائر» المتعلق بنشر الألياف البصرية، ستتعزز البنية التحتية اللازمة لسير النظام المعلوماتي «جبايتك»، وهذا بالموازاة مع استلام مراكز الضرائب وتجهيزها بمعدات الإعلام الآلي؛ كما أنّه سيتمّ تعميم نظام «جبايتك» خلال سنة 2023 على مختلف مصالح الضرائب وذلك بصفة تدريجية.

وفي انتظار تحقيق هذا المسعى، تُقدّم بوابة «مساهمتك» خدماتها لكل مكلف بالضريبة من أشخاص ومؤسسات، الذين تسيّر ملفاتهم قابضات الضرائب الكلاسيكية، ولاسيما في مجالي التصريح والدفع عن بعد خلال كل أيام الأسبوع؛ وأشار ممثل الحكومة أنّه ثمة تخوف لدى بعض المكلفين من استعمال البطاقات البنكية في عملية الدفع، حيث لا تتجاوز نسبة الاستعمال الـ 3 % فقط، رغم عمليات التحسيس التي تقوم بها المصالح الجبائية في الميدان.

بالنسبة لمشكلة إعادة تقييم مشاريع التجهيز العمومي، أوضح ممثل الحكومة أن لهاته الظاهرة عدّة أسباب، أوّلها رفع السلطات العمومية التجميد عن المشاريع التي طالها هذا الإجراء سابقا بسبب الوضعية الاقتصادية الصعبة للبلاد؛ ونظرا لمرور حقبة زمنية معينة بين التجميد ورفعه، فإن التكلفة الأولية للمشاريع تكون قد تغيّرت وهذا شيء منطقي؛ وبالتالي لا مناص من رفع الاعتمادات المالية لاستكمالها.

وذكر أنّه ابتداءً من شهر أفريل المقبل، سيتم الانطلاق في عملية واسعة من أجل تطهير مدونة عمليات التجهيز العمومي، مشيرا أن آخر عملية تطهير كانت في سنة 2018.

وكسبب ثان لتفاقم ظاهرة إعادة التقييم، ذكر ممثل الحكومة مشكل نقص أو ضعف نضج دراسة المشاريع؛ وأوضح أنّه بفضل الترسانة القانونية والتنظيمية الجديدة، التي تحكم هذا المجال، لا يمكن تسجيل أية مشاريع طالما لم تحظ بنضج كاف ودراسة مستفيضة.

وبشأن الإجراءات المتخذة لرفع مستوى التحصيل الجبائي، أكّد ممثل الحكومة أن سنة 2020 شهدت انخفاضا نظرا لتراجع النشاط الاقتصادي، بفعل انخفاض أسعار المحروقات والوضعية الوبائية لجائحة كوفيد19–، وهو ما استدعى اتخاذ السلطات العمومية عديد التدابير قصد المحافظة على نشاط المؤسسات وكذا مرافقتها، فلم يكن من الممكن اتخاذ الإجراءات القسرية لتحصيل بواقي التحصيل مثلا، وتمّ اتخاذ إجراءات معاكسة تماما على غرار تأجيل التصريحات، وتأجيل دفع الأقساط التقديرية، وإقرار العديد من الإعفاءات لاسيما في مجال الرسم على القيمة المضافة وغيرها.

وبخصوص هيمنة الضرائب المباشرة، أوضح ممثل الحكومة أن قانون المالية لسنة 2022، قد أقرّ عدّة تدابير لتصحيح هاته الوضعية، وهذا عملا بمخرجات الجلسات الوطنية حول الإصلاح الجبائي، قصد تكريس عدالة جبائية أكبر بين المكلفين بالضريبة.

وفي الختام، استخلصت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، من دراستها نص القانون المتضمِّن تسوية الميزانية لسنة 2020، ومن الأسئلة والانشغالات والملاحظات التي عبّر عنها أعضاء اللجنة، ومن ردود ممثل الحكومة عليها، أن المؤشرات المتعلقة بالتأطير الاقتصادي الكلي والمالي، للسنة المالية 2020، أظهرت بالفعل صمود الاقتصاد الوطني في مجابهة الآثار المترتبة عن جائحة كوفيد– 19، وما تبعها من انخفاض حاد لأسعار المواد الطاقوية في البورصات العالمية، وكلّ ذلك بفضل الإجراءات التي أقرّها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، من أجل الحفاظ على وتيرة النشاط الاقتصادي وحماية الفئات الضعيفة وترشيد النفقات وأخيرا ضبط تدفقات التجارة الخارجية.

ومساهمة منها في تجسيد الحكامة المالية ومعالجة بعض الاختلالات التي تشوب تسيير التدبير المالي للبلاد، فإنّ اللجنة تُشدّد على ضرورة مواصلة التجسيد الفعلي والميداني للتعهد الثالث والعشرين (23) من التعهدات الـ 54 للسيد رئيس الجمهورية، والقاضي بإصلاح عميق للحكامة المالية وكذا تعليماته السامية في هذا المجال.

توصيات اللجنة

مواصلة الجهود المبذولة من أجل تسريع وتيرة رقمنة مختلف مصالح قطاع المالية؛

مواصلة الجهود المبذولة في مجال ضمان تحصيل جبائي تحقيقا للعدالة الضريبية بين المكلفين؛

مواصلة الجهود الرامية إلى تطهير مدونة التجهيز العمومي؛

ضمان تكفل مختلف الإدارات العمومية بالتوصيات التي ما فتئ يرفعها مجلس المحاسبة؛ لاسيما أن الكثير منها يتكرر في كل سنة مالية.

مواصلة الجهود الهادفة إلى تكوين جميع الأطراف في مجال تنفيذ العمليات المالية، طبقا للهندسة الميزانياتية الجديدة التي أتى بها القانون العضوي الجديد رقم 18 - 15، والمتعلق بقوانين المالية.

ذلكم، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، هو التقرير الذي أعدّته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول نص القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2020.

وشكرا على كرم الاصغاء والمتابعة.

السيد محمد الهاشمي دبابش

شكرا السيد الرئيس.
بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.
السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل المجاهد صالح ڤوجيل،
السيد ممثل الحكومة، وزير المالية،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
تحية طيبة عطرة.

نستهل كلمتنا هذه بتهنئة الشعب الجزائري والأمة الإسلامية قاطبة بالشهر الفضيل سائلين الله أن يهله علينا بالمزيد من التقدم والازدهار.

كما لا يفوتني في هذه السانحة أن أهنئ الوزراء الذين تم تجديد الثقة فيهم ونهنئ الوافدين الجدد بالثقة التي وضعت فيهم من طرف السيد رئيس الجمهورية متمنيا لهم التوفيق في أعمالهم التي تصب في بناء الوطن وخدمة المواطن.

أما بخصوص نص القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2020 الذي نناقشه اليوم والذي جاء وفقا لأحكام الدستور ليحقق مبدأ الرقابة التشريعية على السلطة التنفيذية، وفي هذا الصدد فإننا ندعو إلى التنفيذ الفعلي للقانون العضوي 18 – 15 المتعلق بقوانين المالية، والذي من شأنه تطوير أداء أجهزة الدولة وتحقيق أهداف مسطرة وإضفاء شفافية أكثر على النفقات العمومية، ويعطي للسلطة التشريعية صورة أوضح على كل العمليات المالية المبرمجة ومدى تحقيق الغاية منها.

إن التدابير الواردة في هذا القانون ستسمح بمواصلة ديناميكية الدفع بالتنمية وتعزيز المكاسب الاجتماعية مع استكمال الإصلاحات المالية والاقتصادية الرامية لبناء اقتصاد قوي، يسمح بمواجهة كل التقنيات الاقتصادية السلبية والتحديات التي يفرضها الوضع الاقتصادي العالمي الحالي، وخير دليل إطلاق منصة ستسمح بالاستفادة من المزايا الجبائية الموجهة للمؤسسات التي تصرف نفقات في إطار البحث والتنمية أو برامج الابتكار المفتوح.

وفي نفس السياق ندعو إلى رقمنة قطاع المالية وهو أحد الأهداف الرئيسية التي تعهد السيد رئيس الجمهورية بتحقيقها لإدراكه لأهمية الرقمنة عموما وفي قطاع المالية خصوصا.

كما نراهن على تعميم النظام المدمج لتسيير الميزانية (SIGB) ليرقى بتسيير الميزانية ومعالجة الاختلالات في حينها وتدخل الدولة في الوقت المناسب بأكثر فعالية وشفافية، وأيضا قمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج بمراجعة نصوص نص القانون من خلال السهر بكل الوسائل للحفاظ على أموال الشعب وحمايتها من كل أشكال الفساد.

في الأخير، إن الإسراع في رقمنة كل قطاعات الدولة هو الحل الأنجع والأمثل لدفع عجلة التنمية ومحاربة الفساد ودعم الاستثمار وبناء جزائر جديدة قوية في كل المجالات.
المجد والخلود للشهداء الأبرار، تحيا الجزائر.
والسلام عليكم.

السيد فؤاد سبوتة

شكرا، لله الحمد وللوطن المجد وللشهداء البقاء على العهد وباقون على عهد الشهداء ووصايا المجاهدين ما حيينا بإذن الله.

الفاضل رئيس مجلس الأمة،
السيدة الوزيرة، السيد الوزير،
الزميلات والزملاء،
أسرة الإعلام،
سلام الله عليكم جميعا.

مبارك لكم السيد الوزير تعيينكم على رأس هذه الوزارة، وأقول أنه بعيد عن لغة الأرقام التي جاءت في التقرير، أود أن أستغل هذه السانحة للتطرق إلى نقطتين أو ثلاث نقاط.

النقطة الأولى: تتعلق بموضوع الرقمنة الذي في كل مرة يعود الحديث عليه ليخص مختلف المديريات التابعة لقطاعكم، الضرائب، أملاك الدولة، الجمارك وغيرها... لهذا، معالي الوزير، ألتمس منكم أن تقدموا لنا بالأرقام والمستويات أين وصلت عملية الرقمنة؟ حتى نتفادى في كل مرة الحديث عنها إلى درجة أن السيد الرئيس في كل مرة يؤكد على هذه المسألة ويجدد التأكيد عليها.

النقطة الثانية: هي هذه المديريات أيضا التي كثير من الأحيان ننتقدها وننتقد أداءها سواء تعلق بالضرائب أو أملاك الدولة بخصوص الدفتر العقاري الذي يصل إلى سنة لاستلامه، هذه المديريات تحتاج إلى إعادة النظر سواء من حيث الوسائل أو الإمكانيات أو حتى التوظيف، يعني وزارة المالية من المفروض أن تفتح مسابقات لدعم هذه المديريات وهي تحتاج إلى ذلك.

النقطة الثالثة: والتي أختم بها، السيد الرئيس أمر برفع التجميد عن الكثير من المشاريع خاصة تلك المشاريع التي تهم المواطن بشكل خاص، وأعتقد أن المسألة لا تسير بالشكل الذي يريده السيد الرئيس وأعطي على ذلك مثال، في ولاية جيجل المشاريع الكبرى المعول عليها وهي مشاريع استراتيجية بالنسبة للدولة وتم تناولها في الكثير من مجالس الوزراء التي انعقدت إلى حد الساعة لاتزال تراوح مكانها.

مصنع الزيوت المعول عليه كثيرا من أجل أن نضاعف إنتاج هذه المادة لازال إلى الآن لم يتحرك، الطريق الرابط بين العلمة وجيجل إلى حد الآن أيضا يعاني من الكثير من المشاكل والمادية بشكل خاص.

بالإضافة إلى ميناء جن جن الذي يعتبر واحد من المشاريع الاستراتيجية والمعول عليه كثيرا في المرحلة القادمة أيضا يحتاج إلى وقفة.

هذه المشاريع معالي الوزير أتمنى أن تنظروا إليها وأن تحاولوا إيجاد الحلول لها لأنها مشاريع كما قلت استراتيجية.

شكرا لكم، والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

السيد سالم بن مبارك

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما.
سيدي رئيس مجلس الأمة المجاهد صالح ڤوجيل الموقر،
السيدة وزير المالية،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أسرة الإعلام،
الجمع الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، رمضان مبارك للجميع إن شاء الله.

أولا، نهنئ السيد وزير المالية على حصوله ثقة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون.

اليوم بين أيدينا قانون يتضمن تسوية الميزانية لسنة 2920 والمطروح للمناقشة من خلال تتبعنا لعرض القانون من طرف السيد وزير المالية وهو مشكور على العرض القيّم والمختصر.

نرى أنه من الضروري إيضاح الصورة التي ارتبطت بسنة 2020 وهي جائحة كورونا والتي أثرت بشكل سلبي على كل برامج التنمية، وهذا التأثير لم يقتصر على الجزائر وحدها بل كغيرها من الدول، حيث أثرت على اقتصادياتها.

في البداية، نثمن ما تحقق على كل الأصعدة خاصة من نتائج ملموسة وبنسبة جد معقولة كان ذلك بفضل الله تعالى وبحنكة وتبصر المخلصين والوطنيين، فلقد بدا واضحا وجليا أن الجزائر تسير في الاتجاه الصحيح من خلال الإصلاحات التي أقرها السيد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، والتي تتماشى مع أحكام الدستور الجديد.

ولهذا، نغتنم الفرصة لنقل اهتمام المواطنين خاصة في الجنوب موضوع مسح الأراضي، الكل يعلم بشساعة المنطقة في الجنوب وإن مسح الأراضي مازال ضعيفا بالنسبة للمسح الصحراوي والحصري والفلاحي.

ثانيا، موضوع الرقمنة، لما نتحدث عن الرقمنة نرى أنفسنا بأننا لم نقم ولو بالقليل في هذا المجال، حيث مازال المواطن ينتقل بنفسه لاستخراج الوثائق الإدارية وغيرها.

ثالثا، الصيرفة الإسلامية، نرى أنه بعد إعطاء الموضوع حقه إلا أنه لم يرق إلى التحدي المطلوب حيث إن هاته المعاملة الإسلامية تعد نموذجا بديلا للبنوك التجارية القديمة ولذلك نحتاج إلى قوة ودعم حقيقيين للإقلاع الاقتصادي، وخاصة بالنسبة للجنوب وبالنسبة للشعب الجزائري، ككل، الذي يحب الصيرفة الإسلامية، يامعالي الوزير، نحن نريد أن تكون موجودة في كل ولاية وبقوة. مع العلم نحن بحاجة إلى بنك خارجي – معالي الوزير – في ولاية أدرار لأنها منطقة حدودية، ولو أن السيد المدير العام للبنك الخارجي يسعى وأنا كنت وسيطا بينه وبين السلطات المحلية لولاية أدرار للحصول على مقر، وإن شاء الله نحن في الخدمة ونساعده.

ونرجو منكم السيد الوزير مساعدته للإسراع في فتح وكالة للبنك الخارجي لأننا بحاجة إليها في ولاية أدرار.

في الختام، يجب أن نثمن ما جاء به قانون تسوية الميزانية لسنة 2020، وأن نهيب الوزارة الوصية بالمزيد من الجهود لتحقيق تطلعات المواطنين، كما نوصي بضرورة تجسيد المقترحات والالتزامات التي جاء بها برنامج السيد عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية.

عاشت الجزائر حرة مستقلة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار. شكرا على كرم وحسن إصغائكم، والسلام عليكم.

السيد الغالي مومن

بسم الله الرحمن الرحيم، على الله نتوكل وبه نستعين.
السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،
السيد وزير المالية،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،
زميلاتي، زملائي،
الحضور الكريم،
أقول لكم «رمضانكم مبروك» إن شاء الله.
بداية، نهنئ السيد الوزير على تولي هذا المنصب ونتمنى له كل التوفيق والسداد.
سأكون خفيف الظل عليكم في هذه المداخلة المتواضعة.

مداخلتي هذه عبارة عن ثلاثة أسئلة.

السؤال الأول: السيد الوزير، السنة المالية تغلق كل 31 ديسمبر من كل سنة وتفتح تقريبا في مارس من السنة الموالية، لماذا كل هذا التأخير شهرين أو ثلاثة تذهب هكذا سدى كل سنة؟

السؤال الثاني: ماهو تفسيركم بالنسبة لانخفاض نسبة الاستهلاك الموضح في الجدول «ب» ـ الجدول المرفق «ب» لكل من الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة بنسبة 12,20 % وكذا الصناعات الصيدلانية بـ 12,21 %؟

السؤال الثالث والأخير: في آخر سنة 2022 صادقنا على ميزانية 2023، تحمل رقما كبيرا وهو الأول بعد الاستقلال حوالي 100 مليار دولار، مرت الآن حوالي ثلاثة أشهر، السيد رئيس الجمهورية تكلم مؤخرا على تحقيق الرفاه للمواطن، هل بداية صرف واستهلاك الميزانية لمدة ثلاثة أشهر يرتقي إلى تحقيق هذا الهدف؟

في الأخير، دعوة الصائم إن شاء الله مستجابة أقول لكم «اللهم احفظ بلدي الجزائر، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد محمد رباح

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،
زميلاتي، زملائي الأفاضل،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أهنئ السيد وزير المالية على الثقة التي حظي بها من قبل السيد رئيس الجمهورية ونأمل منك التسيير الحسن للميزانية وفق مبدإ الصدقية والاستدامة.

نحن اليوم بصدد دراسة نص قانون متضمن تسوية الميزانية لسنة 2020 والذي رصدنا فيه الملاحظات التالية:

– مبلغ الإيرادات يفوق خمسة آلاف مليار دج، مبلغ النفقات 7 آلاف مليار، من بينها 4700 مليار للتسيير 2600 مليار للتجهيز، نفقات غير متوقعة 3 مليار دج، فالعجز كان في حدود ألفين مليار دج.

نحن نتكلم عن سنة 2020 سنة إغلاق بسبب جائحة كورونا، حيث واصلت الدولة سياستها في الدعم الاجتماعي ودعم العائلات بالمواد الغذائية والأدوية.

نسجل أيضا عجزا في تحصيل الإيرادات النظامية بنسبة 45 % في حين وجود نتائج إيجابية في قطاع الجمارك 103,80 % وهذا ما يفسر إصرار الدولة على دعم المواطن في ظل الجائحة وهو ما نثمنه ونشيد به.

إذا كان هذا توجه الدولة فنحن نطرح مجموعة من التساؤلات باعتبار أن جائحة كورونا قوة قاهرة.

سيدي الوزير،

1 – لماذا لم تلجأ البنوك الوطنية إلى إنقاص سنتين من حساب تحصيل الديون وفوائدها بسبب القوة القاهرة؟

2 – لماذا لم تتخذ إجراءات تحفيزية وإعفاءات ضريبية؟

3 – لماذا لم تتم مراجعة أسعار المواد الأولية في إطار الصفقات العمومية خاصة في مجال البناء والمنشآت القاعدية في ظل ارتفاع أسعار مادة الحديد بنسبة 250 % ؟

4 – لماذا لم يتم إضافة مدة السنتين في رخص البناء وخاصة للمستثمرين؟

السيد الوزير،

إن مجلس المحاسبة قد أوضح أن تصنيف أحكام المادة 27 من قانون المالية لسنة 2016 وتجميد الاعتمادات لهذا الصنف سوف يحدث خللا في الإطار الميزانياتي في متوسط آجال 2020 2022–، مع كل هذا لا تزال الدولة تنفق في إطار التحويلات الاجتماعية مبالغ ضخمة تمثل 10 % من ناتج الدخل الخام الوطني.

هنا يجب التفكير واتخاذ إجراءات مسؤولة لإيجاد بديل للصرف، فالدعم المباشر للعائلات المعوزة والزيادة في رواتب الموظفين يعتبران حلا ناجحا ورشيدا ومن شأنه الإنقاص في ظواهر الطوابير الطويلة وندرة المواد واستفادة المحتاجين للدعم فقط من غير الأثرياء وحتى الأجانب الذين يستفيدون بغير وجه حق من الدعم.

سيدي الوزير،

نثمن أيضا المنحى التصاعدي للمديرية العامة للميزانية حينما حققت مبلغ 121494 مليار دج وهو ما يمثل زيادة بمعدل 24,79 % وذلك نتيجة التوجه للاستدانة الداخلية، فأنت مشكور على ذلك، السيد الوزير كونك كنت تشرف على هذه المديرية من قبل.

نسجل وبارتياح فتح أكثر من 56000 منصب شغل بعنوان سنة 2020، نشيد أيضا بما قيمته 90 % من المبلغ 513498 مليار دج موجه لإعانات التسيير تم توجيهه إلى دعم التربية والتعليم العالي والتكوين المهني.

وفي المقابل يجب تدارك عدم احترام أحكام قانون المالية لسنة 2020 حيث هناك أخطاء في تقييد الفوائد بالنسبة لبريد الجزائر.

عدم تحويل التسبيقات الممنوحة من طرف الخزينة العمومية لصالح الخطوط الجوية الجزائرية.

– غياب وجود وثائق ثبوتية خاصة بمؤسسات تابعة لوزارة الثقافة.

– عدم تسجيل أي مشروع وطني للبحث العلمي خلال السنوات –2020 2017 حيث أن مخطط عمل الحكومة كان يستهدف 750 مشروع بحث بمعدل 150 مشروعا سنويا.

– ضعف تنفيذ البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة والتحويل الطاقوي.

– عدم تسجيل الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار أي نفقة.

وفي الأخير، نأمل منكم وأنت ابن القطاع الارتقاء بأداء القطاع والعمل على رفع الجميد على المشاريع المسجلة في الولايات وفتح آفاق لدعم الاستثمار وخلق شراكة حقيقية في إطار الصيرفة الإسلامية بين البنوك والمستثمرين الوطنيين، والقضاء على سوق العملة الموازية باعتماد قانون يسمح بإنشاء مكاتب تحويل وتغيير العملة وكذا الإسراع في رقمنة الضريبة ومصالح الحفظ العقاري ومصالح الأملاك الوطنية.

وفقكم الله لما فيه الخير للبلاد والعباد والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

1 - تدخل كتابي للسيد محمد روماني

بداية، أهنئ الشعب الجزائري قاطبة ومن تعلقت بهم مهمة خدمته السيد رئيس الجمهورية وحكومته،

والزملاء والزميلات الأعضاء بمجلس الأمة بحلول الشهر الفضيل تقبله الله منا ومنكم، كما أقدم واجب التهنئة للسيد لعزيز فايد، بتوليه منصب وزير المالية وهو تكليف ثقيل ومسؤولية ضخمة أعانه الله عليها.

كما أثمن عاليا الجهود الكبيرة لوزارة المالية في ضبط وتسيير ومراقبة ميزانية الدولة رغم كل الصعوبات الداخلية والخارجية.

فيما يخص نص القانون المتضمن تسوية الميزانية للسنة المالية 2020، والهدف منه كما أعلن عنه وهو تحسين تسيير المالية العمومية والشفافية والأداء من حيث تحصيل الإيرادات وتحقيق النفقات العامة.

فإنني ألفت عناية السيد وزير المالية من باب التذكير أن تحقيق الأهداف مرهون على الدوام بثلاثية البرامج الناجعة والمدد الزمنية المضبوطة والآليات المحددة لتنفيذها حتى لا تتحول الأهداف إلى مجرد كلام إنشائي فارغ.

الاقتصاد الوطني أمام تداعيات، صحيح أن تنفيذ ميزانية 2020 أبرز جائحة كوفيد – 19 وانخفاض الطلب العالمي على النفط والغاز، وارتفاع النفقات العمومية، إلا أن اقتصادنا لا يزال رغم كل الجهود مُرتهنا بشكل كبير وخطير لتقلبات سوق النفط والغاز مما يؤثر سلبا على الأمن القومي للدولة.

ثم إن أي استراتيجية مالية ناجعة في مجال تسيير المالية العمومية لاسيما ما يتعلق منها بالتحكم في تقديرات الميزانية ونجاعة تنفيذها مرتهن بمدى تقدمنا في مجال رقمنة قطاع الجباية من أجل رفع مستويات التحصيل الجبائي وزيادة المساهمة في تمويل الاستثمارات العمومية، وعليه فإن الرقمنة باتت متعلقة بالأمن القومي للدولة ويجب تنفيذها بكل صرامة وحزم.

إلى جانب ضرورة تفعيل دور مجلس المحاسبة وجعل توصياته ملزمة بموجب القانون.

وأضم صوتي إلى المنادين بوضع نظام خاص للتنبؤ بإيرادات الميزانية والاعتماد على معطيات واقعية وسياسة تقدير فعالة تسمح بإجراء دراسات تقنية اقتصادية لتحديد تقديرات الميزانية وفق الاحتياجات الفعلية.

وأختم كلمتي بضرورة مراعاة وضع الولايات العشر الجديدة سيما وأن الآفاق الاقتصادية المتعلقة بها واعدة جدا باعتبارها الواجهة المفتوحة باتجاه إفريقيا جنوب الصحراء، وكذا باعتبار الثروات الباطنية الكبيرة التي تزخر بها، وهي بذلك تحتاج إلى خلق بنية تحتية قوية لتكون رافعة اقتصادية واعدة لتعزيز أمننا الاقتصادي.

عاشت الجزائر حرة أبية، والمجد والخلود لشهداء الحرية.

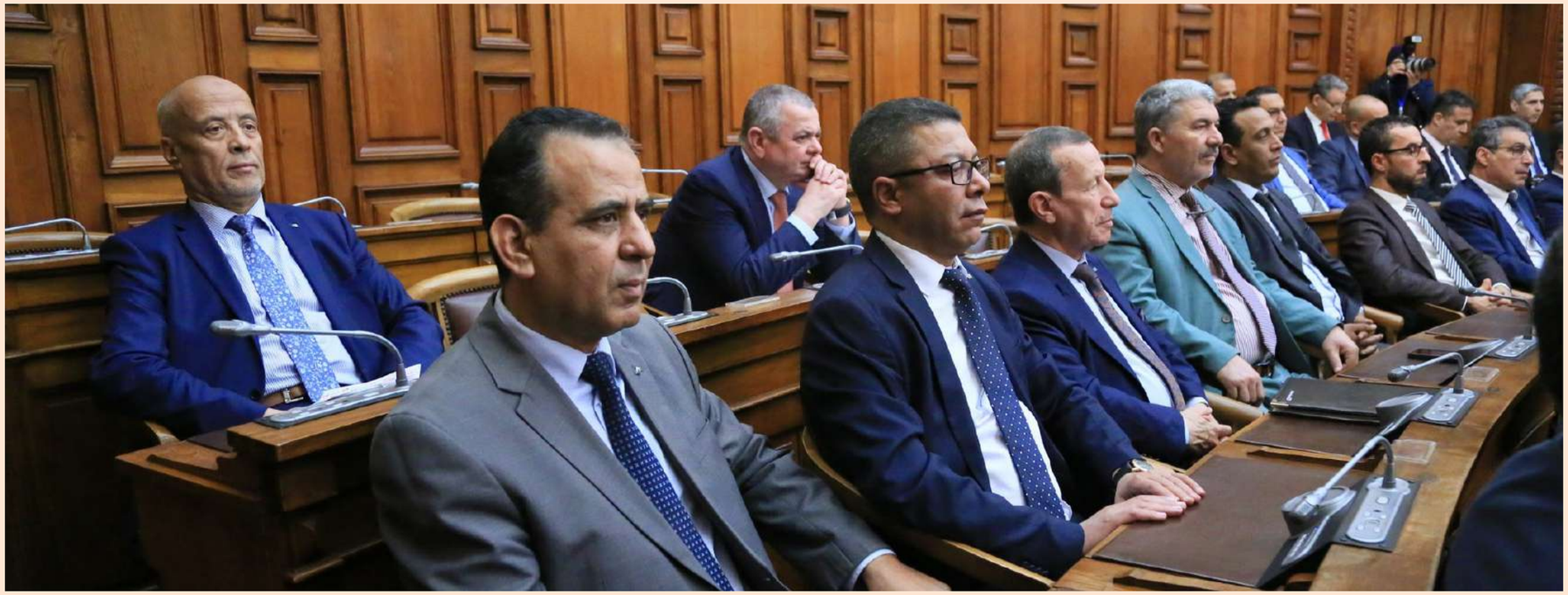

كلمة السيد وزير المالية بعد المناقشة

وزارة المالية تمنح للجميع وتنسى نفسها، في هذه المرة إن شاء الله سنعطي الأولوية إلى قطاع المالية وبالخصوص قطاعي الضرائب والأملاك العمومية

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم مرة أخرى ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أود أن أتقدم بالشكر للسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة على مداخلاتهم القيمة أثناء دراسة نص هذا القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2020، والتي تعتبر مرجعا لتحصيل تسيير المال العام بصفة عامة.

كما أتقدم بالشكر أيضا لقضاة مجلس المحاسبة لمساهمتهم الفعالة في دراسة مشروع قانون تسوية الميزانية من خلال تقريرهم التقييمي الذي يتضمن تقييما شاملا لتسيير المال العام خلال السنة المالية المعنية، حيث أن الملاحظات والتوصيات المقدمة من قبل كل من أعضاء مجلس الأمة وقضاة مجلس المحاسبة تشكل قاعدة لتحصين التحكم في التقدير الميزانياتي وإجراءات التسيير وفقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

قبل التطرق إلى الرد على تدخلات السيدات والسادة الأعضاء المتعلقة بنص قانون تسوية الميزانية لسنة 2020، أود الإشارة إلى أن النتائج المحاسبية لتنفيذ قانون المالية المتعلقة بهذه السنة المالية لم تكن محل أي اعتراض من قبل مجلس المحاسبة.

كما تجدر الإشارة إلى أن جزءا من مضمون الملاحظات راجع إلى نقائص نظام تسيير المالية العمومية الحالية، والذي يجد حلوله في الإصلاحات التي شرعت فيها مصالح وزارة المالية تطبيقها ابتداء من أول جانفي 2023، طبعا التي أتى بها القانون العضوي 15-18 المؤرخ في ٢ سبتمبر 2018 الذي يشكل قاعدة للمالية العمومية وأساس متين للإصلاحات الميزانياتية والإصلاح المحاسبي، حيث كما تعلمون سيسمح هذا الإصلاح بتحسين نجاعة وتحقيق الحوكمة الرشيدة للمالية العامة بصفة عامة.

طبعا، إجابة على بعض الأسئلة التي تم طرحها من طرف إخواننا أعضاء المجلس مثلا:

- رفع التجميد عن المشاريع: رفع التجميد هي عملية متواصلة ووصل عدد المشاريع التي رفع التجميد عنها إلى حد الآن 550 مشروعا منذ بداية سنة 2022، والمبلغ المتوفر لتمويل هذه المشاريع هو 450 مليار دج والعملية متواصلة حسب تحسن الإمكانيات المالية للدولة، وإن شاء الله تدريجيا سيتم رفع التجميد إذا بقيت الأمور المالية في هذا المستوى.

وكما تعلمون أن المبلغ المحدد لكل العمليات المجمدة قد وصل إلى 1500 مليار دج أي ما تعادل حوالي 4000 مشروع، لا يمكن رفع التجميد في سنة واحدة عن كل هذه المشاريع، أي إذا رفعنا التجميد عن 4000 مشروع لابد من تخصيص مبلغ 1500 مليار دج وهذا كما تعلمون حال ميزانية سنة 2023 محددة وقد وصلت كما تعلمون إلى 13750 مليار دج.

فيما يخص الشغل الشاغل ألا وهو الرقمنة: الخريطة التي منحني إياها السيد رئيس الجمهورية هي الأولوية لرقمنة قطاع المالية وبالخصوص رقمنة قطاع أملاك الدولة وقطاع الضرائب، أول اجتماع قمت به عند بداية مهامي هو حول هذا الملف وتم تحديد الأهداف.

إن شاء الله في الأشهر القادمة عندما آتي إليكم مقدما قانون المالية لسنة 2024 سأعطي لكم معلومات متفائلة في هذا القطاع، هناك أهداف متوسطة المدى وقريبة المدى وبعيدة المدى، إن شاء الله، في شهر سبتمبر عندما آتي هنا أمامكم لتقديم قانون المالية لسنة 2024 سنقدم لكم معلومات مفرحة في هذا الميدان.

منذ أيام باشرنا في الانطلاق في عملية الرقمنة أولا تخص الضرائب وأملاك الدولة، الهدف المسطر على المدى المتوسط فيما يخص الضرائب هو أن يكون هناك 41 مركزا ضريبيا تتم به عملية الرقمنة، بينما فيما يخص الأملاك العمومية، إن شاء الله، سيكون الدفتر العقاري سيسحب بطريقة إلكترونية في هذه السنة وهذا من الأهداف الأولية على المدى القريب والمتوسط.

طبعا الرقمنة هي عبارة عن مسار وليس بين عشية وضحاها يمكن أن نقوم برقمنة كل القطاع، المسار بدأ تدريجيا إن شاء الله وسيكون أولوية الأولويات.

فيما يخص الوسائل التي يجب توفيرها لوزارة المالية، لأول مرة سوف نمنح لها الأولوية فيما يخص الوسائل سواء إدارة الضرائب أو الأملاك العمومية سيكون لديها حصة الأسد فيما يخص الإمكانيات التي نقدمها لهذا القطاع، وكما تعرفون المثل القائل: (Cordonnier mal chaussé) أي دائما وزارة المالية تمنح للجميع وتنسى نفسها، في هذه المرة إن شاء الله سنعطي الأولوية إلى قطاع المالية وبالخصوص قطاعي الضرائب والأملاك العمومية.

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،
السيد رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية وأعضائها المحترمين،
السيدات والسادة أعضاء المجلس الأفاضل،

لقد سمحت المناقشة المثمرة لنص قانون تسوية الميزانية لسنة 2020 بتوضيح الصورة فيما يتعلق بتفاصيل تسيير الإنفاق العمومي بالنسبة للسنة المعنية، لاسيما للتكفل باحتياجات المواطنين وتنفيذ البرامج العمومية وترقية قطاعات اقتصادنا الوطني المسطرة في برنامج رئيس الجمهورية، والمكرسة لاسيما من خلال أحكام قوانين المالية.

ويتعين هذا التأكيد مجددا على أن الحكومة تولي العناية والاهتمام اللازمين للتكفل بالملاحظات والتوصيات المعبّر عنها سواء في مجلسكم الموقر أو من مجلس المحاسبة.

أنا شاكر لكم السيد الرئيس واللجنة المالية والميزانية لمجلس المحاسبة على العمل المتميز في تقييم تسيير النفقات العمومية، والشكر موصول إلى السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة وممتن لهم بمناسبة التصويت على النص الجديد، وأدعو المولى عز وجل أن يسدد خطى الجميع ويوفقنا لخدمة الوطن والمواطن.
هذه بعض الأجوبة التي أردت إفادتكم بها وشكرا جزيلا.

كلمة السيد رئيس اللجنة المختصة بعد المناقشة

«آليات الرقابة البرلمانية على تنفيذ قوانين المالية السنوية والتكميلية دأبنا على ممارستها منذ سنة 2008 بلا انقطاع»

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،
السيد وزير المالية المحترم،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بمناسبة شهر رمضان الفضيل أهنئكم جميعا باسمي الخاص وباسم أعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بحلول هذا الشهر المبارك أهله الله علينا وعليكم بالأمن والإيمان وتقبل الله منا ومنكم صالح الأعمال وكل عام وأنتم بألف خير.

كما أتوجه بالتهنئة إلى السيد لعزيز فايد، وزير المالية على الثقة التي نالها من طرف السيد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بمناسبة التعديل الوزاري الأخير، متمنيا للسيد الوزير كل التوفيق والسداد في تأدية مهامه على رأس دائرة وزارية مهمة تعنى بالسياسة الاقتصادية والمالية للبلاد.

لقد صوت مجلسنا الموقر للتو على نص قانون تسوية الميزانية لسنة 2020 وهو تكريس لإحدى أهم آليات الرقابة البرلمانية على تنفيذ قوانين المالية السنوية والتكميلية دأبنا على ممارستها منذ سنة 2008 بلا انقطاع، وهو أمر في حد ذاته يبعث على التفاؤل وعلى بذل المزيد من المجهودات من أجل تثمين قوانين تسوية الميزانية.

وفي هذا المقام لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إعداد هذا النص القانوني الهام في الحياة المالية للبلاد، على أمل أن يتم التكفل بالمعاينات والملاحظات المسجلة هنا وهناك وهذا لتحقيق نجاعة أكبر في تسيير المالية العمومية، وفي نهاية المطاف تحقيق الصالح العام.

كما أتوجه بالشكر إلى السادة أعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية عما بذلوه من اهتمام وجدية في دراسة النص على مستوى اللجنة، وإلى زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر على تدخلاتهم القيّمة وعلى تصويتهم.

شكرا للجميع على كرم الإصغاء.

تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

المصادقة على نص القانون المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما تأكيد لعزم الدولة علي موتصلة الفساد

ترأس السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، صبيحة اليوم الثلاثاء 10 جانفي 2023، جلسة علنية، خصّصت للمصادقة على نص قانون يُعدّل ويُتمّم القانون رقم 01-05 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، حضرها ممثلا للحكومة، السيد عبد الرشيد طبي، وزير العدل، حافظ الأختام؛ والسيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

التقرير التكميلي الذي أعدّته لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير العدل، حافظ الأختام، ممثل الحكومة المحترم،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أتلو على مسامعكم مضمون التقرير التكميلي الذي أعدّته لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، لمجلس الأمة، حول نص قانون يُعدّل ويُتمّم القانون رقم 05 – 01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

بعد دراسة اللجنة نص هذا القانون وإعدادها تقريرا تمهيديا بشأنه؛ عقد مجلس الأمة جلسة علنية صبيحة يوم الإثنين 9 جانفي 2023، برئاسة السيد صالح ڤوجيل، رئيس المجلس، لتقديم ومناقشة هذا النص، بحضور ممثل الحكومة، السيد عبد الرشيد طبي، وزير العدل، حافظ الأختام، والسيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان، استمع فيها الأعضاء إلى عرض قدّمه ممثل الحكومة عن نص القانون، وإلى تلاوة السيد محمد ربّاح، مقرر اللجنة، التقرير التمهيدي الذي أعدّته اللجنة، ثم إلى مداخلات الأعضاء وأسئلتهم وانشغالاتهم وملاحظاتهم وتوصياتهم، وإلى ردود ممثل الحكومة عليها.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

إعتبارًا أنّ هذا النص يأتي تنفيذًا للتوجيهات السامية لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بخصوص الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، حيث أكّد السيد الرئيس في اجتماع مجلس الوزراء يوم الأحد 28 أوت 2022 على أهمية هذا القانون ودوره في الحدّ من ظاهرة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والفساد؛

واعتبارًا أنّه يأتي أيضًا تأكيدًا لعزم الدولة على مواصلة محاربة الفساد لا سيما ما تعلّق باسترجاع الأموال المنهوبة والمهرّبة، مثلما أعلن عنه السيد رئيس الجمهورية خلال اللقاء الإعلامي الدوري مع ممثلي الصحافة الوطنية، الذي بُث سهرة يوم الخميس 22 ديسمبر 2022 على القنوات الإذاعية والتلفزيونية الوطنية؛

واعتبارًا للأهداف التي يرمي إلى تحقيقها نص هذا القانون، المتمثلة أساسا في مسايرة التشريعات الدولية في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، بتكييف التشريع الوطني معها ولاسيما مع توصيات مجموعة العمل المالي (GAFI)؛ كما أنّه يرمي أيضا إلى تعزيز آليات وتقنيات الوقاية من هذه الجرائم الخطيرة ومكافحتها، والتي عرفت تطورًا سريعًا من حيث الأساليب وطرق الانتشار والتوسّع باستخدام التطور التكنولوجي الهائل الحاصل اليوم في مختلف المجالات خاصّة تقنيات المعلوماتية والاتصال؛

واعتبارًا للنقاش المستفيض الذي دار حول النص على مستوى الجلسة العلنية، والأسئلة والانشغالات والملاحظات والاقتراحات والتوصيات التي ميّزت مداخلات الأعضاء؛

واعتبارًا للردود الضافية التي قدّمها ممثل الحكومة حول مجمل مداخلات الأعضاء، لاسيما توضيحه بشأن هذا النص الذي حرص فيه على تبديد المخاوف والأقاويل الباطلة التي أثيرت حول نص هذا القانون، حيث أفاد أنّه نصٌّ وقائيٌّ بالدرجة الأولى وليس جزائيًّا، جاء بآليات وتدابير للوقاية من وقوع هذه الجرائم المتعلقة بتبييض الأموال، ويضع أجهزة رقابة في مختلف الأصعدة؛ وهي آليات وتدابير مأخوذة من التوصيات الأربعين (40) الأممية لمجموعة العمل المالي (GAFI)؛

فإنّ اللجنة ترى:

أنّ نص هذا القانون، من خلال المراجعة الثالثة له، قد أتى من أجل تشديد آليات الوقاية من جرائم تبييض الأموال وكلّ التمويلات المشبوهة وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحتها وكذا التبرعات التي يتمّ تحويلها إلى وجهات أخرى، وذلك من خلال سدّ الثغرات ومعالجة النقائص التي ميّزت النص خلال الفترة السابقة.

وأنّ النص سيُساهم – تأكيدًا – في تعزيز ترسانتنا القانونية لحماية الاقتصاد الوطني والمنظومة المالية والبنكية من هذا الشكل الخطر للإجرام، ومسايرة المستجدات الدولية في هذا المجال، بتكييف المنظومة القانونية الوطنية بما يتوافق مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صدّقت عليها الجزائر.

وعليه؛ فإنّ اللجنة تثمّنُ هذه المقاربة الاستباقية والوقائية في مواجهة التحديات الجديدة والخطيرة، المتعلّقة بجرائم تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحتها؛ من خلال استحداث آليات ووضع تدابير، تساير التشريعات الدولية في هذا المجال، والتي من شأنها الوقاية ابتداءً ومرورًا إلى التصدي والردع ومن ثمّة استباق أفعال المجرمين.

وفي ضوء ما سبق، إرتأت اللجنة أن ترفع بعض التوصيات التي وردت في مداخلات أعضاء المجلس، إسهامًا منها في إثراء المقاربة الجديدة للحوكمة المالية بشأن الوقاية من جرائم تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحتها، بما يتواءم مع مسعى بناء الجزائر الجديدة، التي يُرسي دعائمها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون؛ لاسيما ما تعلّق منها بمحاربة الفساد ومعاقبة المفسدين وردع كلّ من تسوّل له نفسه المساس بأمن وغذاء وصحة المواطن والاقتصاد الوطني؛ نوردها على النحو التالي:

1 ـ ضرورة تسريع وتيرة تعميم رقمنة وعصرنة القطاعات الحسّاسة ذات الصلة بالحوكمة المالية بصفة عامة، لاسيما تلك التي لها تداعيات مباشرة بهذا النص على غرار الضرائب والجمارك والنظام المصرفي والقضاء.

2 ـ ضرورة القضاء على الاقتصاد الموازي أو الخفي، الذي يستنزف الاقتصاد الوطني ولا يخضع للمراقبة، وبالتالي يشكّل بؤرة حقيقية لتداول المال الفاسد.

3 ـ ضرورة تسريع وتيرة سَنّ ومراجعة التشريعات التي لها صلة مباشرة بتنفيذ أحكام نص هذا القانون، لاسيما من حيث التنسيق بين مختلف المتدخلين وتتبع مسارات وعائدات جرائم تبييض الأموال، نذكر منها: قانون النقد والقرض، قانون العقوبات، قانون الإجراءات الجزائية، القانون التجاري، قانون الصفقات العمومية الذي أصبح من مجال التشريع بموجب دستور 2020.

4 ـ ضرورة إيلاء عناية خاصّة بمسألة التكوين والتدريب ورفع الكفاءات المهنية وتعزيز قدرات القائمين والمشرفين على آليات وأجهزة الوقاية من جرائم تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحتها.

ذلكم، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، زميلاتي، زملائي الأفاضل، هو مضمون التقرير التكميلي الذي أعدّته لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، لمجلس الأمة، حول نص قانون يُعدّل ويُتمّم القانون رقم 01-05 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

شكرًا لكم جميعا على كرم الإصغاء والمتابعة.

المجاهد صالح قوجيل يردّ على أبواق بقايا الاستعمار الفرنسي من النيوكولونيالية ويؤكد: أنّ جزائر اليوم هي ليست جزائر الأمس وأنها ماضية ومتوجّهة نحو المستقبل بثبات وعزيمة في ظل القيادة الرشيدة لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

كلمة السيد وزير العدل، حافظ الأختام بعد المصادقة

«تعزيز الآليات الوطنية في مجال الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل»

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يسعدني أن أتوجه إليكم بأسمى عبارات الشكر والعرفان، وخالص التقدير و الامتنان، لمصادقتكم على نص قانون يعدّل ويتمّم القانون رقم 05 – 01 المؤرخ في 27 ذو الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

إن تصويتكم على هذا النص يؤكد عزم مجلسكم الموقر، على وضع الآليات القانونية الكفيلة بحماية بلادنا من مختلف أشكال الإجرام، وحرصكم على مواكبة الجزائر والتشريع الوطني للمستجدات الوطنية والدولية وتكييفه مع المعاهدات والاتفاقيات التي انضمت إليها بلادنا.

إن التدابير الواردة في نص هذا القانون، جاءت لتعزيز الآليات الوطنية في مجال الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، وستضمن النجاعة والفعالية لنظامنا المالي، والرفع من فعالية الجهات المكلفة بالوقاية من هذه الجريمة ومحاربتها، كما سيشكل هذا النص في ذات الوقت آلية لحماية المجتمع، والنظام المالي والبنكي، من هذا الشكل الخطير من الإجرام وسيسمح من خلال تحديده للضوابط والأحكام القانونية التي من شأنها أن تحيط بكافة أطر الوقاية من هذه الجريمة ومحاربتها، بتوضيح المسالك المناسبة لتعزيز التنسيق والتعاون، وتبادل المعلومات بين جميع الهيئات المعنية، لاسيما قطاع البنوك والمؤسسات المالية، والمهن غير المالية على المستويين الوطني والدولي.

في الأخير، لا يفوتني أن أعبّر عن خالص شكري للسيدات والسادة، رئيس وأعضاء لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي ، على المناقشة الثرية التي دارت على مستوى اللجنة، الشكر موصول إلى كل أعضاء مجلس الأمة، الذين ساهموا بتدخلاتهم في إثراء هذا النص وتسليط الضوء على كل جوانبه والإحاطة بكل معطياته، شكرا لكم سيدي الرئيس، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي بعد المصادقة

الضرب بيد من حديد وبقوة القانون كل من تسول له نفسه المساس بأمن وصحة وغذاء المواطن الجزائري واقتصاد بلادنا

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا سيدي الرئيس المحترم.

بداية، نهنئ أنفسنا وقطاع العدالة على هذه المصادقة على هذا النص، والتي تندرج في إطار استكمال المراجعة الثالثة لهذا النص الهام بالإثراء والتعديل والتتميم والتحصين، قصد جعله مسايرا للقانون الدولي والاتفاقيات الدولية التي صدّقت عليها بلادنا من جهة، وكذا حماية المجتمع الجزائري والاقتصاد الوطني من تداعيات هذا الإجرام الخطير الذي أصبح عابرا للقارات من جهة ثانية، وذلك تعزيزا لمنظومتنا القانونية الوطنية، بمحاربة كل أشكال الفساد ومعاقبة المفسدين.

كما تعبّر هذه المصادقة على التزام ووفاء وتجند أعضاء مجلس الأمة، للمساهمة الإيجابية والفعالة في تجسيد – ميدانيا – التعهدات 54 لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لاسيما تلك المتعلقة بمحاربة الفساد بجميع أشكاله وأخلقة الحياة العامة والتي تروم في الأساس إلى بناء الجزائر جديدة، التي من أهم معالمها هي الضرب بيد من حديد وبقوة القانون كل من تسول له نفسه المساس بأمن وصحة وغذاء المواطن الجزائري واقتصاد بلادنا.

في الختام، اسمحوا لي أن أتوجه بجزيل الشكر إلى كافة الزميلات والزملاء، على هذه المصادقة وإلى أعضاء لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، على العمل المقدم في حينه وكذا إطارات مجلسنا الذين اشتغلوا معنا حول هذا النص، حيث أنه رغم ضيق الوقت تم إعداد التقريرين التمهيدي والتكميلي في الآجال المطلوبة، الشكر ذاته موصول إلى ممثل الحكومة، السيد وزير العدل، حافظ الأختام، على حسن تعاونه مع لجنتنا، ونهنئه أيضا وكامل قطاع العدالة بهذه المصادقة، وكذا السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، وبمناسبة إطلال رأس السنة الأمازيغية الجديدة 2973، التي ستحل علينا هذا الخميس 12 جانفي 2023، إن شاء الله، أقول للجميع: « آسقاس آمقاس» ولكم منا كامل التقدير والشكر سيدي الرئيس المحترم.

كلمة السيد صالح قوجيل ، رئيس مجلس الأمة بعد المصادقة

أهنئ قطاع العدالة على هذا الإنجاز لأنه تعبّر عن مفاهيم المرحلة التي نعيشها الآن

قانون بعد قانون، في إطار برنامج واضح منذ البداية وبمخطط مدروس، مرحلة بعد مرحلة لبناء الجزائر الجديدة بمفهومها الحقيقي والثوري، في نفس الوقت، لأننا الآن نبني مستقبل البلاد وهذا من خلال المؤسسات ومفاهيم ودور هذه المؤسسات ومن خلال فهم المسؤوليات أيضا، ومن جانب آخر، من خلال عملنا ونضالنا الذي نمارسه في بناء الجزائر الجديدة، هذا العمل هو في خدمة الشعب الجزائري، هذا الشعب النبيل الذي يستحق كل التضحيات.

نحن الآن في مرحلة من المراحل الدقيقة بعد ثلاث سنوات عشناها من مرحلة إلى مرحلة، سنة بعد سنة، خرجت الجزائر مرفوعة الرأس في كل الميادين، حافظنا على استقلالنا السياسي، حافظنا على كلمة الجزائر في المحافل الدولية واسترجعنا المكانة الحقيقية للجزائر، طبعا هذه الأشياء لم تأت هكذا وفقط، بل جاءت عن طريق النظام والتنظيم والتزام الرجال المخلصين على جميع المستويات، سواء ضمن النشاط البرلماني أو خارجه، وهذا ما أقلق أعداء الجزائر في الداخل وكذا امتدادهم إلى الخارج؛ فحين نسمع تصريحات خاصة من طرف أناس مارسوا مسؤوليات بلادهم قربا للجزائر، والتشاؤم حول مستقبل الجزائر، هذا لأن الاستعمار مازال موجودا ومخلفاته ما زالت موجودة وكذا أفكاره من أجل أن تبقى الجزائر تحت وصايتهم مازالت موجودة، فلما نسمع هذه التصريحات الصادرة عن بعض المسؤولين في فرنسا !!

في البداية عندما قمنا بالثورة ميّزنا بين الشعب الفرنسي والاستعمار الفرنسي، واليوم أيضا نحن نميز بين بقايا الاستعمار الفرنسي وبين الشعب الفرنسي، عندما نسمع هذه التصريحات وهذه التشكيكات في مسار الجزائر، حيث وصلوا إلى حد قولهم بأن هذا الانعكاس على الشعب الفرنسي مثله مثل الانعكاس الذي كان سنة 1958، وقت سقوط الجمهورية الرابعة، لما تنعكس المشاكل التي سببتها الجزائر لفرنسا حقيقة سنة 1958، سقطت الجمهورية الرابعة وكان سقوطها جراء كفاح ونضال الشعب الجزائري والثورة المجيدة ولم يقتصر هذا السقوط على الجمهورية الرابعة فقط، بل تعدى الأمر إلى ست حكومات، على مدى سبع سنوات ونصف.

كان هذا السقوط من أجل القضية الجزائرية، لأن كفاحنا لهذا الاستعمار لم يكن مثل كفاح الاستعمار لدى شعوب أخرى، هذا الاستعمار كما قلنا وكما نذكر دائما به كان استعمارا استيطانيا، استعمارا لإبادة الشعب الجزائري وتعويضه بشعب آخر أوروبي مسيحي، هذا هو الهدف من استعمار الجزائر، ولهذا لم يكن كفاحنا ولا نضالنا بالسهل وكانت تضحياتنا كبيرة جدا، نحن لا نتكلم عن التضحيات التي كانت منذ بداية الاستعمار، نحن نتكلم عن التضحيات التي جاءت منذ بداية الثورة إلى غاية سنة 1962، مليون ونصف المليون شهيد، ولو احتسبنا الشهداء منذ بداية الاستعمار فسيتجاوز هذا المجموع الخمسة ملايين، لم نكن في ذلك الوقت 40 أو 50 مليونا كما نحن الآن، كنا فقط 8 أو 10 ملايين، بمعنى أن الهدف كان إبادة الشعب الجزائري، ولهذا فإن هذه الأبواق تتكلم الآن في فرنسا وتعطي دروسا للجزائر، والعجيب في هذا الأمر قول بعضهم إن الشعب الجزائري لايزال ينتظر رجوع فرنسا !!

وهنا نقول: «عسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم»، وهذا الأمر ينبهنا و يدفعنا إلى التجند أكثر فأكثر وأن نكون أكثر التزاما من أجل

« .. هذا العمل هو في خدمة الشعب الجزائري، هذا الشعب النبيل الذي يستحق كل التضحيات ..»

مواجهة هذا النوع الجديد من الاستعمار، سواء من خلال الإعلام أو الثقافة أو من خلال المعاملات الخاصة بهذه المجموعات التي أوجدت ضد الجزائر، لماذا الجزائر بالذات؟ لأن الجزائر حررت الجزائر، لقد حررنا أنفسنا وساهمنا في تحرير كل الشعوب التي كانت مستعمرة، وذلك دون مقابل، وهذا واجب وليس له أي مقابل، هذا معروف عنا تاريخيا عندما ساهمنا في تحرير الشعوب، وسرنا على هذا المبدإ وبقينا على هذا المسار، فبالرغم من الأزمات التي عشناها ورغم المراحل الصعبة التي مررنا بها، بقينا على نفس المنهج.

لقد أيدنا الشعب الفلسطيني وهذا واجب الشعب الجزائري، وكان هذا منذ البداية وحتى قبل الاستقلال، فالشعب الجزائري كان دائما مساندا للشعب الفلسطيني، تأييدنا للشعب الفلسطيني الذي كان قبل الاستقلال هو نفسه التأييد الذي نحن عليه الآن لم يتغير، طبعا، وهذا يقلق الكثير من أعداء الجزائر.

أيضا، الشعب الوحيد في إفريقيا الذي مازال تحت الاستعمار هو الشعب الصحراوي، والسؤال هو: لماذا مازال هذا الشعب تحت الاستعمار إلى الآن؟! لماذا هناك مناورات حول هذه القضية؟ والتي عرض ملفها في هيئة الأمم المتحدة وتقرر وقف القتال سنة 1991 بهدف إرساء الاستقرار وتنظيم استفتاء تقرير المصير للشعب الصحراوي، وكان ذلك تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة، ليُتْرَكَ المجال لهذا الشعب بأن يعبّر عن رأيه، فنحن امتد كفاحنا سبع سنوات ونصف، لكن في الأخير قبلنا بتقرير مصيرنا وشعبنا اختار استقلاله وقبلنا بهذا الاستفتاء، حتى ولو أنه في ذلك الوقت كان مايقارب 16000 صوت ممن انتخبوا لم يقبلوا باستقلال الجزائر، ولكننا قبلنا بتقرير المصير، فكيف إذن لا نقبله للشعب الصحراوي؟!.. (تصفيق)..

هذا هو موقف الجزائر، هي ليست عداوة لهذا أو ذاك، فقط هو مبدأ من مبادئ الجزائر والجزائر معروفة بهذه المواقف وهذا ما يقلق أعداء الجزائر، ومن خلال هذه المناورات وهذه الشخصيات في فرنسا، الذين يستعملون أناسا لهم تجربة ومارسوا مسؤوليات هنا عندنا في الجزائر باسم بلادهم وكانت لهم علاقات، يستغلونهم بأن يدلوا بتصريحات ويندّدوا بالوضع في الجزائر، عليهم أن يفهموا بأننا قد تجاوزنا هذه المرحلة، فجزائر اليوم ليست هي جزائر الأمس، جزائر اليوم هي جزائر تخدم الشعب الجزائري برفع مستواه ورفع كلمة الجزائر حتى تكون مسموعة في المحافل الدولية كلها، وأن نقول الحقيقة، وبمقدورنا قول كل الحقائق دون عقدة، وهذا ما نفتخر به نحن ويفتخر به جميع الجزائريين.

على كل حال وبهذه المناسبة حاولت أن أتطرق إلى هذا الجانب، والذي كما يقال هو الحدث اليومي، أيضا نحن على أبواب يناير وبمناسبة السنة الأمازيغية نتمنى لكل الشعب الجزائري الازدهار، وكما يقال « آسقاس آمقاس».

تحيا الجزائر المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

أعضاء مجلس الأمة يصادقون على ثلاثة نصوص قانونية

ترأس السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، صبيحة اليوم، الخميس 13 أفريل 2023، بمقر المجلس، جلسة علنية خصّصت للمصادقة على:

1. نص القانون العضوي المتعلق بالإعلام؛
2. نص القانون المتعلق بالوقاية من الإتجار بالبشر ومكافحته؛
3. نص القانون الذي يُعدّل ويُتمّم القانون رقم 18-04، والمتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والإتجار غير المشروعين بها.

وحضرها كل من السيدين عبد الرشيد طبي، وزير العدل، حافظ الأختام؛ محمد بوسليماني، وزير الاتصال، والسيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

المصادقة على نص القانون العضوي المتعلق بالإعلام

التقرير التكميلي الذي أعدّته لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم؛

السيد وزير الاتصال، ممثل الحكومة المحترم؛

السيد وزير العدل، حافظ الأختام،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة؛

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة الموقر؛

أسرة الإعلام؛

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أتلو على مسامعكم مضمون التقرير التكميلي الذي أعدّته لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة، لمجلس الأمة، حول نص قانون عضوي يتعلّق بالإعلام.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

قصد مناقشة نص القانون العضوي المتعلّق بالإعلام، الذي درسته اللجنة وأعدّت تقريرا تمهيديا حوله؛ عقد مجلس الأمة جلسة علنية صبيحة يوم الإثنين 10 أفريل 2023، برئاسة السيد صالح ڤوجيل، رئيس المجلس، وحضور ممثل الحكومة السيد محمد بوسليماني، وزير الاتصال، والسيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان، استمع فيها الأعضاء في البداية إلى عرض قدّمه ممثل الحكومة حول النص المذكور آنفا، ثم إلى تلاوة مقرر اللجنة، السيد عمر خمایاس، التقرير التمهيدي الذي أعدّته اللجنة في الموضوع، فمناقشة عامة تدخل فيها عدد من أعضاء المجلس، تباينت آراؤهم بين مُثمّن للنص ومُشيد به ومُعدِّد لإيجابياته لقطاع الاتصال والعاملين فيه، ومُنتقد لبعض المواد الواردة فيه، ومُشير إلى النقائص التي سجّلها على النص، وملفت إلى ضرورة تداركها لأهميتها.

عقب هذه الجلسة، عقدت اللجنة جلسة عمل، برئاسة السيد يوسف لعراب، رئيس اللجنة، استعرضت فيها أسئلة وانشغالات وملاحظات أعضاء المجلس حول أحكام نص هذا القانون العضوي، وكذا ردود ممثل الحكومة عليها؛ كما عقدت جلسة عمل أخرى صبيحة يوم الأربعاء 12 أفريل 2023، تدارست فيها بعض مواد هذا النص التي كانت محلّ ملاحظات من قبل بعض أعضاء اللجنة، مستكملة بذلك إعداد هذا التقرير التكميلي.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

– إعتبارا للأهداف التي يرمي إلى تحقيقها نص هذا القانون العضوي، والتي في مقدّمتها تجسيد دستور سنة 2020، وتكريس التعهد السادس (6) من تعهدات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الأربعة والخمسين (54)، بتحقيق حرية الصحافة وتعدّديتها واستقلالها وضمان احترام قواعد الاحترافية وأخلاقيات المهنة، وجعلها عمادا للممارسة الديمقراطية وحمايتها من جميع أشكال الانحراف؛

– واعتبارا للأهداف الديمقراطية والسياسية والإعلامية التي يتوخى النص تحقيقها، والمتمثلة أساسا في تعزيز دمقرطة القطاع الإعلامي وتكريس حرية الممارسة الإعلامية بجميع أشكالها؛ وتنظيم القطاع، وضمان حق المواطن في إعلام موضوعي وصادق؛

– واعتبارا لتماشي الأحكام التي تضمنها نص هذا القانون العضوي مع استراتيجية الدولة في تنظيم قطاع الإعلام والارتقاء به، بما يخدم الوطن وثوابته وثقافته وقيمه الأصيلة؛

– واعتبارا لما جاء في عرض ممثل الحكومة من معطيات وما صاحبه من شرح مستفيض للأحكام التي تضمّنها النص؛ وردوده على تساؤلات وانشغالات أعضاء مجلس الأمة؛

– واعتبارا للنقاش المسؤول والبنّاء والحس الوطني العالي الذي ميّز تدخلات أعضاء المجلس والتثمين الذي لقيه النص والذي تصدر معظم تدخلاتهم، وما طرح فيها من استفسارات وانشغالات وملاحظات؛

فإن اللجنة ترى أن نص القانون العضوي المتعلّق بالإعلام،

يعد ضرورة ملحة للنهوض بقطاع الإعلام، والالتزام بخدمة قضايا الأمة الجزائرية وثوابتها الوطنية، وأن ممارسة حرية التعبير تكون بديمقراطية مسؤولة ومنضبطة؛ ويضع أسس الممارسة الإعلامية المحترفة، ويكرس الحماية القانونية للصحفي لممارسة مهنته بكل حرية وشفافية، في إطار احترام الضوابط الدستورية والأخلاقية والثوابت الوطنية.

غير أنّها تتحفظ على المادة 22 من نص هذا القانون العضوي لاحتوائها على تناقض يتنافى والغرض الذي تبغيه أحكام هذه المادة؛ فمن جهة تشترط هذه المادة حيازة الصحفي الذي يعمل بالجزائر لحساب وسيلة إعلام خاضعة للقانون الأجنبي على اعتماد وتُحدّد أجل حيازته بثلاثين (30) يومًا من تاريخ إيداع طلبه؛ ومن جهة أخرى تحيل هذه المادة كيفيات تطبيق أحكامها و/أو إجراءاتها إلى التنظيم؛ كما ترى اللجنة أنّ آجال الثلاثين (30) يومًا الواردة في المادة غير كافية؛ لذا تتحفظ اللجنة على هذه المادة وتدعو إلى رفضها.

ومساهمةً منها في إثراء النقاش العام حول هذا النص الهام، ارتأت اللجنة أن ترفع بعض التوصيات وتقدّم بعض الاقتراحات، على النحو الآتي:

1) لأن الصحافة الورقية لم تعد تعيش على المبيعات، ولأن الدفع الإلكتروني ليس متطورا بالشكل الكافي الذي يجعل بمقدور الإعلام أن يعيش على المقروئية، ولأن المؤسسات الاقتصادية في الجزائر ليست متطورة بالشكل الذي يجعلها قادرة على تمويل الإعلام بالإعلانات، فإن اللجنة توصي بضرورة تدخل الدولة لضبط قطاع الإشهار للحفاظ على التعدّد والتنوّع وعلى حرية التعبير، وذلك بسن قانون للإشهار، تكريسا للشفافية والإنصاف في التعامل مع المؤسسات الإعلامية، فضلا عن كون هذا القانون أضحى منذ سنوات طويلة مطلب الأسرة الإعلامية قاطبة.

2) إنشاء صندوق دعم الصحفيين وتكوينهم، يتم تمويله بنسبة محدّدة من مداخيل الإشهار الذي تستفيد منه وسائل الإعلام، ليتكفل ببعض مشاكلهم الاجتماعية ويسهر على عملية التكوين، ويمكن للصحفيين الاستفادة منه في الحالات القاهرة كالطرد من العمل أو إفلاس المؤسسة الإعلامية، أو في حالة تغيير الخط الافتتاحي للمؤسسة الإعلامية الذي نص عليه القانون وغيرها من الحالات.

3) إضافة سلطة ضبط السمعي البصري كجهة مانحة للرخص، بالإضافة إلى الوزير المكلف بالاتصال، للقيام بهذه المهمة في حالة إلغاء وزارة الاتصال، وهو يكاد يكون توجها عالميا في الوقت الراهن.

4) ضرورة أن يكون التكوين الذي نص عليه القانون من خلال إبرام اتفاقية شراكة مع الجامعة الجزائرية، خاصّة في ظل تنامي «المدارس الخاصّة للتكوين في الصحافة أو في التشيط التلفزيوني» وغيرها؛ ولتحقيق ذلك ينبغي أن تتعاقد هذه المدارس مع أساتذة متخصصين في علوم الإعلام والاتصال.

5) ضرورة توفير مؤسسات إعلامية وبث إذاعي جهوي لتغطية النشاطات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في الولايات العشر الجديدة؛ تلبية لحق المواطن في الإعلام.

6) ضرورة العمل المستمر مع كل الشركاء لتطوير قطاع الإعلام، وجعله قادرا على التعامل مع التحديات التي تواجه البلاد، من خلال تطوير البث التجاري عبر القمر الصناعي الجزائري، والمؤسسة العمومية للبث الإذاعي والتلفزي، ومؤسسات توطين الصحف الإلكترونية، ومؤسسات تطوير المحتوى الرقمي الوطني، ومسايرة التطورات الحديثة بخصوص «الأنترنت الفضائي» الذي يبث عبر أقمار صناعية على مدار منخفض للغاية، وغيرها من المعطيات الضرورية لتطوير قطاع الإعلام.

7) تشجيع وسائل الإعلام الوطنية، سواء السمعية البصرية، أو الصحف الورقية، أو الصحف الإلكترونية، على انتهاج سياسة «التمركز» أو «التكتلات» بالنسبة لوسائل الإعلام الضعيفة ماديا وتحريريا، لتصبح قادرة على تقديم إعلام تنافسي من جهة، ويصبح من السهل على الدولة توزيع المادة الإعلانية على «التكتلات الجديدة» بعدل وإنصاف من جهة أخرى، وهذا من أجل تقوية المؤسسات الإعلامية الوطنية.

8) ضرورة إنشاء مؤسسات لسبر الآراء بهدف معرفة توجّهات وتطلعات الرأي العام الوطني.

ذلكم، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل، هو مضمون التقرير التكميلي الذي أعدّته لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة، لمجلس الأمة، حول نص قانون عضوي يتعلّق بالإعلام.

شكرا لكم جميعا على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم.

كلمة السيد وزير الاتصال بعد المصادقة

«إننا على يقين من أن القانون العضوي للإعلام سيكون لبنة مهمة لتأسيس صحافة محترفة واعية بالرهانات ملتزمة بأخلاقيات المهنة»

السيد وزير الاتصال: شكرا السيد الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،
السيد وزير العدل، حافظ الأختام المحترم،
السيد رئيس لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة وأعضاؤها المحترمون،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أسرة الصحافة والإعلام المحترمة،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بمناسبة مصادقة مجلسكم الموقر على نص هذا القانون العضوي، أنتهز الفرصة لأعبّر عن شكري لرئيس وأعضاء لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة وأعضاء مجلسكم الموقر على التدخلات القيّمة والبناءة والدراسة المعمقة التي أولوها لمناقشة أحكام هذا القانون العضوي، والتي لمست من خلالها حرصكم على تعزيز المنظومة القانونية بتشريعات تستجيب للمقاييس الدولية المعمول بها في مجال الحقوق والحريات بما يكرس حرية الصحافة وتعدديتها واستقلاليتها ويضمن قواعد احترافية وأخلاقيات المهنة.

لقد أفضت الجهود التشاركية الإيجابية المختلفة لمختلف الفاعلين والمعنيين إلى مرحلة المصادقة اليوم على هذا القانون الهام في مسار ديناميكية إصلاح المنظومة القانونية الوطنية بما يكفل تحقيق أهداف الجزائر الجديدة بالنجاعة اللازمة.

ويندرج القانون العضوي المتعلق بالإعلام ضمن هذا السياق إلى جانب مشاريع أخرى للقطاع ترمي إلى ترقية دور الإعلام وفق مقاربات تراعي التحولات الداخلية والتطورات الحاصلة في مجال الإعلام والاتصال.

إن الهدف من هذا المسعى هو بناء إعلام وطني قوي وتنافسي وموحد يوازن بين الحرية والمسؤولية في مرافقة مسار البناء والتطور وإبراز صورة الجزائر الحقيقية للعالم، إلى جانب رفع مختلف التحديات لاسيما تلك المرتبطة بما يعرف بحروب الجيل الرابع.

من هذا حرصنا على أن يكون القانون العضوي

للإعلام إضافة تعزز المكاسب المحققة وتضمن مزيدا من الاحترافية لأسرة الصحافة والإعلام التي تعي دورها الحساس في ظل الظروف التي تفرضها التطورات الاقليمية والدولية.

إننا على يقين من أن القانون العضوي للإعلام سيكون لبنة مهمة لتأسيس صحافة محترفة واعية بالرهانات ملتزمة بأخلاقيات المهنة، وتساهم في مرافقة ما يتحقق من إنجازات الجزائر وإبراز صورتها الحقيقية عبر العالم.

كما لا يفوتني أن أثمن كل ما ورد في التقرير التكميلي للجنة وأجدد شكري لكل من ساهم في إثراء أحكام هذا القانون العضوي مؤكدا التزام الحكومة بالإحتكام إلى الآليات الدستورية المعمول بها في هذا الشأن.

في الختام، أؤكد لكم أن الحكومة ستعمل جاهدة على التكفل بالاقتراحات والانشغالات والتوصيات المنبثقة عن مجلسكم الموقر من خلال النصوص التطبيقية لهذا القانون العضوي والقوانين الخاصة المنظمة لنشاط الإعلام على اختلاف دعائمه، مما سيعزز حتما الاحترافية والمهنية في مجال الممارسة الإعلامية ويكرس قيم المسؤولية ويرسخ مبدأ الحق في الإعلام والاتصال.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة السيد رئيس لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة بعد المصادقة

«نهنئ الأسرة الإعلامية بهذا القانون الذي يضع أطرا جديدة فعالة لضبط وممارسة المهنة»

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير الاتصال، ممثل الحكومة المحترم،
السيد وزير العدل، حافظ الأختام المحترم،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم.

يسعدنا، في لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة، أن نهنئ الأسرة الإعلامية بهذا القانون الذي يضع أطرا جديدة فعالة لضبط وممارسة مهنة الإعلام، على أسس تضمن الحرية وتعزز المسؤولية وتنصف الصحفي، بهدف الإرتقاء بالمهنة إلى مستوى طموحات المواطنات والمواطنين من جهة وتطلعات الدولة من جهة أخرى، خاصة أن وسائل الإعلام اليوم، أضحت تلعب الأدوار الأولى في تعزيز الديمقراطية، والتعددية، والدفاع عن مصالح الأمة ومكوناتها وثوابتها في عالم مضطرب يشهد العديد من التحولات ويفرض العديد من التحديات.

كذلك، لابد من تهنئة زملائي أعضاء لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة، على روح المسؤولية التي تحلوا بها خلال دراسة نص هذا القانون، والشكر موصول إلى كل أعضاء مجلس الأمة الأفاضل على مناقشاتهم الدقيقة واقتراحاتهم الثرية، خلال الجلسة العلنية.

ولا يفوتني أن أشكر ممثل الحكومة السيد وزير الإتصال، على تجاوبه مع أعضاء اللجنة وتفاعله الودي معهم ونهيب به أيضا، وندعوه بإلحاح إلى التعامل الجدي والفعال، مع توصيات لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة، وكذا مختلف الاقتراحات والأفكار التي تفضل بها السادة أعضاء مجلس الأمة، والأخذ بها خلال تعديل وإثراء القانون المتعلق بنشاط السمعي البصري، وكذا القانون المتعلق بنشاط الصحافة المكتوبة والإلكترونية.

شكرا لكم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المصادقة على نص القانون المتعلق بالوقاية من الاتجار بالبشر ومكافحته

التقرير التكميلي الذي أعدّته لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي

السيد مقرر اللجنة المختصة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد المجاهد الفاضل، رئيس مجلس الأمة المحترم؛
السيد وزير العدل، حافظ الأختام، ممثل الحكومة المحترم؛
السيد وزير الاتصال؛
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة؛
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة الموقر؛
أسرة الإعلام؛
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أتلو على مسامعكم مضمون التقرير التكميلي الذي أعدّته لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، لمجلس الأمة، حول نص قانون يتعلّق بالوقاية من الاتجار بالبشر ومكافحته.

بعد دراسة اللجنة نص القانون المتعلق بالوقاية من الاتجار بالبشر ومكافحته، وإعدادها تقريرا تمهيديا بشأنه؛ عقد مجلس الأمة جلسة علنية صبيحة يوم الثلاثاء 11 أفريل 2023، برئاسة السيد صالح ڤوجيل، رئيس المجلس، لمناقشة نص هذا القانون، بحضور ممثل الحكومة، السيد عبد الرشيد طبي، وزير العدل، حافظ الأختام، والسيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان، استمع فيها الأعضاء إلى عرض قدّمه ممثل الحكومة، لنص القانون، وإلى تلاوة مقرر اللجنة السيد محمد رباح، التقرير التمهيدي الذي أعدّته اللجنة، ثم إلى مداخلات الأعضاء وأسئلتهم وانشغالاتهم وملاحظاتهم، وإلى ردود ممثل الحكومة عليها.

عقب هذه الجلسة، عقدت اللجنة جلسة عمل بمكتبها، برئاسة السيد عبد القادر سهلي، رئيس اللجنة، استعرضت فيها أسئلة وانشغالات وملاحظات الأعضاء حول أحكام نص هذا القانون، وكذا ردود ممثل الحكومة عليها، مستكملة بذلك إعداد هذا التقرير التكميلي.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،
– إعتبارا للأهداف التي يرمي إلى تحقيقها النص، والتي يأتي في مقدّمتها وضع إطار قانوني خاص بالوقاية من جرائم الاتجار بالبشر وحماية الضحايا، و «تكييف التشريع الوطني مع الآليات الدولية ذات الصلة»؛

– واعتبارا للأحكام الهامة التي تضمّنها ولاسيما أنها تتعلق أساسا بتجريم ومعاقبة مرتكبي جميع أشكال الاتجار بالبشر، وبالوقاية منها وحماية الضحايا، وتبني آليات اليقظة والإنذار والكشف المبكر عن هذه الجرائم؛

– واعتبارا لأهمية النقاش العام الذي دار على مستوى الجلسة العلنية وما تخلله من تثمين للأهداف التي تضمّنها نص هذا القانون؛

– واعتبارا للردود والتوضيحات التي قدّمها ممثل الحكومة حول مجمل مداخلات الأعضاء، والتي يتضح من خلالها أهمية نص هذا القانون؛

فإن اللجنة ترى:

أنّ نص القانون المتعلّق بالوقاية من الاتجار بالبشر ومكافحته، تمت المبادرة به على سبيل الوقاية، ولاسيما أن هذه الجريمة عرفت تطورا سريعا وفائقا وباتجاه تصاعدي نتيجة العولمة والتطور المذهل للاتصالات والمعلوماتية، وبخاصة شبكات الأنترنت وما تحتويه من مواقع للتواصل الاجتماعي.

وأن هذا النص يوفر الحماية للفئات المستضعفة التي تكون ضحية لجريمة الاتجار بالبشر، وأنه يشكل بحق الإطار القانوني الخاص بالوقاية من هذه الجريمة، ولاسيما أنها تحوّلت إلى جريمة عابرة للحدود، فالنص بهذه المعاني قيمة مضافة للمنظومة القانونية الوطنية المتعلقة بمجال حقوق الإنسان.

توصيات اللجنة

– إيلاء اهتمام خاص بضحايا عمليات الاتجار بالأعضاء البشرية، وتعويضهم عن الأضرار الناجمة عن جرائم استغلال أعضائهم.

– مواجهة ظاهرة السياحة العلاجية والغش، وتنظيم عمليات زرع الأعضاء البشرية، خصوصا مع تزايد ظاهرة هجرة مواطنين من البلدان العربية والإفريقية إلى دول أخرى.

– تخصيص العائدات الناتجة عن مصادرة الأموال المرتبطة بجريمة الاتجار بالبشر، لتعويض ومساعدة ضحايا هذه الجريمة.

– حماية حقوق الطفل ضحية جريمة الاتجار بالبشر طبقا لقواعد حماية أموال القصر.

– إنشاء صندوق لمساعدة ضحايا جريمة الاتجار بالبشر.

– تفعيل دور اللجان والهيئات المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر المنصوص عليها، فيما يتعلق بحقها في التدخل في الدعوى المرفوعة، لضمان حصول الضحايا على التعويض المناسب عن الضرر.

– رصد وتقييم تنفيذ خطط العمل الوطنية المعنية بمكافحة الظاهرة، والقيام بجمع البيانات واقتراح الحلول، بإشراف لجنة برلمانية على ذلك.

– تنسيق العمل بين الأجهزة الحكومية وغير الحكومية، وترقية التكوين في مجال مكافحة جريمة الاتجار بالبشر، وتنظيم نشاطات تحسيسية لفائدة مختلف القطاعات المعنية بالوقاية والتصدي لهذه الجريمة.

– تكثيف التعاون مع مختلف الهيئات الدولية الناشطة في المجال لاكتساب التجربة وتكوين الفاعلين، لضمان حماية مثلى للضحايا.

– التوجه إلى العمل أكثر على تفعيل التعاون الدولي بين بلدان المنشإ والعبور والمقصد، للتمكن من اتخاذ إجراءات عمل فعالة لضمان القيام بالتحريات والتحقيقات وتسليم المجرمين.

– مراقبة شبكات الأنترنيت ووسائط التواصل الاجتماعي، ورفع مستوى تكوين عناصر الأمن في هذا المجال.

ذلكم، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، زميلاتي، زملائي الأفاضل، هو مضمون التقرير التكميلي الذي أعدّته لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، لمجلس الأمة، حول نص قانون يتعلّق بالوقاية من الاتجار بالبشر ومكافحته.

شكرًا لكم جميعا على كرم الإصغاء والمتابعة.

نص القانون الذي يُعدّل ويُتمّم القانون رقم 18-04، والمتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والإتجار غير المشروعين بها

التقرير التكميلي الذي أعدّته لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد المجاهد رئيس مجلس الأمة المحترم؛
السيد وزير العدل، حافظ الأختام، ممثل الحكومة المحترم؛
السيد وزير الاتصال؛
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان؛
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة الموقر؛
أسرة الإعلام؛
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أتلو على مسامعكم مضمون التقرير التكميلي الذي أعدّته لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، لمجلس الأمة، حول نص قانون يُعدّل ويُتمّم القانون رقم 04 – 18 المؤرخ في 13 ذي القَعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004، والمتعلّق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

بعد دراسة اللجنة نص قانون يُعدّل ويُتمّم القانون رقم 04 – 18 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004، والمتعلّق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، إعدادها تقريرا تمهيديا بشأنه؛ عقد مجلس الأمة جلسة علنية صبيحة يوم الثلاثاء 11 أفريل 2023، برئاسة السيد صالح ڤوجيل، رئيس المجلس، لمناقشة نص هذا القانون، بحضور ممثل الحكومة، السيد عبد الرشيد طبي، وزير العدل، حافظ الأختام، والسيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان، استمع فيها الأعضاء إلى عرض قدّمه ممثل الحكومة، لنص القانون، وإلى تلاوة مقرر اللجنة السيد محمد رباح، التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة، ثم إلى مداخلات الأعضاء وأسئلتهم وانشغالاتهم وملاحظاتهم، وإلى ردود ممثل الحكومة عليها.

عقب هذه الجلسة، عقدت اللجنة جلسة عمل بمكتبها، برئاسة السيد عبد القادر سهلي، رئيس اللجنة، استعرضت فيها أسئلة وانشغالات وملاحظات الأعضاء حول أحكام نص هذا القانون، كما استعرضت ردود ممثل الحكومة عليها، مستكملة بذلك إعداد هذا التقرير التكميلي.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

– إعتبارا للأهداف التي يرمي إلى تحقيقها النص، والتي يأتي في مقدّمتها تحيين القانون رقم 04 ـ 18، المذكور أعلاه، الذي أفرز على مدار ثمانية عشرة (18) سنة من تطبيقه، العديد من النقائص والثغرات القانونية، وتكييفه مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية؛

– واعتبارا للأحكام الهامة التي تضمّنها النص وبخاصة ما تعلّق منها بوضع استراتيجية وطنية للوقاية من جريمة المخدرات والمؤثرات العقلية، وبوضع التدابير العلاجية اللازمة وتصنيف بعض المواد كمؤثرات عقلية أو كمخدرات، واستحداث فهرس وطني إلكتروني للوصفات الطبية المتعلقة بها؛

– واعتبارا لأهمية مداخلات الأعضاء وما تخللها من ملاحظات شكلية وموضوعية، أظهرت حرصهم على تثمين الأحكام التي تضمّنها النص، والتشديد على تطبيق القانون بكل صرامة على مرتكبي هذه الجريمة وغيرها من الجرائم الخطيرة التي تمس أمن واستقرار المجتمع، باعتماد مقاربة تجمع بين الوقاية والردع؛

– واعتبارا لما ورد في ردّ ممثل الحكومة من توضيحات حول مجمل مداخلات الأعضاء، والتي تؤكّد وجود إرادة سياسية حقيقية لمكافحة جريمة المخدرات والمؤثرات العقلية؛

فإن اللجنة ترى:

أن الأحكام الوقائية والجزائية التي تضمّنها نص القانون الذي يُعدّل ويُتمّم القانون رقم 04 ـ 18، تُعدُّ من ناحية، تنفيذا لاستراتيجية الدولة وامتدادا لسياستها الوقائية الموازية للسياسة العقابية التي تنتهجها تجاه كل الجرائم التي تُرتكب في حق الفرد والمجتمع، وفي حق قيمه الاجتماعية وثوابته الوطنية، وتشكل تهديدا حقيقيا لأمنه واستقراره.

وأن هذا النص سيساهم بلا ريب في الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية والحد منها، ولاسيما في ظل تعاون دولي تكفله المعاهدات الدولية ذات الصلة.

توصيات اللجنة

توصي اللجنة بضرورة الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

– وجوب فرض رقابة شديدة على حدود الوطن كونها مصدرا مهما لإدخال المخدرات والمؤثرات العقلية.

– وجوب الحذر من بعض الأدوية التي تستعمل في صناعة المواد المخدرة وغير مصنفة على أنها مؤثرات عقلية وتصرف بوصفة طبية.

– إدراج مواضيع التوعية بمخاطر المخدرات في البرامج التربوية وخطب المساجد.

– القيام بحملة توعية «جدية ومعمقة» في أوساط الشباب، والقيام بنشاط إعلامي وتحسيسي واسع فيما يخص هذه الظاهرة.

– مطالبة شركات التواصل الاجتماعي بالاضطلاع بدورها ومراقبة المحتوى غير القانوني، كونها أداة بالغة الأهمية للوصول إلى الفئة المعرضة للضرر بما في ذلك الشباب.

– تحسين الخدمات الصحية والاجتماعية، مع وضع خطة مدروسة للعلاج والرقابة، باستخدام وسائل علاج فعالة ومخفضة التكاليف لمدمني المخدرات.

– تدعيم وتقوية التعاون الدولي في المجال الجنائي بغية مكافحة جريمة المخدرات والمؤثرات العقلية، ولاسيما بعد ارتباطها بجرائم الإرهاب وتبييض الأموال والتهريب.

– إستعمال العائدات الناتجة عن استرداد الموجودات ومصادرة الممتلكات المرتبطة بالاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية، في الجهود الجارية للتصدي للأضرار التي تلحقها بالمجتمع.

– إلتزام السلطات بتقديم المساعدة القانونية المتبادلة وفق الأنظمة واللوائح والاتفاقيات التي تكون الجزائر طرفا فيها، وبمبدإ المعاملة بالمثل.

– إعادة النظر في المنظومة التربوية، بالاستعانة بالخبراء والمختصين في مجال الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية ومكافحتهما.

– توفير الحماية للأشخاص المبلِّغين عن الجريمة.

– تكوين العدد الكافي من الأطباء والمختصين في علم النفس وعلم الاجتماع.

– تشديد الرقابة على مبيعات الأدوية ونشاط الصيادلة.

ذلكم، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، زميلاتي، زملائي الأفاضل، هو مضمون التقرير التكميلي الذي أعدّته لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، لمجلس الأمة، حول نص قانون يُعدّل ويُتمّم القانون رقم 04 ـ 18 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004، والمتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

شكرًا لكم جميعا على كرم الإصغاء والمتابعة.

كلمة السيد رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي

«التكييف والوقاية والتصدي لهاتين الظاهرتين الخطيرتين اللتان تهددان الجدي أمن واستقرار وبناء المجتمع»

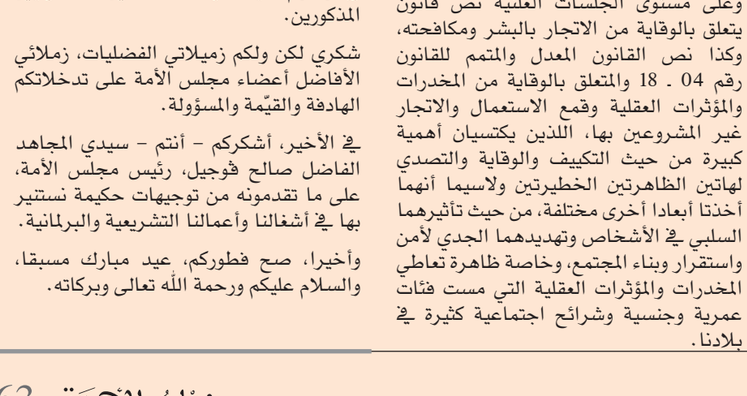

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،
السيد وزير العدل، حافظ الأختام، ممثل الحكومة،
السيد وزير الاتصال، ممثل الحكومة،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل أعضاء مجلس الأمة الموقر،
السيدات والسادة إطارات الوزارات،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم.

في البداية، اسمحوا لي أن أهنئ الشعب الجزائري بمناسبة شهر رمضان المعظم وكذا جميع أفراد جيشنا الوطني الشعبي وكافة الأسلاك الأمنية الساهرين على حماية سيادة وأمن واستقرار هذا الوطن العزيز متمنيا لهم جميعا صياما مقبولا إن شاء الله.

لقد درسنا وناقشنا على مستوى اللجنة القانونية وعلى مستوى الجلسات العلنية نص قانون يتعلق بالوقاية من الاتجار بالبشر ومكافحته، وكذا نص القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 04 ـ 18 والمتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، اللذين يكتسيان أهمية كبيرة من حيث التكييف والوقاية والتصدي لهاتين الظاهرتين الخطيرتين ولاسيما أنهما أخذتا أبعادا أخرى مختلفة، من حيث تأثيرهما السلبي في الأشخاص وتهديدهما الجدي لأمن واستقرار وبناء المجتمع، وخاصة ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية التي مست فئات عمرية وجنسية وشرائح اجتماعية كثيرة في بلادنا.

وبمصادقتنا اليوم على هذين النصين تكون منظومتنا التشريعية قد تعززت بما يمكن العدالة من أداء مهامها المنوطة بها وتدعمت بآليات قانونية التي تسمح لها بالوقاية من هاتين الظاهرتين ومكافحتهما في آن معا.

في هذا السياق أتوجه بالشكر الجزيل إليكم السيد وزير العدل، حافظ الأختام، ممثل الحكومة على ما تبذلونه من جهود في سبيل تعزيز المنظومة التشريعية ودعمها لمواكبة التطورات القانونية والاجتماعية الوطنية والدولية، كما أشكركم على التوضيحات والشروحات التي قدمتموها سواء على مستوى اللجنة أو على مستوى الجلسات العلنية متمنيا لكم التوفيق والنجاح الدائمين في مهامكم.

الشكر موصول لكُنّ السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان على حضورك الدائم متمنيا لكم التوفيق في مهامكم، كما أشكر جميع أعضاء لجنة الشؤون القانونية على مشاركتهم وإسهامهم في دراسة النصين القانونيين المذكورين.

شكري لكن ولكم زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل أعضاء مجلس الأمة على تدخلاتكم الهادفة والقيّمة والمسؤولة.

في الأخير، أشكركم – أنتم – سيدي المجاهد الفاضل صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، على ما تقدمونه من توجيهات حكيمة نستنير بها في أشغالنا وأعمالنا التشريعية والبرلمانية.

وأخيرا، صح فطوركم، عيد مبارك مسبقا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة السيد وزير العدل، حافظ الأختام بعد المصادقة

«تصويتكم يعبر عن إرادة قوية في محاربة مختلف أشكال الظواهر الإجرامية الخطيرة التي تهدد المجتمع الجزائري»

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،
زميلي السيد وزير الاتصال،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أتقدم إليكم بخالص عبارات الشكر والتقدير على تصويتكم اليوم على نصين قانونيين هامين، يتعلق الأول بالقانون المتعلق بالوقاية من الاتجار بالبشر ومكافحته، ويتعلق النص الثاني بالقانون المعدل والمتمم للقانون المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بهما.

إن تصويتكم اليوم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة على هذين النصين يعبر عن إرادة قوية في محاربة مختلف أشكال الإجرام والتصدي للظواهر الإجرامية الخطيرة التي تهدد المجتمع الجزائري.

فالتصويت على نص القانون المتعلق بالوقاية من الاتجار بالبشر ومكافحته سيسمح بتدعيم المنظومة القانونية الوطنية بنص خاص متكيف مع الالتزامات الدولية لبلادنا، ويضاف للآليات الدولية ذات الصلة التي صادقت عليها الجزائر على غرار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية منع الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال ومن هم في حالة استضعاف.

وقد حدد هذا النص عدة مفاهيم متعلقة بالاتجار بالبشر واشتمل على أحكام تتصدى لمختلف صور هذه الجريمة الخطيرة بعقوبات ردعية تتناسب وبعدها الدولي الذي صار يتبعها، وبالمقابل فإنه يوفر الحماية لضحايا هذه الجريمة الذين يكونون في وضعية هشة وعادة ما يتعرضون لسوء المعاملة والعمل القسري والاستغلال الجنسي، وغيرها من الأفعال غير الإنسانية التي لا تمت بصلة لقيم ديننا الحنيف ولا بمبادئ مجتمعنا الجزائري الأصيل.

وبقدر العناية التي أولاها مجلسكم الموقر للنص الأول، فقد عبّر تصويتكم على نص القانون المعدل والمتمم لقانون الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاتجار والاستعمال غير الشرعيين بهما، فإنه أيضا يعبّر عن قلقكم من تداعيات هذه الآفة التي تدمر المجتمعات وتعطل مسار تنميتها.

إن هذا التعديل، كما تعلمون، جاء بعد ثمانية عشرة سنة عن تطبيق النص الساري المفعول الصادر في سنة 2004، وسيسمح هذا النص بتدارك النقائص المسجلة في الميدان العملي على غرار القضاء على إشكالية التصنيف (تصنيف بعض المواد) التي انتشرت في المجتمع، وهو ما لاقى استحسان الكثير من المهتمين من قضاة ومحامين وحقوقيين وعمال الصحة وصيادلة، إلى جانب تعزيز تدابير الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وتدعيم المساعدة والتعاون القضائيين الدوليين بأحكام خاصة تأخذ بعين الاعتبار البعد الدولي الذي تأخذه هذه الجريمة الخطيرة.

ومن خلال متابعة ردود الفعل التي صاحبت مناقشات هذا القانون أمام البرلمان سجلنا ارتياحا كبيرا في كل أوساط المجتمع بخصوص ما تضمنه هذا النص، خاصة ما تعلق بتعزيز التدابير الوقائية، وإضافة التعريف والتصنيف الوطني الخاص بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيمياوية بما يتطابق مع المعاهدات الدولية، وتوفير حماية خاصة إضافية للصيادلة وممارسي الصحة من تهديدات وأعمال عنف قد يتعرضون لها في صيدلياتهم أو في أماكن عملهم من طرف منتهجي هذا السلوك أو من طرف متداولي هذه المواد.

في الأخير، أتوجه بجزيل الشكر للجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي رئيسا وأعضاءا على المناقشات الثرية التي دارت في اللجنة بمناسبة عرض هذين النصين أمامهما.

كما أشكر كل السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر الذين تدخلوا في الجلسات العلنية بطرح مختلف التساؤلات والانشغالات بهدف تسليط الضوء على أحكام هذين النصين القانونيين المهمين، وهو ما عبّر صراحة عن اهتمامكم ومساهمتكم الفعالة والقيمة في إثراء المنظومة التشريعية الوطنية وفي مواجهة كل أشكال وظواهر الإجرام الخطير الذي يمس بكل المجتمعات.

شكرا لكم سيدي الرئيس على إدارتكم كل هذه الجلسات بصبر، تقبل الله صيام الجميع والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة بعد المصادقة

«... هذه القوانين لها علاقة مباشرة ببناء حقيقي للجزائر الجديدة ...»

هذا اللقاء الذي أعتبره لقاء هاما جدا، لأن القوانين التي صادقنا عليها اليوم مهمة جدا في قطاعي الإعلام والعدالة، في الحقيقة، هاته القوانين وليست هي فقط بل القوانين التي صادقنا عليها من قبل بالإضافة إلى القوانين المقبلة بعد العيد، إن شاء الله، هذه القوانين لها علاقة مباشرة ببناء حقيقي للجزائر الجديدة، وهذه القوانين التي صادقنا عليها (الإعلام والعدالة) اليوم لا تهم الجزائر فقط، بل لها علاقة مع الخارج ومع المنظمات في الخارج، لها علاقة أيضا مع المفاهيم الحقيقية التي تصدر من الجزائر والتي ستصدر أكثر فأكثر في المستقبل، إن شاء الله، لما استرجعت الجزائر مكانتها وتدعمت كلمة الجزائر في المحافل الدولية وجلبت احترام الجميع، هذا هو، حقيقة، كنز كبير للجزائر ونحن فخورون بهذا.

عندما نكون في هذا المستوى كبرلمانيين وكمجلس الأمة.. وأنا فخور جدا بالمستوى الرفيع لتدخلات أعضاء مجلس الأمة والوعي السياسي الذي يسود في هذا المجلس والتنسيق أيضا حول عملنا في هذا المفهوم العام لأن المسؤولية تاريخية.

وبعد هذه القوانين والقوانين المقبلة سيأتينا . بصفة خاصة . (مشروع القانون القادم) مشروع قانون النقد والصرف الذي له علاقة مباشرة مع الاقتصاد الوطني لإعطاء المفهوم الحقيقي لتطبيق قانون الاستثمار، ولكي تكون أيضا العلاقات مع الخارج واضحة بكل وضوح.

هذه أشياء على كل حال تحفزنا كمواطنين، كمناضلين وكمسؤولين، لنكون واعين بهذه المرحلة وهي مرحلة تاريخية، اليوم تعداد شعبنا يزيد عن 50 مليون نسمة، بعد أيام قليلة أو أشهر قليلة وبعد الإحصائيات القائمة سنعرف عدد سكان الجزائر حقيقة، المساحة الكبيرة للجزائر وعدد السكان في الجزائر يزيد ربما عن 55 مليون نسمة، وما يجب أن نضمنه لهذا الشعب سواء من الناحية الاجتماعية، من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الثقافية.

نحن اليوم عندما نقارن أنفسنا مع البلدان الأخرى التي في مستوى الجزائر، الجانب الاجتماعي في بعض البلدان القريبة، أصبحوا الآن يفكرون في مجانية الصحة، نحن في الجزائر منذ سنة 1962 الصحة مجانية للجميع، وتم إعلامي مؤخرا أنه حتى الأجانب المتواجدون هنا في الجزائر ومن كل الجنسيات يعالجون في الجزائر مجانا وبدون... كأنه شيء طبيعي، لا نعالج الجزائريين فقط بل حتى الأجانب يعالجون في الجزائر مجانا وهناك من تجري لهم عمليات جراحية مجانا، وهذا ليس وليد الصدفة فقط...

والتعليم مثلا، من الابتدائي إلى غاية الجامعة أو التكوين المهني، هؤلاء الشباب الجزائري في الجامعات عبر كل الولايات، عدد الجامعات هو تقريبا عدد الولايات، ما هو البلد الذي له... بالحديث عن الجامعة التي تكون مستقبل أولادنا، لا توجد طبقة معيّنة لها امتيازات، ابن الفقير وابن الفلاح يتعلم من الابتدائي إلى غاية الجامعة، نحن أيضا فخورون بهذا ولا نجده في البلدان الأخرى.

عندما يتخذ رئيس الجمهورية قرارا بمنح الشباب العاطل عن العمل منحة شهريا، في العالم الثالث، لا يوجد هذا إلا في الجزائر وكأنه شيء طبيعي، صحيح، هذا شيء طبيعي عندنا في الجزائر، ولكن يجب الحديث عنه ونقارن أنفسنا مع... الشيء الذي وعد به رئيس الجمهورية في تعهداته 54، تقريبا كل هذه الالتزامات 54 هي ورشات عمل عبر كل نشاطاتنا، وكما قلت، نحن نبني المستقبل ونبني الجزائر الجديدة لتكون الجزائر، حقيقة، مثالية كما كنا في الثورة مثاليين أيضا في هذا العالم الذي يتقلب والتغيرات الخطيرة التي يعيشها، فما هي مكانة الجزائر؟ نحن من الآن متيقنون أن مكانة الجزائر هي المكانة المطلوبة التي تمثل، حقيقة، الجزائر.

أمامنا تحديات، صحيح عندما تكون لدينا مشاكل داخلية وصعوبات داخلية وبعض المفاهيم التي هي.. حتى لأول مرة في مجلس الأمة نجمد مادة من مواد القانون، في النظام الداخلي لمجلس الأمة القانون يسمح حسب المادة 77 ونجد فيها تفسيرا لتجميد هذه المادة، وبصفة خاصة عندما تكون أمور لها علاقات مع الخارج، ونحدد الوقت ليكون الرد والجواب في 30 يوما وهو من النصوص التطبيقية، نحن، على كل حال، نقوم بدورنا وفي كل القوانين عندما نرى أشياء غير معقولة وغير مناسبة وليست في فائدة المجتمع ولا في فائدة الجزائر، فالقانون يسمح لنا بمراجعتها.. ونواجه هذه الوضعية.

على كل حال.. جوانب كثيرة تنتظرنا... رمضان كريم وصح فطوركم وعيدكم مبارك مسبقا.

أعضاء مجلس الأمة يصادقون على ثلاثة نصوص قانونية.. ورئيس المجلس يرافع من أجل الحفاظ على استقلال الجزائر السياسي والاقتصادي ويستهجن اللائحة الصادرة عند البرلمان الأوروبي

خصّص مجلس الأمة الجلسة العلنية التي عقدها صبيحة يوم الثلاثاء 16 ماي 2023، برئاسة السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، للمصادقة على ثلاثة (03) نصوص قوانين، كانت محل دراسة ومناقشة بالمجلس، وذلك بحضور ممثلي الحكومة، السيدة والسادة: لعزيز فايد، وزير المالية؛ فيصل بن طالب، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛ وبسمة عزوار، ووزيرة العلاقات مع البرلمان.

وتتمثل هذه النصوص في الآتي:

- نص القانون المتضمن القانون النقدي والمصرفي؛

- نص قانون يتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي؛

- نص قانون يتعلّق بالوقاية من النزاعات الجماعية للعمل وتسويتها وممارسة حق الإضراب.

في المستهل، أحال السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة الكلمة إلى السيد عبد الرحمان قنشوبة، مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، من أجل تلاوة التقريرين التكميليين الذيْن أعدّتهما اللجنة حول نص القانون المتضمن القانون النقدي والمصرفي، ونص قانون يتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي.

وقد ثمّنت اللجنة مجمل الأحكام والتدابير الواردة في هذين النصين، معتبرة أنّ نص القانون المتضمن القانون النقدي والمصرفي يأتي تجسيدا للالتزام الـ 23 من التزامات الـ 54 لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، المبنية على أساس اقتصاد المعرفة والرقمنة وترقية الاقتصاد الأخضر والاستعمال الواسع للتكنولوجيات الحديثة في كل المجالات حتى يتماشى مع التوجهات الحديثة للاقتصاد ويستجيب لحاجيات المستهلك الجديدة للخدمات المالية، من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ورفاه اجتماعي واعد.

كما يعتبر حلقة جديدة تضاف لسلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها السلطة العمومية في مجال الحوكمة المالية، لما يحمله من إجراءات فعالة من شأنها تحسين حوكمة البنوك، وتسهيل وتسريع العمليات المالية، وكذا تمويل المشاريع الاستثمارية خاصة بعد صدور قانون الاستثمار الجديد، وأيضا من خلال عرض منتجات تمويلية متنوعة...

وبخصوص المادة 33 من نص هذا القانون، التي أثير حولها تساؤل من قبل العديد من أعضاء المجلس في مداخلاتهم، سواءً على مستوى اللجنة المختصة أم الجلسة العلنية، فإن اللجنة تسجل وتثمن تكفل السيد رئيس مجلس الأمة بمعالجة هذه المسألة مع الجهات المعنية بما من شأنه تمكين مجلس الأمة من ممارسة صلاحياته الرقابية على عمل الحكومة، خاصة في هذا المجال وبصفة اعتيادية، طبقا لأحكام الدستور.

فيما يخص دائمًا نص هذا القانون، ارتأت اللجنة ان ترفع حملة من التوصيات تتعلق بمواصلة الجهود من أجل ترقية الصيرفة الاسلامية، وضرورة مراجعة الإطار التنظيمي لمكاتب الصرف وتوفير ظروف إنجاح الدينار الرقمي وإعادة النظر في منحة السفر بالرفع من قيمتها، وتعميم وسائل الدفع الالكتروني وتوسيع شبكة الوكالات البنكية في الجنوب الكبير وفتح وكالات بنكية في الدول الإفريقية المجاورة.

أما بخصوص نص القانون الثاني المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي فإن اللجنة تعتبره نصا تقنيا ومحاسبيا محضا، يهدف إلى تحسين النجاعة من خلال الحوكمة الجيدة لا سيما في جودة عملية إعداد التقديرات، وإقحام مسؤولية كل متدخل في دورة الإيرادات ودورة النفقات، انطلاقا من الاستحقاق إلى غاية التنفيذ، والتقييم المستمر للسياسات العامة بالإضافة إلى تحسين الرقابة على الإنفاق العام وتعزيز الشفافية في التسيير المالي.

كما يعتبر نقلة نوعية وتحولا جديا يعكس إرادة السلطات العمومية للبلاد في عصرنة مجال المحاسبة العمومية وتسيير الشأن المالي للبلاد.

اللجنة أوصت فيما يخص نص هذا القانون بالإسراع في إصدار النصوص التنظيمية وتسريع وتيرة رقمنة كل العمليات المحاسبية مع ضرورة فرض مراقبة قبلية وبعدية لصرف المال العام وتفعيل دور المجلس الوطني للمحاسبة.

لتتم بعد ذلك، المصادقة بإجماع الحاضرين على نصي القانونين بواقع 120 صوتًا بنعم (82 عضوًا حاضرًا و38 توكيلاً بمجموع 120).

وفي كلمة له بعد المصادقة، توجّه ممثل الحكومة، السيد لعزيز فايد، وزير المالية، بتشكراته إلى السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة على حسن تعاونهم خلال مسار أشغال دراسة ومناقشة النصين المتعلقين بقطاع المالية والمصادقة عليهما بمجلس الأمة، منوهًا بروح المسؤولية والمستوى العالي لتدخلاتهم والاقتراحات والملاحظات والتوصيات التي تقدّموا بها؛ معتبرا هذين النصين إضافة نوعية ستدعم الإطار المالي والمصرفي ببلادنا، كما تعد لبنة أساسية في بناء المنظومة البنكية، والتي من شأنها تعزيز المنظومة الاقتصادية والدفع بها لترتقي إلى مصاف الدول الرائدة عالميا.

من جهته، أعرب رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، السيد نورالدين تاج، عن خالص تشكراته إلى أعضاء المجلس عامة وأعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية خاصة على مساهمتهم القيّمة في تناول هذين النصين بالدراسة والمناقشة ومن ثمّ المصادقة عليهما؛ وخصّ السيد وزير المالية، بتهنئته على هذه المصادقة.

ليُشرع بعدها، في تلاوة التقرير التكميلي حول نص قانون يتعلق بالوقاية من النزاعات الجماعية للعمل وتسويتها وممارسة حق الإضراب من طرف السيد محمد عمرون، مقرر لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني، حيث اعتبرت اللجنة أن نص هذا القانون يأتي تكريسا لأحكام دستور الفاتح من نوفمبر 2020 و تنفيذا لتوجيهات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، التي أمر بها خلال مجلسي الوزراء يومي 3 جويلية و23 أكتوبر 2022؛ كما أنّه يعبّر بحق عن الإرادة القوية للدولة لتعزيز سيادة القانون وضمان احترام الحقوق والحريات الأساسية في العمل، من خلال سن قواعد ووضع آليات جديدة تهدف إلى تسوية النزاعات الجماعية للعمل من جهة، ووضع ضوابط لممارسة حق الإضراب المكرس دستوريا، من جهة أخرى، وهو ما من شأنه تهيئة مناخ عمل ملائم، يسمح بدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية قدما إلى الأمام... كما أنه جاء لمواءمة منظومتنا القانونية التي تحكم في هذا المجال مع المعايير الدولية التي صدّقت عليها بلادنا، ويندرج أيضا في إطار تكريس وتعزيز آليات الحوار بين الشركاء الاجتماعيين كوسيلة لتبني حلول مشتركة وتوافقية، مما يُسهم في تحسين العلاقات المهنية ويضمن ديمومة المؤسسة المسؤولة اجتماعيا واحترام مبدإ المواطنة المسؤولة، واستمرارية الخدمة العمومية والحفاظ على سلامة الأشخاص والممتلكات، والحد من تأثيرها على الاقتصاد الوطني ومن ثم الحفاظ على السلم والاستقرار الاجتماعيين.

السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة يُرافع في جلسة المصادقة على ثلاثة (03) نصوص قوانين من أجل الحفاظ على استقلال الجزائر السياسي وتعزيزه بالاستقلال الاقتصادي

ويستهجن اللائحة الصادرة عن البرلمان الأوروبي، مُنوّهًا في هذا السياق بسياسة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وسعيه الحثيث في إرساء دعائم الجزائر الجديدة الرافضة لأي شكل من أشكال سياسة الإملاءات والوصاية والتدخل في شؤونها الداخلية

اللجنة ارتأت رفع بعض التوصيات بشأن نص القانون، يمكن إجمالها في ضرورة الإسراع بإصدار النصوص التنظيمية والعمل على تفضيل الاجتماعات والتشاور والتسيير التشاركي في العمل مع تكريس ثقافة الحوار والاحتكام إلى القانون ومراعاة المصلحة الوطنية أثناء الاضراب، وكذا تفعيل دور مفتشية العمل.

وقد حظي نص هذا القانون، بمصادقة غالبية أعضاء المجلس بواقع 78 صوتًا حاضرًا بنعم بالإضافة إلى 38 صوتًا بنعم عن طريق الوكالة، ورفض4 أصوات للتصويت لصالح هذا النص.

واغتنم ممثل الحكومة، السيد فيصل بن طالب، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الفرصة ليعرب للسيدات والسادة أعضاء المجلس بتشكراته على حسن تعاونهم خلال مسار أشغال دراسة ومناقشة هذا النص المهم بالنسبة لقطاع العمل، والذي من شأنه الرفع من المردودية الاقتصادية للبلاد، وخلق جو مهني اجتماعي على مستوى المؤسسات والشركات الوطنية.

كما أعرب البروفيسور حبيب دواڤي، رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني بدوره، عن تهانيه لوزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، إثر هذه المصادقة على نص هذا القانون المهم الذي يهدف إلى تعزيز آليات الوقاية من النزاعات الجماعية للعمل، من خلال تشجيع الحوار بين الشركاء الاجتماعيين، وهو يضاف إلى ترسانة القوانين المعمول بها في هذا الإطار والتي تعد مكسبا في ممارسة حق الإضراب المكرس دستوريًا وتنظيمه.

في ختام أشغال هذه الجلسة، أكّد رئيس مجلس الأمة، السيد صالح قوجيل، في كلمة له بالمناسبة، على أهمية نصوص القوانين الثلاثة المصادق عليها، ونوّه بالعمل الذي قدّمته اللجتان المختصتان من خلال التقارير التكميلية حول هذه النصوص، وبمستوى الوعي السياسي لأعضاء مجلس الأمة والتزامهم النضالي وفهمهم لمتطلبات المرحلة وخصوصية راهن البلاد ومستقبلها، والتي عكسته مداخلاتهم والملاحظات والتوصيات التي استخلصتها اللجنتان المختصتان في تقاريرها.

رئيس مجلس الأمة استغل هذه السانحة ليؤكّد ضرورة الاستلهام من المرجعية النوفمبرية الخالدة في تناول الأحداث والقضايا التي يفرضها الراهن بتحدياته ورهاناته وكذا استشراف مستقبل البلاد على أساسها؛ ودعا إلى ضرورة قراءة الدستور بعمق كونه يرسم بوضوح معالم الجزائر الجديدة الحقيقية، ويرسي دعائم بناء دولة الحق والحريات، وبالتالي تكريس لديمقراطية حقيقية.

كما رافع السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة من أجل الحفاظ على استقلال الجزائر السياسي وتعزيزه بالاستقلال الاقتصادي؛ منوّهًا في هذا السياق بسياسة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وسعيه الحثيث في إرساء دعائم الجزائر الجديدة الرافضة لأي شكل من أشكال سياسة الإملاءات والوصاية والتدخل في شؤونها الداخلية، جزائر جديدة قوامها احترام الشعوب ومساندة الشعوب التي ما تزال ترزح تحت الاستدمار وتناضل من أجل تقرير مصيرها بنفسها والتحرّر من ربقة الاحتلال، وفق مبادئ الشرعية الدولية، كما كان دأب الجزائر منذ الأزل، حتى وقت المحن والصعاب، مثلما واجهت الإرهاب الهمجي لوحدها خلال فترة العشرية السوداء... مؤكّدًا على استمرار موقف الجزائر الثابت والمطلق بدعم الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل إقامة دولته وعاصمتها القدس... مشيرًا إلى مسؤولية المجتمع الدولي في تسوية مخلفات النكبة التي تسبّب فيها منذ سنة 1948... وأيضا تمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره والانعتاق من نير الاستعمار المخزني؛ مباركًا له خمسينية كفاحه ونضاله... جزائر قوية ومهابة الجانب يحتاجها الجميع ولا تحتاج لأحد، كلمتها دائمًا مسموعة ومحترمة في المحافل الدولية.

رئيس مجلس الأمة، السيد صالح قوجيل استهجن اللائحة الصادرة عن البرلمان الأوروبي مؤخرا حول واقع الحريات وحقوق الانسان بالجزائر بالقول: «إنّ الجزائر هي من تمنح الدروس في حرية التعبير واحترام حقوق الانسان وليس العكس، كونها أحد مبادئ الدولة الجزائرية، ومرجعيتها وأدبياتها المكرسة في بيان أول نوفمبر 1954 وفي دستورها الذي زكّاه الشعب الجزائري في الفاتح نوفمبر 2020».

بعد المصادقة على نص القانون الذي يحدد قائمة الأعياد الرسمية، ونص القانون والمتعلق بالتقاعد:

السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة يؤكّد على أهمية النصين القانونين، باعتبارهما يكتسيان طابعا اجتماعيا، ويعكسان أهداف العدالة الاجتماعية

خصّص مجلس الأمة الجلسة العلنية المنعقدة يوم، الخميس 22 جوان 2023، برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، للمصادقة على نصين (02) قانونين، هما على التوالي:

-1 نص القانون المعدل للقانون رقم 278-63 المؤرخ في 26 جويلية 1963 الذي يحدد قائمة الأعياد الرسمية، المعدل والمتمم.

-2 نص القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 12-83 المؤرخ في 02 يوليو 1983 والمتعلق بالتقاعد، المعدل والمتمم.

الجلسة حضرها السيد فيصل بن طالب، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ممثلا للحكومة؛ والسيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

في المستهل، أحال السيد رئيس مجلس الأمة الكلمة إلى السيد محمد عمرون، مقرر لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني لمجلس الأمة، لتلاوة التقرير التكميلي الذي أعدّته اللجنة حول نص القانون المعدل للقانون رقم 278-63 المؤرخ في 26 جويلية سنة 1963 الذي يحدد قائمة الأعياد الرسمية، المعدل والمتمم، والذي ثمّنت فيه نص القانون باعتباره يستجيب لانشغالات المواطنين والفئات المهنية، لتمديد فترة إجازة عيدي الفطر والأضحى، بغرض السماح للمواطنين وخاصة العمال الذين يقطنون في ولايات غير ولايات مقر عملهم بالاحتفال بهاتين المناسبتين الدينيتين العظيمتين مع عائلاتهم، ومنحهم وقتا كافيا للذهاب والإياب.. وهو ما من شأنه المساهمة لا محالة في تعزيز وتقوية أواصر التلاحم والتواصل، والتراحم والمودة ولم شمل الأسر الجزائرية بما يسهم في تمتين وتماسك النسيج الاجتماعي الجزائري. وقد تمّت المصادقة عليه بإجماع الحاضرين، بواقع 123 صوتا بنعم (72 عضوًا حاضرًا و51 توكيلا).

بعد ذلك، تقدم السيد محمد عمرون، مقرر لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني لمجلس الأمة، مجددا، لتلاوة التقرير التكميلي الذي أعدّته اللجنة حول نص القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 12-83 المؤرخ في 02 يوليو 1983 والمتعلق بالتقاعد، المعدل والمتمم، حيث أشادت اللجنة بفحواه وكونه يعبّر بحق عن الإرادة القوية للدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في ظل دستور الفاتح من نوفمبر 2020، وهو بذلك يعكس حرص رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، على الوفاء لنوفمبرية الجمهورية ولالتزاماته الـ 54 التي جعلت من تحسين القدرة الشرائية وصون كرامة المواطن أحد ركائزها.

وعليه يعتبر نص القانون المتعلق بالتقاعد، خطوة أخرى في نهج سياسة العدالة الاجتماعية والتوزيع المنصف للثروات الوطنية، تكريسا للبعد الاجتماعي للدولة وتعزيزا لقيم التضامن والحماية الاجتماعية.. وقد حظي نص هذا القانون هو الآخر مصادقة بإجماع الحاضرين بواقع 127 صوتا بنعم (76 عضوا و51 توكيلا).

وفي كلمة له بعد المصادقة على النصين، توجّه ممثل الحكومة، السيد فيصل بن طالب، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، بتشكراته إلى أعضاء مجلس الأمة على حسن تعاونهم خلال مسار أشغال دراسة ومناقشة نصي القانونين والمصادقة عليهما، منوهًا بروح المسؤولية والمستوى العالي لتدخلاتهم والاقتراحات والملاحظات المقدمة من طرفهم.

رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني لمجلس الأمة، البروفيسور حبيب دواقي، أعرب من جهته في كلمة له عن خالص تهانيه إلى السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي على هذه المصادقة على نصي القانونين اللذين من شأنهما تكريس القيم الاجتماعية والدينية وتثمينها، وتكريس لمبادئ العدالة الاجتماعية للدولة الجزائرية، كما يعدّ إضافة مهمة في ترسانة القوانين والتشريعات الخاصة بالقطاع.

وفي ختام أشغال هذه الجلسة، ألقى السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة كلمة بالمناسبة، أكّد فيها على أهمية النصين القانونيين المصادق عليهما، اللذين يكتسيان طابعا اجتماعيا، ويعكسان أهداف العدالة الاجتماعية التي تعد أحد ركائز الدولة الجزائرية؛ وهو ما دأب على تكريسه رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، طيلة ثلاث سنوات من فترته الرئاسية والتي تعد حصيلة إيجابية بالنظر إلى ما تحقّق من إنجازات في مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية وغيرها، مؤكّدا أنّ الجزائر في الطريق الصحيح.

وشدد السيد رئيس مجلس الأمة في كلمته على ضرورة تماسك الجبهة الاجتماعية باعتبارها اللحمة الأساسية في تقوية البلاد على جميع الأصعدة، وهذا بضرورة التنظيم الجيد لأنفسنا والمحافظة على الاستقلال السياسي في ظل التغيرات التي يشهدها العالم خصوصا من الجانب الاجتماعي؛ حيث أن الجزائر أولت له جانبا مهما سواء من خلال منحة البطالة التي استحدثها السيد رئيس الجمهورية وكذا

السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة يؤكّد في ختام أشغال جلسة المصادقة على أهمية النصين القانونين المصادق عليهما، باعتبارهما يكتسيان طابعا اجتماعيا، ويعكسان أهداف العدالة الاجتماعية التي تعدّ أحد ركائز الدولة الجزائرية .. ويدعو إلى ضرورة النهل من مبادئ نوفمبر 1954 الذي يعود اليوم بكل تجلياته على الجزائر، فبالأمس كان نوفمبر التحرير أما اليوم فنوفمبر هو من أجل الحفاظ على استقلال الجزائر وسيادة قرارها السياسي وتعزيزه بالاستقلال الاقتصادي، وهو ما كرّسه دستور الفاتح من نوفمبر 2020، على طريق بناء جزائر جديدة، قوية ومهابة الجانب، التي يرسي رئيس الجمهورية،السيد عبد المجيد تبون دعائمها

القوانين الأخيرة التي عززت بها الجزائر الجانب الاجتماعي، وهو ما انعكس على حياة المواطنين.

السيد رئيس مجلس الأمة، نوّه بجحافل الطلبة المترشحين لشهادة البكالوريا المتزايدة كل سنة والتي قارب عددها هذه السنة 800 ألف مترشحا، أغلبهم بنات، وهو ما يعكس سياسة الدولة في توفير التعليم والتكفل بجميع شرائح الشعب وكذا الاهتمام بالمرأة على المدى البعيد وهو تكريس حقيقي للدولة الجزائرية الاجتماعية.. مؤكّدا أنّه ينبغي قراءة هذه الأرقام والمعطيات قراءة سياسية ...

المجاهد صالح قوجيل، دعا إلى ضرورة النهل من مبادئ نوفمبر 1954، والذي يعتبر العروة الوثقى التي يجب على كل جزائري التمسك بها، فنوفمبر – حسبه – يعود بكل تجلياته على الجزائر فبالأمس كان نوفمبر التحرير أما اليوم فنوفمبر هو من أجل الحفاظ على استقلال الجزائر وسيادة قرارها السياسي وتعزيزه بالاستقلال الاقتصادي على طريق بناء جزائر جديدة وقوية ومهابة الجانب، وهو ما كرّسه دستور الفاتح من نوفمبر 2020، والذي وجب على الجميع ضرورة التعمق في قراءته قراءة سياسية وقانونية..

رئيس مجلس الأمة، استعرض حصيلة نشاط المجلس طيلة ثلاث سنوات ونيف الأخيرة، حيث صار رمزا للمؤسسة التشريعية الحقة، القوية والمتماسكة بنواتها الصلبة من خلال أعضاء كرسوا أنفسهم للعمل الجماعي بعيدا عن أي توجهات حزبية، مجسدين بذلك مرحلة تاريخية هامة كانت بداياتها بحراك مبارك سنة 2019، حيث جسدوا من خلال نشاطهم الدؤوب المفهوم الحقيقي لهذا الحراك ولبوا مطالبه.

وعرج السيد رئيس مجلس الأمة في كلمته على ملف الذاكرة، مشددًا على ضرورة كتابة تاريخ الجزائر بأيدي مؤرخين جزائريين، بعيدًا عن إملاءات الخارج، وتلقينه للناشئة حفاظا على الحاضر والمستقبل...

وأردف المجاهد صالح قوجيل أنّ تمسكنا بتاريخنا صار يزعج الكثير من دعاة بقايا الاستعمار النيوكولونيالية على وجه الخصوص، تلك الأبواق الناعقة من الضفة الأخرى للمتوسط كلما بادرنا في التطرق إلى ما يهم تاريخنا والعلاقات القديمة مع المستعمر وهو ما يفسر هجومهم على ما بات يعرف بقضية النشيد الوطني، فإننا نقول لهم لطالما فرقنا بين الشعب الفرنسي والاستعمار الفرنسي وبقاياه الذين للأسف لا يفهموا هذا.

هذا الاستعمار الذي يختلف شكلا ومضمونا عن أي استعمار عرفه العالم، لأنه كان يسعى لإبادة شعب وتغييره بشعب آخر.

كما ركّز السيد رئيس مجلس الأمة على وجوب العمل بإخلاص، بالأفعال وليس بالأقوال فقط، على ضرورة تدعيم وتعزيز الاستقلال السياسي باستقلال اقتصادي فعلي وحقيقي، باعتبار ذلك صمام الأمان الذي ينأى بالجزائر عن أي مخاطر محتملة في ظل التغيرات التي سيفرزها النظام العالمي الجديد مستقبلا...وما الزيارة الأخيرة لرئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون إلى روسيا وحفاوة الاستقبال التاريخي الذي حظي به، هو تجسيد فعلي لدولة جزائرية محترمة ذات صيت مسموع، وازنة تستطيع المساهمة في صناعة القرارات الدولية.

وفي الأخير، اغتنم السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، سانحة إطلالة عيد الأضحى المبارك ليهنئ السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة ومن خلالهم الشعب الجزائري وكذا الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة، حامي الحدود ومصدر أمن وأمان واستقرار الوطن المفدى، والذي يعدّ مفخرة الجزائر والجزائريين.

السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة يعقد جلسة تشاورية مع السادة رؤساء المجموعات البرلمانية -الإثنين 17 جويلية 2023

عقد السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، يوم الإثنين 17 جويلية 2023 جلسة تشاورية مع السادة رؤساء المجموعات البرلمانية الممثلة بالمجلس (حزب جبهة التحرير الوطني، الثلث الرئاسي، التجمع الوطني الديمقراطي، الأحرار) وذلك عشية اختتام الدورة البرلمانية العادية المزمعة صباح الخميس 20 جويلية الجاري.. وقد تمحور الاجتماع أساسا حول تثمين حصيلة العمل المنجز خلال الدورة البرلمانية العادية الجارية 2023-2022، والذي ميّزه انخراط المجلس وأعضائه في الحركية التي تعرفها البلاد من خلال المناقشة والمصادقة على حزمة معتبرة من القوانين التي تصبّ في إطار الإصلاحات والتعديلات التي من شأنها المضي بالجزائر الجديدة التي أرادها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون ويتطلع إليها الشعب الجزائري الأبي..

السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، بمناسبة سانحة مقدم العام الهجري الجديد 1445، يتوجه إلى السادة رؤساء المجموعات البرلمانية ومن خلالهم إلى أعضاء مجلس الأمة بتهانيه القلبية الخالصة مشفوعة بتمنياته الصادقة لهم وذويهم بدوام الصحة والهناء..

اجتماع مكتب مجلس الأمة، الموسّع لرؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني -الأربعاء 03 مايو 2023

الرزنامة المقترحة لعمل مجلس الأمة خلال الفترة ما بين 08 و 18 مايو 2023

ترأّس السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، يوم الأربعاء 03 مايو 2023، اجتماعا لمكتب المجلس، موسعا لرؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني، خصّص للنظر في الرزنامة المقترحة لعمل مجلس الأمة خلال الفترة ما بين 08 و18 مايو الجاري، وكذا مقترحات اللجان الدائمة للمجلس خلال الفترة المقبلة.. ومسائل إدارية أخرى..

بعد افتتاح الجلسة، من قبل السيد رئيس مجلس الأمة، بارك مكتب المجلس، القرارات المتمخضة عن اجتماع مجلس الوزراء ليوم 30 أبريل 2023 المنقضي، وتلك المتضمنة في رسالة السيد رئيس الجمهورية بمناسبة اليوم العالمي للشغل، وما تعلق بالموظفين وفئة المتقاعدين والإجراءات ذات الصلة بترقية الاستثمار والميدان الفلاحي، في صورة تُزري بكل الصور وبكل القرارات، ويعتبرها امتداداً طبيعياً لتلك الخطوات والقرارات التي طالت في السابق مختلف مناحي الحياة ومسّت جميع شرائح المجتمع، وغدت أمارتُها بادية، وتمثّل بحقٍ اقتداءً وتأسياً بنهج أسلافنا الشهداء وترجمةً لوصاياهم المخلدة في بيان أول نوفمبر 1954..

وبخصوص البند الأول من جدول الأعمال، والمتعلق بمقترح القائمة الإسمية لأعضاء مجلس الأمة ضمن اللجنة المتساوية الأعضاء لغرفتي البرلمان، بخصوص أحكام المادة 22 من القانون العضوي المتعلق بالإعلام، محل الخلاف، وعملاً بأحكام القانون، فقد تم إحاطة الحضور بأسماء ممثلي مجلس الأمة ضمن اللجنة، وتم المصادقة عليها..

وأمّا فيما يتعلق بمشروع الرزنامة المقترحة لعمل مجلس الأمة، والمخصّصة لدراسة ومناقشة ثلاثة (3) نصوص قوانين، هي:

– نصّ القانون النقدي والمصرفي،

– نصّ القانون الذي يتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي؛

– وكذا نصّ القانون المتعلق بالوقاية من النزاعات الجماعية للعمل وتسويتها وممارسة حق الإضراب.

فقد تقرّر استئناف الجلسات العلنية، ابتداءً من صباح يوم الإثنين 08 مايو 2023، وإلى غاية يوم الثلاثاء 16 مايو، تاريخ إبداء الرأي بشأن نصوص القوانين الثلاث (3) هذه، من طرف السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.. كما تقرّر، وبعد التنسيق مع المجلس الشعبي الوطني والحكومة، برمجة جلسة عامة لتوجيه الأسئلة الشفوية يوم الخميس 18 مايو 2023..

كما تناول مكتب مجلس الأمة خلال هذا الاجتماع، بالإضافة إلى دراسة مسائل إدارية داخلية، بالدراسة والنقاش مقترحات اللجان الدائمة للمجلس، لا سيما ما تعلق منها بعقد جلسات استماع إلى أعضاء الحكومة، وبرمجة البعثات الاستعلامية المؤقتة، وبتّ في عدد منها.. وفي هذا الصدد، وجّه السيد رئيس مجلس الأمة بترتيب الأولويات ومباشرة العمل من أجل ترجمة هذه الاقتراحات في إطار اضطلاع مجلس الأمة بمهامه الرقابية..

اجتماع مكتب مجلس الأمة، الموسّع لرؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني -الأربعاء 05 أبريل 2023،

ترأّس السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، يوم الأربعاء 05 أبريل 2023، اجتماعاً لمكتب المجلس، موسعاً لرؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني، كُرّس للنظر في الرزنامة المقترحة لعمل مجلس الأمة خلال الفترة ما بين 10 و13 أبريل الجاري، بالإضافة إلى دراسة وضعية الأسئلة الشفوية والكتابية المودعة لدى المكتب..

بعد افتتاح الجلسة، من قبل السيد رئيس مجلس الأمة، وفي مستهل الاجتماع، حيّا مكتب مجلس الأمة، برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، الأوامر والتعليمات التي أسداها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، خلال مجلس الوزراء الأخير، يوم 02 أبريل، وما تعلق منه بإعادة التفكير في منحة التضامن المخصصة لاحتضان العائلات مهيضة الجناح، بما يسمح لها من صون كرامتها، ناهيك عن التعليمات السديدة ذات الصلة بالبُعد الاقتصادي وتعميم الرقمنة.. كما يثمّن مكتب مجلس الأمة انتعاش الدبلوماسية الجزائرية بعد أن أعادت توجيه بوصلتها في إطار رؤية محدّدة وبرغماتية للتّغيير، مكنتها من استعادة دورها بشهادة العواصم الكبرى والمؤسسات الدولية التي أعادت تحليلها وتقديراتها لواقع ومكانة الجزائر في الخارطة الدولية، وفي ذلك إقرار منها بأهمية الجزائر إقليمياً، قارياً ودولياً.. مشيداً في العين ذاته بفحوى كلمة السيد رئيس الجمهورية، خلال النقاش رفيع المستوى لمجلس الأمن الأممي، أواخر الشهر المنقضي، وسعي الجزائر الدؤوب لدعم والوقوف إلى جانب جيرانها ودول القارة السمراء في حربها ضد آفة الإرهاب المقيت العابر للأوطان والتطرف العنيف.. بما يمكّن دول القارة من لملمة أوراقها وترتيب بيتها ويحقق التنمية المستدامة المأمولة..

السيد رئيس مجلس الأمة، وفي أعقاب المصادقة على القانون الناظم للعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، يوم الأربعاء الماضي 29 مارس، وجّه الفوج الذي عُهدت إليه مهمة النظر في البنود الواجب تعديلها ومراجعتها في النظام الداخلي لمجلس الأمة، لجعلها تتواءم ودستور الفاتح نوفمبر 2020، بضرورة الإنكباب والتفرّغ بصفة كلية من أجل تقديمه في أقرب الآجال، مسدياً تعليماته بوجوب توخي الدقة في صياغة بنوده، وبما يوضح بشكل لا لُبس فيهِ مهام ومسؤوليات عضو مجلس الأمة، تماشياً والموقع الذي تحتله الهيئة في الهرمية المؤسساتية للبلاد في إطار العمل الجماعي وبمنهجية تشاورية..

وأمّا بخصوص الرزنامة المقترحة لعمل مجلس الأمة خلال الفترة القادمة، والتي ستُخصّص لدراسة ومناقشة ثلاثة (3) نصوص قوانين، هي:

– نصّ القانون العضوي المتعلق بالإعلام،

– نص القانون المتعلق بالوقاية من الإتجار بالبشر ومكافحته،

– وكذا نصّ القانون الذي يعدل ويتمم القانون رقم 18-04 المؤرخ في 25 ديسمبر سنة 2004 والمتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والإتجار غير المشروعين بها.

فقد تقرّر استئناف الجلسات العلنية، ابتداءً من صباح يوم الإثنين 10 أبريل 2023، وإلى غاية يوم الخميس 13 أبريل، تاريخ إبداء الرأي بشأن نصوص القوانين الثلاث (3) هذه، من طرف السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة..

أما فيما يتعلق بالبند المتعلق بالأسئلة الشفوية والكتابية، وبعد دراستها، قرّر مكتب مجلس الأمة إحالة ما استوفى منها الشروط الشكلية المطلوبة على الحكومة..

كما درس مكتب مجلس الأمة طلباً وبتّ فيه، تم التقدّم به، يتعلق بتولي مسؤولية بالمجلس العلمي والتقني للوكالة الوطنية للرقمنة في الصحة..

اجتماع مكتب المجلس بتاريخ 5 أفريل 2023

ضرورة إعداد مشروع تمهيدي للنظام الداخلي يُكرّس الموقع الذي يحتله المجلس ضمن الهرمية المؤسساتية للدولة

تنفيذا لتعليمات وتوجيهات السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، خلال اجتماع مكتب المجلس بتاريخ 5 أفريل 2023 والتي وجّه فيه بالشروع في النظر في البنود الواجب تعديلها ومراجعتها في النظام الداخلي لمجلس الأمة، لجعلها تتطابق وتتواءم ودستور الفاتح نوفمبر 2020، عقدت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي الموسعة، لمجلس الأمة اليوم الاثنين 13 ماي 2023 اجتماعا أوليا ترأسه السيد عبد القادر سهلي – رئيس اللجنة – بغرض مباشرة أشغالها، بدءًا بتحديد منهجية عمل ووضع خارطة طريق للتكفل في ضوئها بإعداد مشروع تمهيدي يُعدّل ويُتمّم النظام الداخلي لمجلس الأمة بما يُطابق ويتواءم مع أحكام دستور الفاتح نوفمبر 2020.

هذا، وقد حضر رئيس مجلس الأمة، السيد صالح قوجيل جانبًا من أشغال اللجنة، حيث أبرز في كلمة مقتضبة له أمام أعضاء اللجنة على أهمية هذه الوثيقة الناظمة لعمل وسير مجلس الأمة، وتضبط متطلبات العمل البرلماني وصلاحياته؛ مؤكّدًا على وجوب توخي الدقة في صياغة بنودها، بما يوضح بشكل لا لبس فيه مهام ومسؤوليات عضو مجلس الأمة، تماشيا والموقع الذي تحتله الهيئة في الهرمية المؤسساتية للدولة في إطار العمل الجماعي وبمنهجية تشاورية... هذا، وستواصل اللجنة القانونية الموسعة أشغالها يوم الأربعاء 17 ماي 2023.

اجتماع مكتب مجلس الأمة، الموسع لرؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني- 14 مارس 2023

استئناف الجلسات العلنية، من 20 إلى 28 مارس 2023

ترأس السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، يوم الثلاثاء 14 مارس 2023، اجتماعاً لمكتب المجلس، موسعاً لرؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني، لتبادل الرؤى ووُجهات النظر بخصوص الرزنامة المقترحة لعمل مجلس الأمة خلال الفترة ما بين 20 و28 مارس الجاري، بالإضافة إلى دراسة وضعية الأسئلة الشفوية والكتابية المحالة على المكتب.. ونقاط متفرقة أخرى..

بعد افتتاح الجلسة، من قبل السيد رئيس مجلس الأمة، لفت مكتب المجلس منوّهاً بالاستراتيجية الوطنية القويمة والخطوات الواثقة، التي تتحقق في الجزائر الجديدة، بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، التي ترتسم طريقها نحو العلياء والمجد، المرتفعة مكانتها وشأنها في مضمار العلاقات القارية، الإقليمية والدولية، والتي بثّت بذا أصداء وأثمرت مكتسبات اقتصادية واجتماعية ودبلوماسية، كانت بمثابة بُشريات سارّة أضفت انبساطاً معنوياً مقدّراً وانتشاءً متعاظماً بجزائر الشهداء.. والتي من شأنها أيضاً أن تُفضي دونما شك إلى تقوية وتمتين اللُّحمة الداخلية، وتُسهم في تعزيز مقوّمات القرار السياسي الوطني، وبلوغ تنمية وطنية مستدامة، تفرض أهميتها الراهنة في حقبة الاستقطابات الدولية وإرهاصات جيوسياسية شديدة التعقيد، ما يحتّم شحذ وعي الجزائريات والجزائريين، والتفافاً متزايداً وتوحيداً للجهود ومزيداً من التلاحم مع مؤسسات الجمهورية وفي مقدمتها جيشنا الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة، باعتباره المَذاد عن سيادة البلاد والحافظ كرامة الأمة.. كما تستوجب يقظة وإدراكاً بحجم المخاطر التي يضمرها المتربصون وأذنابهم بالجزائر، والذين لا مناص لهم سوى أوبةً ورجوعاً من توهانٍ وغيٍّ إلى ناصية الحقّ وجادّة الصّواب...

إن مكتب مجلس الأمة، وإذ الجزائر تُحيي في غضون أيام معدودات، ذكرى عيد النصر المصادف ليوم 19 مارس من كل عام، يدعو لاستلهام التضحيات الجسام التي بذلها الشعب الجزائري إبّان مقارعة الاستعمار البغيض، وإدراك أنّ الحرية والاستقلال دفعت من أجلها الجزائر كل غالٍ ونفيس.. فالجزائريات والجزائريون في زمن الجَزائر الجديدة يكدّون بإيمان لتحقيق جزائر كما أرادها الشهداء والمجاهدون ويتوق لرؤيتها المواطنات والمواطنون..

وأمّا فيما يتعلق برزنامة عمل مجلس الأمة خلال الفترة القادمة، والتي ستُخصّص لدراسة ومناقشة ثلاثة (3) نصوص قوانين، هي:

– نصّ القانون المتعلق بممارسة الحق النقابي؛

– نصّ القانون العضوي المعدل والمتمّم للقانون العضوي رقم 12-16 المؤرخ في 25 غشت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛

– نصّ القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2020.

فقد تقرّر استئناف الجلسات العلنية، ابتداءً من صباح يوم الإثنين 20 مارس 2023، وإلى غاية يوم الثلاثاء 28 مارس، تاريخ إبداء الرأي بشأن نصوص القوانين الثلاث (3) هذه، من طرف السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة..

وفيما يتعلق بالبند المتعلق بالأسئلة الشفوية والكتابية، وبعد دراستها، قرّر مكتبٍ مجلس الأمة إحالة إثنى عشر (12) سؤالاً شفوياً وعشرة (10) أسئلة كتابية على الحكومة لاستيفائها الشروط الشكلية المطلوبة..

كما تم خلال هذا الاجتماع، استعراض النشاطات الرقابية لمجلس الأمة في الآونة الأخيرة، على الصعيدين الداخلي والخارجي، فضلاً عن البعثات الاستعلامية المؤقتة التي قام بها في الفترة الأخيرة.

اجتماع مكتب مجلس الأمة الموسع لرؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني- 08 يناير 2023

تثمين الوثبة التي شهدتها الجزائر خلال ثلاث سنوات من تولي رئيس الجمهورية مقاليد البلاد على الصعيدين الوطني والدولي

ترأس السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، يوم الأحد 08 يناير 2023، اجتماعا لمكتب المجلس، موسعا لرؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني، خصّص للنظر في رزنامة عمل مجلس الأمة خلال الفترة ما بين 09 و11 يناير 2023.. إلى جانب تعيين عضو جديد في مجلس الأمة بعنوان الثلث الرئاسي، بالإضافة إلى دراسة وضعية الأسئلة الشفوية والكتابية المحالة على المكتب.. ومسائل أخرى..

بعد افتتاح الجلسة، من قبل السيد رئيس مجلس الأمة.. جدّد مكتب المجلس تثمينه للوثبة التي شهدتها الجزائر، خلال ثلاث سنوات من تولي رئيس الجمهورية مقاليد البلاد، على الصعيدين الوطني والدولي.. ويستبشر بالخطوات الثابتة التي تنحوها الجزائر الجديدة على درب التنمية والإقلاع الاقتصادي.. ويعرب مكتب مجلس الأمة عن يقينه من أنّ العام 2023، ولاسيما على ضوء الميزانية القياسية وغير المسبوقة، من شأنها الحفاظ على استقلالية قرارنا السياسي المدعوم باستقلالية القرار الاقتصادي، والتصدي لكبريات الرهانات الاقتصادية في الحياة الوطنية..

رئيس مجلس الأمة، وفي غمرة الاحتفاء بالذكرى الخامسة والعشرين (25) لتأسيس مجلس الأمة، أحاط، الحضور، علما، بأنّ هذه الفعاليات قد حظيت برعاية سامية كريمة من رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون..

وأما فيما يتعلق بعمل مجلس الأمة، فقد أوضح السيد صالح قوجيل، بأنّ مجلس الأمة، وفي خضم التعديلات التي ستطرأ على القانون العضوي الذي يحكم العلاقة الوظيفية بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية، بالإضافة إلى مراجعة النظام الداخلي للمجلس، بما يتواءم ودستور الفاتح نوفمبر 2020.. ونمضي من خلاله إلى تأطير أفضل لآلية الأسئلة الشفوية والكتابية والوقوف بصفة عملية على مدى تجسيد ما جاء وفي الردود الواردة في معارض ردود أعضاء الحكومة عليها.. ومن شأن هذه التعديلات أن تأخذ في الحسبان إعادة النظر في طرائق وعمل وسير هاته المؤسسة الدستورية، بما يليق بمكانتها في الهرمية المؤسساتية، فضلاً عن تبنّي مقاربة جديدة تتوخى تمكين عضو المجلس من الإتيان بمهامه الدستورية، بما يؤدي في المحصلة إلى بلوغ المشاركة المسؤولة والسلوك الذي ينبغي أن يكون عليه عضو البرلمان..

وبخصوص رزنامة عمل مجلس الأمة خلال الفترة القادمة، فقد تقرر استئناف الجلسات العلنية، ابتداءً من صباح يوم غد الإثنين 09 يناير، بإثبات عضوية السيد مُحمد طاهر بلال، العضو الجديد المعيّن من طرف السيد رئيس الجمهورية، في مجلس الأمة بعنوان الثلث الرئاسي، يليها مباشرة تقديم ومناقشة نصّ القانون المعدّل والمتمم للقانون رقم 01-05 المؤرخ في 6 فبراير سنة 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.. على أن تُستكمل بعد زوال نفس اليوم، تدخلات السيدات والسادة أعضاء المجلس، تكون متبوعة بردّ السيد وزير العدل، حافظ الأختام.. على أن تُخصّص الجلسة العامة ليوم الأربعاء 11 يناير (صباحا) للتصويت على نصّ القانون محل الدراسة.. حيث تعكف حاليا لجنة الشؤون القانونية، والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، على إعداد تقريرين في الموضوع، يتم عرضهما أثناء الجلسة العامة التي ستُخصص لهذا الغرض..

وفيما يتعلق بالبند المتعلق بالأسئلة الشفوية والكتابية، وبعد دراستها، قرّر مكتب مجلس الأمة إحالة عشرة (10) أسئلة شفوية وخمسة (05) أسئلة كتابية على الحكومة لاستيفائها الشروط الشكلية المطلوبة..

كما تم خلال هذا الاجتماع، وبخصوص الأنشطة الرقابية التي تندرج في صميم مهامه الدستورية، الإشارة إلى أنّ مجلس الأمة كان أوفد مؤخراً بعثتين استعلاميتين مؤقتتين إلى ولايتي تيارت (19-20 ديسمبر) وبرج باجي مختار (20-25 ديسمبر 2022)، وأنه قد تمّ بهذا الخصوص إعداد تقريرين في الموضوع، وتمّ إبلاغ السلطات المختصة بذلك..

بيــان صادرعن مكتب مجلس الأمة، برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، بمناسبة اليوم الدولي للبرلمانيةالمصادف لـ 30 جوان من كل عام، والذي يتزامن وذكرى تأسيس الاتحاد البرلماني الدولي في 30 جوان 1889.

أصدر مكتب مجلس الأمة، برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، بيانًا، بمناسبة الاحتفاء باليوم الدولي للبرلمانية، والذي يتزامن وذكرى تأسيس الاتحاد البرلماني الدولي في 30 جوان 1889، هذا نصّه:

«في إطار الاحتفال باليوم الدولي للعمل البرلماني (البَرْلَمانية) في الثلاثين يونيو من كل سنة، والمصادف لذكرى إنشاء الاتحاد البرلماني الدولي، المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية، وذلك بموجب قرار صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والسبعين، المنعقدة في 22 مايو 2018، إقرارا بمكانة البرلمانات كشركاء حقيقيين في منظومة الشراكات العالمية العاملة على ازدهار المجتمعات وبناء عالم أكثر عدلا... يتوجه مكتب مجلس الأمة، برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، بأصدق التهاني إلى عموم البرلمانيات والبرلمانيين في الجزائر وفي كافة بقاع العالم، مثمنا تفانيهم في خدمة رسالتهم النبيلة، وحرصهم على الوفاء بالتزاماتهم تجاه الشعوب التي يمثلونها ويجسدون إراداتها، عبر تكريس الممارسة الديمقراطية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ومساهمتهم، في إطار مسؤولياتهم الدستورية، في تحقيق تطلعاتها المشروعة نحو الحرية والكرامة والعدالة والسلام والاستقرار ورغد العيش..

إنّ مجلس الأمة، وإذ يحتفي كل عام بهذه المناسبة الأممية التي تسلط الضوء على دور البرلمانات في مواجهة مختلف التحديات الاقتصادية والأمنية والبيئية والصحية التي تواجه العالم المعاصر، وتحث من أجل ذلك على تعزيز التعاون والتضامن والتنسيق في إطار دبلوماسية برلمانية فاعلة... فإنّه ينوه بحكمة إختيار شعار اليوم العالمي للعمل البرلماني (البَرْلَمانية) للعام 2023 والمتمثل في «برلمانات من أجل الكوكب»، تماشيا والبرنامج العالمي المسطر للحد من تأثير التغير المناخي، وبناء قدرات التحمل والتكيف مع آثاره الخطيرة، عبر صناعة سياسات صديقة للبيئة، وفقا لما تنص عليه اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وكذا اتفاقية باريس..

إن مكتب مجلس الأمة، إذ يشاطر برلمانات العالم قلقهم إزاء التدهور البيئي العالمي، ويشاركهم إدراكهم لدورهم في رسم الخطط والاستراتيجيات والسياسات الوطنية ذات الصلة بمسألة التغير المناخي، من خلال الآليات التشريعية والرقابية المعروفة، يجدد التعبير عن الأهمية القصوى التي توليها الجزائر لمسألة التغير المناخي، والتي تتجلى في تكريسها حماية البيئة في التعديل الدستوري الذي صادق عليه الشعب في الفاتح نوفمبر 2020 بمبادرة من رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون.. كما يؤكد مساهمته في تكريس إدارة سليمة للبيئة ضمن منظومة وطنية شاملة ومتكاملة، أعدتها الجزائر للمساهمة في الحد من الاحتباس الحراري لتقليص تداعياته على بلدنا وعلى المنطقة، وذلك تحت إشراف لجنة مكونة من 18 قطاعاً وزارياً، تقوم بتحيين مساهمتنا الوطنية وتحديد وضعيتها وآفاقها، في إطار المخطط الوطني للمناخ..

إن مكتب مجلس الأمة، وباعتبار اليوم العالمي للعمل البرلماني سانحة لتقييم الإنجازات وتحديد الآفاق، يذكر بالتزام الجزائر بالعمل على الحد التدريجي من الغازات الدفيئة في إطار الاتفاقية الدولية للتغيرات المناخية، وقد حددت طموحات للفترة 2030-2020 في مجال التكيف أمام التغيرات المناخية وتقليص انبعاثات الغاز الناجم عن الاحتباس الحراري، خصوصاً في مجال الفعالية الطاقوية وترقية استعمال الطاقات المتجددة واعتماد نموذج طاقوي جديد ضمن السياسة التنموية الوطنية، مع إدخال أسس الاقتصاد الدائري من أجل إدارة متكاملة ومستدامة للنفايات ودعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر.. كما تتبنى الجزائر منهج التوعية والتحسيس حول رهانات التغيرات المناخية، بالاستعانة بقطاعات الاتصال والتربية، ويساهم في هذا المسار الاستراتيجي البرلمانيون وكل الأطراف المعنية لاسيما منها الهيئات الوطنية والجماعات المحلية والأكاديميين والأطراف الاقتصادية والفاعلين في المجتمع المدني..

وفي هذا الإطار، يشير مكتب مجلس الأمة إلى مرافقة البرلمان الجزائري لهذا المسار الوطني الذي حقق نتائج إيجابية وتقدما ملحوظا، لاسيما في مجال الطاقة النظيفة بوصفها أولوية استراتيجية في الجزائر الجديدة التي أرسى دعائمها السيد عبدالمجيد تبون، رئيس الجمهورية، وذلك عبر المصادقة على القوانين ذات العلاقة، ومراجعة الترسانة القانونية لحماية البيئة، على غرار تعديل القانون المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها، من أجل تحسين الإطار المعيشي في الأحياء الحضرية والمدن الجديدة، والذي صادق عليه مجلس الأمة في جوان 2022..

وختاما، يجدد مكتب مجلس الأمة، بهذه المناسبة الدولية، دعمه لكافة الجهود الدولية المبذولة من أجل حماية الحياة على الكوكب، ويدعو برلماني العالم إلى تنسيق المواقف لتوسيع احترام الدول للالتزامات المنبثقة عن دورات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والدفع نحو تحمل الفاعلين لمسؤولياتهم كاملة، من خلال التصحيح الجاد لكل الانحرافات التي أدت إلى هذا الوضع البيئي العالمي الخطير».

السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة خلال جلسة عمل مع السيدة فلانتينا ماتفيينكو، رئيسة المجلس الفيدرالي للجمعية الفيدرالية لفيدرالية روسيا:

«نحن نأكد على الثوابت الراسخة للدبلوماسية الجزائرية القائمة على تبني الحلول السياسية والتفاوضية في تسوية النزاعات، وكذا مساندة الشعوب المضطهدة وحقها في تقرير المصير

عقد السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، بمقر المجلس، صباح يوم الخميس 16 مارس 2023، جلسة مباحثات مع نظيرته معالي السيدة فلانتينا ماتفيينكو، رئيسة المجلس الفيدرالي للجمعية الفيدرالية لفيدرالية روسيا، والوفد المرافق لها، والتي تقوم بزيارة رسمية إلى الجزائر في الفترة ما بين 15 و17 مارس الجاري.. وذلك بحضور سعادة السيد فاليريان شوفايف، سفير فيدرالية روسيا بالجزائر..

وبعد أن رحّب السيد رئيس مجلس الأمة في مستهل المباحثات بمعالي الضيفة، والوفد المرافق لها، ثمّن المستوى الذي بلغته العلاقات الجزائرية الروسية التي يمر على تأسيسها إحدى وستين (61) سنة، والتي يؤطرها إعلان الشراكة الإستراتيجية، الموقع عليه، بموسكو، شهر أبريل 2001، والذي يُعدّ الأول من نوعه بين روسيا وبلد عربي وإفريقي؛ والذي من شأنه أن يتوسع ويتعزز في أفق زيارة الدولة التي سيؤديها السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية إلى فيدرالية روسيا، شهر مايو المقبل..

من جانبها، عبّرت السيدة رئيسة المجلس الفيدرالي للجمعية الفيدرالية لفيدرالية روسيا عن اعتزاز بلادها بعلاقات التعاون المميزة مع الجزائر، مشيدة بالمواقف النبيلة وبالمقاربات والسياسات التي تنتهجها في ظلّ قيادة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية..

المحادثات بين الطرفين، سمحت أيضاً بتناول راهن العلاقات البرلمانية البينية، الذي يحدد معالمه بروتوكول التعاون البرلماني الثنائي بين مجلس الأمة والمجلس الفيدرالي للجمعية الفيدرالية لفيدرالية روسيا، الموقع بتاريخ 13 مايو 2014؛ بالجزائر، بالإضافة إلى مذكرة التفاهم بين إدارتي المجلسين، بتاريخ 11 ديسمبر 2010؛ والتأكيد على إرادة الجانبين في تطويرها وتعزيز سُنّة التشاور وتبادل الوفود البرلمانية في إطار مجموعات الصداقة البرلمانية، ومزيد التنسيق في المحافل البرلمانية الدولية، في إطار الدبلوماسية البرلمانية.

كما تمّ خلال المقابلة مناقشة وتبادل الرؤى حول تطورات الأوضاع الإقليمية، خصوصاً في حوض المتوسط والأوضاع في القارة الإفريقية، فضلاً عن بحث مواضيع التعاون الثنائي بين الجانبين في إطار العلاقات المتميزة التي تجمع الجزائر وروسيا.. وفيها أبدى رئيسا المجلسين عن عزم وإرادة بلديهما وتطلعهما لتكثيف العمل في مختلف المحافل الدولية وفي شتى مجالات التعاون الاقتصادي، التجاري، العلمي، التقني والثقافي، الطاقة، الطاقة النووية لأغراض سلمية، المجال العسكري، وغيرها..

السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، وبخصوص التطورات التي يشهدها العالم، جدّد التأكيد على الثوابت الراسخة للدبلوماسية الجزائرية القائمة على تبني الحلول السياسية والتفاوضية في تسوية النزاعات، وكذا مساندة الشعوب المضطهدة وحقها في تقرير المصير، ناهيك عن وقوف الجزائر إلى جانب القضية الفلسطينية العادلة والحقّ على أن يتّخذ المجتمع الدولي خطوات تاريخية تُفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.. مؤكداً بأنّ الجزائر ترافع من أجل نظام دولي أكثر إنصافاً وعدالة.. مذكراً بأنّ الجزائر تعمل لأجل مفهوم جديد لعدم الانحياز، وهي مقبلة على عقد اجتماع مصغر لدول حركة عدم الانحياز خلال صائفة هذا العام، مثلما نوّه بذلك في مناسبة سابقة رئيس الجمهورية، السيد، عبد المجيد تبون.. معرباً عن يقينه من أنّ هذا الاجتماع سيساهم في تحريك المياه الراكدة ناهيك عن تقوية الصف بين أعضائه من خلال تكريس المبادئ والمقاصد التي أسست لأجلها الحركة..

بعد الانتهاء من جلسة المحادثات، ألقى السيد صالح قوجيل، والسيدة فلانتينا ماتفيينكو، التحية على أعضاء مجموعة الصداقة البرلمانية الجزائرية – الروسية، بمجلس الأمة الجزائري، التي تم تحيين قائمة أعضائها وتنصيبها، أمس الأربعاء 15 مارس، متمنين لهم الإسهام في لعب دور هام في توطيد العلاقات الجيدة والمتينة بين الجانبين..

هذا، وقبل إجراء المقابلة، كانت السيدة فلانتينا ماتفيينكو، رئيسة المجلس الفيدرالي للجمعية الفيدرالية لفيدرالية روسيا، قد وضعت، صبيحة اليوم الخميس 16 مارس، إكليلا من الزهور، ووقفت دقيقة صمت أمام النصب التذكاري المخلد لأرواح شهداء الثورة التحريرية المظفرة بمقام الشهيد، كما قامت بزيارة إلى المتحف الوطني للمجاهد، والتوقيع على السجل الذهبي للمتحف..

جدير بالذكر، أنّ رئيسة المجلس الفيدرالي للجمعية الفيدرالية لفيدرالية روسيا، السيدة فلانتينا ماتفيينكو، كانت قد حلت ليلة أمس الأربعاء بالجزائر، حيث كان في إستقبالها بمطار الجزائر الدولي هواري بومدين، نائب رئيس مجلس الأمة، عبد الناصر حمود.

السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة،يستقبل وفداً عن البرلمان الإفريقي، برئاسة السيد تشيف فورتين شارمبيرا..

.. تفعيل آليات عمل البرلمان الافريقي و تعزيز قدراته ليواصل مهامه في خدمة القارة والشعوب الافريقية..

بمقر مجلس الأمة، استقبل السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، وبمعية وفد عن المجلس، يوم السبت 04 فبراير 2023، السيد تشيف فورتين شارمبيرا، رئيس البرلمان الإفريقي، الذي يقوم، على رأس وفد هام، بزيارة رسمية إلى الجزائر خلال الفترة ما بين 28 يناير و05 فبراير ا 2023.

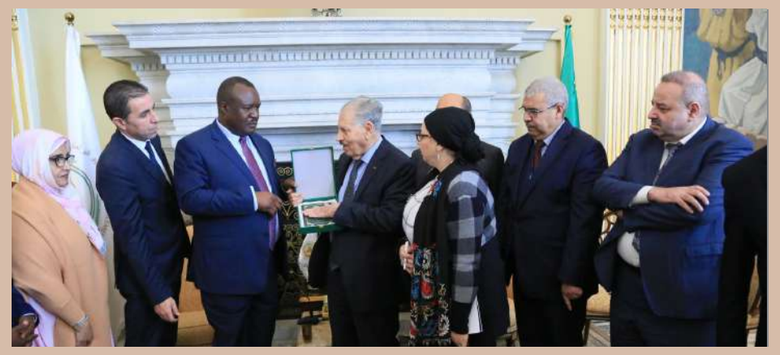

اللقاء، تطرّق إلى القضايا التي تشغل القارة الإفريقية وما يُستوجب الإتيان به في سبيل النهوض بتطلعاتها، سيما في ظل توافر الإرادة السياسية للقادة الأفارقة، وقناعتهم من أنّ التحولات الجيواستراتيجية التي فرضها النظام الدولي القائم، الذي يشهد صراعا بين القوى الدولية الكبرى، أضحت تستدعي تظافر جهود جميع بنات وأبناء القارة الإفريقية.. وفي ذات الصدد، ذكّر السيد صالح قوجيل، بالمقاربة التي دعا إليها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، والرامية إلى تفعيل آليات التعاون بين دول إفريقيا بما يُفضي إلى استغلال أمثل لمواردها البشرية والمادية وبما يصبّ في خدمة شعوبها وتجسيدا لتطلعاتها وآمالها في الرقي والنهضة والنمو..

في غضون ذلك، اتفق الطرفان على وجوب تفعيل آليات عمل البرلمان الافريقي وعلى أهمية تعزيز قدراته ليواصل مهامه في خدمة القارة والشعوب الافريقية..

كما تباحث الطرفان حول عدد من الملفات ذات الاهتمام المتبادل، حيث جدّد السيد صالح قوجيل، التأكيد على الركائز التي تنبني عليها الدبلوماسية الجزائرية والقائمة على احترام سيادة الدول ونبذ التدخل في الشؤون الداخلية للغير، فضلا عن دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها والجهود الرامية إلى تصفية الاستعمار في إفريقيا والعالم وفقاً لمبادئ الشرعية الدولية وقرارات الهيئة الأممية. وهو ما ينسحب على القضية الصحراوية التي أضحت – للأسف – رهن أجندات قوى دولية لا تزال تتماطل في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الصادرة بهذا الشأن.. كما دعا السيد رئيس مجلس الأمة إلى أهمية تدعيم استقلالية القرار السياسي الأفريقي وتعزيزه باستقلالية قرارها الاقتصادي مع تبنى مفهوم جديد لمبدأ عدم الإنحياز بعيدا عن مفهومه أيام الحرب الباردة...

وفي ذات السياق، أعرب السيد رئيس البرلمان الافريقي، عن رغبته في وضع آليات تعاون وتبادل مع مراكز البحث والدراسات الإفريقية المتخصصة، والعمل على توسيع دائرة الاستشارة بما يفضي إلى بناء مقاربات تشاركية تخدم القارة الافريقية وشعوبها وتعزز مناعته وتحافظ على مركزها بعيدا عن أي تصادم لمصالح القوى الكبرى في القارة .

... السيد جبريل رجوب، أمين سر اللجنة المركزية لحركة "فتح" رئيس المجلس الفلسطيني الأعلى للشباب والرياضة

.. التأكيد على الموقف الثابت والدائم واللامشروط للجزائر تجاه القضية الفلسطينية العادلة

استقبل السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، يوم الاثنين 16 يناير 2023 بمقر مجلس الأمة، السيد جبريل رجوب، أمين سر اللجنة المركزية لحركة «فتح»، رئيس المجلس الفلسطيني الأعلى للشباب والرياضة، بحضور السيد فايز أبو عيطة، سفير دولة فلسطين في الجزائر.

خلال اللقاء، جدد السيد صالح قوجيل التأكيد على الموقف الثابت والدائم واللامشروط للجزائر تجاه القضية الفلسطينية العادلة، ومركزيتها التي أكدت عليها القمة العربية المنعقدة بالجزائر، ودعا إلى تجسيد بنود الإعلان الصادر عنها، والتعاطي مع القضية الفلسطينية بكثير من الوضوح الذي أدى افتقاده إلى تعطيل الحلول... كما أكد على ضرورة الالتفاف بجدية حول اتفاق المصالحة الذي تم بالجزائر برعاية رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، والذي أنهى الانقسام بين الإخوة، وأسس لوحدة فلسطينية لا بديل عنها، من أجل إحراز النصر وتتويج النضال الطويل الذي خاضه الشعب الفلسطيني ضد المحتل، بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس... وذلك استلهاما من تاريخ ثورة نوفمبر المجيدة التي أضحت رمزا لحتمية الوحدة الوطنية في مواجهة الاحتلال، ودليل ملموس على أن تجسيدها في أرض الواقع هو عنوان لنهايته.

من جهته، نوه السيد جبريل رجوب، في هذا اللقاء بالمساندة المطلقة التي تقدمها الجزائر لفلسطين دولة وشعبا، حيث تبقى مصلحة الجزائر الوحيدة هي التمكين للدولة الفلسطينية، فدعم الجزائر للقضية الفلسطينية محبذ ومقبول من جميع الأطراف الفلسطينية وضاغط بالمعنى الإيجابي ومؤثر... وحيا الجهود الكبيرة التي يبذلها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، تجاه القضية الفلسطينية، والاهتمام الذي يوليه لكل ما يحقق مصلحة الشعب الفلسطيني، ومنها رعايته لاتفاق المصالحة الذي تم في الجزائر، بهدف لم الشمل وتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، من خلال تبني خارطة طريق تفضي إلى تشكيل جبهة وطنية لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي من رفح الى جنين بصوت واحد ... وحماية الشعب الفلسطيني والتأسيس لشبكة أمان وطنية هدفها الوحيد تحقيق الاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس...

... السيد روحي فتوح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

.. ضرورة ترقية العلاقات البرلمانية البينية والمضي بها إلى آفاق أوسع وأرحب..

بمقر مجلس الأمة، استقبل السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، يوم الثلاثاء 31 يناير 2023، أخاه السيد روحي فتوح، رئيس المجلس الوطني لدولة فلسطين الشقيقة، والذي يتواجد بالجزائر بُعيد مشاركته في فعاليات الدورة السابعة عشر (17) لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي..

في مستهل اللقاء، رحّب السيد رئيس مجلس الأمة، بضيف الجزائر، السيد روحي فتّوح (أبو وسام)، رئيس المجلس الوطني، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح الفلسطينية، والوفد المرافق له، في بلدهم الثاني، مثنياً على مشاركتهم المقدّرة في أشغال الدورة الـ 17 لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.. وعلى ما جاء في الإعلان الختامي للمؤتمر الذي جدّد احتضان العالم الإسلامي ودعمه ومساندته للقضية الفلسطينية باعتبارها أم القضايا، وتنديده وشجبه للاعتداءات الصهيونية المتكررة التي لا تتوانى في استهداف البنى التحتية والأرواح والممتلكات متذرعة بحجج واهية، في ظل مباركة من دول عظمى، والإعراب عن خشيته من خطر الانحدار في مهاوي العنف تحت أي ذريعة أو مبرر..

وفي ذات الصدد، فقد لفت السيد رئيس مجلس الأمة، إلى أنّ فحوى الرسالة الموجّهة من قبل رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، إلى المشاركين في هذا المؤتمر، هي بمثابة ورقة طريق سيهتدي الاتحاد أثرها خلال الفترة القابلة.. مبدياً يقينه من أنّ الجزائر لن تدّخر أيّ وُسع من أجل نُصرة القضية الفلسطينية ونجدة الشعب الفلسطيني وحماية الأماكن المقدّسة..

اللقاء، مكّن أيضاً رئيسا المجلسين من استعراض مستجدات القضية الفلسطينية، ومدى تقدّم إعلان الجزائر الموقّع عليه من قبل الفصائل الفلسطينية منتصف شهر أكتوبر الماضي، والذي تم برعاية شخصية وإشراف مباشر من رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، ومدى إسهامه في ترتيب البيت الفلسطيني، الذي أضحى أولوية الأولويات، سيما في ظل تقاعس المجموعة الدولية عن إيجاد تسوية جدية وعادلة تتسجم ومبادرة السلام العربية التي أقرتها القمة العربية ببيروت، العام 2002..

ومن أجل وحدة الصفّ وتوحيد الكلمة، ذكّر المجاهد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، الوفد البرلماني الفلسطيني، بأنّ الجزائر التي عانت من ويلات الاستعمار لما يزيد عن 130 سنة، استطاعت التخلّص من براثنه وانتزاع الحرية بفضل الوحدة وتوحيد الشعب الجزائري وإعلاء المصلحة الوطنية على الحسابات الشخصية، وهو النموذج الذي يمكن تطبيقه على المستوى الإسلامي برمّته، والجسد الفلسطيني على الخصوص..

كما ركز لقاء رئيسي المجلسين السيد صالح قوجيل وأخيه السيد روحي فتّوح على ضرورة ترقية العلاقات البرلمانية البينية والمضي بها إلى آفاق أوسع وأرحب..

من جهته، أعرب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني عن تقدير بلاده للجهود التي قادتها الجزائر بعد مؤتمر الوحدة الفلسطينية، ولرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بصفة خاصة، على الحرص الذي يوليه للشأن الفلسطيني.. ووقوف الجزائر الدائم والتاريخي إلى جانب القضية الفلسطينية، متمنياً النجاح للرئاسة الحالية لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي..

... سفير فيدرالية روسيا بالجزائر

استقبل السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، يوم الثلاثاء 17 يناير 2023 بمقر مجلس الأمة، السيد فاليريان شوفايف، سفير فيدرالية روسيا بالجزائر الذي أدى له زيارة مجاملة.

تندرج هذه المقابلة في إطار تعزيز علاقات التعاون والشراكة الاستراتيجية العميقة التي تجمع الجزائر وروسيا على كافة المستويات، ومنها المستوى البرلماني الذي عرف وهجا مميزا منذ إمضاء بروتوكول التعاون البرلماني الثنائي بين مجلس الأمة والمجلس الفيدرالي للجمعية الفيدرالية لروسيا بتاريخ 14 ماي 2014.

خلال هذه المقابلة، أكد السيد صالح قوجيل، على اعتزاز الجزائر بالعلاقات التاريخية والمميزة التي تربطها بروسيا، وبحرص قائدي البلدين على ترقيتها عبر اتفاقات جديدة تنسجم والتحولات الدولية المتسارعة، وتسعى إلى إحداث التوازن الحكيم الذي يفتقده العالم في ظرف عالمي خاص مشددا على أهمية تدعيمها في المجالين الاقتصادي والاستثماري... كما جدد التأكيد على تمسك الجزائر بالمبادئ الثابتة لسياستها الخارجية، الداعية إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتسوية السلمية للنزاعات، وتغليب لغة الحوار والتفاوض والمصالحة... وفي هذا السياق، أشار رئيس مجلس الأمة إلى ضرورة تجديد العهد مع مبدأ عدم الانحياز الذي تلتزم به الجزائر، وبالقيم السامية التي تتفرع عنه لاسيما منها الدعم اللامشروط لقضايا التحرر في العالم، ومساندة حق الشعوب في الحرية والسيادة وتقرير المصير... مؤكدا ضرورة تفعيل دور هذه الحركة في شكل جديد، من أجل إقامة علاقات دولية متوازنة بعيدا عن ظروف الحرب الباردة...

من جهته عبر السفير الروسي عن ارتياحه لمستوى التعاون الذي تجسده علاقات ثنائية متميزة بين الجزائر وروسيا، وعن حرص بلاده للحفاظ على هذا التعاون الإستراتيجي، وتقديرها لمستوى التفاهم الذي بلغه التنسيق بين البلدين في مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك.. كما دعا إلى المحافظة على هذه الوتيرة من خلال توطيد التعاون البرلماني في كل مظاهره...

وفي هذا الإطار، قدم سفير روسيا بالجزائر رسالة دعوة موجهة إلى السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة من نظيره بالبرلمان الروسي، وذلك للمشاركة في المؤتمر البرلماني الدولي الثاني "روسيا- إفريقيا"، المزمع عقده يومي 19 و20 مارس 2023 بالعاصمة الروسية موسكو... السيد رئيس مجلس الأمة، قدم جزيل شكره للسفير الروسي على الدعوة ورحب بها... وكانت سانحة للتذكير بالنهج الذي تتبناه الجزائر تجاه التنمية في القارة الإفريقية وتجاه جميع أنواع الشراكات، والقائم على رفض كل الطروحات التي تجعلها رهينة لتصادم مصالح الكولونيالية الجديدة في القارة السمراء...

... السيد مصطفى حيداوي، رئيس المجلس الأعلى للشباب

استقبل ليوم الإثنين 26 جوان 2023، السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، السيد مصطفى حيداوي، رئيس المجلس الأعلى للشباب، بمقر مجلس الأمة..

وقد شكلت هذه المقابلة سانحة عاود فيها السيد رئيس مجلس الأمة تهنئة السيد رئيس المجلس الأعلى للشباب ومن خلاله سائر أعضاء المجلس وعموم الشباب الجزائري... بمناسبة احتفال المجلس بالذكرى السنوية الأولى لتنصيبه، والذي جاء تماشيا والسياسات الحكيمة التي بادر بها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، لخلق منبر شبابي نخبوي مُهَيكل على جميع الأصعدة، وليكون رافدا تشاركيا في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. وبهذه المناسبة، قدم السيد مصطفى حيداوي رئيس المجلس الأعلى للشباب إلى السيد رئيس مجلس الأمة العدد الأول من مجلة المجلس الأعلى للشباب «مجلس الشباب» كما عرض على السيد رئيس مجلس الأمة الخطوط العريضة لبرنامج عمل هذه الهيئة الشبابية وأفاقها المستقبلية في إطار الجزائر الجديدة التي يرسى دعائمها السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية.

... سعادة السيدة ماهينور اوقديمير قوكتاس سفيرة جمهورية تركيا بالجزائر

استقبل السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، يوم الأحد 18 جوان 2023، بمقر المجلس، سعادة السيدة ماهينور اوزديمير غوكتاش، سفيرة جمهورية تركيا لدى الجزائر التي أدت له زيارة وداع إثر انتهاء مهامها بلادنا وتعيينها وزيرة في الحكومة التركية بعد انتخاب السيد رجب طيب اردوغان رئيسا للجمهورية التركية لعهدة ثالثة.

السيد صالح قوجيل بعد أن تقدم بتهانيه للسيدة ماهينور اوزديمير غوكتاش على تعيينها عضوا في الحكومة التركية، ذكر بالعلاقات النوعية المتميزة والتاريخية التي تربط البلدين الشقيقين اللذان يربطهما اتفاق شراكة استراتيجية يجب تعميقها أكثر... وهي العلاقات التي تعرف نقلة نوعية من حيث التنسيق والتعاون في مختلف المجالات تماشيا والارادة السياسية التي تحذو قائدي البلدين، السيد عبد المجيد تبون والسيد رجب طيب اردوغان...معددا مجالات التعاون بين البلدين التي ترجمتها الاتفاقيات المبرمة في هذا الشأن.

السيد رئيس مجلس الأمة ذكر بمواقف الجزائر تجاه عديد القضايا الجهوية والدولية ذات الاهتمام المشترك وعلى رأسها القضية الفلسطينية وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وضرورة تكثيف آليات التعاون والتنسيق في المجال الاقتصادي بين البلدين وبينهما والقارة الافريقية... كما عاود التأكيد على أهمية تفعيل دور دول عدم الإنحياز خاصة في السياق الدولي الراهن وتداعياته السياسية والاقتصادية..

من جهتها، نوهت السيدة ماهينور اوزديمير غوكتاش، بالعلاقات الجزائرية – التركية مستشرفة كونها مدعوة لمعرفة مزيد من التدعيم في ظل السياسة الرشيدة للرئيس عبد المجيد تبون وفي ظل الوهج الذي تعرفه الدبلوماسية الجزائرية واستعادة الجزائر لموقعها الريادي في المحافل الدولية.

... السيد جاسم محمد عبود، رئيس المحكمة الإتحادية العليا لجمهورية العراق.

إستقبل السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، يوم الإثنين 05 جوان 2023، بمقر المجلس، القاضي جاسم محمد عبود، رئيس المحكمة الإتحادية العليا لجمهورية العراق الشقيقة، والوفد المرافق له..

وقد تم خلال هذا اللقاء استعراض أوجه العلاقات الثنائية في ظل توجيهات رئيسي البلدين السيد عبد المجيد تبون وأخيه الرئيس العراقي عبد اللطيف رشيد، وسُبل دفعها إلى مسارات ترقى إلى مستوى العلاقات التاريخية التي تجمع البلدين والشعبين.. وفيها ذكّر السيد رئيس مجلس الأمة، بالدعم التي تلقته الثورة الجزائرية من الإخوة العراقيين منذ سنة 1956 وهو ما انعكس على العلاقات بين البلدين بعد استرجاع بلادنا لاستقلالها، واصفا إياها بالأخوية والعميقة والوجدانية بالنسبة للشعبين الشقيقين..

رئيس مجلس الأمة، استعرض الإصلاحات التي قام بها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، منذ انتخابه، في إطار تجسيده لالتزاماته الانتخابية الـ 54، سيما ما تعلق منها بتطوير واقع العدالة والمنظومة التشريعية وهذا من خلال ترسانة القوانين الهامة التي باتت تشهدها الجزائر منذ دستور الفاتح نوفمبر 2020، وعلى رأسها استحداث المحكمة الدستورية باعتبارها إحدى هاته الالتزامات..

وأمّا على الصعيد الخارجي، فقد جدّد السيد رئيس مجلس الأمة التذكير بالمرتكزات التي تتبنى عليها السياسة الخارجية للجزائر، وما تعلّق بنبذ التدخل في الأمور الداخلية للدول، وعلى مساندة الشعوب المضطهدة وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني الشقيق ضد آلة البطش والعدوان..

من جهته، وبعد أن أشاد رئيس المحكمة الإتحادية العليا لجمهورية العراق، بالمستوى الذي وصلت إليه المنظومة التشريعية بالجزائر.. أحاط بأن العراق يشهد حركية وتطوراً في كافة مناحي الحياة وأنّ العراق يفخر ويعتز بانتمائه للحضن العربي والإسلامي.. مؤكداً استعداد بلاده لتكثيف التعاون مع الجزائر في شتى المجالات..

المقابلة شكّلت سانحة للتطرق إلى أهمية التنسيق بين برلماني البلدين على مستوى الهيئات الإقليمية والدولية، وإيجاد سُبل تدعم قنوات التواصل والتشاور بخصوص المسائل ذات الاهتمام المشترك خدمة لمصالح البلدين والشعبين الشقيقين.

تجدر الإشارة، إلى أنّ القاضي جاسم محمد عبود، رئيس المحكمة الإتحادية العليا لجمهورية العراق، يقوم بزيارة رسمية إلى الجزائر تدوم إلى غاية 06 جوان الجاري.

... السيد روحي فتوح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

استقبل السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، يوم الثلاثاء 23 مايو 2023، السيد روحي فتوح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، والوفد المرافق له.. تم خلالها التباحث حول آخر التطورات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، والانتهاكات الصهيونية المتكررة على الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها، وتمادي سلطات الاحتلال في سياسة الاستيطان والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وهدم المنازل وتهجير الفلسطينيين من ديارهم..

بُعيد الإشادة بجودة ومتانة العلاقات الجزائرية – الفلسطينية، أعرب السيد روحي فتوح عن عميق شكره وتقديره للجزائر وللرئيس عبد المجيد تبون، على وجه الخصوص على دعمه الدائم للشعب الفلسطيني.. مشيدا بدور الجزائر التاريخي في وحدة البيت الفلسطيني ومسار المصالحة الوطنية، والذي تكلّل شهر أكتوبر الماضي بلمّ الشمل وإعادة توحيد الصف الفلسطيني وتوقيع الأشقاء الفلسطينيّين على «إعلان الجزائر» وتعهّدهم بالعمل على ترجمة بنودها.. معتبرا ذلك قدحٌ لشعلة الأمل وشحذ للعزيمة ودفع الأذى ومواجهة آلة العدوان الغاشم..

في الأثناء، أشار السيد رئيس المجلس الوطني الفلسطيني إلى الأهمية البالغة التي تسهر لأجلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بهدف الحفاظ على تأمين خدماتها المستقبلية لملايين اللاجئين، لافتا إلى الصعوبات المالية التي تواجهها الوكالة، داعياً لمساعدتها وتقديم الدعم لها..

السيد رئيس مجلس الأمة، أعاد التذكير بأنّ القضية الفلسطينية بالنسبة للجزائر الرسمية والشعبية نافذة إلى سويداء القلب، وهي قضية مركزية لا تقبل المقايضة ولا التنازل.. مشيداً

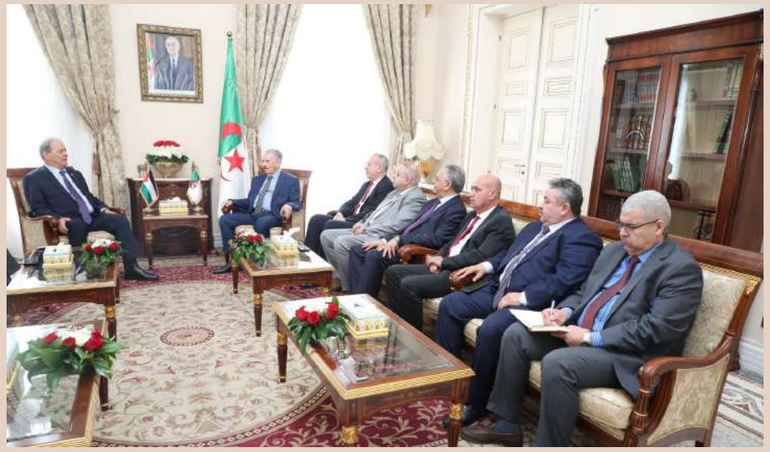

بصُمود شعبنا الفلسطيني الباسل الذي ظلّت قِدمُه راسخة في أرضه ولا يزال يدرأ عن أرضه وقُدْسِه غوائلَ الاحتلال الاستيطاني.. قبل أن يعود ويُوضح بأنّ إعلان الجزائر الذي تمخض عنه توحيد الصفّ الفلسطيني، لن يبلغ مبلغه دون حرص كافة الجهات الموقعة عليه وتقديم المصلحة العليا، قائلا بأنّ هذا الدرب كان دربنا إبّان ثورتنا التحريرية، أين تخلّى المجاهدون عن انتماءاتهم وتوجهاتهم السياسية من أجل إعلاء المصلحة الوطنية العليا دون غيرها، وهو ما تكلّل في الأخير بنصر مؤزّر وانعتاق من كل الأغلال التي كانت تقيّده..

وبشأن الاعتداءات السافرة لقوى الاحتلال، جدّد السيد رئيس مجلس الأمة شجب الجزائر لهاته الممارسات المارقة، منددا بسياسة النفاق والانتقائية المنتهجة من قبل الدول الغربية التي تُعطي بسكوتها عمّا تشهده الأراضي الفلسطينية ضوءاً أخضر وغطاءً للقوة المحتلة للتمادي والاستمرار في أفعالها الشّنيعة.. داعياً دول دائمة العضوية في مجلس الأمن الأممي إلى تحمّل مسؤولياتها وإنفاذ المواثيق الأممية في هذا الشأن..

كما سمحت المحادثات بين الطرفين، بتناول حاضر العلاقات البرلمانية البينية، والتأكيد على إرادة الجانبين على تطويرها وتعزيز سُنّة التشاور في إطار مجموعات الأخوة والصداقة البرلمانية..

جدير بالذكر أن السيد روحي فتوح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، يتواجد ببلادنا في إطار المشاركة في الندوة الدولية التي احتضنتها الجزائر تخليداً للذكرى الـ 75 للنكبة الفلسطينية..

... السيدة نيللي بوتيت كاشومبا موتي، رئيسة الجمعية الوطنية لجمهورية زامبيا

استقبل، السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، صباح يوم الأحد 21 مايو 2023، بمقر مجلس الأمة، معالي السيدة نيللي بوتيت كاشومبا، رئيسة الجمعية الوطنية لجمهورية زامبيا، والوفد المرافق لها..

وقد تركّزت المحادثات في مُجملها حول العلاقات البينية الجزائرية – الزامبية في الميادين كافة، وسُبل تعزيزها وتطويرها على ضوء الأطر التي يضبطها رئيسا البلدين السيد عبد المجيد تبون وأخيه الرئيس الزامبي السيد هاكيندي هيشيليما.. بما يعود بالنفع على شعبي البلدين.. كما اتفق الجانبان حول الأهمية التي تلعبها مجموعات الصداقة البرلمانية في تمتين الروابط الثنائية بين البرلمانين، وبما يصبّ في خانة الديناميكية الملحوظة في العلاقات السياسية بين البلدين الصديقين..

السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة نوّه بالعلاقات التاريخية بين البلدين والتي كانت تتسم برؤى متناسقة حول جلّ القضايا الإقليمية والعالمية وعلى التكافل في الدفاع عنها في المنابر الدولية.. مذكراً بالتوجّه الافريقي للسياسة الخارجية التي تعرف زخماً غير مسبوق بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي ما فتئ يدعو إلى تكثيف التعاون الإفريقي البيني وتحقيق السلام في القارة، فضلاً عن العمل على حلّ النزاعات والخلافات وفق مقاربة تحاورية وسلمية قائمة على احترام المواثيق والشرعية الدولية.. كما اغتنم السيد رئيس مجلس الأمة هذه المقابلة لاطلاع الوفد الزامبي على ما يتحقق للجزائر الجديدة التي يُرسي دعائمها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون والتي مسّت شتى مناحي الحياة..

من جانبها، أشادت رئيسة الجمعية الوطنية الزامبية بالتطور المتواصل في مسار العلاقات الثنائية بين البلدين، ومؤكدة تقديرها الكبير للجزائر وشعبها وقيادتها، ووجود فرص واعدة لتطوير العلاقات ودفع أطر التعاون المشترك بين البلدين في مختلف المجالات، لاسيما في ميادين التكوين والتعليم العالي.. مثمّنة في هذا الصدد دور الجزائر المؤثر، من منطلق ثقلها التاريخي والسياسي والاقتصادي.. لافتة إلى أنّ ما يميّز المجتمعين في كلا البلدين هو غلبة الطابع الشباني عليه، وهو ما من شأنه منح شُحنة وإرادة حقيقية متبادلة للعمل المشترك.. وفيها شدّد السيد صالح قوجيل، على وجوب تمكين الشباب من مختلف المهارات بما يكفل له التصدّي لمختلف الرهانات الآنية والمستقبلية..

وفيما يتعلق بالملفات الإقليمية والقارية، تمّ تناول عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك، حيث أكد السيد رئيس مجلس الأمة في هذا الخصوص حرص الجزائر على عدم التدخل

في الشؤون الداخلية للغير، ورفضها الحازم لكل محاولة للتدخل في شأنها الداخلي.. مذكراً، بضرورة إحلال السلم من أجل تركيز الجهود في مسعى النمو الاقتصادي التي تصبو إليه شعوب القارة وذلك عن طريق تصفية الاستعمار في القارة وتمكين الصحراء الغربية باعتبارها آخر مستعمرة في القارة من حقها في تقرير المصير، وهي التي تحتفي هذا العام بالذكرى الخمسين لتأسيس جبهة البوليساريو.. كما تمّ استعراض التحديات التي يتعين مجابهتها معاً في خضم أوضاع دولية راهنة متقلبة وهشّة، بما من شأنه الإسهام في عودة استتباب الأمن وحقن الدماء في القارة السّمراء..

جدير بالإشارة، أنّ السيدة نيللي بوتيت كاشومبا موتي، رئيسة الجمعية الوطنية لجمهورية زامبيا، تقوم، بزيارة رسمية إلى الجزائر خلال الفترة ما بين 20 و25 مايو الجاري، بدعوة من المجلس الشعبي الوطني..

... وفدٍ رسمياً ورياضياً عن الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، يتقدمهم السيد رئيس المجلس الوطني ووزير الشباب والرياضة الصحراويين..

استقبل، السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، صباح يوم الإثنين 22 مايو 2023، بمقر مجلس الأمة، السيد حمة سلامة، رئيس المجلس الوطني، والسيد حسنيتو محمد اشبلل، وزير الشباب والرياضة بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية الشقيقة، مرفوقين بطاقم المنتخب الوطني الصحراوي لكرة القدم، بحضور سعادة السفير الصحراوي بالجزائر، السيد عبد القادر الطالب عمر..

وبعد أن رحّب بالوفد الصحراوي، تقدّم السيد رئيس مجلس الأمة بتهانيه الحارة إلى عموم الشعب الصحراوي المناضل بمناسبة إحياء الذكرى الخمسين (50) لاندلاع ثورته التحريرية المظفرة وتأسيس الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو) (1973–2023).. متمنياً له المزيد من العزم والثبات على درب الحرية والاستقلال، لافتاً إلى أنّ ذلك لن يتأتى ذلك دون تقرير مصير غير قابل للمساومة.. كما توجّه السيد رئيس مجلس الأمة بأحرّ تهانيه إلى القيادة الصحراوية إثر النجاح الذي صاحب أشغال الندوة العربية للتضامن مع الشعب الصحراوي، التي جرت يومي 17 و18 مايو الجاري.. وكذا تهانيه بمناسبة الإعلان عن ميلاد المنتخب الوطني الصحراوي لكرة القدم على أرض الشهداء والتضحية الجزائر، وفي ملعب نيلسون مانديلا المناضل الأيقونة.. وهي الخطوة التي اعتبرها السيد رئيس مجلس الأمة إضافة جديدة نحو التعريف أكثر بعدالة القضية الصحراوية في المحافل والمنابر الرياضية القارية والدولي، تأسياً بفريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم الذي تأسس العام 1958 وكان له فضل كبير في الترويج للقضية الجزائرية في العالم..

السيد صالح قوجيل، وأخيه الصحراوي، السيد حمة سلامة، أعربا عن بالغ ارتياحهما لمستوى الروابط التاريخية الممتازة بين البلدين والتي يميّزها التطابق التام في وُجهات النظر حول كافة القضايا والمسائل ذات الاهتمام المشترك.. في ظل العلاقة الوطيدة والمميزة التي تجمع رئيسي البلدين السيد عبد المجيد تبون، وشقيقه الصحراوي إبراهيم غالي.. فضلاً عن الروابط المثالية في المجال البرلماني والتي تتعزز يوماً بعد آخر كما هو الشأن في البرلمان الإفريقي بما يصبّ في خدمة تطلعات وآمال شعوب القارة... كما اتفق الطرفان حول الحاجة إلى العمل بنضالية أكبر في هذا المحفل القاري من أجل أن تبقى الهيئة البرلمانية الإفريقية مظنة الممارسات الحميدة ومجسّدة لطموحات وآمال أجيال الاستقلال واليوم...

المقابلة شكّلت فرصةً حرص فيها السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة على التذكير بالمحطات التاريخية التي مرت بها القضية الصحراوية العادلة، أين تم إعلان الصحراء الغربية محافظة إسبانية من قبل إسبانيا عام 1961، وانسحاب آخر جندي إسباني من الصحراء الغربية عام 1975، ثم الإعلان عن الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في 27 فبراير 1976، وصولا إلى توقيع موريتانيا والمغرب على اتفاقية بشأن تقسيم الصحراء الغربية فيما بينهما، والتي تبين بما لا يدع مجالاً للشك أنّ الأمر يتعلق باستعمار بلد جار، وإلا ما كان المغرب يرضى أن يقتسم أرضا يدعي ملكيتها مع دولة أخرى مهما كانت الدوافع والمسببات.. حيث شدّد السيد رئيس مجلس الأمة على أنّ المسار القانوني لتركة هذا الملف العادل يجد طريقه وفقط وفق ما فصلت فيه محكمة العدل الدولية في سبعينيات القرن الماضي، ناهيك عن كونه قضيةً تشرف عليها لجنة تصفية الاستعمار التابعة للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة.. وبالتالي لن يغير من الوضع التاريخي أو القانوني لهذا الإقليم المحتل.. مجددا موقف الجزائر الثابت من القضية التي تتقاعس المجموعة الدولية على إيجاد مخرج مشرّف ومُنصف لها..

... معالي الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد آل الشيخ، رئيس مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية

استقبل السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بمعية وفد عن المجلس، معالي الشيخ الدكتور عبد اللّه بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، رئيس مجلس الشورى السعودي، والوفد المرافق له. وذلك صبيحة يوم الثلاثاء 02 مايو 2023، بمقر مجلس الأمة، بحضور سعادة سفير المملكة العربية السعودية بالجزائر السيد عبد اللّه بن ناصر البصيري.

اللقاء شكل سانحة لاستعراض واقع وآفاق العلاقات الثنائية وسبل ترقيتها على ضوء الإرادة السياسية وتوجيهات قائدي البلدين السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية وخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود.

في هذا السياق، ذكر السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة بالعلاقات والروابط التاريخية بين البلدين التي تجلت في المواقف المشتركة ووقوف المملكة العربية السعودية الى جانب كفاح الشعب الجزائري من أجل استرجاع سيادته واستقلاله. الطرفان أبديا عن أملهما في أن ترقى العلاقات التجارية والاقتصادية الى مستوى العلاقات السياسية... بهذا الخصوص، نوه معالي الشيخ الدكتور عبد اللّه بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بالتحولات التي تعرفها الجزائر في السنوات الأخيرة خاصة على الصعيد الاقتصادي مما سيسمح بتطوير التبادل التجاري وتشجيع فرص الاستثمار.

وقد عبر رئيس مجلس الشورى السعودي عن سعادته بهذه الزيارة، وذكر قائلا: « أنا سعيد بهذه الزيارة ... فهي زيارة بدعوة كريمة الى بلد كريم وعزيز...علاقاتنا علاقات تاريخية ومتجذرة وتعود الى أيام الثورة الجزائرية المباركة...الجزائر بلد الشهداء والتضحيات...والشعب الجزائري شعب حقق ما يريده بنفسه وبجهوده وأثبت للعالم أنه أنموذج لكيفيات المطالبة بالحقوق... شعب معتز بعروبته واسلامه...بل هو من أكثر الشعوب تمسكا بقيم العروبة والإسلام، وذلك نلمسه في الواقع».

المقابلة عرفت تبادلا لوجهات النظر والرؤى حول القضايا ذات الاهتمام المشترك لاسيما القضايا التي تهم العالمين العربي والإسلامي والنزاعات التي تهدد أمن وسلامة عديد الدول، داعين الى ضرورة انتهاج سياسة الحوار والحلول السلمية... في هذا الشأن ذكر السيد صالح قوجيل بالمبادئ الثابتة للسياسة الخارجية الجزائرية القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والدفاع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، وبمركزية القضية الفلسطينية في وجدان العالمين العربي والإسلامي وضرورة العمل سويا من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من حقه في إقامة دولته وعاصمتها القدس الشريف، وذلك وفق مبادئ الشرعية الدولية وقرارات هيئة الأمم المتحدة.

وبخصوص العلاقات الثنائية فقد ثمن السيد رئيس مجلس الشورى السعودي مسارها الحالي مؤكدا أن: « العلاقات الجزائرية السعودية تعيش أفضل مراحلها، خاصة في ظل قيادة الرئيس عبد المجيد تبون وخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ونحن ننتظر باستبشار التوقيع على مختلف الاتفاقيات في التعاون البيني في القريب العاجل وهي أحد مخرجات المجلس الأعلى للتنسيق الجزائري السعودي... هذا التعاون هو ثمرة التحول الاقتصادي الذي يعرفه البلدان بفضل توجيهات القيادة...فنحن لدينا الوزن الديمغرافي والموقع الجغرافي المتميز والمقدرات وعليه وبفضل الحكامة الرشيدة والادارة العصرية والحديثة بإمكاننا تحقيق نتائج واعدة..

أما على الصعيد البرلماني، فقد اتفق الطرفان على ضرورة تكثيف تبادل زيارات الوفود بين برلماني البلدين وتنسيق المواقف في المحافل البرلمانية العربية، الإقليمية والدولية، والإفادة من سانحة هذه الزيارة لمباشرة وضع خارطة طريق لتفعيل برنامج التعاون المأمول والمرجو بين الطرفين بما يتلاءم وتوجيهات قائدي البلدين وطموحات الشعبين في الرقي والازدهار.

... الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ رئيس مجلس الشورى السعودي

استقبل السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة يوم الاثنين 01 ماي 2023، بالقاعة الشرفية لمطار هواري بومدين الدولي، معالي الشيخ الدكتور عبد اللّه بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، رئيس مجلس الشورى السعودي، الذي حل بالجزائر بمعية وفد عن مجلس الشورى السعودي في زيارة الى بلادنا بدعوة من السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة خلال الفترة ما بين 01 مايو الى 05 مايو 2023.

السيد رئيس مجلس الأمة، كان مرفوقا بالسيد عمر دادي عدّون، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج إلى جانب سعادة سفير خادم الحرمين الشريفين لدى الجزائر، السيد عبد اللّه بن ناصر البصيري.

... السيد جاكوب موديندا، رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية زيمبابوي

استقبل السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمّة، صباح يوم الأحد 30 أبريل 2023، بمقر المجلس، السيد جاكوب موديندا، رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية زيمبابوي، والوفد المرافق له، الذي يؤدي زيارة للجزائر خلال الفترة من 29 أبريل إلى 5 مايو 2023.

تطرّق اللقاء إلى سبل ترقية العلاقات التاريخية الراسخة بين الجزائر وزيمبابوي منذ الاستقلال، التي جمعهما النضال ضد الاستعمار الذي عانت منه الدولتان، وما يستوجب الإتيان به في سبيل الرفع من التنسيق بينهما بما يترجم حقا وشائج الأخوة والصداقة التي تربط البلدين والشعبين، وفق التوجيهات الاستراتيجية لرئيسي البلدين السيد عبد المجيد تبون، وأخيه الرئيس الزيمبابوي إمرسون منانغاغوا..

وهنا ذكّر السيد صالح قوجيل، بعقيدةِ الجزائر منذ استقلالها في دعم ومرافقة حركات التحرر في العالم عموماً وفي إفريقيا على وجه الخصوص من أجل الانفكاك من نير الاستعمار ونيل الحرية والاستقلال، وهذا ترجمة لمبادئ ثورة الأول نوفمبر الخالدة، التي ألهمت الشعوب للسعي من أجل نيل استقلالها، ولازالت مصدر إلهام لتلك التي تسعى لهذه الغاية، ومنها الشعب الصحراوي الذي يعدّ آخر شعب مستعمر في إفريقيا.. وهو المرتكز الذي تنطلق منه وتناضل لأجله الجزائر، القائم على مبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، والجهود الرامية إلى تصفية الاستعمار في إفريقيا والعالم وفقاً لمبادئ الشرعية الدولية وقرارات الهيئة الأممية، وهو ما ينطبق تماما على القضية الصحراوية وينسحب على القضية الفلسطينية.

كما نوّه السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، خلال اللقاء بجهود الجزائر، تحت قيادة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، الرامية إلى تفعيل آليات التعاون بين دول إفريقيا انطلاقا من مبدأ أن الاستقلال الاقتصادي هو دعامة ومرتكز الاستقلال السياسي وضمانة استمراره، بما يصبّ في خدمة الشعوب الإفريقية ويجسد تطلعاتها في النهضة والرقي.

من جهته، أشاد السيد جاكوب موديندا، رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية زيمبابوي، بالدعم الجزائري التاريخي لزيمبابوي من أجل استقلالها، ومرافقتها له بعد الاستقلال لضمان استقراره وسلامته، مؤكدا على حرص وجاهزية بلاده للدفع قدما بالتعاون والتنسيق بين البلدين في مختلف المجالات، مبديا الرغبة في الاستفادة من الكفاءات والخبرات الجزائرية بما

يعكس المستوى السياسي للعلاقة بين البلدين..

وفي الأخير، اتفق الجانبان على تكثيف العمل من أجل الرفع من مستوى التعاون البرلماني البيني، عبر تنشيط الزيارات المتبادلة بين الطرفين وفي الاتجاهين..

بدعوة من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، يشرع معالي الشيخ الدكتور عبد اللّه بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، رئيس مجلس الشورى للمملكة العربية السعودية، إبتداءا من يوم غد الإثنين 01 مايو 2023، في زيارة إلى بلادنا تدوم خمسة (05) أيام من 01 إلى 05 مايو 2023، يلتقي خلالها عددا من المسؤولين البرلمانيين والحكوميين.

... سعادة السيد نمير وهيب غانم، سفير الجمهورية العربية السورية الشقيقة لدى الجزائر..

استقبل السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، صباح يوم الأربعاء 12 أبريل 2023، بمقر مجلس الأمة، سعادة سفير الجمهورية العربية السورية الشقيقة لدى الجزائر، السيد نمير وهيب غانم، الذي أدى له زيارة وداع، على إثر انتهاء مهامه ببلادنا..

في مستهل المقابلة، وبعد تبادل التهاني بمناسبة شهر رمضان المبارك، أعرب السيد رئيس مجلس الأمة مجدداً عن خالص تعازيه إلى عائلات الضحايا الذين قضوا جراء الزلزال المدمر الذي ضرب سوريا، شهر فبراير الماضي.. مذكراً بأنّ الجزائر، وبتعليمات سامية من رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، كانت من أوائل الدول التي لبّت نداء الاستغاثة.. كما نوّه بالمناسبة بالزخم الذي تشهده الشقيقة سوريا مؤخراً في الساحة العربية والذي سيُتوّج - بحول اللّه - باستعادة قريبة لمقعدها في جامعة الدول العربية..

سعادة السفير السوري المنتهية مهامه ببلادنا، شكر السلطات الجزائرية على ما لقيه من ترحاب وتسهيلات طيلة فترة إقامته ببلادنا، والتي مكّنته من الإتيان بمهامه في مناخ من الثقة والتعاون البنّاء.. كما شكرها على كل ما بذلته للوقوف إلى جانب بلاده..

الروابط الوجدانية التاريخية التي تجمع الشعبين والبلدين، شكّلت محور المحادثات بين الجانبين، والذين أعربا عن ارتياحهما المتبادل لحاضر العلاقات البرلمانية على وجه الخصوص والسياسية عموماً التي تجمع البلدين، في ضوء توجيهات رئيسي البلدين..

كما تمّ خلال المقابلة استعراض القضايا والمسائل ذات الاهتمام المشترك، والتأكيد على مكانة القضية الفلسطينية في الجسد العربي والإسلامي.. حيث جدّد السيد رئيس مجلس الأمة تبيان المواقف الراسخة والمبدئية للسياسة الخارجية للجزائر، المناصرة لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعلى الدعوة التي أطلقتها من أجل بلورة رؤية جديدة تستند على المبادئ والأهداف التي قامت عليها حركة عدم الانحياز، وعلى تغليب المبادئ التي تروم التسوية الدبلوماسية والتفاوضية للنزاعات، ونبذ التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فضلاً عن التهديد واللجوء إلى الحلول العسكرية.

... السيد مختار جميل توفيق وريده، سفير جمهورية مصر العربية

السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة يتسلّم رسالة خطية، من نظيره رئيس مجلس الشيوخ لجمهورية مصر العربية، للقيام بزيارة إلى مصر

استقبل السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، منتصف نهار يوم الإثنين 03 أبريل 2023، بمقر مجلس الأمة، سعادة السيد مختار جميل توفيق وريده، سفير جمهورية مصر العربية لدى الجزائر، بناءً على طلبه..

وبالمناسبة، تسلّم السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، من سعادة سفير جمهورية مصر العربية لدى الجزائر، رسالة خطية من أخيه المستشار عبد الوهاب عبد الرازق، رئيس مجلس الشيوخ المصري، تضمّنت دعوة السيد رئيس مجلس الأمة للقيام بزيارة رسمية إلى الشقيقة مصر، في إطار تفعيل الدبلوماسية البرلمانية لجعلها تتواءم والديناميكية السياسية التي تشهدها العلاقات البينية في ظل توجيهات قائدي البلدين السيد عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية، وأخيه السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية.. وقد رحّب بها، على أن يُحدد تاريخها عن طريق القنوات الدبلوماسية في البلدين..

المقابلة مثّلت سانحة لتناول الروابط الوجدانية التي تجمع بين الشعبين والبلدين، حيث أعرب السفير المصري عن استعداد بلاده من أجل تعميقها والرقي بها عبر حوار سياسي استراتيجي إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية في كنف حرص البلدين الشقيقين على مواصلة مسيرة العمل المشترك والتنسيق إزاء مختلف القضايا الإقليمية والدولية، لمجابهة كلّ ما من شأنه أن يثبط عزيمة الأقطار العربية والاسلامية ويفتّ من إرادتها..

السيد رئيس مجلس الأمة، وبعد أن جدّد التذكير بركائز السياسة الخارجية للجزائر، وعلى مركزية القضية الفلسطينية وضرورة توحيد صف الشعب

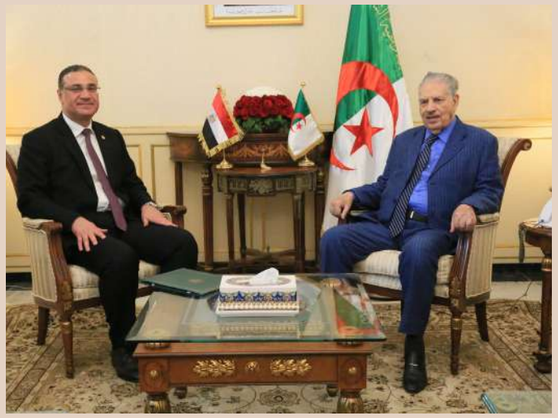

الفلسطيني من أجل تمكينه من حقه في إقامة دولته المستقلة، عبر إنفاذ مقررات الأمم المتحدة الدولية ذات الصلة.. كما شدّد منافحاً عن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وعلى وجوب العمل من أجل تكريس مفهوم جديد لعدم الانحياز سيما في ظل الرهانات التي تواجه دول الحركة وأمنها القومي واستقرارها في وضع عالمي متقلب وغير متوازن، الأمر الذي يستوجب تنسيقاً أكبر بهدف تقوية مناعة شعوبنا وسلامة دولها..

... السيد اسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لحركة الم قاومة الإس لامية الفلسطينية (ح م اس)

السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، مساء يوم الأربعاء 15 مارس 2023، بمقر مجلس الأمة، وفداً عن حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، برئاسة السيد إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي للحركة...اللقاء كان سانحة لتبادل الآراء حول آخر تطورات القضية الفلسطينية، وكذا، تجديد موقف الجزائر الداعم والثابت واللامشروط لقضية الشعب الفلسطيني العادلة، في مواجهته للاحتلال الإسرائيلي الغاشم...إذ استعرض السيد إسماعيل هنية مستجدات الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعبر عن تقديره لمواقف الجزائر وجهود قيادتها، وعن اعتزاز الفلسطينيين بالدعم والسند الذي تقدمه لفلسطين، وباتفاق المصالحة الذي تم برعاية رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، والذي حرص على لم الشمل و إنهاء الخلاف بين الإخوة، من أجل تركيز الجهود نحو تجسيد حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

وفي هذا السياق، أعاد رئيس المكتب السياسي التأكيد على تمسك حركة حماس باتفاق الجزائر الذي يتضمن نصه مفردات الحالة الفلسطينية، مؤكدا أن الشعب موحد في الميدان فالمقاومة توحده، ولديه من الوعي والثورة ما يمكنه من قطع كل المحاولات الرامية لوأد المقاومة والثورة الفلسطينية... كما دعا إلى بناء جبهة وطنية لمواجهة حكومة إسرائيل وسياساتها، موضحا عزم الحركة وإيمانها بضرورة تفعيل وتطبيق

اتفاق الجزائر، من خلال إيجاد حيثيات تفعيل خارطة طريق لتنفيذه ، بهدف بناء المرجعية القيادية للقضية الفلسطينية والتي تبقى وستظل منظمة التحرير الفلسطينية.

من جهته، جدد السيد صالح قوجيل التأكيد على مكانة فلسطين في وجدان الشعب الجزائري، وعلى مركزية القضية في سياسات الدولة الجزائرية باعتباره موقف لا حياد عنه حتى إقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس وفقا للشرعية الأممية ولمبادرة السلام العربية، مؤكدا على أهمية اتفاق المصالحة الموقع بالجزائر بمبادرة وإشراف من رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، داعيا إلى الحرص على تنفيذ بنوده، ومشيرا إلى الأهمية القصوى التي يكتسيها التوافق في مسيرات الكفاح ضد الاحتلال، والأولوية التي تشكلها الوحدة الوطنية باعتبارها خيار استراتيجي لا بديل عنه في كل قضايا التحرر في العالم، وعلى رأسها ثورة نوفمبر المظفرة، أين انصهرت الانتماءات والتوجهات الحزبية للجزائريين لتشكل لحمة وطنية واحدة، تسعى للحرية والاستقلال وتنبذ التفرقة التي لا تخدم سوى الأطماع الاستعمارية.

... السيدة، وزيرة الشباب والرياضة والفنون والترفيه لجمهورية زيمبابوي

استقبل السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، يوم الإثنين 13 مارس 2023، بمقر مجلس الأمة، السيدة كريستي كوفنتري، وزيرة الشباب والرياضة والفنون والترفيه لجمهورية زيمبابوي.

وقد تطرق الطرفان إلى واقع العلاقات الثنائية التي تربط الجزائر بزيمبابوي، في إطار مساعى الجانبين للارتقاء بها خدمة للمصالح المشتركة للشعبين والبلدين، وإلى الأهمية التي تكتسيها الرياضة في تعزيز التقارب بين شعبي البلدين، من خلال تكثيف التبادلات بصفة عامة والشبابية على وجه أخص.. كما تمّ تناول حاضر العلاقات البرلمانية البينية، وضرورة أن تواكب هذه الأخيرة، العلاقات السياسية الموجودة بين حكومتي البلدين..

المقابلة، شكّلت أيضاً فرصة لتناول مستجدات الساحة الإقليمية والقارية، جدّد من خلالها السيّد رئيس مجلس الأمة، التذكير بثوابت الدبلوماسية الجزائرية المبنية على احترام سيادة الدول وعلى نُصرة المطالب المشروعة للشعوب وحقها في تقرير مصيرها غير القابل للتقادم ولا للتصرف ولا للمساومة، وعلى رفض الجزائر التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو أن يتم التدخل في شؤونها الداخلية...

من جانبها، هنّأت الوزيرة الزيمبابوية للشباب والرياضة والفنون والترفيه، الجزائر على النجاحات المحقّقة حين إحتضانها للتظاهرات الرياضية المتعددة.. معربةً عن استعداد بلادها الأكيد لتوطيد الروابط الثنائية التي تجمعها بالجزائر، وعلى مزيد التنسيق بين الجانبين بما يعود بالمنفعة على البلدين والقارة الإفريقية بصفة عامة..

... الدكتور علي بن صميخ المري، وزير العمل القطري

بمقر مجلس الأمة، استقبل السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، صباح يوم الخميس 02 مارس 2023، سعادة الدكتور علي بن صميخ المرّي، وزير العمل لدولة قطر الشقيقة، أين تمّ استعراض مختلف أوجه التعاون القائم بين البلدين، في سياق العلاقات الجزائرية القطرية التي تشهد في الفترة الأخيرة نشاطاً مكثفاً عكسته الإرادة البيّنة والثابتة لقائدي البلدين رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وشقيقه سمو أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، وترجمته الزيارات المتبادلة بين البلدين على مستويات مختلفة..

في المستهل، اغتنم السيد رئيس مجلس الأمة هذه السانحة ليجدّد افتخار الجزائر بالاحتضان الممتاز لدولة قطر لمونديال كرة القدم، ونجاحها في كسب الرهان وتشريف العرب قاطبة، وهو ما لا يُعتبر غريباً على بلد عوّدنا على الإبهار والجودة والاتقان في أيّما حدث يحظى بشرف تنظيمه..

هذا، وقد تناول اللقاء أيضاً، سُبل دعم وتعزيز العلاقات الأخوية الراسخة بين الجانبين وآفاق تنميتها وتطويرها، إضافة إلى مناقشة آخر التطورات على الساحات العربية، الإقليمية والدولية، فضلاً عن التطورات الأخيرة في الشقيقة فلسطين وما تتعرض له من اعتداءات غاصبة وممنهجة من قوات الاحتلال الصهيوني.. وفيها رافع السيد رئيس مجلس الأمة من أجل

مرتكزات السياسة الخارجية للجزائر القائمة على نُصرة الدول المضطهدة ومساندة حق الشعوب في تقرير المصير..

السيد علي بن صميخ المري، وزير العمل القطري، وصف العلاقات التي تربط بلده بالجزائر بالهامة جداً، سيما في ظل ارتفاع حجم الاستثمارات بالنظر للإمكانات المتاحة بين البلدين.. معتبراً زيارته هاته سانحة لتبادل وجهات النظر بشأن مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك..

كما سنحت المحادثات بتناول راهن العلاقات البرلمانية البينية، والتأكيد على إرادة الجانبين على تطويرها وتعزيز سُنّة التشاور وتبادل الوفود البرلمانية في إطار مجموعات الأخوة والصداقة البرلمانية، في إطار الدبلوماسية البرلمانية، بما يُفضي إلى تنسيق المواقف في المحافل البرلمانية الدولية إزاء القضايا التي تخدم مصالح البلدين الشقيقين على وجه الخصوص، والقضايا العربية والإسلامية بصفة عامة.

... السيد موزيس ويتانغولا، رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية كينيا، والوفد المرافق له

استقبل السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، صبيحة يوم الاثنين 20 فبراير 2023، بمقر المجلس، السيد موزيس ويتانغولا، رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية كينيا، والوفد المرافق له.

خلال اللقاء تم استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل دعمها وتعزيزها على عديد المستويات، في ظل التوجيهات الاستراتيجية لرئيسي البلدين، السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية ونظيره السيد وليام روتو، رئيس جمهورية كينيا، وذلك بما يعود بالنفع على البلدين والشعبين الصديقين..

السيد رئيس مجلس الأمة ذكر الضيف الكيني، بالثوابت التي ترتكز عليها السياسة الخارجية الجزائرية والقائمة على مبدأ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، فضلا عن دعمها الدائم للقضايا العادلة وحق الشعوب في تقرير مصيرها والجهود الرامية الى تصفية الاستعمار في افريقيا والعالم وفقا لمبادئ الشرعية الدولية وقرارات الهيئة الأممية وعلى رأسها القضية الصحراوية...كما دعا السيد رئيس مجلس الأمة الى أهمية تدعيم استقلالية القرار السياسي الافريقي وتعزيزه باستقلالية قرارها الاقتصادي مع تبني مفهوم جديد لمبدأ عدم الانحياز في ظل التحولات الدولية القائمة وبعيدا عن مفاهيم الحرب الباردة، مُؤكدا في ذات السياق على القرارات الهامة المتخذة في أخر اجتماعات الاتحاد الافريقي بأديس أبابا منذ أيام.

من جهته أكد السيد موزيس ويتانغولا، رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية كينيا على أن الموقف الكيني كان دائما ثابت وداعم للقضايا التحررية من الاستعمار في كل المحافل والمناسبات الافريقية والدولية، وفي مقدمتها حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره. كما تناولت المباحثات، المساعي

المبذولة من قبل القادة الأفارقة لتعزيز التعاون الإفريقي – الإفريقي، وتلك التي تصبو الى تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، بالإضافة إلى عدد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك..

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن الوفد البرلماني الكيني برئاسة السيد موزيس ويتانغولا، يتواجد ببلادنا في الفترة ما بين 19 و24 فبراير الجاري، بدعوة من المجلس الشعبي الوطني..

... السيد دوارتي باشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

بمقر مجلس الأمة، استقبل السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، وبمعية وفد عن غرفتي البرلمان، صبيحة يوم الاثنين 27 فبراير 2023، السيد دوارتي باشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي.

اللقاء شكل فرصة للتأكيد على أهمية العمل البرلماني المتعدد الأطراف وتفعيل آليات التعاون بين التنظيمات البرلمانية الإقليمية والدولية، لاسيما من خلال الاتحاد البرلماني الدولي الذي يعد عميد المنظمات البرلمانية الدولية وأحد أهم فواعل الحوار والتفاوض في العلاقات الدولية، كما يعتبر منصة للبرلمانيين من كافة أنحاء العالم لمناقشة وتدارس المسائل الدولية الراهنة... وبخصوص هذا الموضوع شدد السيد رئيس مجلس الأمة على أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين منظمة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي باعتباره صوت شعوب المعمورة.

المقابلة شكلت سانحة ذكر فيها السيد صالح قوجيل، الضيف بالثوابت التي تتبنى عليها الدبلوماسية الجزائرية ماضيا وحاضرا في الجزائر الجديدة بقيادة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية... والقائمة على احترام سيادة الدول ونبذ التدخل في الشؤون الداخلية للغير، فضلاً عن دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها والتذكير بالجهود الرامية إلى تصفية الاستعمار في إفريقيا والعالم... ومنها حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس، وحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وفقاً لمبادئ الشرعية الدولية وقرارات الهيئة الأممية...كما أشار الى أهمية تبني مفهوم جديد لمبدأ عدم الانحياز بعيدا عن معطيات الحرب الباردة.

وفي ذات السياق، دعا السيد رئيس مجلس الأمة الى تضافر التعاون والتكافل بين الدول من أجل مواجهة ظاهرة الإرهاب الدولي التي باتت مستفحلة في الساحل الافريقي، من خلال مقاربة تنموية شاملة تقوم على تحديد أسباب التطرف العنيف لإيجاد الحلول الكفيلة بوضع حد للمد الإرهابي في المنطقة والذي يعد أهم أسباب تراجيديا الهجرة غير الشرعية في المتوسط.

من جهته نوه السيد دوارتي باشيكو، بالدور الفعال لممثلي البرلمان الجزائري في هدا المحفل البرلماني الدولي، كما أكد على سعي المجموعة البرلمانية الدولية من أجل المرافعة لقضايا السلم والأمن والحوار في مختلف تجلياته، واستعرض جملة من نشاطات الاتحاد البرلماني الدولي من أجل إعطاء بعد ديمقراطي للعلاقات الدولية قوامه القضاء على الفوارق التنموية وايلاء المكانة اللائقة للمرأة والشباب وحرية التعبير...كما أشاد باتفاق المصالحة الوطنية بين الفصائل الفلسطينية الممضى بالجزائر يوم 13 أكتوبر 2022 ، تحت الرعاية السامية للسيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية.

جدير بالتذكير فان السيد رئيس الاتحاد البرلماني الدولي يقوم بزيارة إلى الجزائر في إطار مشاركته في الاجتماع الثاني لنداء الساحل، المنعقد بالجزائر والمنظم من طرف المجلس الشعبي الوطني بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي، يومي 26 و27 فبراير 2023...

هذا وقد طاف بمعية السيد رئيس مجلس الأمة بالمعرض المقام بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرون لتأسيس مجلس الأمة.

السيد إسكندر يوسوبوف، الوزير الممثل الدائم لجمهورية تتارستان (فيدرالية روسيا) في أوروبا وأفريقيا

بتكليف من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمّة، استقبل السيد عبد الناصر حمود، نائب رئيس مجلس الأمّة، المكلّف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني، يوم الثلاثاء 06 جوان 2023م، بمقر المجلس، السيد إسكندر يوسوبوف، الوزير الممثل الدائم لجمهورية تتار ستان (فيدرالية روسيا) في أوروبا وإفريقيا... اللقاء الذي حضره السيد عمر دادي عدون، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والجالية الجزائرية بالخارج لمجلس الأمة، سمح باستعراض راهن العلاقات بين الجزائر وفيدرالية روسيا وسبل ترقيتها تماشيا والارادة السياسية التي تحدو قيادتي البلدين. الطرفان تناولا طرائق توسيع مجالات التعاون بين البلدين اللذان تربطهما علاقات تاريخية ترجع إلى مرحلة ثورة أول نوفمبر 1954 المظفرة، إلى مجالات متعددة على رأس مجالات الصناعة والتعليم العالي والنقل بالسكك الحديدية... الطرفان تطرقا أيضا إلى القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك مؤكدين على ضرورة احترام السيادة الداخلية للدول واحترام الشرعية الدولية...

وفدٍ عن برلمان مقاطعة بافاريا الألمانية برئاسة السيد توماس كروزر.

بتكليف من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، استقبل السيد عمر دادي عدون، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج، بمعية وفد عن ذات اللجنة، وفدا برلمانيا عن المجموعة البرلمانية لحزب الاتحاد المسيحي الاجتماعي ببرلمان مقاطعة بافاريا بجمهورية ألمانيا الاتحادية، برئاسة السيد توماس كروزر رئيس المجموعة، وذلك ظهيرة يوم الأربعاء 03 مايو 2023 بمقر مجلس الأمة.

اللقاء شكل سانحة لاستعراض علاقات التعاون بين البلدين خاصة ما يتعلق منها بالعمل البرلماني، وسبل تعزيزها وتنميتها والارتقاء بها إلى المستويات المأمولة على صعيد العلاقات الثنائية والمتعدد الأطراف. وذلك من خلال تفعيل آليات الدبلوماسية البرلمانية الفاعلة...

هذا وقد أطلع السيد رئيس اللجنة، الوفد الضيف على مساعي الدولة الجزائرية بخصوص تشجيع الاستثمار وتعزيز المكاسب الاجتماعية مع الاستمرار في ديناميكية النمو، ومن خلال التسهيلات التي جاءت في قانون الاستثمار و التي تضمنت تحسين مناخ الاستثمار وتحرير المبادرة وحرية الاستثمار وتكريس الشفافية وإلغاء العراقيل البيروقراطية.

من جهته أكد السيد توماس كروزر، رئيس المجموعة البرلمانية الألمانية على أهمية مثل هذه اللقاءات لتطوير العلاقات وتعزيز فرص التعاون بين الجانبين وتنويع مجالاتها... لاسيما إمكانية التعاون بين المراكز وكذا المستشفيات الجامعية في مجال التكوين.

وفدٍ برلمانيا عن لجنة الشؤون الخارجية ببرلمان جمهورية كرواتيا

بتكليف من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، استقبل مساء يوم الاثنين 07 مارس ،2023 بمقرٍ مجلسِ الأمة، السيد عبد الناصر حمود، نائب رئيس مجلس الأمة، وفدا برلمانيا عن لجنة الشؤون الخارجية ببرلمان جمهورية كرواتيا، برئاسة السيد Gari CAPELLI، رئيس اللجنة، وبحضور سفير جمهورية كرواتيا بالجزائر.

اللقاء شكّل سانحة للحديث حول روابط العلاقات التاريخية والودية التي تجمع بين البلدين الصديقين، وسبل تعزيزها عبر توسيع مجالات التعاون، وترقيتها إلى شراكة استراتيجية ... كما رحبا بالتنسيق الكبير بين الجزائر وكرواتيا في المحافل الأممية، وبالحركية التي تعرفها مجالات التعاون الثنائي بينهما، ودعيا إلى مرافقة هذا المسار عبر مد جسور التواصل بين الهيئتين التشريعيتين، وتفعيل آليات التعاون في بعدها البرلماني من خلال تبادل الزيارات، وكذا التجارب والخبرات بين برلماني البلدين في مجموعات الصداقة ومختلف آليات الدبلوماسية البرلمانية.

كما تطرق نائب رئيس مجلس الأمة، مع رئيس لجنة الشؤون الخارجية الكرواتي، إلى عديد المسائل ذات الاهتمام المشترك على الصعيدين الدولي والإقليمي، واستعرض معه التحديات التي تهدد منطقة المتوسط والعالم، على غرار الهجرة غير الشرعية، مؤكدا ضرورة تكثيف التعاون والتضامن من أجل مواجهتها عبر معالجة أسبابها، وكذا، أهم القضايا التي تميز الراهن الدولي سياسيا واقتصاديا وأمنيا، لاسيما المتعلقة منها بضرورة تصفية الاستعمار وتطبيق لوائح الشرعية الأممية بهذا الخصوص، مجددا موقف الجزائر الثابت تجاه القضايا العادلة، والداعم لحق الشعوب في الاستقلال وتقرير المصير، وعلى رأسها الشعب الفلسطيني والشعب الصحراوي.

وقد حرص رئيس اللجنة الكرواتي على تأكيد ضرورة نسج علاقات أكثر عمقا بين برلماني البلدين، مشيرا إلى أن كرواتيا والجزائر تشتركان في عوامل السلم والاستقرار وتكريس الديمقراطية يجدر استثمارها على نطاق أوسع، من أجل تعزيز علاقات الصداقة بين مجلس الأمة والبرلمان الكرواتي، وإعطاء العلاقات بين البلدين زخما جديدا على مستوى الهيئات التشريعية.

جدير بالذكر أن الوفد البرلماني الكرواتي، يقوم بزيارة إلى الجزائر بدعوة من المجلس الشعبي الوطني في الفترة من 06 إلى 08 مارس 2023.

المدير العام لمؤسسة وستمنستر للديمقراطية بمجلس الأمة

بتكليف من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، استقبل السيد محمد دريسي دادة، الأمين العام لمجلس الأمة، السيد أنتوني سميث، المدير العام لمؤسسة وستمنستر للديمقراطية، برفقة السيدة تشام واردل سفيرة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية لدى الجزائر، وذلك صبيحة يوم الثلاثاء 28 فبراير 2023 بمقر مجلس الأمة.

اللقاء شكل فرصة لتقييم برنامج التعاون القائم بين البرلمان الجزائري ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية، وسبل تعزيزه وتطويره من خلال توسيع برامج التكوين وتبادل الخبرات مع مراكز التدريب الإقليمية والدولية، لصالح البرلمانيين واطارات البرلمان.

هذه الزيارة تزامنت والفعاليات المقامة بمناسبة مرور خمس وعشرين (25) سنة على تأسيس مجلس الأمة، تحت شعار «رُبع قرن في مسار صرح دستوري.. من التقويم الوطني إلى الجزائر الجديدة».... أين طاف السيد أنتوني سميث، المدير العام لمؤسسة وستمنستر للديمقراطية، برفقة السيدة تشام واردل سفيرة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية لدى الجزائر بمختلف أجنحة المعرض التي أقامها المجلس. بالمناسبة، والتي تبرز بالصور أهم النشاطات

التشريعية والرقابية وتلك المتعلقة بالدبلوماسية البرلمانية طوال خمس وعشرين سنة، إضافة إلى المعرض المخصص لمنشورات المجلس من أبرزها الكتاب الموسوم «نوفمبر يعود.. في جزائر جديدة يعلو فيها الحق ولا يُعلى عليه».. والذي يؤرخ لما ينيف عن عشرين شهراً [09 أبريل 2019 – نهاية ديسمبر 2020].. باللغتين العربية والفرنسية..

جدير بالذكر أن السيد أنتوني سميث، يقوم بزيارة للجزائر في الفترة ما بين 25 فبراير و3 مارس 2023.

وفدٍ برلمانيٍ عن لجنة الأخوة البرلمانية الأردنية مع دول المغرب العربي برئاسة السيد مجحم الصقور، رئيس اللجنة

بتكليف من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، استقبل صباح يوم الاثنين 20 فبراير 2023، بمقر مجلس الأمة، السيد عمر دادي عدون، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج، وبمعية وفد عن المجلس، السيد مجحم الصقور، رئيس لجنة الأخوة البرلمانية الأردنية مع دول المغرب العربي، والوفد المرافق له.

اللقاء شكّل سانحة استعرض فيها السيد عمر دادي عدون، علاقات التعاون الثنائي بين البلدين، وحرص البرلمان الجزائري على تنمية وتعزيز العلاقات مع المملكة الأردنية الهاشمية، وتفعيل آليات الدبلوماسية البرلمانية، وعلى أهمية مثل هذه اللقاءات لتطوير العلاقات البينية والدفع بمجالات التعاون بين البلدين إلى أفاق أرحب، ومرافقة حكومتي البلدين على ضوء توجيهات قائدي البلدين الرئيس عبد المجيد تبون وأخيه جلالة الملك الأردني عبد الله الثاني بن الحسين، بما يخدم المصالح المشتركة، ويعزز التنسيق تجاه التحديات الراهنة لاسيما تلك التي تعرفها المنطقة العربية.. كما أشاد بالعلاقة الأخوية التي تربط البلدين، وعلى ما تشهده من تطور بفضل ما تحظى به من رعاية ودعم من قيادتي البلدين

ومن جانبه أكد السيد مجحم الصقور رئيس لجنة الأخوة البرلمانية الأردنية مع دول المغرب العربي، حرص بلاده المتبادل لتنمية علاقاتها

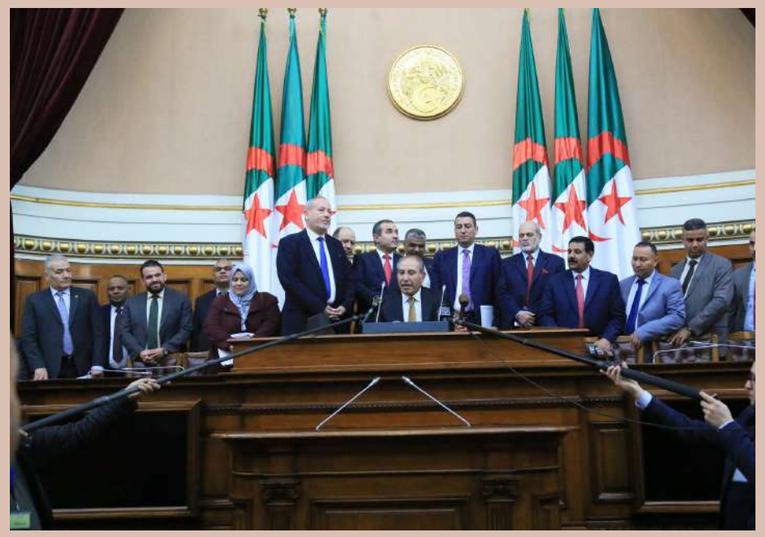

مع الشقيقة الجزائر، والبرلمانية خصوصاً عبر تكثيف مستوى الزيارات الثنائية بين الطرفين وفي الاتجاهين..وفي ذات السياق ذكر بضرورة تفعيل مذكرات التفاهم المبرمة بين البلدين للوصول بالتعاون القائم الى شراكة حقيقية وفعلية.

اللقاء شكل مناسبة للتأكيد على موقف الجزائر الثابت والدائم لنصرة القضية الفلسطينية، ودعم الشعب الفلسطيني لاسترجاع أراضيه وقيام الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967.

تنصيب مجموعة الأخوة والصداقة البرلمانية المشتركة الجزائرية-الكويتية

تمّ صبيحة يوم الثلاثاء 28 مارس 20023، بمقر المجلس الشعبي الوطني، تنصيب مجموعة الأخوة والصداقة البرلمانية المشتركة الجزائرية–الكويتية. المجموعة يترأسها السيد زكريا بلخير، بينما يتولى السيد العيد ماضوي منصب نائب رئيس المجموعة، كما تمّ اختيار السيدة صبرينة أحمد مالك لتولي مقرر المجموعة.

ويمثل مجلس الأمة في هذه المجموعة كلٌ من :

السيد العيد ماضوي؛
السيد بلقاسم باري؛
السيد يوسف مصار؛
السيدة نجية بودينة؛
السيدفريد غربي؛
السيدسالك سكوني؛
السيد محمد الأمين ساحلي.

تنصيب مجموعة الصداقة البرلمانية الجزائر-روسيا

بتكليف من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، أشرف السيد عبد الناصر حمود، نائب رئيس مجلس الأمة، على تنصيب مجموعة الصداقة البرلمانية بين مجلس الأمة والمجلس الفيدرالي للجمعية الفيدرالية لفيدرالية روسيا، بمعية السيد عمر دادي عدون، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج، وحضور السيد توفيق جوامع، مدير أوربا الشرقية بوزارة الشؤون الخارجية والجالية الجزائرية بالخارج، وسعادة السيد «فاليريان شوفايف» سفير فيدرالية روسيا بالجزائر، وذلك يوم الثلاثاء 15 مارس 2023 بمقر مجلس الأمة.

تتزامن مراسم التنصيب والزيارة التي ستقوم بها السيدة «فالنتينا ماتفيانكو»، رئيسة المجلس الفيدرالي للجمعية الفيدرالية لفيدرالية روسيا إلى الجزائر، وستعمل مجموعة الصداقة البرلمانية الجزائرية – الروسية على تمتين علاقات التعاون والتشاور والتنسيق القائمة بين المجلسين، وذلك في إطار دبلوماسية برلمانية فاعلة، ترافق مسار الدبلوماسية الرسمية في توطيد العلاقات التاريخية والشراكة الاستراتيجية التي تجمع الجزائر وروسيا، بتوجيهات سامية من قائدي البلدين الصديقين.

هذا، وتتشكل المجموعة من ستة عشر عضوا، برئاسة البروفيسور محمد بوبكر، رئيس لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية، بمعية نائب رئيس المجموعة السيد عبد الحق بن بولعيد، عضو مجلس الأمة، والسيد بشير ولد زميرلي، عضو مجلس الأمة، مقرر المجموعة.

جدير بالذكر أن اتفاق تعاون ومذكرة تفاهم تم توقيعهما عامي 2010 و2014 بين مجلس الأمة والمجلس الفيدرالي للجمعية الفيدرالية لفيدرالية روسيا.

اجتماع تنسيقي للوفد البرلماني المشارك في أشغال المؤتمر البرلماني الدولي الثاني «روسيا – إفريقيا»

بتكليف من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، اجتمع يوم الأربعاء 15 مارس 2023، بمقر مجلس الأمة، الوفد البرلماني المشترك بين مجلس الأمّة والمجلس الشعبي الوطني، المشارك في أشغال المؤتمر البرلماني الدولي الثاني» روسيا – إفريقيا»، في لقاء تنسيقي برئاسة السيد عبد الناصر حمود، نائب رئيس مجلس الأمة، رئيس الوفد، بمعيّة السيد هاني أحسن، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني، وحضور السيدة والسادة أعضاء الوفد من غرفتي البرلمان، ويتعلق الأمر بـ :

- عفيف سنوسة، رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، بمجلس الأمة؛
- براهيم صيدلي، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، بالمجلس الشعبي الوطني،
- عبد السلام باشاغا، نائب بالمجلس الشعبي الوطني، رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الجزائرية – الروسية بالمجلس الشعبي الوطني؛
- محمد رباح، عضو مجلس الأمة؛
- محمد بوكرو، عضو مجلس الأمة؛

- سميرة برهوم، نائب بالمجلس الشعبي الوطني؛
- سفيان فايد، نائب بالمجلس الشعبي الوطني.

وهذا بغرض التنسيق بخصوص مشاركة الوفد في فعاليات هذا المؤتمر البرلماني الهام، علما أن المؤتمر ينظمه مجلس الدوما للجمعية الفيدرالية لروسيا لعام 2023، يومي 19 و20 مارس بموسكو.

رئيس مجلس الأمة السيد صالح قوجيل يشارك في الافتتاح الرسمي لأشغال لقاء الحكومة مع الولاة والذي أشرف عليه رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون يوم الخميس 19 جانفي 2023 بقصر الأمم، نادي الصنوبر، الجزائر

مشاركة السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة في مراسم استقبال السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون للرئيس الأوغندي يوري كاغوتا موسيفيني، بمطار الجزائر الدولي، هواري بومدين. 07 مارس 2023

السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة يؤدي زيارة مجاملة للرئيس الأوغندي يوري كاغوتا موسيفيني، بمقر إقامته فيلا محرز بالجزائر العاصمة. أدى أمسية اليوم،الأحد 12 مارس 2023

رئيس مجلس الأمة السيد صالح قوجيل السيد صالح قوجيل يشارك في مراسم استقبال رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون رئيسة المجلس الفيدرالي للجمعية الفيدرالية لروسيا، السيدة فالنتينا ماتفيينكو. 15 - 16 مارس 2023

رئيس مجلس الأمة السيد صالح قوجيل السيد صالح قوجيل يشارك في فعاليات الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة، الموافق 03 ماي من كل سنة، الذي أشرف عليه رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون بالمركز الدولي للمؤتمرات «عبد اللطيف رحال» بحضور حوالي 400 صحافي، يمثلون الصحافة الإلكترونية والمكتوبة وقطاع السمعي-البصري، والوكالات، إضافة إلى مسؤولي المؤسسات الإعلامية وممثلي الصحافة الأجنبية المعتمدة بالجزائر، ووجوه وأسماء إعلامية بارزة، تنشط في وسائل إعلام جزائرية وأجنبية، وبحضور كبار المسؤولين في الدولة.

ممثلا لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون في مراسم حفل تنصيب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة إلى تركيا - يوم السبت 03 جوان 2023

بتكليف من السيد صالح قوجيل ، رئيس مجلس الأمة، شارك السيد صالح لعوير، نائب رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الاقليم والتقسيم الإقليمي بمجلس الأمة، يوم الأربعاء 25 جانفي 2023 على مستوى فندق الأبيار»، الجزائر العاصمة في فعاليات الورشة التقنية لتقييم مدى نجاعة مؤشرات قياس و رصد الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته. وقد كانت الفعالية من تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

بتكليف من السيد صالح قوجيل ، رئيس مجلس الأمة، شارك السيد عبد القادر سهلي، رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الاقليم والتقسيم الإقليمي بمجلس الأمة، يوم السبت 07 جانفي 2023 بفندق الأوراسي بالجزائر العاصمة في فعاليات اللقاء الوطني الموسوم: «جمارك-عدالة» اللقاء نظمته المديرية العامة للجمارك الجزائرية.

بتكليف من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، شارك صبيحة اليوم الإثنين 26 جوان 2023، السيد محمد العربي سليماني ، عضو لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الانسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي بمجلس الأمة، في الندوة التعريفية التحسيسية حول «مكافحة المخدرات على ضوء أحكام القانون رقم 18-04المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بهما، المعدل والمتمم بالقانون رقم 05-23 المؤرخ في 07 مايو 2023»

بتكليف من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، السيدة نوارة سعدية جعفر، عضو مجلس الأمة، تشارك يوم الخميس 23 فبراير 2023، في فعاليات افتتاح الندوة الوطنية المنعقدة بمناسبة الذكرى الستين (60) لاسترجاع السيادة الوطنية ويوم الشهيد.

بتكليف من السيد صالح قوجيل ، رئيس مجلس الأمة، شارك السيد عبد القادر سهلي، رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الاقليم والتقسيم الإقليمي بمجلس الأمة، يوم الثلاثاء 24 جانفي 2023 بالمركز الدولي للمؤتمرات، عبد اللطيف رحال- نادي الصنوبر، الجزائر العاصمة في فعاليات الطبعة الثانية لمنتدى الأعمال القانوني، الفعالية من تنظيم الاتحاد الوطني لمنظمة المحامين بالجزائر، بالتنسيق مع الشركة الناشئة في المجال القانوني ليغال دوكترين.

بتكليف من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، شارك يوم الخميس 09 فيفري 2023، السيد نور الدين بن قرطبي، رئيس لجنة الدفاع الوطني بمجلس الأمة، في حفل تسليم الجوائز على الفائزين في جائزة أول نوفمبر 1954 في طبعتها السابعة والعشرين (27). الحفل من تنظيم وزارة المجاهدين وذوي الحقوق بنادي الموقع للجيش بعين النعجة - الجزائر العاصمة.

بتكليف من السيد صالح قوجيل ، رئيس مجلس الأمة، شارك البروفيسور حبيب دواقي، رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني، بمجلس الأمة، يوم الثلاثاء 24 جانفي 2023 بقاعة المؤتمرات التابعة للصندوق الوطني للسكن-باب الزوار، الجزائر العاصمة في ندوة حول الطب التكميلي. الندوة كانت من تنظيم المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

بتكليف من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح لعوير، عضو مجلس الأمة، شارك يوم الأربعاء 01 فبراير 2023 في منتدى الذاكرة المقام في إطار الاحتفالات المخلدة لستينية استرجاع السيادة الوطنية الموسوم» تكريما للمجاهد الحاج بن علاّ في مئوية ميلاده 1923-2023»، المنتدى من تنظيم جمعية مشعل الشهيدوجريدة المجاهد، بمقر الجريدة الجزائر العاصمة.

بتكليف من السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة شارك يوم الثلاثاء 21 فيفري 2023 السيد عامري دحان عضو لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بمجلس الأمة، في الافتتاح الرسمي لفعاليات الأبواب الوطنية المفتوحة حول ترقية تسويق وتصدير المنتجات الجلدية والأحذية تحت شعار «الجلود الجزائرية موروث راق ومنتجات تنافسية» وذلك بمقر الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألجكس) .

بتكليف من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، السيد صالح قوجيل ، رئيس مجلس الأمة، شارك السيد صالح لعوير، نائب رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الاقليم والتقسيم الإقليمي بمجلس الأمة، يوم الأربعاء 25 جانفي 2023 على مستوى فندق الأبيار»، الجزائر العاصمة في فعاليات الورشة التقنية لتقييم مدى نجاعة مؤشرات قياس و رصد الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته. وقد كانت الفعالية من تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

بتكليف من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، شارك أمسية اليوم الجمعة 23 جوان 2023، السيد عمر دادي عدون ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج، ممثلا للسيد رئيس مجلس الأمة في فعاليات افتتاح المؤتمر الأورو إفريقي الرابع عشر (14) للحساسية والمناعة العيادية. فندق الشيراتون الجزائر العاصمة.

بتكليف من السيد صالح قوجيل ،رئيس مجلس الأمة، يشارك السيد يوسف لعراب، رئيس لجنة االثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة بمجلس الأمة، صبيحة يوم الأحد 26 فبراير 2023 في الجلسة الافتتاحية الخاصة بالجمعية العامة غير العادية للمجلس الأعلى للشباب المخصصة لانتخاب أجهزة المجلس

بتكليف من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، يشارك السيد إسماعيل المكرطار عضو مجلس الأمة، يوم الأربعاء 19 أفريل 2023،في فعاليات اختتام الطبعة الأولى من مسابقة جائزة «القصيدة المحمدية في مدح خير البرية» والمنظمة من طرف وزارة الثقافة والفنون بقصر الثقافة «مفديزكرياء».

بتكليف من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، يحضر كل من السادة: -محمد الهاشمي دبابش، عضو مجلس الأمة؛ -السيد محمد العيد ماضوي، عضو مجلس الأمة؛ -السيد السالك سكوني، عضو مجلس الأمة؛ -السيد محمد أمين ساحلي، عضو مجلس الأمة. سهرة يوم الإثنين 27 مارس 2023 في برنامج الجائزة الوطنية الكبرى الموسومة بـ» جائزة القصيدة المحمدية في مدح خير البرية» الفعالية من تنظيم وزارة الثقافة والفنون.

بتكليف من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، يحضر كل من السادة: -السيد محمد الهاشمي دبابش، عضو مجلس الأمة؛ -السيد عمر خمایاس، عضو مجلس الأمة؛ -السيد كمال خليفاتي، عضو مجلس الأمة. سهرة يوم الأحد 26 مارس 2023 في برنامج الجائزة الوطنية الكبرى الموسومة بـ» جائزة القصيدة المحمدية في مدح خير البرية»

بتكليف من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، شارك يوم الثلاثاء 14 مارس 2023، السيد فؤاد سبوتة عضو مجلس الأمة في الجلسة الافتتاحية لاجتماع مجلس وزراء الصحة العرب في دورته العادية الثامنة والخمسين (58) بفندق الأوراسي -الجزائر العاصمة ... الدورة تبحث في عديد المسائل المتعلقة بالصحة وعلى رأسها التعاون العربي -العربي في مجال صناعة وتسويق الأدوية، وكذا مقترح الجزائر لإنشاء المنظمة الوطنية للصحة، كما اتفق وزراء الصحة العرب على إنشاء مركز بحث عربي حول الايدز، وإنشاء وكالة عربية للأدوية.

بتكليف من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، شارك السيد المجاهد صالح لعوير نائب رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليم، لمجلس الأمة في فعاليات الملتقى التاريخي الذي نظمته المنظمة الوطنية للمجاهدين بالتنسيق مع وزارة الجاهدين وذوي الحقوق الموسوم ب «دور المحامين خلال الثورة التحريرية المباركة» وذلك اليوم السبت 18 مارس 2023 بالمتحف الوطني للمجاهد برياض الفتح -الجزائر-

بتكليف من السيد صالح لخضر مولاي سعدون، عضو لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي في أشغال اليوم الدراسي التحسيسي تحت عنوان: واقع حقوق المرأة في الجزائر «حصيلتها وسبل تعزيزها» والمنظم من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم 07 مارس 2023، بفندق الاولمبيك بدالي ابراهيم

بتكليف من السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة، وبدعوة من البروفيسور شمس الدين شيتور، شارك يوم السبت 04 مارس 2023، كل من السادة: 1) محمد عمرون مقرر لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني 2) إسماعيل المكرطار، عضو مجلس الأمة 3) بشير ولد زميرلي، عضو مجلس الأمة 4) محمد العربي سليماني، عضو مجلس الأمة وكذا السيد مخلوف ساحل مستشار السيد رئيس مجلس الأمة في فعاليات الطبعة 27 ليوم الطاقة والذي يحمل عنوان : «الأولوية المناخية، النجاعة الطاقوية والهيدروجين الأخضر» الفعالية تم تنظيمها بفندق الأوراسي بالجزائر العاصمة.

بتكليف من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، السيد محمد العربي سليماني، عضو مجلس الأمة؛ والسيد خمایاس عمر، عضو مجلس الأمة.
سهرة يوم الثلاثاء 04 افريل 2023 في برنامج الجائزة الوطنية الكبرى الموسومة بـ «جائزة القصيدة المحمدية في مدح خير البرية»، الفعالية من تنظيم وزارة الثقافة والفنون.

بتكليف من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، شارك السيد المجاهد صالح لعوير نائب رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليم، لمجلس الأمة في فعاليات الملتقى التاريخي الذي نظمته المنظمة الوطنية للمجاهدين بالتنسيق مع وزارة الجاهدين وذوي الحقوق الموسوم ب «دور المحامين خلال الثورة التحريرية المباركة» وذلك يوم السبت 18 مارس 2023 بالمتحف الوطني للمجاهد برياض الفتح -الجزائر-

بتكليف من السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة، شارك يوم السبت 18 مارس 2023، السيد فؤاد سبوتة عضو مجلس الأمة في الجلسة الافتتاحية لاجتماع مجلس وزراء الصحة العرب في دورته العادية الثامنة والخمسين (58) بفندق الأوراسي -الجزائر العاصمة ... الدورة تبحث في عديد المسائل المتعلقة بالصحة وعلى رأسها التعاون العربي -العربي في مجال صناعة وتسويق الأدوية، وكذا مقترح الجزائر لإنشاء المنظمة الوطنية للصحة، كما اتفق وزراء الصحة العرب على إنشاء مركز بحث عربي حول الايدز، وإنشاء وكالة عربية للأدوية.

بتكليف من السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة، وبدعوة من البروفيسور شمس الدين شيتور، شارك يوم السبت 04 مارس 2023، كل من السادة: 1) محمد عمرون مقرر لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني 2) إسماعيل المكرطار، عضو مجلس الأمة 3) بشير ولد زميرلي، عضو مجلس الأمة 4) محمد العربي سليماني، عضو مجلس الأمة وكذا السيد مخلوف ساحل مستشار السيد رئيس مجلس الأمة في فعاليات الطبعة 27 ليوم الطاقة والذي يحمل عنوان : «الأولوية المناخية، النجاعة الطاقوية والهيدروجين الأخضر» الفعالية تم تنظيمها بفندق الأوراسي بالجزائر العاصمة.

بتكليف من السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة شارك يوم الثلاثاء 14 مارس 2023، السيد فؤاد سبوتة عضو مجلس الأمة في الجلسة الافتتاحية لاجتماع مجلس وزراء الصحة العرب في دورته العادية الثامنة والخمسين (58) بفندق الأوراسي -الجزائر العاصمة ... الدورة تبحث في عديد المسائل المتعلقة بالصحة وعلى رأسها التعاون العربي -العربي في مجال صناعة وتسويق الأدوية، وكذا مقترح الجزائر لإنشاء المنظمة الوطنية للصحة، كما اتفق وزراء الصحة العرب على إنشاء مركز بحث عربي حول الايدز، وإنشاء وكالة عربية للأدوية.

بتكليف من السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة شارك السيد نور الدين تاج، رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بمجلس الأمة في فعاليات الأبواب الوطنية الوطنية المفتوحة حول تصدير المنتجات الأصلية تحت شعار «ترويج وتعريف المنتوج الجزائري الأصيل» والمنظمة من طرف الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية والمبرمجة من 07 الى 09 مارس 2023 بمقر الوكالة «ألجكس»

بتكليف من السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة، شارك السيد السيدة نوارة سعدية جعفر، عضو مجلس الأمة، تشارك يوم الخميس 23 فبراير 2023، في فعاليات افتتاح الندوة الوطنية المنعقدة بمناسبة الذكرى الستين (60) لاسترجاع السيادة الوطنية ويوم الشهيد.
فعالية الندوة من تنظيم الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات بالمركز الدولي للمؤتمرات عبد اللطيف رحال- الجزائر.

" الكشفية: حصن للشباب ونماء للوطن"

المؤتمر الوطني الثالث عشر للكشافة الاسلامية الجزائرية، الموسوم " الكشفية: حصن للشباب ونماء للوطن"

كلمة السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة أمام المؤتمر

قرأها نيابة عنه السيد يوسف لعراب، رئيس لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة بمجلس الأمة

بتكليف من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، شارك صبيحة يوم الخميس 22 جوان 2023، السيد يوسف لعراب، رئيس لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة بمجلس الأمة في مراسم افتتاح فعاليات المؤتمر الوطني الثالث عشر للكشافة الاسلامية الجزائرية، الموسوم «الكشفية: حصن للشباب ونماء للوطن»

الفعالية من تنظيم الكشافة الاسلامية الجزائرية بالمركز الدولي للمؤتمرات عبد اللطيف رحال-الجزائر العاصمة.

كلمة السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة أمام المؤتمر قرأها نيابة عنه السيد يوسف لعراب، رئيس لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة بمجلس الأمة، وجاء فيها ما يلي:

«بسم الله الرحمان الرحيم
السيد عبد الرحمان حمزاوي، القائد العام للكشافة الإسلامية الجزائرية،
السيدات والسادة أعضاء الكشافة الإسلامية الجزائرية،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

تسعدني المشاركة، ممثلا للسيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، في المؤتمر الثالث عشر للكشافة الإسلامية الجزائرية: معقل الشباب الوطني المبدع والمخلص والمتفاني في خدمة وطنه، ومدرسة القيم والتربية الروحية والفكرية والدينية والاجتماعية التي تخرجت منها أجيال مشبعة بالوعي والالتزام والاستقلالية والانضباط وروح المسؤولية، ساهمت في كافة المراحل التاريخية التي مرت بها الجزائر، وتركت بصمات مشرفة في مختلف المواقف الوطنية الكبرى منذ ثورة التحرير المظفرة...

أبلغكم جميعا تحيات السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، الذي تعذر عليه الحضور، لكنه أبى إلا أن يشارك أبنائه من الحركة الكشفية الوطنية هذا الحدث الوطني الهام، عبر كلمة أتلوها عليكم نيابة عنه:

«بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله

«إنه لشرف عظيم لي أن أشارك شباب الكشافة الإسلامية الجزائرية، رائدة الحركات الجمعوية الوطنية التربوية التطوعية، مؤتمرهم الوطني الجامع لفئة من خيرة أبناء الجزائر... الخلف الصالح الذي حمل مشعل سلفه المؤسس من رواد الكشافة الإسلامية الجزائرية الأوائل وعلى رأسهم الشهيد محمد بوراس... الرحيل المصلح الذي أسس أرضية الكفاح والنضال ضد الاستعمار من خلال بث روح الانتماء والمحافظة على الهوية والقيم الوطنية، والاستماتة في الدفاع عن مقومات الجزائر الجزائرية...

لقد دفعت الكشافة الإسلامية الجزائرية للجزائر الثورية من رصيدها الشبابي الوطني المنضبط والمدرب والواعي، طليعة ثورية مدركة لأهمية دورها ومؤمنة بعدالة قضيتها ، ومجاهدين وشهداء بررة من أبطال كشفيين حفظ التاريخ ولاءهم لمبادئ ثورة نوفمبر المجيدة، ومساهماتهم النوعية في التدريب العسكري والإسعاف، وكذا ملاحمهم وشجاعتهم وكفاحهم في مواجهة الاستعمار الفرنسي، أذكر منهم باجي مختار، ديدوش مراد، سويداني بوجمعة، أحمد زهانة، زيغود يوسف، العربي بن مهيدي... وغيرهم من الأبطال الأشاوس الذين أنجبتهم المدرسة الكشفية الجزائرية وتشربوا من قيمها الرفيعة ومبادئها الإنسانية والحضارية العريقة...

إن شرف الماضي الذي خلفه أبناء الكشافة الإسلامية الجزائرية يتواصل اليوم عبر حاضر زاخر بالإنجازات الوطنية والمكاسب، يخطها الشباب في الجزائر الجديدة برعاية رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، والذي أبان عن تقديره الكبير للمكانة التي تتبوءها الكشافة في المنظومة القيمية الوطنية ماضيا وحاضرا ومستقبلا، من خلال تكريس يوم وطني للكشافة الإسلامية، يتجدد فيه العهد على مواصلة دربها النبيل تحت الشعار الكشفي الخالد «كن مستعدا»... وذلك بتهيئة نخبة من الثروة السياسية النظيفة» كما وصف رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون فئة الشباب الجزائري، وكذا، تعزيز اللحمة الوطنية وتلقين النشء المبادئ الوطنية السامية والقيم الأخلاقية الرفيعة، وحمايته من المغالطات والاستلاب الفكري والثقافي الذي تغذيه الثورة التكنولوجية، ليبقى متشبثا بهويته ومرجعية مجتمعه ، مستعدا لبناء وطنه والمشاركة الفاعلة في نمائه واستقراره وتقدمه، والدفاع عن مصالحه، عبر اندماجه في الحركية الإيجابية التي تشهدها الجزائر الجديدة، وانخراطه في مسيرة التنمية، والمشاركة بعلمه وعمله وابتكاراته في التغيير والإصلاح واتخاذ القرارات من خلال المؤسسات الدستورية الوطنية ومنها المجلس الأعلى للشباب والمرصد الوطني للمجتمع المدني، لاسيما في ظل التحديات الجسيمة التي تواجه بلادنا، والمؤامرات الدنيئة التي تستهدفها ...

هنيئا للكشافة الإسلامية الجزائرية انعقاد مؤتمرها الوطني... هنيئا لأبنائها انتماءهم لهذا الصرح التاريخي الوطني العتيد... مزيدا من التفوق والإبداع والإنجاز ...

تحيا جزائر الشباب والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.»

شكرا لكم والسلام عليكم»

الافتتاح الرسمي لأشغال الاجتماع الثاني لنداء الساحل، بعنوان:

«إشراك المجتمعات المحلية في منع التطرف العنيف ومعالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب»..

بتكليف من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة شارك السيد أحمد خرشي، عضو مجلس الأمة، عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي ممثلا للسيد رئيس مجلس الأمة في مراسم الجلسة الافتتاحية الرسمية للإجتماع الثاني لنداء الساحل الموسوم بـ «إشراك المجتمعات المحلية في منع التطرف العنيف ومعالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب»..
وذلك يوم 26 فبراير 2023، بالمركز الدولي للمؤتمرات -عبد اللطيف رحال،

هذا وقد تضمنت قائمة المتحدثين في الجلسة الافتتاحية لهذا الاجتماع كل من:
– السيد إبراهيم بوغالي، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري؛
– السيد منذر بودن، عضو الفريق الاستشاري الرفيع المستوى التابع للاتحاد البرلماني الدولي والمعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف (الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف) ونائب رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري، رئيس مراسم الاجتماع الثاني لنداء الساحل؛
– السيد د. باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي؛
– السيد ه. كبادي، رئيس اللجنة البرلمانية المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس، ورئيس المجلس الوطني الانتقالي للتشاد؛
– السيد إ. غادو، أمين عام الاتحاد البرلماني الأفريقي؛
– السيد أحمد بن ناصر الفضالة، رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية، وأمين عام مجلس الشورى القطري؛
وسيستمر هذا الاجتماع يومي 26 و27 فبراير 2023، بالمركز الدولي للمؤتمرات -عبد اللطيف رحال – من خلال خمس جلسات على النحو التالي:
– الجلسة الأولى: دور قادة المجتمع المحلي في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف.
– الجلسة الثانية: دور القادة الدينيين في منع التطرف العنيف وإتاحة خطاب مضاد للأيديولوجيات الإرهابية
– الجلسة الثالثة: من فئات ضعيفة إلى جهات فاعلة في منع التطرف العنيف: بناء مجابهة التطرف في أوساط النساء والأطفال والشباب في منطقة الساحل
– الجلسة الرابعة: دور رجال الدين والمشرعين في مجال سيادة القانون والمواطنة في بلدان الساحل.
– الجلسة الخامسة: التضامن العالمي: دور المجتمع الدولي في تعزيز التماسك الاجتماعي ومنع التطرف العنيف في مجتمعات منطقة الساحل.
في حين ستخصص الجلسة الختامية نهاية أمسية يوم غد الاثنين 27 فبراير 2023 لعرض استنتاجات الاجتماع وتوصياته (إعلان اجتماع الجزائر)...
ويمثل مجلس الأمة في هذا الاجتماع كل من السادة:
– أحمد خرشي، عضو مجلس الأمة، عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، ممثلا للسيد رئيس مجلس الأمة،
– عبد القادر سهلي، رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، عضو الاتحاد البرلماني الدولي،
– عمر دادي دون، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج،
– علي طالبي، عضو مجلس الأمة، عضو الاتحاد البرلماني الدولي.
وحضور السيدين:
– عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي بالبرلمان العربي،
– لياس عاشور، عضو مجلس الأمة، نائب رئيس برلمان البحر الأبيض المتوسط.

السيد أحمد خرشي، عضو مجلس الأمة، عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، ممثلا للسيد رئيس مجلس الأمة:

«ضرورة معاضدة الجهود لمواجهته واستئصال مسببات التطرف العنيف من خلال الحوار والتعاون لخلق بيئة مجتمعية قادرة على مواجهة تحدي الظاهرة الإرهابية وتفشيها»

السيد أحمد خرشي، عضو مجلس الأمة، عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، ممثلا للسيد رئيس مجلس الأمة يبرز بأنّ «مكافحة الارهاب والتطرف العنيف من منظور التجربة الجزائرية كان دوما بمثابة التزام، يتجلى على الصعيد الثنائي والإقليمي والدولي وعلى مستوى منظمة الأمم المتحدة والمنتدى الشامل لمكافحة الارهاب والاتحاد الافريقي الذي كلّف رئيس الجمهورية الجزائرية بالمهمة السامية لمنسق من أجل الوقاية من الراديكالية ومكافحة الارهاب في أفريقيا، وكذا ضمن جميع المؤسسات التي تعد الجزائر عضوا فيها»..

انطلقت يوم الأحد 26 فبراير 2023، أشغال الاجتماع الثاني لنداء الساحل الموسوم بـ «إشراك المجتمعات المحلية في منع التطرف العنيف ومعالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب»، والمنظم من طرف المجلس الشعبي الوطني بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي، بالمركز الدولي للمؤتمرات عبد اللطيف رحال، وذلك يومي 26 و27 فبراير الجاري.
ينعقد هذا الاجتماع لأول مرة في الجزائر، في إطار سلسلة اجتماعات النداء من أجل الساحل، المعلن عنه خلال المؤتمر البرلماني العالمي الأول حول مكافحة الارهاب، المنعقد في فيينا، شهر ديسمبر 2021، والذي تشمل المحاور الخمس لتعزيز استراتيجية فعالة ومستدامة لمكافحة الإرهاب: وهي البيئة، المجتمعات المحلية، الأمن، التعليم، والتنمية، في إطار مقاربة شاملة ومتعددة الجوانب لإيجاد حلول ملموسة لاستتباب السلم ودعم وتعزيز التنمية في دول الساحل.
وقد اختير للاجتماع الثاني موضوع: «إشراك المجتمعات المحلية في منع التطرف العنيف ومعالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب»، من خلال توضيح تداعيات التطرف العنيف على الساكنة المحلية والدور الذي يمكن أن تقوم به كل الأطراف المعنية لاسيما الجمعات المحلية، والبرلمانيين ورؤساء القبائل، ودعاة ورجال الدين لمواجهة العوامل المعززة للإرهاب.. وسيتم رفع توصيات الاجتماع الثاني لنداء الساحل إلى المؤتمر البرلماني العالمي الثاني، المزمع تنظيمه خلال السنة الجارية تحت شعار «الإستجابة العالمية لنداء الساحل».

هذا، وقد كانت للسيد أحمد خرشي، عضو مجلس الأمة، عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، ممثل السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، كلمة بمناسبة الجلسة التحضيرية لهذا الاجتماع، أكدّ فيها على أنّ: «مكافحة التطرف العنيف تشمل إعادة التأهيل وإعادة الإدماج والتربية، ناهيك عن دور وسائل الإعلام كالقنوات التلفزيونية الفضائية والبرامج الدينية الناشرة لقيم الوسطية والاعتدال»، مبرزا بأنّ «مكافحة الارهاب والتطرف العنيف من منظور التجربة الجزائرية كان دوما بمثابة التزام، يتجلى على الصعيد الثنائي والإقليمي والدولي وعلى مستوى منظمة الأمم المتحدة والمنتدى الشامل لمكافحة الارهاب والاتحاد الافريقي الذي كلّف رئيس الجمهورية الجزائرية بالمهمة السامية لمنسق من أجل الوقاية من الراديكالية ومكافحة الارهاب في أفريقيا، وكذا ضمن جميع المؤسسات التي تعد الجزائر عضوا فيها».. كما أشار إلى «ضرورة تركيز اهتمامنا على تحليل العوامل التي أدت إلى تفاقم مستوى التهديد الإرهابي ومظاهر التطرف في المنطقة، على غرار تنقل المقاتلين الأجانب من مناطق نزاعية أخرى، وإعادة انتشار التنظيمات الإرهابية واستغلال الفضاء السيبراني لنشر خطاباتها المغذية للإرهاب والتطرف العنيف وكذا روابط التقاطع بين الإرهاب والإجرام المنظم العابر للحدود، بما في ذلك المخدرات، الهجرة غير الشرعية، ودفع الفدية».
وبخصوص التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب ذكر السيد أحمد خرشي، عضو مجلس الأمة، عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، الحضور البرلماني في هذا الاجتماع بـ «أن مكافحة الارهاب والتطرف العنيف من منظور التجربة الجزائرية كان دوما بمثابة التزام، يتجلى على الصعيد الثنائي والإقليمي والدولي وعلى مستوى منظمة الأمم المتحدة والمنتدى الشامل لمكافحة الارهاب والاتحاد الافريقي الذي كلف رئيس الجمهورية الجزائرية بالمهمة السامية لمنسق من أجل الوقاية من الراديكالية ومكافحة الارهاب في افريقيا وكذا ضمن جميع المؤسسات التي تعد الجزائر عضوا فيها...
كما أن هذا الالتزام يتجلى أيضا من خلال احتضان الجزائر للعديد من الندوات الدولية والقارية حول مختلف أبعاد مكافحة الإرهاب، ارتكازا على قيم التآزر والتكافل والتضامن، وفي هذا الصدد، فإن هذا الموقف يستند الى رغبة بلادي في ألا تشهد شعوبا وبلدان أخرى أبدا المآسي التي عاشها شعبها بسبب التطرف العنيف والإرهاب.»
وختم السيد أحمد خرشي ممثل السيد رئيس مجلس الأمة في هذا الاجتماع مداخلته بالتعرض للمقاربة التضامنية للجزائر في هذا المجال بالقول « وانطلاقا من هذه المقاربة التضامنية تقدمت الجزائر على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة باقتراح مضمون اللائحة رقم 72/130 التي تجعل من تاريخ 16 مايو من كل سنة «يوما دوليا للعيش معا في سلام»، مما يجسد بذلك تمسكنا الصريح والعملي بقيم الحوار والمصالحة والعيش معا في سلام.
فالجزائر التي دفعت ثمنا باهظا من الأرواح البشرية وموارد الأمة في مكافحة الارهاب واعية كل الوعي بويلات هذه الآفة التي لا مبرر لها وبالتهديدات التي تحملها بالنسبة لأمن واستقرار الدول والسلم والأمن دوليا وقاريا مما يفرض علينا تنسيق وتوحيد الجهود لمجابهتها.»
كما توجه السيد الياس عاشور، عضو مجلس الأمة، نائب رئيس برلمان البحر الأبيض المتوسط بكلمة في مستهل الجلسة التحضيرية ضمّنها عرضًا مُركزا حول «خطورة التمدد الإرهابي في الساحل وتداعياته على بلدان المتوسط مشدد على ضرورة معاضدة الجهود لمواجهته واستئصال مسبباته من خلال الحوار والتعاون لخلق بيئة مجتمعية قادرة على مواجهة تحدي الظاهرة الإرهابية وتفشيها...»
جدير بالذكر، أنّ ممثلي مجلس الأمة، في هذا الاجتماع هم كالتالي:
– أحمد خرشي، عضو مجلس الأمة، عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، ممثلا للسيد رئيس مجلس الأمة،
– عبد القادر سهلي، رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، عضو الاتحاد البرلماني الدولي،
– عمر دادي دون، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج،
– علي طالبي، عضو مجلس الأمة، عضو الاتحاد البرلماني الدولي.
وحضور السيدين:
– عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي بالبرلمان العربي،
– لياس عاشور، عضو مجلس الأمة، نائب رئيس برلمان البحر الأبيض المتوسط.

كلمة السيد أحمد خرشي عضو مجلس الامة، عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، ممثل السيد رئيس مجلس الأمة في الاجتماع الثاني لنداء الساحل «اشراك المجتمعات المحلية في منع التطرف العنيف ومعالجة الظروف المؤدية للإرهاب

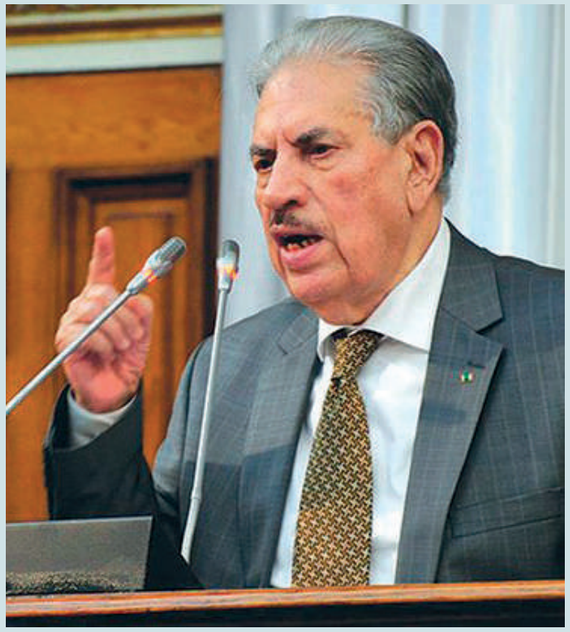

بسم الله الرحمان الرحيم
السيد رئيس الاتحاد البرلماني الدولي
الزملاء المشاركين
الحضور الكريم كل باسمه ومقامه

يسعدني ويشرفني أن ألتقي بزميلاتي وزملائي المشاركين هذه المرة بأرض الجزائر الحرة الأبية، لمناقشة موضوع غاية في الأهمية، وقبل ذلك أود في بداية هذه الكلمة أن أبلغكم خالص تحيات السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، معربا لكم عن أطيب تمنياته بالنجاح الكامل لأشغال هذا الاجتماع.

يكتسي هذا اللقاء أهمية بالغة خاصة وأنه ينعقد على ضوء تحديات متصاعدة ومتسارعة تفرضها التهديدات المتزايدة للإرهاب والتطرف العنيف في منطقة الساحل التي باتت تشهد في السنوات الأخيرة تصاعدا كبيرا في حجم وشدة الاعتداءات الإرهابية التي تستهدف على حد سواء القوات المسلحة للدول الأعضاء والسكان المدنيين، وهو ما يؤكد بشكل واضح وجود تهديدات مباشرة على الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة وبشكل متعدي للقارة ككل.

من هذا المنطلق، فإن اشراك المجتمعات المحلية في منع التطرف العنيف ومعالجة الظروف المؤدية الى الإرهاب سيما في منطقة الساحل، يشكل بلا شك موضوعا في غاية من الدقة بالنظر لما تعانيه هذه المنطقة من تفاقم التهديدات الأمنية وصعوبة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ذلك ما يتطلب تظافر الجهود محليا وقاريا ودوليا لمجابهة كل هذه التحديات.

وفي هذا الاطار، يعد من الضروري تركيز اهتمامنا على تحليل العوامل التي أدت إلى تفاقم مستوى التهديد الإرهابي ومظاهر التطرف في المنطقة، على غرار تنقل المقاتلين الأجانب من مناطق نزاعية أخرى، وإعادة انتشار التنظيمات الإرهابية واستغلال الفضاء السبراني لنشر خطاباتها المغذية للإرهاب والتطرف العنيف وكذا روابط التقاطع بين الإرهاب والإجرام المنظم العابر للحدود، بما في ذلك المخدرات الهجرة غير الشرعية، ودفع الفدية.

أيتها السيدات، أيها السادة

من الواضح ان مختلف المؤسسات والهيئات تلعب دورا كبيرا في مكافحة التطرف العنيف والارهاب على غرار الأجهزة الأمنية

«الجزائر التي دفعت ثمنا باهظا من الأرواح البشرية وموارد الأمة في مكافحة الارهاب واعية كل الوعي بويلات هذه الآفة»

والقضاء والهيئات الدينية ومختلف مكونات المجتمع المدني.

كما تشمل مكافحة التطرف العنيف إعادة التأهيل وإعادة الإدماج والتربية بما فيها التطوير الملموس الطرق التعليم والتكوين المهني والتشغيل وكذا دور وسائل الإعلام كالقنوات التلفزيونية الفضائية والبرامج الدينية الناشرة لقيم الوسطية والاعتدال.

من جانب آخر، يعد تجريم دفع الفدية أيضا بمثابة إحدى أهم آليات مكافحة الإرهاب التي لطالما رافعت الجزائر من أجلها في كل المنابر الإقليمية والدولية وفي هذا الصدد، نقول أن عوائد الفدية في منطقة الساحل بلغت أرقاما معتبرة دفعتها بعض الدول للجماعات الإرهابية من أجل تحرير رعاياها الرهائن، وهو ما أنعش ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة.

واستنادا لكل ما سبق، فإن مكافحة الارهاب والتطرف العنيف من منظور التجربة الجزائرية كان دوما بمثابة التزام، يتجلى على الصعيد الثنائي والإقليمي والدولي وعلى مستوى منظمة الأمم المتحدة والمنتدى الشامل لمكافحة الارهاب والاتحاد الافريقي الذي كلف رئيس الجمهورية الجزائرية بالمهمة السامية لمنسق من أجل الوقاية من الراديكالية ومكافحة الارهاب في افريقيا وكذا ضمن جميع المؤسسات التي تعد الجزائر عضوا فيها.

كما أن هذا الالتزام يتجلى أيضا من خلال احتضان الجزائر للعديد من الندوات الدولية والقارية حول مختلف أبعاد مكافحة الإرهاب، ارتكازا على قيم التآزر والتكافل والتضامن، وفي هذا الصدد، فإن هذا الموقف يستند الى رغبة بلادي في ألا تشهد شعوبا وبلدان أخرى أبدا الماسي التي عاشها شعبها بسبب التطرف العنيف والإرهاب. وانطلاقا من هذه المقاربة التضامنية تقدمت الجزائر على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة باقتراح مضمون اللائحة رقم 130/72 التي تجعل من تاريخ 16 مايو من كل سنة « يوما دوليا للعيش معا في سلام»، مما يجسد بذلك تمسكا الصريح والعملي بقيم الحوار والمصالحة والعيش معا في سلام.

فالجزائر التي دفعت ثمنا باهظا من الأرواح البشرية وموارد الأمة في مكافحة الارهاب واعية كل الوعي بويلات هذه الآفة التي لا مبرر لها وبالتهديدات التي تحملها بالنسبة لأمن واستقرار الدول والسلم والأمن دوليا وقاريا مما يفرض علينا تنسيق وتوحيد لمجابهتها.

أشكركم على كرم الاصغاء.

أشغال المؤتمر الخامس للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية

السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة يدعو إلى تعزيز العمل العربي المشترك لتحقيق الأمن الغذائي

بتكليف من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة، برئاسة السيد بومدين لطفي شيبان، نائب رئيس مجلس الأمة، في أشغال المؤتمر الخامس للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية، الذي ينعقد تحت شعار «رؤية برلمانية لتعزيز الأمن الغذائي العربي»، وذلك يوم السبت 11 فبراير 2023 بمقر الجامعة العربية في القاهرة (جمهورية مصر العربية).

شارك في هذا المؤتمر رؤساء البرلمانات والوفود البرلمانية العربية، بحضور شرفي للسيد «شيف فورتون تشارومبيرا»، رئيس برلمان عموم إفريقيا، ويتضمن جدول أعماله دراسة ومناقشة موضوع الأمن الغذائي في العالم العربي، إذ سيصادق رؤساء البرلمانات والوفود البرلمانية المشاركة ، على الوثيقة التي ستصدر عن المؤتمر، وتحمل عنوان: «رؤية برلمانية لتعزيز الأمن الغذائي العربي»، تتضمن مجموعة توصيات ومقترحات لمواجهة أزمة الغذاء التي يعاني منها العالم العربي، سيتم تقديمها بعد المصادقة عليها، إلى الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية، المقرر عقدها في العام الجاري، وذلك للنظر في الاسترشاد بها خلال إعداد مشروع الاستراتيجية العربية للأمن الغذائي، التي صدر بها قرار من القمة العربية الواحدة والثلاثين المنعقد يومي 01 و02 نوفمبر 2022 بالجزائر.

وقد وجه السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة كلمة إلى المؤتمر ألقاها نيابة عنه السيد بومدين لطفي شيبان، نائب رئيس مجلس الأمة، أكد فيها «أن الأمن الغذائي يتطلب تعزيز العمل العربي المشترك من أجل مواجهته مثلما ارتأته القمة العربية الواحدة والثلاثين المنعقدة بالجزائر، والتي ارتكزت مخرجاتها على قرارات تخص الأمن الغذائي القومي العربي كأولوية اقتصادية»... كما أشار السيد رئيس مجلس الأمة إلى «أن اهتمام قمة الجزائر بالأمن الغذائي العربي يعكس المكانة التي يحتلها هذا الرهان في أولويات السياسة الوطنية، وفي التوجه الاقتصادي الجديد للجزائر الجديدة التي أرسى دعائمها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون»... مؤكدا أن مؤسسات الدولة قد جندت كافة الوسائل لتحقيق الأمن الغذائي باعتباره أحد مقومات السيادة، وذلك عبر مخططات وبرامج تنموية تشترك فيها كافة القطاعات الوزارية، أفضت إلى تحقيق الجزائر اكتفاء ذاتيا في العديد من الشعب الفلاحية، مما أهل لتصنيفها في المرتبة الأولى على المستويين العربي والإفريقي خلال ثلاث سنوات متتالية (2020 و2021 و2022) من حيث تجسيد أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالأمم المتحدة في مجال الأمن الغذائي، ومن بين البلدان الرائدة عالميا في مجال ضمان الأمن الغذائي عن طريق إنتاجها الوطني...

كما أوضح رئيس مجلس الأمة «أن الأمن الغذائي يتقاطع مع كافة الآفات التي يشهدها العالم من استعمار وأوبئة وتغير مناخي وجرائم إرهاب ونزاعات، تتسبب في هجرات قسرية وتخريب للبنى التحتية وإخلال بالظروف المواتية لتحقيق الأمن الغذائي»... داعيا إلى مواصلة العمل لحل الصراعات والنزاعات في العالم العربي من خلال الحلول السلمية والحوار والتفاوض والمصالحة، وكذا، إنهاء الاحتلال الذي يغذي الفقر والمجاعة عبر النهب الممنهج لثروات المستضعفين في المنطقة العربية، وذلك من خلال منح الشعوب حقها في تقرير مصيرها والاستقلال».

وقد شارك في هذا المؤتمر وفد برلماني يتشكل من السادة:

– بومدين لطفي شيبان، نائب رئيس مجلس الأمة، رئيس الوفد؛
– عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي بالبرلمان العربي؛
– العربي مواز، عضو مجلس الأمة؛
– محمد أمين ساحلي، عضو مجلس الأمة.

أشغال المؤتمر السادس عشر لجبهة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (بوليزاريو)

بتكليف من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة، برئاسة السيد عمر دادي عدون، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج، في أشغال المؤتمر السادس عشر لجبهة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (بوليساريو)، والتي انطلقت أشغاله يوم الجمعة 13 يناير 2023، واستمرت إلى غاية 17 يناير 2023 في مدينة الداخلة بمخيمات اللاجئيين الصحراويين.

تشكل وفد مجلس الأمة المشارك من السادة :

• عمر دادي عدون، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج ،
• كمال خليفاتي، مقرر لجنة الشؤون الخارجية،
• محفوظ بوصبع، عضو مجلس الأمة،
• محمد سالمي، عضو مجلس الأمة،
• صالح رقيق، عضو مجلس الأمة.

وقد حمل هذا المؤتمر اسم الشهيد «امحمد خداد»، و تحت شعار «تصعيد القتال لطرد الاحتلال واستكمال السيادة»، وكان هدف المنظمون هو تقييم المستجدات الحاصلة على الساحة الوطنية الصحراوية، والخروج بقرارات تتناسب وخصوصية المرحلة الجديدة التي تشهدها القضية الصحراوية العادلة، في مسيرتها المشروعة نحو الحرية والكرامة والاستقلال.

الدورة السابعة عشر لبرلمان البحر الأبيض المتوسط

شارك السيد لياس عاشور، عضو مجلس الأمة، نائب رئيس برلمان المتوسط، في الدورة الثامنة والأربعين لمكتب البرلمان، وذلك أمسية يوم الاثنين 28 فبراير ،2023 عبر منصة التحاضر المرئي عن بعد .

يندرج هذا الاجتماع في إطار التحضير للدورة السابعة عشر لبرلمان البحر الأبيض المتوسط، المنظمة بالرباط يومي 01 و02 مارس 2023، وتضمن جدول أعماله عدة بنود تنظيمية منها انتخاب مكتب جديد لذات البرلمان.

وخلال مداخلته خلال النقاش عبر السيد الياس عاشور، عضو مجلس الأمة، نائب رئيس برلمان البحر الأبيض المتوسط، عن أهمية المحافظة على عقد اجتماعات هذا التنظيم البرلماني المتوسطي، لاسيما في ظل المستجدات التي فرضتها متغيرات السياق الخارجي والنظام الدولي الراهنة وتداعياتها على شعوب المنطقة، ومنها أثار التغيرات المناخية وندرة المياه، الهجرة غير الشرعية المرتبطة بغياب التنمية الاجتماعية والاقتصادية في عديد من دول جنوب المتوسط، الارهاب والجريمة المنظمة والتدخلات الأجنبية التى قوضت مسارات الحوار واستتباب الأمن والسلم في المنطقة، وكلها مواضيع مدرجة للنقاش والتحاور في جداول أعمال اجتماعات اللجان الدائمة الثلاث خلال هذه الدورة .

مجلس الأمة يشارك في إعداد الوثيقة النهائية لمؤتمر رؤساء البرلمانات العربية

يشارك السيد عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي بالبرلمان العربي، ممثلا عن مجلس الأمة، في اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الخامس للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية، والتي انعقدت يومي 08 و09 فبراير 2023 بمقر الجامعة العربية في القاهرة (جمهورية مصر العربية).

ويعكف المشاركون في هذا الاجتماع على دراسة ومناقشة الوثيقة النهائية التي ستصدر عن المؤتمر الخامس للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية، المزمع عقده يوم السبت 11 فبراير 2023، بمقر الجامعة العربية بالقاهرة... هذا وتحمل الوثيقة عنوان: «رؤية برلمانية لتعزيز الأمن الغذائي العربي»، وتتضمن مجموعة توصيات ومقترحات لمواجهة أزمة الغذاء التي يعاني منها العالم العربي، حيث سيتم تقديمها بعد المصادقة عليها، إلى الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية، المقرر عقدها في العام الجاري، وذلك للنظر في الاسترشاد بها خلال إعداد مشروع الاستراتيجية العربية للأمن الغذائي، التي صدر بشأنها قرار من القمة العربية الواحدة والثلاثين المنعقد يومي 01 و02 نوفمبر 2022 بالجزائر.

وفد مجلس الأمة يجدد للرئيس الصحراوي «التأكيد على موقف الجزائر الثابت واللامشروط، المساند لقضية الشعب الصحراوي وحقه في تقرير مصيره والاستقلال بأرضه والتمتع بثرواته وإقامة دولته كاملة السيادة، وفقا للشرعية الدولية والقرارات الأممية ذات الصلة»

استقبل السيد إبراهيم غالي، رئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، والأمين العام لجبهة البوليساريو، السيد عمر دادي عدون، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج، بمعية وفد مجلس الأمة، على هامش المشاركة في أشغال المؤتمر السادس عشر لجبهة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (بوليساريو)، وقد شكلت المقابلة سانحة نقل فيها السيد رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج، تحيات السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة إلى الرئيس الصحراوي ومن خلاله إلى الشعب الصحراوي، وتمنياته بنجاح المؤتمر وكل الموفقية لمخرجاته من أجل التمكين الشعب الصحراوي وتجديد التأكيد على موقف الجزائر الثابت واللامشروط، المساند لقضية الشعب الصحراوي وحقه في تقرير مصيره والاستقلال بأرضه والتمتع بثرواته وإقامة دولته كاملة السيادة، وفقا للشرعية الدولية والقرارات الأممية ذات الصلة، والذي أكد عليه رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون في كل المناسبات وأمام كل المؤسسات الإقليمية والدولية، وجسده في العديد من المواقف، وذلك انطلاقا من مبادئ السياسة الخارجية للجزائر، المستلهمة من مرجعيتها النوفمبرية، المناهضة لكل أشكال الاستعمار والداعمة لكافة حركات التحرر في العالم...

و تشكل وفد مجلس الأمة من السادة :

- عمر دادي عدون، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج ،
- كمال خليفاتي، مقرر لجنة الشؤون الخارجية،
- محفوظ بوصبع، عضو لجنة الشؤون الخارجية،
- محمد سالمي، عضو مجلس الأمة،
- صالح رقيق، عضو مجلس الأمة.

السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة يؤكد :

«.. مشروعية كل الخيارات التي تتخذها الشعوب في حروبها التحريرية .. وضرورة تكثيف الجهود وحشد مزيد من الدعم لإنهاء الاستعمار في افريقيا»

وجه السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، خطابا للمؤتمر السادس عشر للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، ألقاه نيابة عنه السيد عمر دادي عدون، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج .... جدد فيه السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة التأكيد على «موقف الجزائر الثابت واللامشروط، المساند لقضية الشعب الصحراوي وحقه في تقرير مصيره والاستقلال بأرضه والتمتع بثرواته وإقامة دولته كاملة السيادة، وفقا للشرعية الدولية والقرارات الأممية، والذي أكد عليه رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون في كل المناسبات وأمام كل المؤسسات الإقليمية والدولية ، وجسّده في العديد من المواقف، وذلك انطلاقا من مبادئ السياسة الخارجية لبلادنا، المستلهمة من مرجعيتها النوفمبرية، المناهضة لكل أشكال الاستعمار والداعمة لكافة حركات التحرر في العالم»... كما أشاد السيد صالح قوجيل، «بالإنجازات والانتصارات التي حققتها جبهة البوليساريو بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي، والانتصارات التي حققتها على المستوى السياسي والقانوني والعسكري في مواجهة تعنت ومناورات المحتل الذي شوه المنطقة بأطماعه الاستعمارية، ونوه بصمودها في وجه التضليل والتزامها بمطالب الشعب وحكمتها في فضح التلاعب والتضليل الذي يمارسه الاحتلال من أجل تمرير أطروحته التي تسعى إلى إعادة تدوير الاستعمار في شكل جديد».

كما ذكّر السيد رئيس مجلس الأمة «بمشروعية كل الخيارات التي تتخذها الشعوب في حروبها التحريرية، مثلما فعلت الجزائر، وأشاد بالتضامن الدولي المتزايد مع القضية الصحراوية، كما دعا إلى ضرورة تكثيف الجهود وحشد مزيد من الدعم لإنهاء الاستعمار في افريقيا من خلال تمكين الشعب الصحراوي من حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره والاست قلال.

وفيما يلي النص الكامل للكلمة:

كلمة السيد المجاهد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة الموجهة إلى المؤتمر السادس عشر للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (يلقيها نيابة عنه السيد دادي عدون رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج) 13-17 يناير 2023

«إن وقوف الجزائر إلى جانب الشعب الصحراوي الشقيق، ودعمها لممثله الوحيد جبهة البوليساريو، هو موقف رسمي وشعبي لن يتغير بتغير الظروف ولا يخضع لمقايضة المصالح»

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين...

معالي السيد إبراهيم غالي، رئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، الأمين العام لجبهة البوليساريو،

معالي السيد حمة سلامة، رئيس برلمان الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم

اسمحوا لي بداية أن أنقل لجميع الحاضرين في هذا المحفل الثوري الصحراوي الموقر، تحيات السيد المجاهد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة الجزائري ، وبصفة خاصة إلى القيادة الصحراوية وعلى رأسها السيد إبراهيم غالي، رئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، الأمين العام لجبهة البوليساريو، وإلى رئاسة وأعضاء البرلمان الصحراوي، وكافة الشعب الصحراوي الشقيق، متمنيا النجاح والسداد والقوة والثبات لكل الفاعلين من مختلف دول العالم، في المسيرة التحريرية لهذا الشعب الأبي، المناهضين لكل أشكال الاستدمار والداعمين قولا وفعلا لحقوق الشعوب في تقرير مصيرها.

لقد كلفني السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، بإلقاء كلمته نيابة عنه، هذا نصها:

«إنه لمن دواعي السرور وبواعث الفخر والاعتزاز، أن نشارك إخواننا الصحراويين فعالياتهم الثورية ونشاطاتهم التنظيمية في ظل وحدة الصف والرؤية والهدف.... في مرحلة تاريخية حاسمة، وتحولات عالمية متسارعة تتجه رغم كل تقلباتها وخلل موازينها نحو إعلاء قيم الحق والعدل والحرية والسيادة والاستقلال... نشارك إخواننا في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية أشغال مؤتمر الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، قائدة مسيرة النضال الشريف والكفاح المشروع ضد الاستعمار، وضد كل مظاهره المقيتة القائمة على النهب والقتل والظلم والغدر والإرهاب وانتهاك حقوق الإنسان... نبارك مخرجاته، ونؤيد قراراته النابعة من تطلعات الشعب الصحراوي التي ندركها جميعا...

إن جبهة البوليساريو المرتبط اسمها وتاريخها بإنجازات وانتصارات سياسية وعسكرية وقانونية كبيرة، ضد مستعمر تبرأ من كافة العوامل المشتركة التي تجمع دول وشعوب المنطقة، مقابل تلبية أطماعه الاستعمارية الضاربة جذورها الهشة منذ تاريخ بعيد.... هذه المنظمة الثورية التي حصدت ولا تزال تعاطفا وتضامنا يتوسع كل يوم، وفرضت احترام العالم لمطالبها وانتصرت في كل خياراتها وقراراتها الحاسمة، وفي موازنتها الحكيمة بين الحلول السياسية وتقدير المعطيات التي تدفع نحو الحلول العسكرية، من خلال تصعيد حتمي لحربها التحريرية العادلة، كما فعلت كل شعوب المعمورة ومنها الجزائر.

إن الجزائر في دعمها الكامل واللامشروط لقضية الشعب الصحراوي العادلة، ومناداتها بحقه في تقرير مصيره وممارسة سيادته على أرضه والتمتع بثرواته، انطلاقا من مبادئها الثابتة لسياستها الخارجية المناهضة لكافة أشكال الاستعمار في كل بقعة من العالم، ساندت وستفعل دائما ممثله الوحيد في هذه المعركة التاريخية ضد آخر مستعمرة في إفريقيا، حتى استكمال بسط السيادة الصحراوية على أرض الجمهورية الصحراوية المستقلة...

ومن تجربتها النوفمبرية الرائدة ضد الاستعمار الفرنسي، نستلهم اليقين التام بقرب تصدع هذا الفكر وأزلامه، بفضل عزيمة الصحراويين واستماتتهم في الدفاع عن حقهم المشروع بكل الوسائل رغم كل التعنت في تحدي الشرعية الدولية... مع مساندة عالمية متزايدة لدول ومنظمات دولية تطالب بتطبيق اللوائح والقرارات الأممية، وتنظيم استفتاء لتقرير المصير بإشراف الأمم المتحدة، مع رفض كل طرح متلاعب يسعى عبر الدعاية والتضليل إلى تعليب الاستعمار في شكل جديد.

إن وقوف الجزائر إلى جانب الشعب الصحراوي الشقيق، ودعمها لممثله الوحيد جبهة البوليساريو، هو موقف رسمي وشعبي لن يتغير بتغير الظروف ولا يخضع لمقايضة المصالح، بل هو أحد أعمدة السياسة الخارجية للجزائر الجديدة التي أرسى دعائمها السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، والذي حرص منذ توليه قيادة البلاد على تأكيد هذا التوجه السليم في كل المواقف والمناسبات، مصرحا بأن الجزائر لن تتخلى عن القضية الصحراوية باعتبارها قضية مبدأ، مسجلة في لجنة تصفية الاستعمار بالأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، أذكر بالنهج الذي تحرص عليه الجزائر الجديدة بقيادة رئيسها السيد عبد المجيد تبون، والمتمثل في استقلالية القرار السياسي مدعوما باستقلالية القرار الاقتصادي، من أجل الترفع عن مقايضة العدل بالمصالح، والحقوق الإنسانية بالعلاقات المالية المشبوهة التي تدوس على جثث المستضعفين... لتواصل الجزائر عبر كل السبل والآليات دعم الشعوب المستعمرة، وتمكينها من حقها غير القابل للتصرف في تقرير مصيرها.

ختاما، أترحم على شهداء القضية الصحراوية العادلة، ممن ضحوا بأنفسهم في سبيل حريتهم واستقلال وطنهم... شهداء الوطن الأبرار الذين قضوا على أيدي قوات الاحتلال الغاشم... نحسبهم في جنات الخلد مع إخوانهم شهداء ثورة نوفمبر المظفرة. فالمجد والخلود لهم جميعا».

شكرا لكم والسلام عليكم

مشاركة مجلس الأمة في الاجتماع السادس من دور الانعقاد الثالث للفصل التشريعي الثالث لمكتب البرلمان العربي

شارك السيد عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي بالبرلمان العربي، في الاجتماع السادس من دور الانعقاد الثالث للفصل التشريعي الثالث لمكتب البرلمان العربي، وذلك يومي 02 و03 أفريل 2023 بالقاهرة (جمهورية مصر العربية).

يتضمن جدول أعمال الاجتماع عدة بنود، منها تقديم عرض حول نشاط البرلمان العربي في إطار الدبلوماسية البرلمانية بعد المصادقة على محضر الاجتماع الخامس لمكتبه، وكذا، مناقشة مستجدات عقد منتدى النساء البرلمانيات العربيات والمسلمات، المقرر تنظيمه بالتعاون مع برلمان أوزباكستان، بالإضافة إلى متابعة مساهمات الدول الأعضاء في موازنة البرلمان العربي للعام 2023.

واصل يوم الاثنين 03 أفريل 2023 مكتب البرلمان العربي، اجتماعه السادس من دور الانعقاد الثالث للفصل التشريعي الثالث، بمشاركة السيد عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي بالبرلمان العربي.

تم خلال هذا الاجتماع استعراض جهود وإنجازات البرلمان العربي، ونشاطه المكثف في مجال الدبلوماسية البرلمانية على المستوى العربي والإقليمي والدولي، في إطار الدفاع عن القضايا التي تهم الشعوب العربية... كما تم التطرق إلى مسائل تنظيمية تخص سير عمل البرلمان، منها متابعة مساهمات الدول الأعضاء في موازنة البرلمان العربي للعام 2023، وكذا، وتباحث آليات تطوير خطة عمله بما يتناسب والراهن العربي والدولي... هذا، وقد تم الاتفاق خلال اجتماع هيئة المكتب على انعقاد الجلسة القادمة للبرلمان العربي في العاصمة المصرية القاهرة في غضون شهر ماي القادم.

أشغال الحلقات النقاشية للمؤتمر البرلماني الدولي الثاني: «روسيا - افريقيا في عالم متعدد الأقطاب»

«التحديات والتهديدات الراهنة باختلاف أنواعها كشفت العديد من النقائص في النظام الدولي الحالي وآليات ضبطه...

افتتحت صباح يوم الاحد 19 مارس 2023 بالعاصمة الروسية موسكو أشغال المؤتمر البرلماني الدولي الثاني: «روسيا ـــ افريقيا في عالم متعدد الأقطاب»، والذي ينظمه مجلس الدوما للجمعية الفيديرالية لفدرالية روسيا، يومي 19 و20 مارس بموسكو.

حيث برمجت في الفترة الصباحية جلسة عمل بين ممثلي مجتمع الأعمال والمشاركين في المؤتمر، وحضر الجلسة عن البرلمان الجزائري السيد عبد الناصر حمود، نائب رئيس مجلس الأمة، رئيس الوفد البرلماني، والسيد أحسن هاني، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني، والسيد ابراهيم صعدلي، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني بالمجلس الشعبي الوطني، بمعية سعادة سفير الجزائر بفيدرالية روسيا، السيد اسماعيل بن عمارة.

في حين خصصت الفترة المسائية لإنطلاق أشغال الموائد المستديرة الموضوعاتية، المبرمجة ضمن فعاليات المؤتمر حول:

• المائدة المستديرة الأولى بعنوان: «الردود التشريعية للتحديات الاقتصادية الراهنة»، بحضور السيدان محمد بوكرو، عضو مجلس الامة، وسفيان فايد، عضو المجلس الشعبي الوطني.

ممثلو البرلمان الجزائري أكدوا خلال لقاءاتهم مع الوفود المشاركة على هامش الموائد المستديرة على «أن تنمية الاقتصاد العالمي تمر عبر تعزيز الأمن والسلم والاستقرار والتنمية المتوازنة والعادلة بين الشمال والجنوب، وفي هذا الإطار يمكن أن يكون التقارب الروسي الافريقي رافدا مهما لتحقيق ذلك، كما أن دور البرلمانات قد يندرج ضمن مساعي تطوير وتعميق الحوار اقليميا ودوليا، من أجل ترقية روابط التضامن، والتقريب بين الشعوب وتوازن العلاقات الاقتصادية الدولية في المستقبل.

• المائدة المستديرة الثانية حول موضوع: «الدعم البرلماني للتعاون العلمي والتربوي»، وقد مثل البرلمان الجزائري السيدان محمد رباح، عضو مجلس الامة، وابراهيم صعدلي، عضو المجلس الشعبي الوطني، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني..... خلال المحادثات الجانبية أشار السادة البرلمانيون «على أنه يتعين على البرلمانات الوطنية دعم تنامي برامج البحث، وتوسيع الإنفاق الحكومي على البحث العلمي والتعليم العالي بسبب مقتضيات المنافسة الدولية، التي تفرض على الدول الافريقية تحسين مؤشرات جودة التدريس، كما يتوجب الأمر تصميم نظام موحد لتوثيق الشهادات الجامعية الافريقية، في مسعى لحل إشكالية تزوير الشهادات العلمية، وبناء الثقة بينَ الجامعات وأرباب العمل، وتيسير تنقل الطلاب بين الجامعات الافريقية َوالعالمية بما فيها الروسية.

• المائدة المستديرة الثالثة حول موضوع « الأمن غير قابل للتجزئة.. فرص وإسهامات البرلمانات»، شارك في أشغال هذا النقاش السيد عفيف سنوسة، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي عن مجلس الأمة، وعن المجلس الشعبي الوطني السيد أحسن هاني، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني.

وأثناء النقاش جدد السيد عفيف سنوسة، التأكيد على أن التسوية المستديمة لمختلف الأزمات والنزاعات تتطلب رفض كل أشكال التدخل وتكريس مبدأ التسوية السياسية عبر الحوار والمصالحة بعيدا عن الحلول العسكرية والتدخلات المدمرة..وفي الحديث عن الهجرة غير النظامية، أضاف أن الجزائر أضحت وجهة للعديد من المرحلين واللاجئين وقد وضعت هيئة وطنية خاصة لمتابعة هذه القضايا المترتبة عن أزمة الهجرة، كما أن الجزائر كانت وستظل بلد استضافة، وهي تدرك التحديات التي تواجهها بلدان جوارها وتعرب لهم في كل مرة عن تضامنها المتعدد الأوجه، وترافقهم بناء على طلبهم في مساراتهم الوطنية من أجل المصالحة الوطنية، وأن الشعب الجزائري لم يتنصّل يوما عن واجب التضامن مع الغير، لكن الجزائر لن تقبل أن تتحول أراضيها إلى بوتقة لانتشار النشاطات الإجرامية أو غير المشروعة، وكل من يسيء لهذه الضيافة سيطبّق عليه القانون كما هو الحال في باقي أرجاء العالم.

• المائدة المستديرة الرابعة حول موضوع: «الاستعمار الغربي الجديد: كيف يتم منع تكرار التاريخ»، حضر القاء السيد عبد الناصر حمود، نائب رئيس مجلس الأمة والسيدة سميرة برهوم، نائب بالمجلس الشعبي الوطني.

وفي مداخلته لإثراء النقاش أكد السيد ممثل مجلس الأمة على أن: «التحديات والتهديدات الراهنة باختلاف أنواعها كشفت العديد من النقائص في النظام الدولي الحالي وآليات ضبطه... وأصبح من الضروري إرساء قواعد نظام متعدد الأطراف جديد قائم على الحوكمة العالمية التشاورية والشاملة.

وأشار الى أن ردود الفعل الفورية وإعطاء الأفضلية للتصرفات الأنانية على حساب التضامن العالمي، يعزز التوجهات غير المنصفة بين الدول المتقدمة والدول النامية، فالتحديات والرهانات العالمية تحتاج إلى حلول عالمية وتستوجب تعزيز الحوار التعددي والانصات لجميع الأصوات وليس فقط أصوات الأقوى.

وجدد التأكيد على أن استكمال تصفية الاستعمار في القارة الافريقية وضمان حق الشعوب في تقرير مصيرها بكل معاني هذا الحق لا يتأتى إلا عن طريق تضامن الشعوب الافريقية مع بعضها البعض والوقوف إلى جانب القضية الصحراوية وفق الأسس والمرجعيات النضالية والشرعية الدولية.

كما تمت الإشارة إلى أن السيد فلادمير بوتين، رئيس الفيدرالية الروسية سيفتتح أشغال الجلسة العامة المبرمجة لليوم الثاني لأشغال المؤتمر يوم الاثنين 20 مارس 2023.

هذا وقد شارك في فعاليات هذا المؤتمر وفد مشترك عن غرفتي البرلمان الجزائري يتشكل من السيدة والسادة:

حمود عبد الناصر، نائب رئيس مجلس الأمة، رئيس الوفد،
أحسن هاني، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني،
عفيف سنوسة، رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، بمجلس الأمة؛
براهيم صيدلي، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، بالمجلس الشعبي الوطني،
عبد السلام باشاغا، نائب بالمجلس الشعبي الوطني، رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الجزائرية – الروسية بالمجلس الشعبي الوطني؛
محمد رباح، عضو مجلس الأمة؛
محمد بوكرو، عضو مجلس الأمة؛
سميرة برهوم، نائب بالمجلس الشعبي الوطني؛
سفيان فايد، نائب بالمجلس الشعبي الوطني.

الجلسة العامة للمؤتمر البرلماني العالمي الثاني روسيا-إفريقيا

مناسبة لتأكيد أهمية التعاون بين إفريقيا وروسيا في إطار علاقات مثمرة وشراكات مُربِحَة تحقق السلام والاستقرار والتنمية

انطلقت صباح يوم الاثنين 20 مارس 2023 بالعاصمة الروسية موسكو، أشغال الجلسة العامة للمؤتمر العالمي الثاني روسيا-إفريقيا، بحضور رئيس فيدرالية روسيا السيد فلاديمير بوتين، الذي ألقى خطابا أمام المؤتمر في جلسته المسائية، وبمشاركة اثني عشر رئيس برلمان وعدد من رؤساء الوفود البرلمانية الإفريقية، وحضور رئيسي غرفتي البرلمان الروسي.

وقد حرص السيد عبد الناصر حمود، نائب رئيس مجلس الأمة، من خلال مشاركته في هذه الفعالية البرلمانية العالمية الهامة، ممثلا للسيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، على تأكيد أهمية الدور الذي تقوم به العلاقات البرلمانية متعددة الأطراف في إنشاء علاقات دولية متوازنة، وبناء عالم متعدد الأقطاب أكثر وتضامنا وأقل هيمنة... وعلى أهمية التعاون بين إفريقيا وروسيا في إطار علاقات مثمرة وشراكات مُربِحَة تحقق السلام والاستقرار والتقدم والتنمية، وذَلك وفق العمل بمبدأي التوازن والمساواة في العلاقات مع الشركاء خارج القارة، والذي ما فتئت الجزائر تدعو إليه في كافة المناسبات...

وقد شكل هذا اللقاء البرلماني العالمي، سانحة لتبادل الآراء والنقاش بين برلمان فيدرالية روسيا وممثلي الشعوب الإفريقية، حول التحديات الجسيمة التي تواجه قارة إفريقيا، ومناسبة للتذكير بالأولوية التي توليها الجزائر لمصالح إفريقيا، وذلك منذ استقلالها عبر توسطها في حل النزاعات، وعملها لتجفيف منابع الإرهاب، و سعيها لإنهاء الاستعمار في ربوع القارة بتمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره والاستقلال، وكذا، من خلال مساعدتها في تعزيز تنميتها الاقتصادية كوسيلة لتحقيق الأمن والاستقرار، ومنها القرار الذي اتخذه مؤخرا رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، بتخصيص مبلغ مليار دولار لتمويل المشاريع الإنمائية في إفريقيا.

هذا، ويمثل البرلمان الجزائري في هذا المؤتمر، وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان، يتشكل من السيدة والسادة:
– عبد الناصر حمود، نائب رئيس مجلس الأمة، رئيس الوفد،
– هاني احسن، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني،
– عفيف سنوسة، رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، بمجلس الأمة،
– براهيم صيدلي، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، بالمجلس الشعبي الوطني،
– عبد السلام باشاغا، نائب بالمجلس الشعبي الوطني، رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الجزائرية – الروسية بالمجلس الشعبي الوطني،
– محمد رباح، عضو مجلس الأمة،
– محمد بوكرو، عضو مجلس الأمة،
– سميرة برهوم، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،
– سفيان فايد، نائب بالمجلس الشعبي الوطني.

أشغال الجمعية 146 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات المصاحبة لها

برلمانيو العالم يدعون إلى التصدي للمخاطر التي تشكلها الكراهية والتعصب والإقصاء والعنف بجميع أشكاله

اختتمت الجمعية السادسة والأربعون بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي أشغالها مساء يوم الأربعاء 15 مارس 2023، باعتماد الحضور البرلماني لإعلان المنامة، بعنوان «تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة: مكافحة التعصب».

حيث دعا البرلمانيون إلى مواجهة خطاب الكراهية والتعصب بتشجيع الشبكات التعاونية التي تعزز الحوار وإنشاء قنوات لمنع نشوب النزاعات واللجوء إلى الوساطة وتعزيز الاعتدال، والعمل على فعل التثقيف وبناء الوعي، وكذا تشجيع قادة المجتمعات المحلية والقادة الدينيين على المساهمة في تحقيق هذه الأهداف، ملتزمين بمكافحة التعصب ونبذ الدعوة للكراهية والمشاركة في حل النزاعات من خلال ممارسة الدبلوماسية البرلمانية.

هذا وشهدت الجلسة الختامية اعتماد قراراي اللجنة الدائمة للأمن والسلم المعنون ب «الهجمات والجرائم الإلكترونية: المخاطر الجديدة على الأمن العالمي»، واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة المعنون ب «الجهود البرلمانية المبذولة لتحقيق رصيد كربون سلبي في الغابات».

واتخذت الجمعية العامة قرارها بشأن البند الطارئ واعتمدته تحت عنوان

«إذكاء الوعي والدعوة إلى اتخاذ إجراءات بشأن الأزمات الإنسانية الخطيرة التي تؤثر على شعوب أفغانستان، والجمهورية العربية السورية، وأوكرانيا، والجمهورية اليمنية، وبلدان أخرى،
وبشأن أوجه الضعف الخاصة لدى النساء والأطفال».

اختتام أشغال اجتماعات اللجان الدائمة للبرلمان الافريقي

اختتمت مساء يوم الجمعة 17 مارس 2023، أشغال اجتماعات اللجان الدائمة للبرلمان الافريقي المنعقدة بميدراند جنوب أفريقيا في الفترة مابين 7 و18 مارس 2023

هذا وقد صادقت الجلسة الختامية الاحتفالات بيوم البرلمان الافريقي، الموافق ل 18 مارس من كل سنة وهو تاريخ انشاء البرلمان العام 2004 باديس أبابا.

فتأسيس البرلمان الافريقي كإحدى هيئات الاتحاد الإفريقي جاء لتعزيز البناء المؤسساتي للاتحاد، ووضع قاعدة رسمية للشعوب الإفريقية من أجل الحوار والمشاركة في اتخاذ القرارات والانشغالات حول أهم القضايا التي تهم القارة الأفريقية.

كما استمع البرلمانيون الأفارقة لعروض رؤساء اللجان حول ما خلص اجتماعاتهم النظامية وبرنامج عملهم للفترة اللاحقة.

كما قدم مدير المركز الافريقي للدراسات والبحوث حول الارهاب عرضا عن آليات عمل وتنظيم المركز ودوره افريقيا

وفي هذا المجال، ذكر ان الجزائر تلعب دوراً ريادياً في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة في القارة الإفريقية، مما أهلها لاستضافة مؤسستين هامتين تابعتين للاتحاد الإفريقي تضطلعان بدعم قدرات البلدان الإفريقية في التصدي لهذه الظواهر ومكافحتها، وهما المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (CAERT) وآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون في مجال الشرطة (AFRIPOL).

المنتدى العربي للتنمية المستدامة

عضو مجلس الأمة مبروك دريدي يؤكد على ضرورة تطبيق الذكاء الاصطناعي وتحويل التفاوت بين الدول إلى شراكة

شارك السيد مبروك دريري، عضو مجلس الأمة، في ورشة عمل حول الرقمنة وعلاقتها بالتنمية المستدامة في المنطقة العربية، وأكد أن الجزائر قد قطعت اشواطا هامة في تسخير التكنولوجيا والرقمنة في سياساتها التنموية بفضل توظيف الرقمنة وعدم الاكتفاء بالتشخيص، مشيرا في ذلك إلى أهمية التطبيق، ودعا إلى تحويل التفاوت الكبير في المستوى الاقتصادي بين الدول العربية إلى شراكة ممنهجة ومؤسسة.

هذا، ويندرج الاجتماع في إطار المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2023 والذي تنظمه اللجنة الأممية الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (اسكوا) بالتعاون مع جامعة الدول العربية، وذلك في بيت الامم المتحدة بالعاصمة اللبنانية بيروت.

أشغال المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2023

الجزائر تفوز بجائزة الاسكوا للمحتوى الرقمي العربي للعام 2023

انطلقت يوم الثلاثاء 14 مارس 2023 أشغال المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2023، والذي نظمته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، بالتعاون مع جامعة الدول العربية وهيئات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية، في الفترة من 14 إلى 16 مارس 2023 تحت شعار«حلول وعمل»، وذلك في بيت الأمم المتحدة ببيروت (الجمهورية اللبنانية).

حضر افتتاح المنتدى الذي يترأسه وزير التخطيط والتعاون الدولي اليمني، كل من الأمين العام لجامعة الدول العربية، ونائبة الأمين العام للأمم المتحدة، وجمع كبير من البرلمانيين وممثلي الحكومات والمنظمات العربية والأممية التي تعنى بالتنمية المستدامة، وتعمل على تسريع وتيرة تجسيد أهدافها في المنطقة العربية.

اختتمت يوم الخميس 16 أفريل 2023 أشغال المنتدى العربي للتنمية المستدامة للعام 2023 والذي احتضنته العاصمة اللبنانية بيروت في الفترة من 14 إلى 16 مارس 2023.

اختير لهذا المنتدى الذي نظمته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) بالتعاون مع جامعة الدول العربية، شعار «حلول وعمل». وقد خلص المشاركون فيه إلى مجموعة توصيات حول سبل تسريع وتيرة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية، وكيفية مواجهة التحديات الجسيمة التي تواجه ذلك في ظل التحولات العالمية المتسارعة. وسيتم استعراض هذه التوصيات أمام المنتدى السياسي العالمي رفيع المستوى، والذي ينظم في نيويورك سنويا.

وقد حصل الجزائري السيد نزيه دحوش، على المرتبة الأولى لجائزة الإسكوا للمحتوى الرقمي العربي 2023 فئة المؤسسات، وهي جائزة تهدف إلى تسليط الضوء على أفضل الممارسات في المحتوى العربي الرقمي من المنطقة العربية، بالإضافة إلى إظهار فوائد التكنولوجيات الرقمية، وتطوير محتوى عربي عالي الجودة لتجسيد أهداف التنمية المستدامة.

هذا، وقد تشكل وفد مجلس الأمة المشارك في هذا المنتدى، من السيدة والسادة:
-ايوسف لعراب، رئيس لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة بمجلس الأمة، رئيس الوفد،
-2 عمار بن معمر، عضو مجلس الأمة،
-3 نجية وجدي دمرجي، عضو مجلس الأمة،
-4 مبروك دريدي، عضو مجلس الأمة،
-5 عبد الحميد درار، عضو مجلس الأمة.

أعضاء مجلس الأمة يواصلون مشاركتهم في أشغال الجمعية 146 للاتحاد البرلماني الدولي

واصل ممثلي البرلمان الجزائري بغرفتيه مشاركتهم في اجتماعات الجمعية 146 للاتحاد البرلماني الدولي، المنظمة بالعاصمة البحرينية المنامة في الفترة الممتدة ما بين 11 الى 15 مارس 2023.

حيث ترأست السيدة فوزية بن باديس، عضو مجلس الأمة، عضو اللجنة المتعلقة بقضايا الشرق الأوسط، اجتماع ذات اللجنة، والتي ناقش فيها الأعضاء عديد المسائل من بينها انشاء مدارس العلوم لخدمة السلام، وهو مشروع أقره الاتحاد البرلماني الدولي في ديسمبر 2022، بالتعاون مع المنظمة الأوروبية للبحوث النووية، كما تطرق المشاركون الى تداعيات العقوبات الأحادية المفروضة على سوريا والتي تعيق وصول المساعدات الإنسانية الى المنطقة، هذا وقد استعرض المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة للإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، نشاط الوكالة ودورها في تعزيز السلم والاستقرار في الشرق الأدنى.

وخلال مشاركة السيدة عضو مجلس الأمة، في حلقة النقاش بعنوان إجراءات الرقابة بشأن المناخ، أكدت على أن الجزائر الموقعة على اتفاقية باريس حول المناخ (2016)، تعمل من أجل تكييف تشريعاتها مع الظرف الحالي المتميز بالظاهرة المتعاظمة، للتغيرات المناخية.

وقد أشارت في هذا الخصوص، الى التزامات الجزائر فيما يخص تقليص انبعاثاتها من الغازات المسببة للاحتباس الحراري بنسبة 7 %، وزيادة هذا الطموح الى 22 %، في حالة استفادتها من تمويل دولي وتحويل تكنولوجي ومساعدة لتعزيز قدراتها التقنية.

ممثلا للسيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، شارك السيد أحمد خرشي يشارك في أشغالالمؤتمر الثاني للشبكة البرلمانية لحركة عدم الانحياز

ممثلا للسيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، شارك السيد أحمد خرشي، عضو مجلس الأمة، وعضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، يوم الاثنين 13 مارس 2023 بالعاصمة البحرينية المنامة، في أشغال المؤتمر الثاني للشبكة البرلمانية لحركة عدم الانحياز، وذلك على هامش أشغال الجمعية الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي.

تم التطرق خلال الاجتماع إلى عديد القضايا التي تختص بها الشبكة، وتباحث الأعضاء سبل تكثيف التعاون بين من أجل تحقيق أهدافها في إطار المبادئ السامية التي تأسست عليها حركة عدم الانحياز.

وتجدر الإشارة أن السيد أحمد خرشي عضو مجلس الأمة وعضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، هو أحد مؤسسي الشبكة في مؤتمرها الأول، المنعقد خلال الجمعية 143 للاتحاد البرلماني الدولي بمدريد (إسبانيا) في الفترة من 26 إلى 30 نوفمبر 2021.

أشغال الدورة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات المصاحبة لها

«تعزيز التعايش السلمي، والمجتمعات الشاملة للجميع: مكافحة التعصب»

شارك السيد أحمد خرشي، عضو مجلس الأمة، عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، في اجتماعات ذات اللجنة، التي انعقد قبل افتتاح الجمعية 146 للاتحاد، بالمنامة (مملكة البحرين)، في الفترة ما بين 9 و15 مارس 2023.

وقد تضمن جدول أعمال اللجنة تنظيم أربعة جلسات لدراسة ومناقشة مسائل تنظيمية، وبنود أخرى حول:

–طلبات العضوية بصفة ملاحظ،

– إنشاء مكاتب إقليمية،

– المشروع السياسي للاتحاد في منظمة الأمم المتحدة،

– تقرير مجموعة العمل للحل السياسي للحرب في أوكرانيا.

وفي كلمة له خلال الاجتماع، ذكر السيد أحمد خرشي، عضو مجلس الأمة، عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، بأهمية العلاقة الوظيفية التي تجمع الاتحاد وهيئة الأمم المتحدة، وأكد ضرورة الحرص على رفع التوصيات والقرارات المنبثقة عن اجتماعات ممثلي الشعوب في الاتحاد البرلماني الدولي، إلى ممثلي الدول والحكومات في الأمم المتحدة، من أجل تنفيذها وتضمينها في صياغة السياسات، تفعيلا لدور برلمانيي العالم، وتجسيدا للتعاون والتنسيق بين مختلف المنظمات الدولية لخدمة مصالح الشعوب.

هذا وقد اختار الاتحاد البرلماني الدولي موضوع النقاش العام لجمعيته الـ 146 وهو: «تعزيز التعايش السلمي، والمجتمعات الشاملة للجميع: مكافحة التعصب «

الاجتماع التنسيقي للمجموعة الجيوسياسية الأفريقية في الاتحاد البرلماني الدولي

انعقد اجتماع تنسيقي للمجموعة الجيوسياسية الأفريقية في الاتحاد البرلماني الدولي، يوم الجمعة 10 مارس 2023، جمع رؤساء وأعضاء برلمانات القارة الأفريقية، من أجل التشاور ودعم مواقف المجموعة تجاه المسائل التي تخص شعوب القارة في جداول أعمال الجمعية 146 للاتحاد والاجتماعات المصاحبة لها، المقرر افتتاحها اليوم بالعاصمة البحرينية المنامة، وذلك في إطار الدور الهام الذي تقوم به المجموعة الأفريقية في تحقيق اهداف الاتحاد البرلماني الدولي ، عبر التعبير عن أولويات واهتمامات وطموحات الشعوب الأفريقية في أجندة نشاطاته. هذا وقد شارك في أشغال هذا الاجتماع وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان، يتشكل من السيدتين والسادة:

– منذر بودن، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني،

– أحمد خرشي، عضو مجلس الأمة، عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي،

– عبد القادر سهلي، رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الانسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي،

– فوزية بن باديس، عضو مجلس الأمة، عضو اللجنة المعنية بقضايا الشرق الأوسط بالاتحاد البرلماني الدولي،

– علي طالبي، عضو مجلس الأمة.

– فريدة إليمي، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،

– محمد أنور بوشويط، نائب بالمجلس الشعبي الوطني.

عضو مجلس الأمة يدعو إلى رفع توصيات ممثلي الشعوب المنبثقة عن اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، إلى ممثلي الدول والحكومات في الأمم المتحدة من أجل تجسيدها

واصل السيد أحمد خرشي، عضو مجلس الأمة، عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، يوم الجمعة 10 مارس 2023 مشاركته في أشغال ذات اللجنة، والتي تجتمع في دورتها الـ 289 بعاصمة مملكة البحرين المنامة.

وقد ساهم عضو مجلس الأمة بتدخلاته وتعقيباته واقتراحاته في إثراء النقاش الذي دار حول بنود جدول الأعمال، لاسيما منها ما تعلق بالقضية الفلسطينية العادلة، في إطار دراسة طلب العضوية في الاتحاد البرلماني الدولي بصفة عضو ملاحظ لرابطة برلمانيون من أجل القدس، بصفتها منظمة برلمانية تدافع عن حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

كما مثل السيد أحمد خرشي، الوفد البرلماني المشترك، في الدورة 211 للمجلس الحاكم، وكذا، في الاجتماع التنسيقي للمجموعة الجيوسياسية العربية، من أجل التشاور وتبادل الآراء، وتنسيق المواقف تجاه القضايا التي تهم شعوب المنطقة، ومنها الاتفاق على تأييد الاقتراح الذي تقدم به مجلس الشورى لدولة قطر، بشأن إدراج بند طارئ على جدول أعمال جمعية الاتحاد البرلماني الدولي، تحت عنوان: «تجريم ازدراء الأديان وانتهاك دور العبادة والمقدسات، ونشر الكراهية بين الشعوب، والدعوة إلى تعزيز قيم التعايش والتسامح والسلام والأمن الدوليين»، وهو المقترح الذي أيده رؤساء وأعضاء البرلمانات العربية خلال المؤتمر الرابع والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي، الذي احتضنته العاصمة العراقية بغداد يومي 25 و26 مارس 2023.

جدير بالذكر أن هذه الاجتماعات المذكورة انعقدت في إطار أشغال الدورة 146 للاتحاد البرلماني الدولي، والتي افتتحت يوم السبت 11 مارس 2023 تحت شعار « تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة للجميع: مكافحة التعصب « وذلك بحضور رؤساء وأعضاء البرلمانات من مختلف دول العالم.

هذا وقد شارك في أشغال الدورة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات المصاحبة لها، والتي برمج عقدها في الفترة من 09 إلى 15 مارس 2023، وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان، يتشكل من السيدتين والسادة:

– منذر بودن، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني،

– أحمد خرشي، عضو مجلس الأمة، عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي،

– فوزية بن باديس، عضو مجلس الأمة، عضو اللجنة المعنية بقضايا الشرق الأوسط بالاتحاد البرلماني الدولي،

– علي طالبي، عضو مجلس الأمة،

– عبد القادر سهلي، عضو مجلس الأمة،

– فريدة إليمي، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،

– محمد أنور بوشويط، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

مجلس الأمة يشارك في الحوار البرلماني بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد2023 والاجتماع السنوي العام للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة في الحوار البرلماني بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2023، والاجتماع السنوي العام للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، واللذان تنظمهما ذات المنظمة في العاصمة القطرية الدوحة يومي 08 و09 مارس 2023.

تندرج هذه الأشغال في إطار الاحتفال بمرور 20 عاما على إنشاء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2003، ويتضمن جدول الأعمال، إضافة إلى الاجتماع السنوي للجمعية العامة للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، تباحث دور البرلمانات في مكافحة الفساد، ومدى تنفيذ بنود الاتفاقية، لاسيما ما تعلق منها بتقديم التقارير العامة ومشاركة المجتمع، وكذا، ضمان استمرار الرقابة التشريعية أثناء حالات الطوارئ والأزمات.

جدير بالذكر أن المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، هي شبكة دولية تضم برلمانيين من كافة أنحاء العالم، تهدف إلى تعزيز الحكم الرشيد، وتمكين البرلمانيين من امتلاك المهارات اللازمة لمكافحة الفساد، وترتكز في مبادئها على التنوع والمساءلة والنزاهة والتعاون.

افتتحت يوم الأربعاء 08 مارس 2023 أشغال الحوار البرلماني بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والاجتماع السنوي العام للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، والذي تنظمهما ذات المنظمة في العاصمة القطرية الدوحة يومي 08 و09 مارس 2023، بحضور برلمانيين من مختلف دول العالم، ومشاركة خبراء من منظمات الأمم المتحدة العاملة في مجال مكافحة الفساد ومحارب الإرهاب والجريمة المنظمة.

وفي مداخلة له خلال اليوم الأول من الاجتماع، أكد السيد عمر دادي عدون، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج، أن ترشيد الحكم وتجسيد أهداف التنمية المستدامة، يتطلبان محاربة الفساد بكل أشكاله، موضحا أن الجزائر ترتب مكافحة الفساد في سلم الأولويات التي ترافق بناء دولة الحق والقانون في الجزائر الجديدة التي أرسى دعائمها السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية... وذلك من خلال استراتيجية فاعلة تستهدف المفسدين والمال الفاسد، وترتكز على تعزيز صارم لآليات العقاب والردع وتحيين دوري للقوانين، عبر منظومة تشريعية يتم تكييفها بانتظام، مع تكريس الشفافية والنزاهة في تسيير الأموال العمومية، وعبر تعزيز وحماية استقلالية القضاء لكونه الضامن الأساسي لمكافحة الفساد... مشيرا إلى أن كل ذلك يتم في إطار أحكام الدستور الذي صادق عليه الشعب الجزائري في الفاتح من نوفمبر 2020، والذي نص على تمسك الجزائر بالعمل على الوقاية من الفساد ومكافحته وفقا للاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها... كما استعرض رئيس اللجنة صلاحيات السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وكذا، إنجازات البرلمان في هذا التوجه الوطني الهام، بمصادقته على قوانين شاملة، منها القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، والقانون المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

شارك فيها وفد عن مجلس الأمة تشكل من السادة:

عمر دادي عدون، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج، رئيس الوفد،
أبو جرة سلطاني، عضو مجلس الأمة،
دبابش محمد الهاشمي، عضو مجلس الأمة

برلمانيو العالم يدعون إلى تعزيز الجهود وإرساء آليات التعاون والتنسيق بين البرلمانات من أجل مكافحة الفساد

اختتم يوم الخميس 09 مارس 2023 الحوار البرلماني بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2023، وكذا الاجتماع السنوي العام للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، واللذين احتضنتهما العاصمة القطرية الدوحة يومي 08 و09 مارس 2023.

وقد خرج المشاركون في هذه الأشغال بعدة توصيات تحث على تعزيز جهود مكافحة الفساد بكافة أشكاله، ودعم دور البرلمانيين في مواجهة هذا التحدي، من خلال صلاحياتهم التشريعية والرقابية، وعبر إرساء آليات التعاون والتنسيق بين برلمانات العالم لاستئصال هذه الآفة الخطيرة التي تهدد أمن واستقرار الدول، كما دعوا إلى تجسيد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، عبر صياغة السياسات المناسبة، ووضع الأطر القانونية التي ترتكز على العقاب والوقاية وإنفاذ القانون.

وتندرج هذه الأشغال في إطار الاحتفال بمرور 20 عاما على إنشاء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2003.

مجلس الأمة يشارك في إفتتاح أشغال الاجتماعات النظامية للجان الدائمة للبرلمان الافريقي بمدينة ميدراند بجنوب افريقيا

افتتحت يوم الاثنين 6 مارس 2023، أشغال الاجتماعات النظامية للجان الدائمة للبرلمان الافريقي بمدينة ميدراند بجنوب إفريقيا، بحضور نائبة وزيرة العلاقات الدولية والتعاون لجمهورية جنوب إفريقيا كضيفة شرف.

تنعقد هذه الاجتماعات في إطار شعار الاتحاد الإفريقي لعام 2023 الموسوم بـ: «تسريع تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية»، وقد تضمنت الجلسة الافتتاحية بنودا تنظيمية منها مراسيم أداء اليمين للأعضاء الجدد. كما استمع المشاركون أعضاء البرلمان الإفريقي، لعروض الخبراء والباحثين حول موضوعات عديدة متعلقة بالتنمية المستدامة، المياه والطاقة، حقوق الإنسان، مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة... قدمها كل من ممثل المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمديرة التنفيذية لوكالة الاتحاد الإفريقي للتنمية-نيباد-وكذا الممثلة الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمدير بالنيابة للمركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب.

في الفترة المسائية، برمجت اجتماعات المجموعات الإقليمية الخمسة، لبحث واعتماد جدول أعمال الاجتماعات، ووضع تصور لخطة العمل لعام 2024.

اجتماعات اللجان الدائمة للبرلمان الافريقي

واصل ممثلو البرلمان الجزائري يوم الثلاثاء 07 مارس 2023 مشاركتهم في اجتماعات اللجان الدائمة للبرلمان الافريقي، المنعقدة، بميدراند (جمهورية جنوب افريقيا).

في بداية الجلسة استمع المشاركون لعرض قدمته السيدة ليدي جستيس توجيلان تشيزوميلا، قاضية بالمحكمة الإفريقية، والتي تعتبر الجهاز القضائي الوحيد التابع للاتحاد الافريقي المعني بحماية حقوق الإنسان في القارة.

تعلق العرض بموضوع العدالة المستقلة، ودورها في بناء وتعزيز التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية في المجتمعات الافريقية، وذكرت السيدة القاضية بمضمون الهدف الثالث من أجندة 2063 حول الحكم الراشد، الديمقراطية، احترام حقوق الانسان، العدالة والقانون، وارتباطه بمبدأ المحكمة الإفريقية: «إفريقيا وثقافة حقوق الإنسان».

هذا، وقد شملت أشغال الجلسة العامة عروضا لرؤساء اللجان الدائمة حول نشاطات كل لجنة المتعلقة بمجال تخصصها، وذلك خلال الفترة السابقة لانعقاد الاجتماعات الحالية، كما قدمت كل لجنة شرحا للبرنامج المعتمد للعام 2024.

في الفترة المسائية تواصلت الأشغال بالاستماع لبرنامج المجموعات الإقليمية. وقد قدم السيد عبد المجيد عز الدين، عضو مجلس الامة، رئيس المجموعة الإقليمية لشمال افريقيا برنامج المجموعة، وأشار إلى أن المجموعة تعمل على مناقشة موضوع الهجرة في منطقة شمال إفريقيا باعتبارها منطقة عبور واستقرار للمهاجرين غير النظاميين، وسبل تبادل الخبرات وأحسن الممارسات لتسيير الهجرات، في إطار احترام حقوق الإنسان وحرية تنقل الأشخاص.

هذا، وقد مثل البرلمان الجزائري في هذه الهيئة البرلمانية الإفريقية السيدة والسادة:

- عبد المجيد عز الدين، عضو مجلس الأمة، رئيس المجموعة الإقليمية لشمال إفريقيا،
- بهجة العمالي، نائب بالمجلس الشعبي الوطني، رئيسة لجنة النقل والاتصالات والطاقة والعلوم والتكنولوجيا بالبرلمان الإفريقي،
- عبد المالك تاشريفت، عضو مجلس الأمة، عضو لجنة المراجعة والحسابات العامة،
- محمد سقرس، نائب بالمجلس الشعبي الوطني، عضو البرلمان الافريقي.

حوار السيد المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، مع قناة «الذاكرة» بمناسبة
الذكرى المزدوجة لـ 20 أوت، هجومات الشمال القسنطيني ومؤتمر الصومام

«سنكون إن شاء الله كلنا في خدمة الجزائر فقط»

عشية الذكرى المزدوجة لهجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955 ومؤتمر الصومام 20 أوت 1956.. خص السيد المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، بحوار حصري، تطرق فيه إلى رمزية وأهمية الحدثين المفصليين في مسار ثورة نوفمبر المظفرة، والمكاسب المحققة خلالها (عسكريا، سياسيا واقتصاديا).. مثمنا ومنوها بالرعاية الكبيرة التي يوليها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لملف الذاكرة الوطنية.. وشاكرا إياه لقاء حرصه المفضي في المحافظة على الطابع الاجتماعي للدولة.

بث الحوار يوم السبت 19 أوت 2023: في الساعة الثامنة وخمسين دقيقة (20:50) ليلا، على القناة الأولى (الأرضية)، والقناة الثالثة (الإخبارية)..ويوم الأحد 20 أوت 2023: على القناتين [الرابعة (الأمازيغية)، التاسعة (البرلمانية)]؛ في الساعة التاسعة (21:00) ليلا؛ وعلى القناة الثامنة (الذاكرة)، في الساعة العاشرة (22:00) ليلا..

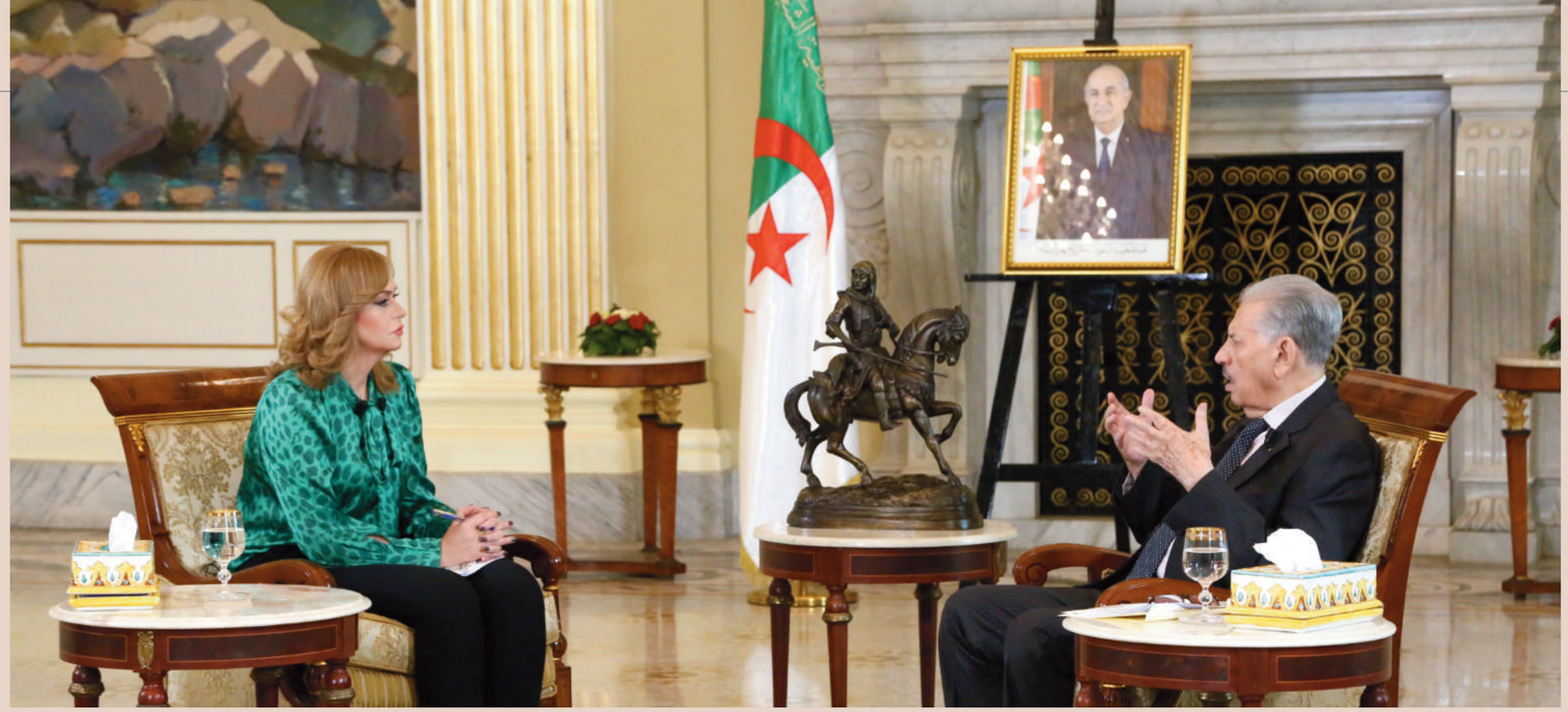

السيدة الصحفية: مشاهدينا الكرام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أهلا بكم في هذا اللقاء الخاص مع رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل، إحياءً -أكيد- للذكرى المزدوجة لـ 20 أوت، هجمات الشمال القسنطيني، و20 أوت أيضا مؤتمر الصومام... منعرجات حاسمة سنتحدث عنها خلال هذا اللقاء وسنربطها بالحاضر، لأن المرجعية دائما وأبدا نوفمبرية.

أهلا وسهلا رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل، شكراً على قبول دعوتنا اليوم وضيافتنا وإكرامنا في مبنى زيغود يوسف، والدلالة كبيرة جدا سيادة الرئيس ...تفضل.

السيد الرئيس: شكرا...

أهلا وسهلا ومرحبا مرة أخرى في مقر مجلس الأمة...في الحقيقة هذا اليوم التاريخي للثورة الجزائرية التي تتمثل في يوم المجاهد... نحن في يوم 4 أوت الأخير، كانت ذكرى اليوم الوطني للجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير بحق وجدارة؛ واليوم نحن في عيد وذكرى المجاهد الذي يصادف ذكرى 20 أوت 1955، هجمات الشمال القسنطيني وانعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956... هذه كلها محطات هامة... طبعا من خلال هذه الأيام التاريخية التي نتذكرها في كل سنة، هناك يوم له أهمية كبيرة وهو يوم الشهيد 18 فيفري... وهي كلها أحداث متكاملة مع بعضها. نحن في هذا اليوم التاريخي عندما نتذكر تاريخنا وثورتنا... طبعا نتكلم عن التاريخ ولكن في نفس الوقت ما هي مكانة الجزائر اليوم بعد هذه السنوات الطويلة، وهذه المراحل الطويلة بصفة خاصة بعد الاستقلال.

في الحقيقة، قبل 20 أوت 1955 و20 أوت 1956، كان اندلاع الثورة المباركة لأول نوفمبر، وأحب أن أذكّر بذلك حتى وإن كنا قد تحدثنا عن الأمر من قبل، ولكن من الجيد أن نذكّر، في ذلك الوقت كان المناضلون قلة ولم يكن عددهم كبيرا لكنهم تحملوا المسؤولية... طبعا بعد محطات كثيرة من اندلاع الثورة... وهؤلاء الإخوة كانوا ستة هنا في الجزائر، إضافة إلى إخوة عددهم ثلاثة كانوا في الخارج، عندما اجتمعوا في 26 أكتوبر وحرروا بيان أول نوفمبر، قاموا بتوزيع المهام وهي نقطة مهمة أردتُ أن أذكرها ...ولما وزعوا المهام ...أولا تم تقسيم الجزائر إلى خمس مناطق: مصطفى بن بولعيد لا يمكنه أن يكون إلا في منطقة الأوراس بحكم تنظيم...

السيدة الصحفية: بحكم عدة اعتبارات ...نعم...

السيد الرئيس: كريم بلقاسم أيضا لا يمكن أن يكون إلا في منطقة القبائل نظرا لوضعية المنطقة، أما الإخوة الآخرون مثل ديدوش مراد هو من الوسط وعُيّن في الشرق الجزائري... وبيطاط من الشرق الجزائري عُين في الوسط الجزائري ...أما بن مهيدي الذي هو من الشرق الجزائري عُين في الغرب، وهذا يحمل مفهوم ومعنى أن الثورة كانت تشمل كامل القطر الجزائري حتى لا تعطى لها صفة «انتفاضة جهوية» بل أعطي لها طابع وطني، وفي انطلاقة الثورة لم يكن ثمة إمكانيات كبيرة ولا حتى مناضلون كثُر في ذلك الوقت...ولكن مع الانطلاقة الأولى كان يجب أن تمس الأحداث كل القطر الجزائري...

السيدة الصحفية: للرمزية ...رمزية انطلاق الثورة..

السيد الرئيس: حيث شُنت تقريبا 32 عملية عبر كامل القطر الجزائري.. حتى تأخذ مفهوم أنها مست القطر الجزائري كاملا؛ طبعا في البداية عندما اندلعت الثورة كانت مفاجأة... أولا بالنسبة للاستعمار الفرنسي حيث لم يكن يتوقعها ...حتى الطبقة السياسية آنذاك لم تكن على علم بذلك وكانت مفاجأة لها أيضا ... عندما اندلعت الثورة ... حتى الاستعمار كان يتحرى ويسأل بعض القياديين في الأحزاب آنذاك لكنهم قالوا إنهم لا يعلمون شيئا فهؤلاء جاؤوا من الخارج «فلاڤة»، ليسوا جزائريين... كانت هذه البداية..وبعد مدة وحتى في التعليقات- وهو ما أتذكره- وقد سمعتها شخصيا وأخبرونا بها في كثير من المدن وبصفة خاصة الجزائريون الذين كانوا يعيشون في فترة الاستعمار آنذاك، إذ كانوا يقولون «هل يستطيع هؤلاء الحفاة والعراة إخراج فرنسا؟ الشتاء قادم وسينزل الثلج، سوف يصطادونهم كالأرانب». صحيح فالأرنبة تترك صغارها في الثلج، وفعلا قدم فصل الشتاء ونزل الثلج وتلك الأرانب أصبحت أسودا...

السيدة الصحفية: أسود... نعم... صحيح..

السيد الرئيس: هذه النقطة أردت أن أذكرها...

السيدة الصحفية: أكيد... وبعدها جاءت هجمات الشمال القسنطيني...

السيد الرئيس: صحيح.. لما انطلقت الثورة كانت أكثر تمركزا في الأوراس...بحكم أنه لما كان التنظيم السري واتفقوا على مستوى قيادة الحزب من أجل تجميد هذا التنظيم الذي كانت فرنسا قد اكتشفته في ذلك الوقت... كان مصطفى بن بولعيد الوحيد الذي رفض تجنيد هذا التنظيم. والدليل أنه في تلك الفترة قبل اندلاع الثورة كان التنظيم في الأوراس قويا والأسلحة كانت موجودة. وحتى الاخوة الذين كانوا فارين من الاستعمار لجؤوا إلى الأوراس على غرار زيغود يوسف، ورابح بيطاط، وبن طوبال، وبن عودة... ومناضلون آخرون كلهم التجؤوا إلى الأوراس، ولذلك فإن انطلاقة الثورة كانت في الأوراس؛ طبعا وبعد عشرة أشهر كانت هناك اتصالات بين شيحاني ، نائب مصطفى بن بولعيد الذي كان في السجن آنذاك...

السيدة الصحفية: كان مسجوناً ...نعم...

السيد الرئيس: اتّصل بزيغود يوسف وأخبره أنه يجب أن يتم التعاون والتنسيق... وجرت اتصالات على كل حال، ثم جاءت انتفاضة 20 أوت، حيث خرج الشعب في منتصف النهار، وليس في الليل...بل خرج في المدن وفي القرى في كل شمال قسنطينة...

السيدة الصحفية: بقرار من زيغود يوسف في وضح النهار...

السيد الرئيس: نعم...طبعا...بقرار من القيادة ...هذه المحطة الهامة أعطت الفهم بأن... وكذبت الادعاء القائل بأن هؤلاء ليسوا جزائريين...حتى الاستعمار اعترف بأنهم جزائريون ثم أطلق علينا في ذلك الوقت «الخارجون عن القانون» «C'est des hors la loi»

السيدة الصحفية: Les hors la loi

السيد الرئيس: طبعا هذه المحطة كانت من المحطات الهامة... التنسيق الذي كان موجودا في ذلك الوقت... مباشرة بعد 20 أوت، في أواخر سبتمبر وقعت معركة من المعارك الكبرى للثورة ألا وهي معركة الجرف..

السيدة الصحفية: سبتمبر 1955..

السيد الرئيس: سبتمبر 1955 مباشرة ...

السيدة الصحفية: ..بعد مؤتمر الصومام..

السيد الرئيس: كيف وقعت هذه المعركة ؟...

السيدة الصحفية: عفوا بعد هجمات الشمال القسنطيني...

السيد الرئيس: لأول مرة عقب اندلاع الثورة كان شيحاني بشير قد أقام مهرجانا شعبيا حضره المواطنون من كافة الجهات، وفي تلك المناسبة بلّغ للشعب نداء أول نوفمبر الذي لم يسمع عنه كثير من الناس...

السيدة الصحفية: لم يأخذ صدى كبيرا ...

السيد الرئيس: إلا طبقة معينة أو من كان لديه مذياع.. وبهذه المناسبة تلا شيحاني بيان أول نوفمبر ومبادئه.. طبعا لما عرفت فرنسا باجتماع الجرف وبحضور المسؤولين، قامت بتجنيد قوات كبيرة من كل الجهات، حتى من تونس تدخل الجيش، من قسنطينة، ومن الجزائر كان هناك رماة مغاربة، توانسة وجزائريون (tirailleurs marocains, tuni-siens, algériens) والفيلق الأجنبي (La Légion étrangère) لأن قياديي الثورة كلهم كانوا مجتمعين في الأوراس..

السيدة الصحفية: لتطويق الثورة والقضاء عليها...

السيد الرئيس: دامت هذه المعركة سبعة أيام بلياليها...

السيدة الصحفية: تُسمى أم المعارك...

السيد الرئيس: لديها أهمية طبعا، وبعد هذا جاءت ذكرى مؤتمر الصومام وهي محطة أخرى بعد عام من 20 أوت 1955، وقد عُقد اجتماع في الصومام حول ...

السيدة الصحفية: تقويم وتقييم الثورة ... نعم..

السيد الرئيس: طبعا في 1956، كانت الثورة قد انتشرت في كل الجهات.. وهي المحطة التي نظمت مرة أخرى هيكلة الثورة وأعطت المفهوم الحقيقي لأول نوفمبر، كثير من الناس يتكلمون عن مؤتمر الصومام الذي جاء أساسا لتوضيح وإعطاء مفهوم لما جاء في نداء أول نوفمبر بكل مبادئه، وبصفة خَاصة تحت شعار «من الشعب وإلى الشعب»، ولما عُقد هذا المؤتمر هناك من حضر وهناك من لم يحضر الولاية الأولى ونحن لم نحضر إلى هذا المؤتمر لأسباب في الحقيقة...

السيدة الصحفية: لظروف خاصة...

السيد الرئيس: وللذكرى.. فإن مصطفى بن بولعيد لما فرّ من السجن والتقينا به في الأوراس في جبل وستيلي.. خلال الاجتماع، ماذا أخبرنا؟

السيدة الصحفية: هل كنت حاضرا سيدي الرئيس؟

السيد الرئيس: نعم كنت حاضرا.. أخبرنا أنه في بداية الثورة.. الناس الذين التحقوا بها كانوا عن قناعة وعلى دراية بمسؤوليتنا وهدفنا... ومع اتساع رقعة الثورة تدريجيا التحق الناس بنا، وهذه الأفواج التي تلتحق...

السيدة الصحفية: تباعا للثورة...

السيد الرئيس: لم يكن لديها نفس الفهم مثل الأفواج الأولى، ثم تأتي أفواج أخرى بعد الفوج الثاني كذلك لا يملكون نفس الفهم... هذه المراحل يجب أن نحتاط لها لكي نبقى متمسكين بمبادئ الثورة وبيان أول نوفمبر...

السيدة الصحفية: قلتَ في مرحلة سابقة أن مؤتمر

الصومام كان سينعقد في الأوراس وبسبب التضييق على الأوراس ومقتل مصطفى بن بولعيد...

السيد الرئيس: مبدئيا عندما افترق الإخوة في 26 أكتوبر، من جملة توزيع المهام كان تحديد موعد على الالتقاء مجددا بعد سنة ...

السيدة الصحفية: هل تم الاتفاق؟

السيد الرئيس: طبعا في تلك السنة الأولى أُلقي القبض على مصطفى بن بولعيد وهو في طريقه إلى طرابلس، وكذلك بيطاط، واستُشهد ديدوش مراد، كان هؤلاء الثلاثة من ضمن الستة... وهو ما جعل الأمور تتأخر..

السيدة الصحفية: تأخر انعقاد المؤتمر...

السيد الرئيس: المهم أنه انعقد هذا المؤتمر وكان محطة هامة من محطات...

السيدة الصحفية: من محطات التاريخ أكيد...

السيد الرئيس: صحيح، من خلال المؤتمر كانت هناك أشياء كثيرة.. الداخل مع الخارج.. لم يكن هناك.. وهذا خلق مشاكل ونزاعات إلى حد التحدث عنها بكل وضوح لأن كل ثورة تتخللها مشاكل...

السيدة الصحفية: فيها خباياها ومشاكلها...

السيد الرئيس: ثورتنا لم يكن يقودها زعيم، حيث اندلعت بدون زعامة ودون أي شعار حزبي، إذ كان شعارها «من الشعب وإلى الشعب». وحتى القيادة الأولى للثورة كمناضلين في حزب الحركة الوطنية تخلوا عن هويتهم وقالوا نحن نجمع الجميع..

السيدة الصحفية: أعطوا مفهوم لم الشمل...

السيد الرئيس: أعطوا مفهوم جبهة التحرير الوطني، فالمهم بالنسبة لنا هو استقلال الجزائر، ومن خلال استقلالها ومن خلال ثورتنا بكل هذه المحطات ثمة شيء أساسي فعندما تنتشر الثورة، الكثير من الإخوة من البلدان العربية والإسلامية طلبوا التجنيد معنا وأن يكافحوا معنا، لكن كان اتفاقنا بأن لا تسيل قطرة دم واحدة إلا من الجزائريين أو الجزائريات، أما الأصدقاء فيكتفون بمساعدتنا بالمال والأسلحة والدبلوماسية سياسيا، لكن من يموت في سبيل الجزائر يجب أن يكون جزائريا، وهذا الأمر له معنى وذلك حتى نبقى أحرارا بمفاخرنا وحتى لا يأتي أحد ويقول أنا أيضا شاركت...

السيدة الصحفية: شاركت وساندني أثناء الثورة...

السيد الرئيس: وعندما نحلل الأمور ونصل إلى مرحلة الستينات مع مجيء الجنرال ديغول، أصبح هناك تقارب في المفاوضات، فكثير من الزعماء العرب وغير العرب حتى الماريشال تيتو ونهرو، وبورقيبة وجمال عبد الناصر... كلهم حاولوا التوسط بين الثورة الجزائرية وفرنسا، لكن رد الجزائر كان بأن فرنسا «تعرفنا ونحن نعرفها»، عندما ترغب في إجراء المفاوضات معنا فهي تقوم بذلك مباشرة معنا بلا وساطة، في ذلك الوقت وبعد مرور سبعين سنة لو أننا قبلنا تلك الوساطة لأصبحنا مثل فلسطين، لقد كان هناك وعي ومسؤولية عن الثورة.

السيدة الصحفية: الوعي واستقلال القرار السياسي والسيادي حتى الآن..

السيد الرئيس: لقد كانت لدينا مشاكل داخلية وصعوبات، بل ومات الكثير منا لكنها ظلت مشاكل داخلية لم تخرج إلى الخارج بل تجاوزناها تدريجيا...

السيدة الصحفية: وهذه هي عظمة الثورة، دون زعامة والوحدة الوطنية رغم الاختلافات...

السيد الرئيس: فرنسا نفسها طيلة فترة الثورة التي دامت سبع سنوات ونصف السنة، كانت حكوماتها الست قد سقطت، حيث انهارت الجمهورية الرابعة وقامت الجمهورية الخامسة...

السيدة الصحفية: بسبب ثورة الجزائر...

السيد الرئيس: حيث وقع شبه انقلاب في فرنسا لكي ينصبوا الجنرال ديغول.. طبعا نحن أيضا في الجزائر كان لدينا هذا النوع من المشاكل، لكن تاريخيا وفي المراحل القادمة على كل حال يجب أن يتطرق المؤرخون إلى هذه الجوانب لإعطاء ... لأن المشكل ليس عندما نتكلم عن تلك الأزمة ولكن كيف عالجناها لنبين قوة...

السيدة الصحفية: هذه هي الفكرة .. نتجاوز المشكل...

السيد الرئيس: لكي نتجاوز كل الأشخاص وكل الأفكار.. طبعا الثورة كانت فيها حساسيات، فكل واحد وفهمه الخاص..

السيدة الصحفية: كل واحد لديه إيديولوجية...

السيد الرئيس: لأنها عبارة عن عمل جماعي وهو ليس بالأمر السهل.. وهو ما يجعلنا على كل حال في هذه المرحلة التي عشناها نعطي المفهوم الحقيقي لاستقلال الجزائر.

السيدة الصحفية: وحتى نربط الماضي الحاضر أيضا..

السيد الرئيس: عندما تفاوضنا مع فرنسا مباشرة توصلنا إلى اتفاقيات إيفيان (Evian) كبداية وليس كنهاية لأنه في فترة الأربعة أشهر من مارس إلى شهر جويلية الذي كان فيه الاستفتاء في هذه المرحلة...

السيدة الصحفية: حدثت الكثير من الأحداث...

السيد الرئيس: بل كانت ثمة حسابات كثيرة...

السيدة الصحفية: تماما...

السيد الرئيس: إضافة إلى التنظيم السري (منظمة الجيش السري) (OAS) الذي ضمّ فرنسيين ومعمرين، فقامت ثورة في المدن والقرى وحتى خارج الجزائر العاصمة سُميت بالأرض المحروقة بهدف إحراق الجزائر تماماً. في فترة الأربعة أشهر تلك -طبعا- عقب الاستقلال مباشرة وقعت بعض المشاكل والخلافات على الحكم، كما أن بلدا شقيقا وجارا استغل ذلك الوضع حيث كنا في حالة ضعف وهجم علينا، لكن عندما هجموا علينا هم بذلك أعطوا فرصة لتوحيد الصفوف..

السيدة الصحفية: توحيد الصفوف..

السيد الرئيس: وتوحيد الجبهة الداخلية؛ محند أولحاج رحمه الله كان في الخارج ولم يكن يتفق مع النظام وكان بجيشه في بلاد القبائل، وعندما تمت مهاجمتنا من الغرب الجزائري التحق بجيشه مع بومدين على الحدود...

السيدة الصحفية: في حرب الرمال... هذه هي عبقرية الثورة وبقينا نتوارث هذا جيلا بعد جيل...

السيد الرئيس: هذه هي عبقرية الجزائريين، لا بأس في أن يتعارضوا ويختلفوا لكن عندما تُمس وحدة البلاد ومصالحها يصبحون كرجل واحد..

السيدة الصحفية: الوطنية ...

السيد الرئيس: أتذكر هذه النقطة ولديها أهمية كبيرة..

السيدة الصحفية: صحيح... لو نربط- سيدي الرئيس- الماضي بالحاضر؛ نتحدث اليوم عن إحياء أيام وطنية عديدة كذكرى 20 أوت المزدوجة وهي كذلك يوم المجاهد، وأحيينا اليوم الوطني للجيش الوطني الشعبي في 4 أوت، ومجازر 8 ماي أصبح يوم الذاكرة.. اهتمام القيادة الآن، أي اهتمام السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون البالغ بالتاريخ، بدليل هذه القناة «قناة الذاكرة» في التلفزيون الجزائري، هذا الاهتمام الكبير ينعكس في إحياء مثل هذه الأيام والعودة إلى التاريخ والمرجعية...والتمسك بنوفمبر، استمرارية المرجعية النوفمبرية، سيدي رئيس مجلس الأمة.

السيد الرئيس: من البداية، وأذكّر بهذا الأمر، ونحن الآن تقريبا في ثلاث سنوات ونصف منذ انتخاب رئيس الجمهورية وأكرّرها مرة

أخرى- لأنني ذكرتها عدة مرات، لمّا انتُخب أولا الإخوة الذين ترشحوا معه كلهم اعترفوا بنتائج الانتخابات وحضروا أثناء تنصيبه كرئيس للجمهورية، والأهم في ذلك أنه عندما ألقى كلمة بعد تنصيبه صرّح بأن يده ممدودة للجميع، حيث كان هذا كلامه منذ البداية، يعني نفس فكرة نوفمبر 1954، فنمد أيدينا للجميع، ولما ترشح كان أن وعد الشعب الجزائري بـ 54 تعهدا حيث ربط ذلك مباشرة مع نوفمبر 1954.

السيدة الصحفية: تماما...مرجعية نوفمبرية..

السيد الرئيس: ولها دلالة وأهمية إلى جانب أنه منذ تولي رئيس الجمهورية الحكم رجعنا حقيقةً للتاريخ، وأنا قلت إن «نوفمبر يعود»، نوفمبر 1954 حرّر بلادنا ونلنا استقلالنا التام، أما نوفمبر الحالي فهو كيف نحافظ على هذا الاستقلال..

السيدة الصحفية: وكيف نطور الوطن...

السيد الرئيس: عندما نقول كيف نحافظ على الاستقلال في هذه المرحلة فإننا نحافظ على القرار السياسي للجزائر ونحافظ على كلمة الجزائر في المحافل الدولية.. فهذه هي مرجعية برنامج رئيس الجمهورية..

السيدة الصحفية: ونتحدث عن نوفمبر لأننا احتفلنا بستينية الاستقلال، وفي سنة 2024 سنحتفل بسبعينية أول نوفمبر..

السيد الرئيس: مؤخرا لما عقد الرئيس ندوة مع الصحافة الوطنية وعندما تكلم عن الجبهة الداخلية قال إن قاسمنا المشترك هو نوفمبر.. هكذا قال..

السيدة الصحفية: المرجعية ...تماما...

السيد الرئيس: وبهذه المناسبة تحدث الرئيس بكل صراحة في كل الميادين، وتكلم بقلب

مفتوح، وهذا الأمر له أهمية كبيرة، كما تطرق إلى أشياء كثيرة..

السيدة الصحفية: لكل المواضيع التي تهم المواطن...

السيد الرئيس: عندما تكلم عن الجبهة الداخلية قال بأن القاسم المشترك هو نوفمبر، إضافة إلى أن الجمهورية اجتماعية...

السيدة الصحفية: الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية...

السيد الرئيس: الطابع الاجتماعي هو الأساس ونعطي المفهوم الحقيقي وهو «من الشعب وإلى الشعب»، فثورتنا شعبية وليس لدينا طبقية، فالمواطن اليوم عندما يحصل على الطب مجانا والتعليم كذلك، فالحمد لله اليوم في جامعاتنا يوجد 1.700.000 طالب بغض النظر عن ...

السيدة الصحفية: الأطوار الابتدائية...

السيد الرئيس: التكوين المهني... فهذه كلها مجهودات أولاد الشعب، فهذا هو ضمان المستقبل ونحن عندما نتحدث عن التاريخ لكي نوعّي الأجيال القادمة حول أهمية تاريخنا وتبقى مرتبطة بتاريخها حتى تواصل عملها وتبني المستقبل.. الكثير من الناس يريدون أن ننسى التاريخ..

السيدة الصحفية: في الزيارة الأخيرة لبيكين...

السيد الرئيس: نحن مرجعيتنا في التاريخ، ليس لدينا...

السيدة الصحفية: سيادة الرئيس، أمر مهم جدا، الزيارات أو الجولات الأخيرة لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون إلى عدة بلدان وازنة للتعاون الاقتصادي، لاحظنا مكانة الجزائر الحقيقية إقليميا ودوليا. في الصين بالذات بعد عزف النشيد الوطني تم عزف «من جبالنا»، وهذا له دلالة كبيرة في تاريخنا وإشادة بهذا التاريخ العظيم لهذا الوطن...

السيد الرئيس: كلّمتك عن هذا الموضوع، عن زيارة اَلرئيس عندما سافر إلى الصين وقبلها طبعا كان في قطر وبعد الصين سافر إلى تركيا وقبل ذلك كان في البرتغال وفي إيطاليا...

السيدة الصحفية: كانت له عدة زيارات: روسيا، إيطاليا، البرتغال...

السيد الرئيس: لكن عندما سافر إلى الصين حظي رئيس الجمهورية باستقبال رائع من طرف الصينيين والوفد الجزائري كان في مستوى الصداقة الحقيقة التي تربط الشعبين، لأنها صداقة قديمة منذ وقت الثورة، بعد «قسمًا» مباشرة استمعنا نشيد من «جبالنا»..

السيدة الصحفية: من جبالنا طلع صوت الأحرار يناديا...

السيد الرئيس: طلع صوت الأحرار من طرف الشابات والشبان الصينيين حيث ذكرونا بتاريخنا...

السيدة الصحفية: دلالة كبيرة هذه...

السيد الرئيس: لأن «من جبالنا» كأبيات شعرية ثورية كان كتبها الشيخ الشبوكي رحمه الله من الشريعة ولاية تبسة وأرسلها مباشرة لشيحاني بعد معركة الجرف... لاحظي كيف سارت الأمور..

السيدة الصحفية: من جبالنا طلع صوت الأحرار يناديا...

السيد الرئيس: والأوراس يشهد يوم الوغى، فالصين ذكرتنا بهذا التاريخ...

السيدة الصحفية: بثورتنا العظيمة...

السيد الرئيس: ثورة عظيمة جدا! كيف لنا ألا نرجع إلى تاريخنا، صحيح أن زيارات الرئيس الأخيرة دعمت أكثر فأكثر مكانة الجزائر...

السيدة الصحفية: مكانة الجزائر...

السيد صالح ڤوجيل: لاسيما من الناحية الاقتصادية، لأن الاستقلال السياسي لو لم يتم دعمه بالاستقلال الاقتصادي...

السيدة الصحفية: نعم يجب أن يكون استقلال اقتصادي...تماما.

السيد الرئيس: ونحن والحمد لله، حتى بعد الثورة بعد الاستقلال مباشرة، بقينا خمس سنوات، انهمكنا في حل مشاكلنا وبناء الدولة والإطارات والولايات...ثم أدركنا أن الاستقلال السياسي وحده لا يكفي، كل اقتصادنا كان بين يدي الشركات الفرنسية، فبدأنا بتأميم المناجم في 1966، وتأميم الأملاك بعدها مباشرة، تأميم الشركات التي كانت موجودة كشركة (BER-LIER) مثلا، وصولا إلى تأميم البترول والغاز هذه كلها...

السيدة الصحفية: ...إنجازات للاستقلال الاقتصادي.

السيد الرئيس: في إطار تحرير اقتصادنا لدعم استقلالنا السياسي وبذلك تكون فرنسا قد خرجت تماما من السيطرة على اقتصادنا، لا مشكلة لنا في التعامل مع فرنسا من حيث التبادل وكذا...

السيدة الصحفية: أي من ناحية العلاقات الدولية.

السيد الرئيس: ولكن ليس انطلاقا من خلال شركاتها الموجودة هنا...

السيدة الصحفية: ليس من منطلق فكر المستعمر.

السيد الرئيس: هذا أيضا هو الجانب الذي يكتسي الأهمية، الوضع الذي نعيشه لتحرير اقتصادنا من كل تبعية، تعتبر اليوم الجزائر البلد الوحيد أو من بعض البلدان القليلة التي ليست لها مديونية، لا أحد يمكنه أن يملي علينا ما نفعله، إضافة أننا ندعم اقتصادنا في جميع الميادين: الصناعة، المنشآت القاعدية... السكة الحديدية، الطرق، هذه كلها تعطي الجزائر قاعدة قوية، لما يكون لدينا استقلالا سياسيا واقتصاديا، نصبح نحترم أكثر فأكثر والدليل على ذلك أن الجزائر تتعامل مع كل البلدان اليوم.

السيدة الصحفية: بدون عقدة، تماما باحترام.

السيد الرئيس: الكلّ يعرف ذلك، نعم باحترام، نتعامل مع الصين وروسيا وأوروبا، طبعا إفريقيا وأمريكا، نتعامل مع كل الناس، الزيارة الأخيرة التي قام بها وزير الخارجية بدعوة من وزير الخارجية الأمريكي، يعني علاقات طبيعية.

السيدة الصحفية: تذكرنا بالعلاقات التاريخية بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر.

السيد الرئيس: ... لطالما ربطتنا علاقات مع أمريكا، تعلمين أنه عند استقلال الجزائر، كان آنذاك كنيدي هو رئيس الولايات المتحدة، ولدى أول زيارة لبن بلة بعد الاستقلال إلى أمريكا استقبله كينيدي في المطار لأول مرة في تاريخ أمريكا، هذا هو البرتوكول الأمريكي، لم يسبق ان استقبل أي رئيس دولة في المطار.

السيدة الصحفية: كان قد قال في كتاباته إن الجزائر دولة استراتيجية في ذلك الوقت.

السيد الرئيس: إنها عظمة الثورة الجزائرية التي جعلت كنيدي يستقبل بن بلة في المطار.

السيدة الصحفية: احتراما للثورة ولهذا الوطن.

السيد الرئيس: من الجانب السياسي، بعد زيارة نيويورك ورفع العلم الجزائري في جمعية الأمم المتحدة، بالمناسبة أتذكر الضابط الذي رفع العلم وهو «عبد الرزاق بوحارة» رحمه الله، كان ضابطا في الجيش الوطني الشعبي وهو الذي رافق بن بلة حتى يرفع العلم كمجاهد.

السيدة الصحفية: للدلالة نعم.

السيد الرئيس: إثر ذلك مباشرة، توجه بن بلة مباشرة إلى كوبا، وكانت خلال تلك الفترة مشاكل كبيرة بين أمريكا وكوبا. حتى إنّ كينيدي سُئل عن ذلك كيف لك أن استقبلت بن بلة وذهب بعدها مباشرة إلى كوبا وهي عدو للولايات المتحدة، فقال لهم هذا هو استقلال الجزائر، بمعنى أنه لوجود علاقات مع أمريكا لا يمنع إقامة علاقة صداقة مع كوبا، هذه هي الجزائر.

السيدة الصحفية: صحيح للجزائر مواقفها بمرجعيتها النوفمبرية، نفس المواقف.

السيد الرئيس: هذه هي الجزائر بمرجعيتها كلها.

السيدة الصحفية: صحيح، سيدي الرئيس لو نتحدث عن أخلقة الحياة العامة، لأن رئيس الجمهورية في كل لقاءاته مع الصحافة الوطنية وفي كل اللقاءات يذكر بأخلقة الحياة العامة من خلال سن القوانين والعمل على تطبيقها ميدانيا، ولو أن السيد الرئيس تكلم عن وجود صعوبات ومقاومة من جهات معينة التي لا تريد خيرا للجزائر ولا تريد تطورا لهذا الوطن.

السيد الرئيس: للرئيس برنامجه الخاص، ونحن نسانده، طبعا لن تظهر النتائج في شهر أو شهرين، لقد قمنا بأشياء كثيرة خلال السنوات الفارطة التي لم تكن موجودة من قبل، واليوم والحمد لله هي موجودة، نحن نستكمل وننتقل من محطة إلى أخرى لتطبيق كل التزامات رئيس الجمهورية، لدينا 54 التزاما في كل الميادين، اليوم نقرأ وضعية الجزائر من خلال الدول الأخرى، عندما تحترمك الدول في الخارج عبر العالم في الشرق أو الغرب، وتقدر مجهودات الجزائر في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، هذا هو الجواب.

صحيح أن ثمة صعوبات ومشاكل لكننا نواصل عملنا، ولقد بلغنا نقطة اللارجوع، نستكمل هذا البرنامج حتى نخرج الجزائر نهائيا من كل هذه الصعوبات التي عشناها من قبل، طبعا المرحلة ليست سهلة.

السيدة الصحفية: ليست سهلة أبدا.

السيد الرئيس: تحتاج إلى تجنيد، عندما نتكلم عن الجبهة الداخلية.

السيدة الصحفية: توحيد الصفوف.

السيد الرئيس: لدينا قاسم مشترك، في دستور 2020 حددنا مفهوم الدولة بمؤسساتها وقلنا من خلاله إن الدولة للجميع، ليست دولة الحكم فقط، بل للجميع، لكل مواطن ولكل مسؤول وكل سياسي وكل حزب. يجب أن يعرف أنه معني بهذه الدولة والدولة دولته. عندما نتفق جميعا على هذه النقطة تصبح أولى أولويتنا هي الدفاع على هذه الدولة، ولدى أدنى شيء يمس الدولة من الداخل أو الخارج نوقف ذلك.

السيدة الصحفية: وأعطيت مثالا عن حرب الرمال، كانت ثمة خلافات داخلية في الجزائر، لكن عندما ظهر تهديد يحدق بوحدة الوطن...

السيد الرئيس: نعم نرفض ونقف ضد التهديد، ذلك أن الاختلافات السياسية موجودة، لكل برنامجه الخاص، عندما نتفق حول مفهوم الدولة للجميع يبقى للشعب أن يفصل في الجوانب السياسية من مرحلة إلى أخرى، في الانتخابات، يعبر الشعب عن رأيه ويختار البرنامج الذي يراه صالحا والذي في إطار الدولة.

السيدة الصحفية: احترام قوانين الدولة والدولة والحياة السياسيَة وأخلقة الحياة العامة.

السيد الرئيس: للجانب الثقافي كذلك أهمية كبيرة، عندما نملك ثقافة الدولة ونميز بين

الدولة والحكم، الحكم ليس هو الدولة، الدولة للجميع، يعني تصبح أمورنا سهلة وواضحة، في الانتخابات يعبر الشعب عن رأيه بكل حرية في إطار ديمقراطية حقيقية، أما الباقي كله... هذا هو الشيء الذي نسعى إليه ونبنيه، طبعا ستدعم هذه المفاهيم في المراحل القادمة في إطار جبهة داخلية ونتكلم مع كل الأحزاب.

السيدة الصحفية: الانفتاح، اليد الممدودة ومفهوم لم الشمل أيضا.

السيد الرئيس: نعم، علينا التفكير في الحاضر دون ان ننسى المستقبل وبدون أن نجهل الماضي، هذه هي التوجهات العامة.

السيدة الصحفية: نعم المعادلة.

السيد الرئيس: إضافة إلى كل القرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية، يدخل في هذا الإطار الوضعية الداخلية الوضعية الحالية، نبني للمستقبل ونفكر في المستقبل ولكن ندعمه بالإنجازات الماضية وتاريخنا، هذه هي الأركان الثلاثة (Les trois piliers)

السيدة الصحفية: لو نتحدث عن مجلس الأمة ونحن اليوم في قصر زيغود يوسف، وأعود وأذكر بهذه الدلالة لأن مرجعيتنا دائما تاريخية ونوفمبرية، نبني المستقبل بخطى واثقة بنمو اقتصادي بتاريخ سياسي مشهود ومواقف معروفة داخليا وخارجيا ، لو نتحدث عن دور مجلس الأمة ، والدبلوماسية البرلمانية لمرافقة برنامج رئيس الجمهورية لإرساء هذه القواعد، قواعد السلم والفكر الجزائري مواقفنا معروفة دائما نحن لا نتغير، فكر الرئيس الحالي عبد المجيد تبون دائما يتحدث عن العلاقات الخارجية المبينة الند للند وعلى أسس اقتصادية صلبة على أساس فائدة متبادلة والجزائر دولة محورية، دوركم في مجلس الأمة في كل هذا.

السيد الرئيس: دور مجلس الأمة مثل دور البرلمان بصفة عامة، لأنه يوجد مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني، هاتان المؤسستان البرلمانيتان. طبعا لكل مؤسسة مهامها ومعطياتها، ولكن توجد جوانب عدة نتكامل بها، لأن تكوّن هذا المجلس الوطني جاء بعد أزمة، تكونت مؤسسة تسمى مجلس الأمة لتحافظ من خلال قرارتها على مكاسب الدولة ومفاهيمها.

ولهذا أعضاء مجلس الأمة، ليسوا منتخبين مباشرة، ينتخب الثلثان من طرف ممثلي المجموعات المحلية، يعني هذه هي الصلة التي تربطنا، ويوجد ثلث معين من طرف رئيس الجمهورية، كما يرى مجلس الأمة أن هنالك أشياء لا تتناسب مع مفهوم الدستور الحقيقي، نوقف ذلك، لكن من الناحية القانونية والدستورية ومن خلال المؤسسات التي تفصل ونرجع إلى الطريق الصحيح، ذلك هو دور مجلس الأمة.

أما في الخارج، قبل أن نتطرق إلى هذا، سنتحدث عن البرلمان الجزائري ونحن في الدبلوماسية البرلمانية تتكامل مع الدبلوماسية الجزائرية الرسمية، إضافة إلى أننا كبرلمانيين نتكلم بكل صراحة ونستطيع قول ما لا يستطيع البرلماني الكلاسيكي قوله ويتحفظ عليه نوعا ما، نحن نقوله مباشرة ولهذا فإننا نتكامل في هذا ونعطي مفهوما لكل العلاقات ما بيننا خاصة العالم العربي، إفريقيا في البرلمان الإفريقي، العربي، والبرلمان الإسلامي، وعلاقاتنا مع البرلمانات الأوروبية، ومع برلمانات آسيا، الصين، روسيا، أمريكا، عندنا علاقات نبلغ رسائل نتناقش، طبعا... تنعكس أيضا على الحكومات الموجودة، هذا هو دور المجلس، دور البرلمان حقيقة في المرحلة هذه له دور هام.

السيدة الصحفية: وتوجد نشاطات كبيرة، سيدي رئيس مجلس الأمة المجاهد صالح ڤوجيل، البرلمان بغرفتيه، نتحدث عن ذلك بما أنه نتواجد اليوم بمجلس الأمة، نشاط مجلس الأمة توجد لجان تخرج تباعا إلى مختلف الولايات، نتحدث عن الجانب الخارجي حتى الجانب الداخلي لديه إسهامات.

السيد الرئيس: أفضل أن نترك ذلك في مناسبة أخرى، وهذا موضوع آخر، اليوم نتكلم عن التاريخ والسياسة، وأفضل ألا ننجر كثيرا إلى دور مجلس الأمة، نبقى مع التاريخ ومفهوم وكيفية تفسيره، ليس من الناحية السياسية فقط وإنما من ناحية الكتابة كذلك، يجب على مؤرخينا معرفة كيفية تداول هذه المواضيع حتى يعطوا المفاهيم الحقيقية، حتى في برامج التربية والتعليم، وصلنا إلى وقت يجب أن نراجع برامج التربية في ميدان الذاكرة، حتى يطلع أولادنا على الذاكرة الحقيقية، توجد الكثير من الأشياء عندما نراها حاليا لا تتطابق كلها مع الأحداث، يجب أن تكون مراجعة، وتكلمت عليها في المجلس بمناسبة اختتام الدورة، ناديت بضرورة مراجعة برامج الذاكرة التاريخية، حتى يطلع أولادنا على التاريخ الحقيقي بالمفهوم الحقيقي للثورة وأبعادها...

السيدة الصحفية: ليس فقط أبناؤنا، سيدي الرئيس، لأنه في البداية تحدثت أن عبقرية الثورة تكمن في توحيد صفوف الجزائريين وعدم وجود زعامات، بالتالي ستكون مرجعية حتى للمستعمرات الأخرى، نتحدث عن فلسطين ودائما ما كنت تقدم أمثلة عن الجزائر وحتى عن الصحراء الغربية.

السيد الرئيس: مواقفنا واضحة في هذا الخصوص، نحن مع فلسطين منذ البداية، حتى قبل اندلاع الثورة ، وقت الحركة الوطنية كنا مع الثورة الفلسطينية، وبعد استقلال الجزائر كنا دائما ومنذ البداية مع فلسطين، لم يتغير رأينا أبدا طبعا بالتنسيق مع الدول العربية، شاركت الجزائر في حروب 1967 و1973 إذ إنه لأول مرة يخرج جيشنا خارج الحدود من أجل فلسطين ، لم ولن تتغير مواقفنا تجاه القضية الفلسطينية ، تكونت وتم الإعلان عن الدولة الفلسطينية هنا في الجزائر ، مؤخرا قبل اجتماع الجامعة العربية، جمع الرئيس الفصائل في مصالحة تاريخية... إعلان الجزائر مصالحة وطنية. «اللّه غالب» إلى حد الآن لم نر النتائج، وعند الحديث عن الوحدة نسمع كثيرا من التعليقات في القنوات لم يتم التحدث عن اجتماع الجزائر، تم التطرق إلى لقاءات أخرى في بلدان أخرى لكن لم يتم الحديث عن لقاء الجزائر علما أنه هو الأهم.

السيدة الصحفية: مهم جدا، الأكثر أهمية.

السيد الرئيس: لأنه ليس له أي خلفية، والإخوة الفلسطينيون يدركون هذا، ويجب أن يستوعبوا أكثر أن موقف الجزائر ووحدتهم تكمن هنا في الجزائر بحكم تجربتنا، نروي تجربتنا للإخوة الفلسطينيين وننصحهم بضرورة توحيد الصفوف للاستقلال كما وحدنا صفوفنا في الثورة، نحن أيضا لم تكن البداية سهلة بالمرة، كنا أحزابا كثيرة ثم تدريجيا وحدنا هدفنا وهو استقلال الشعب الفلسطيني.

السيدة الصحفية: موقفنا واحد حتى مع الصحراء الغربية آخر مستعمرات إفريقيا.

السيد الرئيس: بالنسبة للصحراء الغربية، هذا الشعب الذي ينتظر ملفه في جمعية الأمم المتحدة، المغرب نفسه اعترف في سنة 1991 بتقرير المصير أمام جمعية الأمم، دعوا هذا الشعب يقرر مصيره. اعترف الحسن الثاني في 1991 علنيا، وسلمت جمعية الأمم هذا الملف وبدأت تحضر وتنظم لاستفتاء الشعب الصحراوي، عندما يختار الشعب الصحراوي سواء استقلاله أو بقاءه مرتبطا بالمغرب، هذه مسؤولية الشعب الصحراوي، نحن قمنا بالاستفتاء بعد حرب دامت سبع سنوات ونصف وبعد المفاوضات وصوّت الشعب على استقلال الجزائر.

السيدة الصحفية: لكن المخزن يعارض ذلك، لا يريد.

السيد الرئيس: نعم، عندما نرى تصرفات المخزن وهنا لا نقصد شعب المغرب.

السيدة الصحفية: يجب التفريق بين الشعب والمخزن.

السيد الرئيس: مثلما حدث مع الاستعمار الفرنسي، نحن فرقنا بين الشعب الفرنسي والاستعمار الفرنسي، نفس الشيء نفرق بين الشعب المغربي والاستعمار المغربي. يدعي المخزن حاليا بأن الصحراء مغربية، مثلما كانت تقول فرنسا إن الجزائر فرنسية، ولكن هذه ليست الحقيقة. الشعب الصحراوي بكل أطيافه يسعى إلى تقرير مصيره والجزائر في جبهة هذا الشعب وتقف إلى جانبه، مثلما كنا مع كل الشعوب.

السيدة الصحفية: تماما، الآن حدودنا ملتهبة سيادة الرئيس، لنوجه رسالة إلى...

السيد الرئيس: نبقى في موضوع الصحراء الغربية والجزائر لن تغير موقفها، نحن لسنا ضد الشعب المغربي نحن مع تقرير مصير هذا الشعب، لا يمكن إلقاء اللوم على الجزائر بأي حال، فهي التي كانت مع تقرير مصير التيمور في إندونيسيا، علما إنه تربطنا علاقات كبيرة وتاريخية مع إندونيسيا، وكنا في جمعية الأمم مع تقرير مصير التيمور وهم مسيحيون.

السيدة الصحفية: الجزائر مع الأحرار دائما تساندهم.

السيد الرئيس: فما بالك بإخواننا مع حدودنا وكيف لا نقف على جانبهم. إن تاريخ الجزائر ليس... من ساهم في استعادة عضوية الصين إلى جمعية الأمم؟ الجزائر والصينيون يعترفون بذلك.

السيدة الصحفية: دول عدم الانحياز...

السيد الرئيس: لأنها كانت في جمعية الأمم ومجلس الأمن هو... بفضل الجزائر، لأن للجزائر دور كبير في ذلك، ومن طرد نظام الأبارتايد من جمعية الأمم؟

السيدة الصحفية: الجزائر...

السيد الرئيس: الجزائر طردت نظام الأبارتايد من جمعية الأمم وجنوب إفريقيا يعرفون ذلك،

السيدة الصحفية: ولذلك تربطنا علاقات تاريخية أيضا مع جنوب إفريقيا.

السيد الرئيس: من أحضر ياسر عرفات إلى جمعية الأمم لأول مرة وألقى خطابه التاريخي أمام جمعية الأمم هي الجزائر.

السيدة الصحفية: مواقفنا تاريخية لا تتغير بالتقادم.

السيد صالح ڤوجيل: نحن نتذكرها وندرسها لأولادنا، حتى تعرف الأجيال ما هي مواقف الجزائر، ليس هباء، هكذا عندما نتحدث عن عدم الانحياز.

السيدة الصحفية: دورها محوري.

السيد الرئيس: يعني منذ 1961، عندما انعقد الاجتماع وأصبحت الجزائر عضوا ونحن لم نستقل بعد في 1961 في يوغوسلافيا في ...، هذه هي الأشياء التي علينا تذكرها والإخبار عنه والافتخار بها في نفس الوقت.

السيدة الصحفية: لمواجهة التحديات، لماذا ذكرت التحديات- سيدي الرئيس- لأننا نعيش اليوم في وسط ملتهب، وموقف الجزائر دائما هو الحوار والدبلوماسية والعودة إلى الشرعية سواء في ليبيا، او النيجر أو حتى في مالي سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: عل كل حال، سنفرد لهذه المواضيع وقتا لاحقا، عندما نتكلم عن مالي أو النيجر الآن، فموقف الجزائر واضح، نحن لا نتدخل في الشؤون الداخلية، ونحن ضد التدخل العسكري في النيجر، لأن ذلك يعني دوامة لا نهاية لها. نرى ذلك في ليبيا بعد 11 سنة مازلنا في نفس المشكل، لدينا مع النيجر 1000 كم وتربطنا معها علاقات طيبة، هذه مشاكل داخلية لا يجب التدخل من الخارج لكن إن حدث وتم التدخل من الجيوش وغيرها، تحل الكارثة على النيجر ويتم تقسيمها، إضافة إلى الوضع المأساوي في ليبيا والحدود مع مالي...

السيدة الصحفية: علما أن الشريط الحدودي مع ليبيا يبلغ 2000 كلم.

السيد الرئيس: على كل حال، نحن فخورون بهذا لأنه عندما تُحترم الجزائر، وتكون كلمتها مسموعة، تصبح مفخرة لكل الجزائريين والجزائريات وبصفة خاصة شبابنا، عندما نرى المجلس الأعلى للشباب والشباب العاملين

به رجالا ونساء وجامعيين من كل البلديات والولايات، كانت لي فرصة لقائهم وهو شيء مفرح جدا.

السيدة الصحفية: كذلك المرصد الوطني، هذا الاهتمام الذي أولاه رئيس الجمهورية للمجتمع المدني والشباب. الآن، وحتى نختم سيادة الرئيس، كل هذا الثراء والمعلومات والفكر وأنت المجاهد ورجل السياسة وأيضا رئيس مجلس الأمة لو تحدثنا أين وصلت كتابة مذكراتك، لأن الجماهير تنتظر شهادات وحقائق ستنقلها لكل هذا الجيل وحتى الأجيال القادمة، حتى يعرفوا من هو السيد صالح ڤوجيل ومساره ومسيرته؟

السيد الرئيس: في الحقيقة، هذا واجب، لقد حضرت الكثير وسيحين الوقت إن شاء الله، وتصدر المذكرات. لقد تعودت دائما ألا أتكلم عن نفسي من الناحية التاريخية بل عن التاريخ، لأنني عشته، كل ما أتكلم عليه عشته من البداية إلى النهاية وحملت من الاستقلال إلى اليوم عدة مسؤوليات، ولهذا أتكلم بدراية بدون أن أتحدث عن نفسي ولكن في المذكرات التي تحدثت عنها، لدي أشياء كثيرة حضرتها سيأتي وقتها، إن شاء الله، حتى وإن غادرت هذه الحياة فسأتركها للأجيال القادمة.

السيدة الصحفية: للأجيال القادمة، أطال الله في عمرك سيادة رئيس مجلس الأمة.

حتى نختم كيف ترى اليوم الجزائر الجديدة، هذه الخطرات ومواكبة هذا النمو السياسي والاقتصادي، هذه المكانة الحقيقية للجزائر

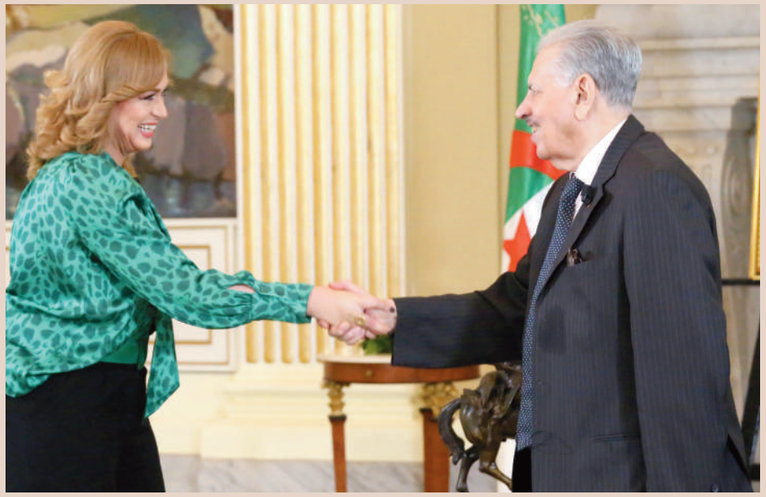

دوليا وإقليميا.

السيد الرئيس: تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار ونكون إن شاء الله كلنا في خدمة الجزائر فقط.

السيدة الصحفية: خدمة الجزائر فقط، على هذا نختم هذا اللقاء الحصري والخاص، مشاهدينا، الذي جمعني من هنا من قصر زيغود يوسف مجلس الأمة وشارع زيغود يوسف، هذا الارتباط الوثيق بتاريخنا المجيد، الجزائر أولا وقبل كل شيء، تغليب المصلحة العليا لهذا الوطن والجزائر دائما واقفة برجالاتها، بأمنها بكل مكوناتها ومقوماتها تحت قيادة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون.

شكرا لكم جزيلا مشاهدينا على متابعة هذا الحوار الخاص والحصري للتلفزيون الجزائري، قناة الذاكرة، والشكر موصول لكل الفرقة التقنية ولمجلس الأمة.

شكرا جزيلا سيدي الرئيس وإلى مواعيد قادمة وحصص وحوارات تاريخية وسياسية قادمة إن شاء الله.

وفد البعثة الاستعلامية المؤقتة عن لجنة الفلاحة والتنمية الريفية بمجلس الأمة يصل إلى ولاية خنشلة

قطب الأشجار المثمرة «التفاح» الشعبة الفلاحية الهامة، التي باتت ولاية خنشلة رائدة في إنتاجها وبكميات معتبرة

حلّ، أمسية يوم الأربعاء 18 فيفري 2023، بولاية خنشلة وفد البعثة الاستعلامية المؤقتة عن لجنة الفلاحة والتنمية الريفية بمجلس الأمة، برئاسة السيد عبد المجيد مختار، رئيس اللجنة، وكان في استقبال الوفد، بمقر ولاية خنشلة، السيد يوسف محيوت، والي ولاية خنشلة، بمعية السيد سحّاب أحمد،رئيس المجلس الشعبي الولائي لولاية خنشلة، و السيد الأمين العام لولاية خنشلة، وكذا رئيس الديوان بالنيابة للولاية، والسيد مدير المصالح الفلاحية.

جدير بالتذكير، أن وفد عن لجنة الفلاحة والتنمية الريفية بمجلس الأمة، في بعثة استعلامية مؤقتة إلى ولاية خنشلة في الفترة ما بين 18 فبراير2023 إلى غاية 22 فبراير 2023، قصد الوقوف على واقع الفلاحة والتنمية الريفية، وكذا الاستطلاع على برامج قطاع الصيد البحري والمنتجات الصيدية، لا سيما تربية المائيات بالولاية. ويتشكل وفدالبعثة الاستعلامية المؤقتة من السّادة:

- عبد المجيد مختار، رئيس لجنة الفلاحة والتنمية الريفية بمجلس الأمة؛
- عبد الناصر زناقي، نائب رئيس اللجنة؛
- عبد اللّه مسك، عضو باللجنة؛
- امحمد قادوس،عضو باللجنة؛
- نبيل أورادي، عضو باللجنة؛
- عمار بن معمر، عضو باللجنة؛
- مصطفى جبّان، عضو باللجنة.

الجهود المبذولة من السلطات المحلية لدعم الفلاحة والرفع من قدراتها وجعلها قاطرة اقتصادية رائدة في الجزائر

عقد وفد البعثة الاستعلامية المؤقتة عن لجنة الفلاحة والتنمية الريفية بمجلس الأمة، صبيحة يوم الأحد 19 فيفري 2023، بمقر ولاية خنشلة إجتماعا بالسيد يوسف محيوت، والي ولاية خنشلة، وبحضور كل من السادة:

سحّاب أحمد، رئيس المجلس الشعبي الولائي لولاية خنشلة

السيد الأمين العام للولاية؛

السيد مدير المصالح الفلاحية لولاية خنشلة؛

السيد مدير الموارد المائية للولاية؛

السيد محافظ الغابات للولاية؛

السيد رئيس شعبة الدواجن لولاية خنشلة؛

في المستهل، وبعد أن رحب السيد والي الولاية، بوفد البعثة الاستعلامية المؤقتة، استعرض أمام أعضائها القدرات الفلاحية التي تحتوي عليها ولاية خنشلة، وكذا الجهود المبذولة من السلطات المحلية لدعم الفلاحة والرفع من قدراتها وجعلها قاطرة اقتصادية رائدة في الجزائر.

بدوره، أشار السيد عبد المجيد مختار، رئيس لجنة الفلاحة والتنمية الريفية بمجلس الأمة، الى أن الأهمية التي أولتها البعثة الاستعلامية المؤقتة لولاية خنشلة نابعة من الاهمية الاستراتيجية التي تتمتع بهاو كذا المقدرات والإمكانيات الفلاحية والغابية التي تحتوي عليها ولاية خنشلة وهو ترجمة للاهتمام

الذي اولته بدورها السلطات المركزية، وهذا من خلال إفرادها بعقد مجلس للوزراء على مستوى الولاية بطلب من رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون.

عقب ذلك، قدم السيد محافظ الغابات لولاية خنشلة بطاقة تقنية عن الثروة الغابية التي تزخر بها الولاية حيث تعتبر من أكبر المساحات الغابية بالشرق الجزائري، والتي تتميز باحتوائها على أصناف عديدة ونادرة من الأشجار، مثل الارز، وكذا الأعشاب الطبية والزيوت العطرية والتي تسعى مصالح إدارة الغابات بولاية خنشلة لاستغلالها في الانتاج الصيدلاني مع وزارة الصناعة الصيدلانية، فضلا عن الثروات الضخمة من الخشب والفلين.

السيد مدير الموارد المائية، قدم بدوره حوصلة التسهيلات الممنوحة من طرف الولاية في إطار رخص حفر الآبار، حيث منحت الولاية 1200 رخصة سنة 2021، و800 رخصة سنة 2022، و346 رخصة الى غاية فبراير 2023.

من جهته، أبرز السيد مدير المصالح الفلاحية للولاية خلال عرضه أمام أعضاء اللجنة، أهم المؤشرات الرئيسية للقطاع الفلاحي لولاية خنشلة، وكذا وضعية الانتاج في مختلف الشعب الفلاحية، معرجا على حصيلة المرافقة المالية للقطاع الفلاحي بالولاية 2022-2000، وكذا البرنامج التنموي لقطاع الفلاحة، مختتما عرضه بآفاق التنمية الفلاحية للولاية.

و بعد أن خلصت من الاجتماع الذي عقد مع السيد يوسف محيوت، والي ولاية خنشلة، توجه وفد البعثة الاستعلامية المؤقتة برئاسة السيد عبد المجيد مختار، رئيس لجنة الفلاحة والتنمية الريفية بمجلس الأمة، إلى ملبنة عثماني عبد المالك ببلدية خنشلة، أين قُدمت للوفد شروحات ضافية حول الطاقة الانتاجية للملبنة، ونسبة تغطيتها للولاية بمنتجات الحليب ومشتقاته، فضلا عن المشاكل التي تواجه الملبنة..

وفد البعثة الاستعلامية المؤقتة، توجه أيضا إلى بلدية قايس أين قام بزيارة ميدانية إلى مستثمرة فلاحية للسيد «بن خليفة كمال»والمتخصصة في زراعة الحبوب بمشتة» أولاد علي بن عيسى»، تلتها زيارة ميدانية أخرى إلى شركة الرميلة لانتاج البيض والأعلاف التابعة «للإخوة علاوي» بمشتة «أولاد علي بن عيسى»، لتختتم البعثة الاستعلامية المؤقتة، برنامجها لليوم الأول لزيارتها إلى ولاية خنشلة بمعاينة ميدانية للمستثمرة الفلاحية «بوهلالة نور اليامين والمختصة في تربية الأبقار الحلوب بمنطقة المقرون بلدية قايس.

للتذكير، فإن وفد البعثة الاستعلامية المؤقتة عن لجنة الفلاحة والتنمية الريفية بمجلس الأمة، سيواصل برنامج زيارته إلى ولاية خنشلة بمعاينة العديد من المشاريع الفلاحية قصد الوقوف على واقع القطاع بالولاية.

الوقوف على أهم الأقطاب التي تخص الفلاحة ببعض المناطق المحلية بولاية خنشلة

وفي اليوم الثاني من برنامج زيارة وفد البعثة الاستعلامية المؤقتة عن لجنة الفلاحة والتنمية الريفية بمجلس الأمة إلى ولاية خنشلة واصل وفد

البعثة الاستعلامية المؤقتة، برئاسة السيد عبد المجيد مختار، رئيس اللجنة، يوم الاثنين 20فبراير 2023، برنامج عمل اللجنة في ولاية خنشلة، بالتوجه إلى قطب الحبوب المسقية والخضروات بالمنطقة الجنوبية بإقليم ششار وبابار، وهذا بالوقوف على عديد المشاريع الفلاحية الواعدة ذات الأهداف الاستراتيجية.

وزار الوفد، العديد من المستثمرات الفلاحية على غرار تلك المختصة في زراعات الخضر المحمية «نوار الطاهر» بشعبة يعلى، ومستثمرة حمداوي مبروك المختصة في إنتاج وتكثير البذور الواقعة بمحيط الاستصلاح «قوجيل»، ومستثمرة السيد برجي أحمد المختصة في إنتاج الحبوب بتاقرارت، كما زار وفد البعثة الاستعلامية المؤقتة، برئاسة السيد عبد المجيد مختار أيضا سوق الجملة للخضر وموقع إنجاز وحدة جمع الحبوب بعقلة البعارة.. وكان الوفد قد استهل ثاني أيام برنامجه إلى خنشلة بزيارة ميدانية قادته إلى معصرة الزيتون لصاحبها السيد «بوبكر أوشن» بششار، مختتما إياها بزيارة إلى المشروع الاستراتيجي والواعد في تربية المائيات «كوسيدار فلاحة» بمحيط قرقيط الصفيحة، أين وقف على مدى نجاح التجارب في مجال المنتجات الصيدية، التي يأمل القائمين على هذا المشروع من جعله قاطرة الشعب الفلاحية، وجعل ولاية خنشلة رائدة في هذه الشعبة فلاحيا.

هذه الخرجات الميدانية التي قام بها وفد البعثة الاستعلامية المؤقتة عن لجنة الفلاحة والتنمية الريفية بمجلس الأمة، وفي ثاني أيام زيارته الى خنشلة اعتبرت فرصة مهمة للوقوف عن كثب لجملة الانشغالات والمشاكل التي طرحها عديد المستثمرين الفلاحيين أمام أعضاء البعثة الاستعلامية المؤقتة، خصوصا ما تعلق منها بالكهرباء الفلاحية ومنح رخص حفر الأبار، وفتح وتهيئة المسالك الفلاحية، وتوفير التكنولوجيا الفلاحية خصوصا تلك المتعلقة بنظام الري، والتي أصغى لها رئيسها السيد عبد المجيد مختار باهتمام، واعدا إياهم بأنه سيرفع هذه الانشغالات في تقرير مفصل الى السلطات العليا للبلاد.

قطب الأشجار المثمرة «التفاح» الشعبة الفلاحية الهامة، التي باتت ولاية خنشلة رائدة في إنتاجها وبكميات معتبرة

أما فيما يخص اليوم الثالث من برنامج زيارة وفد البعثة الاستعلامية المؤقتة عن لجنة الفلاحة والتنمية الريفية بمجلس الأمة، إلى ولاية خنشلة.

خصصت، يوم الثلاثاء 21 فبراير 2023، البعثة الاستعلامية المؤقتة عن لجنة الفلاحة والتنمية الريفية بمجلس الأمة، برئاسة السيد عبد المجيد مختار، رئيس اللجنة، ثالث أيام برنامج عملها في ولاية خنشلة، بالتوجه إلى المنطقة الجبلية «بوحمامة» و«لصارة» (قطب الأشجار المثمرة «التفاح»)، بغرض الوقوف على واقع هذه الشعبة الفلاحية الهامة والتي باتت ولاية خنشلة رائدة في إنتاجها وبكميات معتبرة.

بداية الخرجات الميدانية لوفد البعثة، كان من منطقة بني ميمون بلدية طامزة، أين عاين أعضاء لجنة الفلاحة والتنمية الريفية بمجلس الأمة، برئاسة السيد عبد المجيد مختار، رئيس اللجنة، المناطق المتضررة من حرائق 2021 وتحديدا (راس طافير والسكالي)، كما حظي الوفد بشروحات وافية من طرف محافظ الغابات بالولاية السيد عكازي جديد، والذي قدم حصيلة لعمل محافظة الغابات لولاية خنشلة خلال أزمة اشتعال الغابات، و كذا الجهود التي يبذلونها من أجل استعادة الهكتارات المحروقة عن طريق المشتلة التابعة للمحافظة والتي تهدف لإنتاج شجيرات تزرع في المناطق المتضررة من الحرائق.

بعدها، توجه وفد البعثة الاستعلامية المؤقتة الى منطقة لمصارة الواقعة في سهل ملاقو، والذي ينتج أزيد من مليون طن سنويا من فاكهة التفاح، أين عاين ميدانيا عددا من المستثمرات الفلاحية هناك، والمختصة في إنتاج هذه الفاكهة حيث كانت فرصة لمستثمري المنطقة لتقديم انشغالاتهم أمام أعضاء البعثة الاستعلامية المؤقتة، والتي كانت أبرزها إنجاز مشروع سد واد لزرق، الذي من شأنه رفع الغبن عن فلاحي المنطقة، وحل مشكلة السقي، وأيضا مشكلة تسوية العقار الفلاحي.. كما كان هناك وقفة تفقدية من طرف وفد البعثة الاستعلامية المؤقتة على مشروع إنجاز سوق الجملة للتفاح في إطار البرنامج التكميلي بطريق بوحمامة –لمصارة.

هذا، وأنهى وفد البعثة الاستعلامية المؤقتة، برئاسة السيد عبد المجيد مختار برنامج زيارتهم لليوم الثالث بالتوجه إلى المدرسة الوطنية للغابات ببلدية خنشلة، اين اجتمع وفد البعثة بالبروفيسورة بلحاج غنية، مديرة المدرسة والتي طرحت بدروها أمام أعضاء البعثة الاستعلامية المؤقتة عن لجنة الفلاحة والتنمية الريفية، برئاسة السيد عبد المجيد مختار، الانشغالات الخاصة بالجوانب البيداغوجية واللوجستية للمدرسة..

وفد البعثة الاستعلامية المؤقتة عن لجنة الفلاحة والتنمية الريفية بمجلس الأمة يختتم برنامج زيارته الى خنشلة بلقائه فلاحي الولاية.

أنهت، يوم الأربعاء 22 فبراير 2023 البعثة الاستعلامية المؤقتة عن لجنة الفلاحة والتنمية الريفية بمجلس الأمة، برئاسة السيد عبد المجيد مختار، رئيس اللجنة، مهمة عملها إلى ولاية خنشلة، قصد الوقوف على واقع الفلاحة والتنمية الريفية، وكذا قطاع الصيد البحري وتربية المائيات بالولاية.

وقد برمجت البعثة الاستعلامية المؤقتة عن لجنة الفلاحة والتنمية الريفية بمجلس الأمة، بالتنسيق مع السلطات المحلية للولاية، آخر أيام زيارتها الى خنشلة بالاستماع الى فلاحي الولاية، وطرح كل انشغالاتهم والعراقيل التي تواجه نشاطهم الفلاحي، بمقر الصندوق الوطني للتعاونيات الفلاحية ببلدية

خنشلة...حيث أجاب السيد عبد المجيد مختار، رئيس لجنة الفلاحة والتنمية الريفية بمجلس الامة على جُلها، واعدا إياهم بإيصالها كما هي إلى السلطات العليا للبلاد.

ليختتم بعد ذلك، وفد البعثة الاستعلامية المؤقتة عن لجنة الفلاحة والتنمية الريفية بمجلس الأمة، برنامج زيارته الى ولاية خنشلة بلقاء مع والي ولاية خنشلة السيد يوسف محيوت، الذي ثمن المجهودات المبذولة من طرف البعثة الاستعلامية المؤقتة الى ولاية خنشلة طيلة أربعة أيام من مهمتها؛ متمنيا أن تتحقق جميع أهدافها التي جاءت من أجلها إلى الولاية.

الأبواب المفتوحة

في إطار الأبواب المفتوحة ، وبهدف ترسيخ الثقافة البرلمانية، يقوم مجلس الأمة باستقبال عدة هيئات تعليمية ومجموعات طلابية بشكل دوري وبانتظام، قصد تعريفهم بأهم أعمال مجلس الأمة وكذا جعلهم يتعرفون أكثر على قصر زيغود يوسف، الذي يعتبر مَعلَمًا أثريًا، مفعم بالتراث والثقافة وحصنٌ يحتضن العمل التشريعي الجزائري.

مجموعة من تلاميذ المجمع المدرسي الخاص «ديكارت» القبة -الجزائر في زيارة لمقر المجلس يوم الأربعاء 31 ماي.

مجموعة جمعية شباب بشائر الخير لولاية المنيعة. يوم الخميس 22 جوان 2023

مجموعة من تلاميذ متوسطة الشهيد أحمد التيجاني-بلدية عين ماضي لولاية الأغواط يوم الخميس 11 ماي 2023

جمعية رواد الخير للارملة واليتيم المكتب الولائي غليزان في زيارة لمقر المجلس 8 جوان 2023

مجموعة من تلاميذ المدرسة الخاصة «Nesrine School» بسيدي عبد الله-الجزائر العاصمة يوم الأحد 19 مارس 2023،

مجموعة من تلاميذ ثانوية-متقن لولاية المغيريوم الأربعاء 10 ماي 2023

مجموعة من تلاميذ مدرسة بوحسون علي-بلدية كرزاز ولاية بني عباس يوم الأحد 19 مارس 2023

مجموعة من تلاميذ المدرسة الخاصة «النجاح» لولاية البويرة، رفقة مجموعة من المؤطرين. يوم الإثنين 20 مارس 2023

مجموعة من التلاميذ من مدارس بولاية عنابة ، رفقة مجموعة من المؤطرين. يوم الثلاثاء 14 مارس 2023

مجموعة من تلاميذ المدرسة الخاصة «أوبينياتر» بالرويبة يوم الأربعاء 15 فبراير 2023،

مجموعة من تلاميذ ثانوية البشير الابراهيمي بعين الحجر ولاية سطيف يوم الأحد 12 مارس 2023

مجموعة من تلاميذ ثانوية حباشي عبد القادر-بلدية تاجنة ولاية الشلف يوم الخميس 05 جانفي 2023

مجموعة من التلاميذ المتوسطة الخاصة «المستقبل» بالقبة يوم الثلاثاء 28 فبراير 2023

مجموعة من التلاميذ الاوائل في كل الأطوار لمديرية التربية لولاية عين صالح يوم الأربعاء 04 جانفي 2023

سوريا: قوجيل يوقع على سجل التعازي

قام رئيس مجلس الأمة، السيد صالح قوجيل، باسم رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، اليوم الأحد بمقر سفارة سوريا بالجزائر، بالتوقيع على سجل التعازي إثر الزلزال العنيف الذي ضرب شمال هذا البلد.

وكان رئيس مجلس الأمة مرفوقا بوزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، السيدة كوثر كريكو.

وجاء في نص التعزية: وقد جاء في نصّ التعزية:

«على إثر المصاب الجلل الذي ألمّ بالشعب السوري الشقيق، جرّاء الزلزال العنيف الذي ضرب صباح يوم الإثنين الماضي عددا من المدن بالجمهورية العربية السورية، أتقدم باسم رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السيد عبد المجيد تبون، إلى الجمهورية العربية السورية الشقيقة، قيادة وحكومة وشعبا، وإلى عائلات الضحايا، بأصدق عبارات التعازي وأخلص مشاعر التضامن والمواساة، راجيا من الله العلي القدير أن يتغمد أرواح الضحايا برحمته الواسعة، ويكلل جهود كل العاملين في مجال الإسعاف والإغاثة بالتوفيق.

وإذ نؤكد لكم وقوف الجزائر، قيادة وحكومة وشعباً، بجانب الجمهورية العربية السورية الشقيقة في هذه الظروف الأليمة، فإننا على ثقة تامة في قدرتها على تجاوز هذه المحنة العصيبة.

نسأل الله تعالى أن يلهمكم جميعاً جميل الصبر والسلوان وأن يحفظ بلدكم الشقيق من كل بلاء».

باسم رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون،

السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة، يوقّع بمقر سفارة جمهورية تركيا بالجزائر،على سجل التعازي، على إثر الزلزال العنيف الذي ضرب جنوب شرق تركيا، فجر أول أمس الاثنين..

بتكليف من رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، قام يوم الأربعاء 08 فبراير 2023، السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، بمقر سفارة جمهورية تركيا بالجزائر، وبحضور السيدة كوثر كريكو، وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، بالتوقيع على سجل التعازي، إثر الزلزال المدمّر الذي ضرب جنوب شرق تركيا، فجر الاثنين 06 فبراير الجاري..

وقد جاء في نصّ التعزية:

«على إثر المصاب الجلل الذي ألمّ بجمهورية تركيا وبالشعب التركي الشقيق جرّاء الزلزال العنيف الذي ضرب صباح يوم الاثنين الماضي عدة مدن جنوب شرق البلاد، أتقدم باسم رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السيد عبد المجيد تبون، إلى جمهوريةِ تركيا الشقيقة، قيادة وحكومة وشعبا، وإلى عائلات الضحايا، بأصدق عبارات التعازي وأخلص مشاعر التضامن والمواساة، راجيا من الله العلي القدير أن يتغمد أرواح الضحايا برحمته الواسعة، ويكلل جهود كل العاملين في مجال الإسعاف بالتوفيق في إنقاذ أرواح العالقين تحت الأنقاض.

وإذ نؤكد لكم وقوف الجزائر، قيادة وحكومة وشعباً، بجانب تركيا الشقيقة في هذه الظروف الأليمة، فإننا على ثقة تامة من قدرتكم على تجاوز هذه المحنة العصيبة بكل حزم وثبات وإعادة إعمار المناطق المتضررة بعون الله.

نسأل الله تعالى أن يلهمكم جميعاً جميل الصبر والسلوان وأن يحفظ بلدكم الشقيق من كل بلاء».

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الذكرى الخامسة والعشرون
لتنصيب مجلس الأمة

1998
2023

25

"ربع قرن في مسار صرح دستوري..
من التقويم الوطني إلى الجزائر الجديدة"

بعث السيد صالح قوحيل، رئيس مجلس الأمة، رسالة تعزية وتعاطف ومواساة، إلى القيادة العسكرية، ومن خلالها أسر وذوي الشهداء، على إثر تحطم مروحية عسكرية بولاية عين الدفلى،

جاء فيها:

«رُزئنا ورُزئت الأمة، اليوم، في استشهاد عدد من ضباط وأفراد المؤسسة العسكرية الباسلة، العقيد مناري مراد والرائد دحماني موسى محمد والرقيب المتعاقد شبوع أسامة، إثر حادث سقوط مروحية عسكرية، بولاية عين الدفلى، الذين اجتباهم المولى جلّ وعلا إليه، وهم يقومون بمهمة تدريبية روتينية، رحمهم الله وتقبلهم قبولاً حسناً في جنّات النعيم..

وأردف رئيس مجلس الأمة بالقول،»إنى إذ أقاسمكم الأسى والألم على الشهداء الذين نبكيهم في هذا الخطب الحازب، أعرب لكم عن أحر العزاء و أخلص المواساة، سائلا الله الرؤوف الرحيم أن ينزل في قلوبكم وقلوب جميع أفراد أسرهم المكلومة ونفوسهم الموتورة صبراً جميلاً ويوفيهم أجراً عظيماً، إنه كان بما عملوا في سبيله وسبيل وطنهم عليماً بصيراً، كما أساله تعالى أن يلهمكم وإيّانا جميل الصبر والسلوان».

"وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون".

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مجلس الأمة

الرئيس

إلى أسرة المرحوم
الفقيه العلاّمة محمد الطاهر آيت علجت

خاضعاً متبتلاً إلى ربّ العزّة تبارك وتعالى، تلقّيت كما الجزائريات والجزائريون بعميق التأثر والحسرة، نبأ انتقال المغفور له بإذن الله، رئيس اللجنة الوزارية للفتوى واللجنة الوطنية للأهلة والمواقيت الشرعية، العلاّمة والشيخ الجليل والمجاهد محمد الطاهر آيت علجت، إلى رحمة الخالق وعفوه، في هذه الأيام المباركات من شهر ذي القعدة الحرام..

وإذ ننعى بأسى كبير رحيل الفقيد، رفيق الشهيد البطل العقيد عميروش.. فالمقام يستوجب ذكر مآثره وخصاله الحميدة التي حفلت بها دُنياه التي جاوزت قرناً من الزمن بجهد دائب في الشؤون الدينية والأخروية، فاتّسم المرحوم، وهو سليل أسرة عريقة، بوقار العلماء ورصانة الأشياخ، فكان قلبه يلهج بالإيمان ويفيض بالإحسان وينضح بالتقوى.. كان مُرهف الروح نقيّها، يعرج في الأعالي، فأضحى بذا ممن انطبعت فيهم أخلاق الاسلام فصاروا مرآته.. مكّنته من تصدّر شاشة التلفزيون العمومي على مدار عقود، بفتاويه التي تدلّ على ضلاعته الدينية وقوة عارضته وسعة تفكيره وصاعقته في سعة الملكة، وظل على ذلك إلى أن وافاه الأجل المحتوم.. فكانت فتاويه الفقهية المرتكزة على الحنيفية السمحى وعلى الوسطية والاعتدال ونبذ التعصّب والغلو، أحد الينابيع التي نهلت منها أجيال، رحمه الله تعالى..

وأمام هذه الرزء العظيم الذي ألمّ بالجزائر، والذي أشاطركم أحزانكم فيه وجميع أفراد عائلتكم الفاضلة، أعرب لكم أصالة عن نفسي ونيابة عن أعضاء مجلس الأمة عن صادق العزاء وخالص الدعاء، ضارعاً إلى الباري أن يغمر روح الفقيد بأنعم مغفرته، كما أدعوه جلّ وعلا أن يُنزل على قلوبكم جميل الصبر وعظيم السلوان.

صالح قوحيل

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المجاهدين وذوي الحقوق

اللجنة الوطنية لتحضير حفلات
إحياء الأيام و الأعياد الوطنية

الذكرى

61

لعيد الاستقلال

جويلية 5

2023 - 1962

جزائر الانتصارات.. مكاسبٌ وإنجازات